

تجليد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧

338.962:L11bA

ليبىء جاد .

بناء الاقتصاد المصرى .

338.962
L11bA

JAFET LIB.

27 DEC 1978

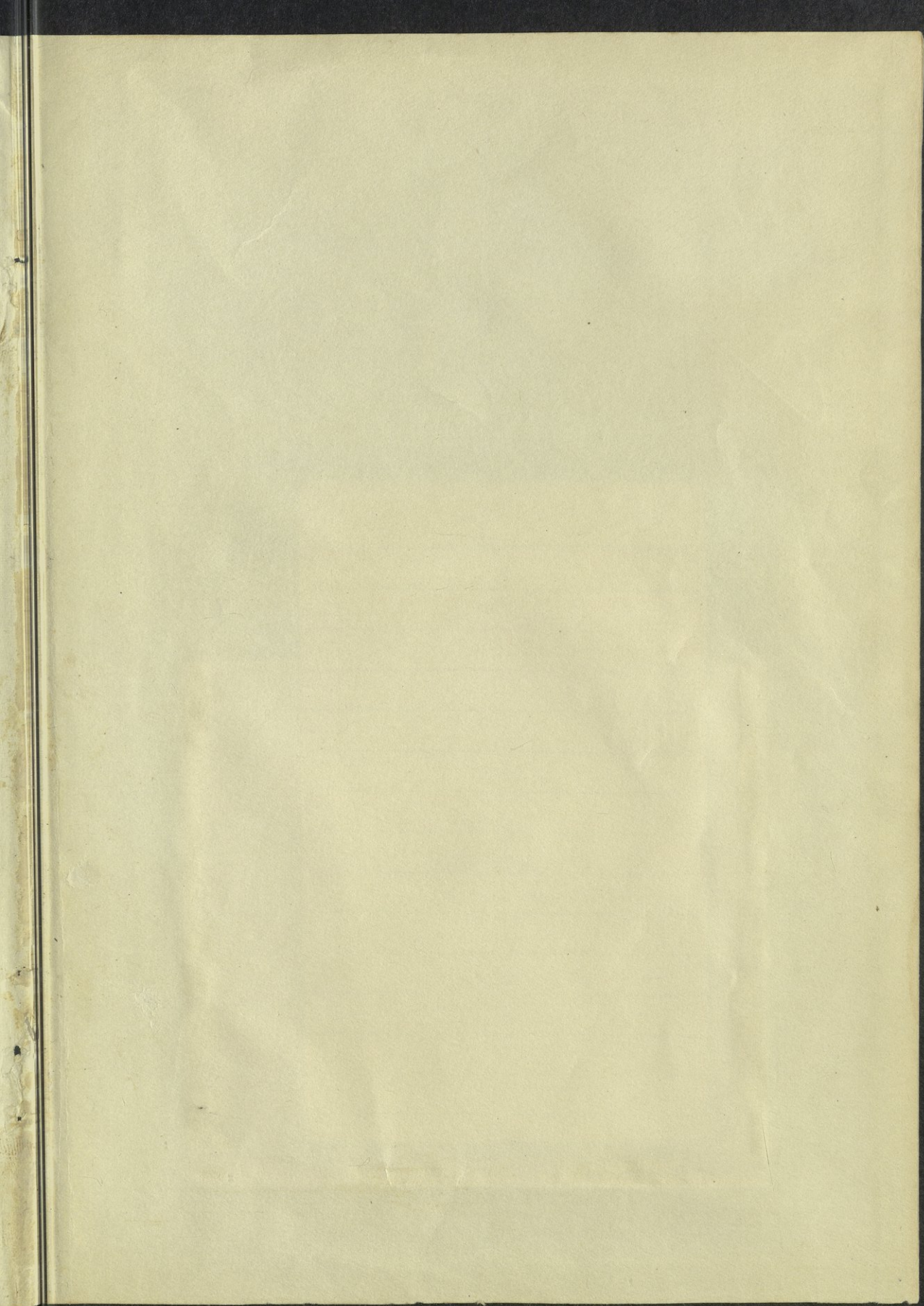
~~JUL 2 1963~~

~~JUL 2 1963~~

~~-1 Feb 64~~

~~11 Jan 64~~

~~-9 May 68~~



④

والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا

مع إضافة عن مشروعات مجلسي الإنتاج والخدمات

تأليف

دکنور جا دل بیب

دكتوراه الدولة بدرجة الامتياز من جامعة باريس
والمندوب بالشعبة المالية والاقتصادية بمجلس الدولة

مقدمة بقلم

Prof. M. BYE البروفيسر موريس بييه
أستاذ الإقتصاد السياسي بجامعة باريس

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

۱۶۵ شارع محمد فرید

مطبعة کوستاس ماس وشركاه
 شارع دفن البرطلي - القاهرة ٤٤١١٨

مخطوطات لائحة الأول

التي ذكرها في كتابه الأول في لائحة الأول

في كتابه الأول في لائحة الأول

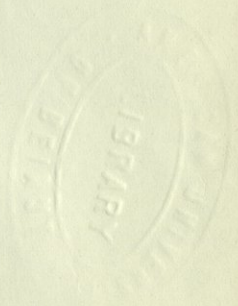
في كتابه الأول

في كتابه الأول

في كتابه الأول

في كتابه الأول

في كتابه الأول



مقدمة

أشرف البروتيسير موزيس برون

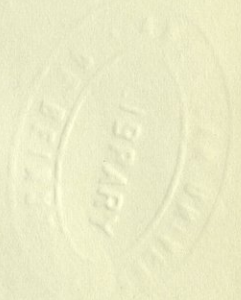
أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة باريس

”تحرير وتنمية الاقتصاد المصري“



تدور في المسئلة بين البناء الاقتصادي للبلاد وبين المنطقة القيدية التي
تتبعها هذه البلاد
والأمر في هذه المسئلة هو أن يكون هذا الكتاب هذه المسئلة العامة ، شارحا
لأهمية المسئلة الكبيرة بالغة للبلاد ، مصر
والأمر في هذه المسئلة هو أن يكون هذا الكتاب هذه المسئلة العامة ، شارحا
تعدد من هذه المسئلة ، الأمر في هذه المسئلة هو أن يكون هذا الكتاب هذه المسئلة العامة ، شارحا
في عمل هذه المسئلة
والمسئلة تعرف المنطقة القيدية بأنها المنطقة l'espace التي تقوم على
نوع من السيرة الدولية l'activité internationale ، المسئلة
ومسائل الدفع المعامل بها في مركز رئيس معين ، تدور المسئلة المعامل والمقابل
l'équilibre compensatoire ، لأن مسائل الدفع في هذا المركز الرئيسي ،
تتأثر أكثر من غيرها بحرية المعامل عليها والتصرف عليها
في السيرة الدولية ، وتعتبر بها : إما احتياطي من عمليات الأجنبية ،
وإما إمكانية الحصول على أعداد متفرقة de caractère compensatoire
من هذه العمليات الأجنبية ، وهذه السيرة الدولية تعطي الدول أعضاء المنطقة
نوعا من حرية الأعمار من الناحية الزمنية ، فتصبح لها - ولو لفترة محدودة -
مجالا للإيرادات التي تعتبر احتياطيها بمرور السنوات ،
ولا كالمسائل التي تحلها لإعادة التوزيع لتصبح حرة مسيلا في البناء الاقتصادي

رسالة لطفة الأنبياء



مقدمة

بقلم البروفيسر موريى بيه
Professeur M. Byé

أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة باريس

ما هى الصلة بين البناء الاقتصادى لبلد معينة ، والمنطقة النقدية التى تنتمى إليها هذه البلد ؟

فى هذا المؤلف ، يعالج الدكتور جاد ليب هذه المشكلة العامة ، شارحاً أهميتها العملية الكبيرة بالنسبة لبلاده : مصر .

والاقتصاديون الفرنسيون الذين يشرفهم بالإشارة إليهم فى مواضع متعددة من مؤلفه ، وعلى الأخص أولئك الذين يعرفونه ويقدرونه ، لا يسعهم إلا الاغباط ، لأنهم بأبحاثهم وتدريسهم قد ساهموا ، بطريقة أو بأخرى ، فى عمل يمثل هذه القيمة .

ويمكننا تعريف المنطقة النقدية بأنها المنطقة l'espace التى يقوم فيها نوع من السيولة الدولية liquidités internationales ، متمثلة فى وسائل الدفع المعمول بها فى مركز رئيس معين ، بدور التمويل المتبادل والمقاصة Financement compensatoire ، لأن وسائل الدفع فى هذا المركز الرئيسى ، تمتاز أكثر من غيرها بحرية التحصل عليها والتصرف فيها .

« والسيولة الدولية » يقصد بها : إما احتياطي من العملات الأجنبية ، وإما إمكانية الحصول على اعتماد مفتوح de caractère compensatoire من هذه العملات الأجنبية . وهذه السيولة الدولية تعطى للدول أعضاء المنطقة نوعاً من حرية الاختيار من الناحية الزمنية : فتسمح لها - ولو لفترة محدودة - بتحاشي الإجراءات التى يحتملها إختلال ميزان المدفوعات . ولما كانت كل محاولة لإعادة التوازن تستتبع حتماً تعديلاً فى البناء الاقتصادى

يلأثم الحالة الجديدة ، فان كل منطقة نقدية تنزع دائماً إلى الإبقاء على بعض « الصلات » بين الأبنية الاقتصادية للبلاد الأعضاء : فهي مناطق للمحافظة على الأبنية الاقتصادية Censervation des Structures أو للنمو الذاتي Croissance induite .

وهذا التعريف الواسع الذي اضطررنا لإعطائه لفكرة المنطقة النقدية ، حتى يتفق مع كل الاحتمالات العملية ، يحتم علينا ، في نفس الوقت ، الاعتراف بأنواع Types المختلفة للمناطق النقدية ، وبالطرق المتعددة لتوزيع العملات الدولية في مختلف الأوقات بالنسبة لمنطقة بعينها ، وبالصلات المتباينة داخل منطقة بعينها أيضاً .

وهكذا نجد بين منطقة الدولار ومنطقة الاسترليني اختلافات تقليدية ثابتة لم يقلل الزمن من أهميتها . ففي المنطقة الأولى ، نجد وحدات دولية كبيرة : توازن ، بين مختلف الجهات الداخلية ، ميزانياتها الخاصة الخاضعة لخططها الخاصة أيضاً . أما في المنطقة الثانية فاننا نجد أن المبادلات التجارية والمالية كانت دائماً أكثر خضوعاً لقانون العرض والطلب .

كذلك نجد في المنطقة الأولى أن الطلب الأمريكي وتقلبات الدخل الأمريكي يلعبان وحدهما دور القوة الدافعة . بينما تقوم الأسواق البريطانية ، في المنطقة الثانية ، بمجرد دور إعادة التوزيع . كما نجدها أكثر حساسية بالنسبة لمجموعة كاملة من الدوافع الخارجية .

فإعادة التوازن يجب إذن أن يعتمد أساساً ، في منطقة الدولار ، على التوجيه الداخلي للإقتصاد الأمريكي ، أكثر من إعماده على احتياطات للصرف ، عسيرة الجمع ، سهلة البعثة . هذا بينما نجد أن سوق لندن المالية قد تنظمت وعاشت كمركز للائتمان الدولي ، أي كمكان لخلق السيولة الدولية : وظيفته التقليدية والطبيعية هي تثبيت العلاقات النقدية في منطقة الاسترليني وذلك لتثبيت العلاقات التجارية والمالية بدورها ، في هذه المنطقة .

وبلد كمصر ، تنتج القطن لتصدره إلى إنجلترا ، ما كانت لتستطيع في

النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أن تتجنب الالتجاء إلى الخدمات المالية لسوق لندن . حقاً أن الاتصال المالى ، بين مصر وانجلترا ، لم يكن واضحاً وقتئذ : فان الصبغة العالمية لقاعدة الذهب كانت تختلط بالصبغة العالمية المائلة لسوق لندن المالية ، موهمة بوجود « سوق عالمى » حقيقى « للتمويل المتبادل والمقاصة » .

ولكن ما إن انتهت هذه الصبغة العالمية ، حتى ظهرت فكرة المنطقة النقدية منفردة واضحة . وظهرت إمكانية اتخاذ مركز المنطقة حلولاً مختلفة لتنظيم سيطرته على هذه المنطقة : وهكذا بعد الرقابة المصرفية البحثية ، حلت مع الحرب العالمية الثانية رقابة تنظمها الخزنة العامة جزئياً وتلجأ لنظام الحصص Rationnement فى توزيع العملات الأجنبية .

وقد زاد من سخط مصر على هذه الرقابة المتزايدة وعلى تجسيد أرصدها الاسترلينية ، أن نظامها النقدى كان يتسم بين مختلف الأنظمة النقدية داخل منطقة الاسترليني ، بخضوعه الشديد للنظام البريطانى . ففى داخل منطقة الاسترليني ذاتها كانت هناك فروق شاسعة بين نظام مستعمرات التاج مثلاً وبين نظام استراليا أو نيوزيلندا . ونظراً لفشل كل المحاولات التى كان يرمى بها إلى إنشاء بنك مركزى حقيقى فى مصر ، فانه لم يكن من الممكن مراقبة الائتمان مراقبة ناجعة ومستقلة استقلالاً حقيقياً . والواقع أنه كان من العسير تفادى هذه النتيجة فى نظام اقتصادى ، يسيطر فيه على تقلبات الدخل القومى واستعمالاته ، محصول واحد يصدر للخارج . وإذا كان من السهل معرفة خضوع محصول واحد لسوق معين ، فانه من الصعوبة بمكان ، تقدير مدى خضوع نظام اقتصادى قومى بأكمله لنظام اقتصادى قومى آخر : إذ أنه من الصعب وصفه بصورة جامدة ساكنة Statique . ولا يمكن تقديره بمجرد قياس الأهمية الكمية لنيار اقتصادى عام flux global أو بمقارنة هذه التيارات العامة . وإنما يتحتم هنا إجراء تحليل خاص يعالج على الأخص وظيفة

كل إنتاج في الاقتصاد القومى ، وتوزيع الدخول الناتجة عن هذا الإنتاج وكذلك التخصيصات المختلفة التى يلجأ إليها المنتفعين بهذه الدخول .

X ينتج من ذلك أن كل « ثورة بنائية révolution de structure » تهدف إلى تغيير الصلات الخارجية للاقتصاد القومى ، تؤدى دائماً إلى انقلاب في التيارات الداخلية flux internes وإلى إحلال بعض المنتفعين مكان البعض الآخر ، وبالإختصار إلى تعديل عميق في البناء الاجتماعى . ومن النادر أن نجد الجماعات التى كان البناء القديم فى صالحها ، تتقبل التغيير الجديد بالرضى .

وواضح ، أنه من المبالغة إعتبار البناء النقدى مجرد نتيجة حتمية للبناء الاجتماعى . فكل مراقب للوقائع ، لايؤمن بوجود مادية لإفتراضات النظريات التفصيلية الميكروسكوبية : hypothèses de marchés micro-économiques ، لابد وأن يعترف بأن أى رقابة مهما كانت فى أى مكان من الاقتصاد القومى تستطيع أن تؤثر إلى حد ما على مجموع هذا الاقتصاد . فالإنضمام المنتظم لمنطقة نقدية أو تكوين نظام مصرفى فى فترة معينة ، لها أهمية كبيرة من حيث توجيه الخطة الاقتصادية للبلد : ويساعد على تحقيق هذه الخطة لو كانا مرتبطين بإجراءات أخرى تهدف إلى نتائج عملية ، مصاحبة للتنمية الاقتصادية .

ولكن الانضمام لمنطقة نقدية أو تكوين نظام مصرفى يصبح وهمياً factice لأهمية له إذا حدث منفرداً . وهكذا نقدر أن مصر كان فى إمكانها أن ترغب فى تغيير علاقاتها النقدية الخارجية ، وأنها على الأخص كانت تستطيع أن ترغب فى إنشاء رقابة أشد على التيارات النقدية الداخلية . ولم يكن من الممكن الوصول إلى مثل هذه النتائج بدون تغيير شامل لبنائها الاقتصادى ، بشرط أن تعمل تحركات رؤوس الأموال والبضائع التى يتطلبها مثل هذا التغيير ، على توهين ارتباطها بدلاً من توثيقه مع سوق لندن .

وقد راعى الدكتور جاد لبيب هذه المشكلة تماماً وبسطها على أنسب صورة وأوفقها . ويجمع الباحثون فى مشاكل وادى النيل طبعاً على انخيازهم لمبدأ التصنيع . فالتحديد الذى يكاد يكون مطلقاً للأرض الممكن زراعتها

والإمكانات الإلتجاء لطرق الزراعة الكثيفة ، تحتم تحويل الزيادة فى السكان بل وجزء من الزراع الحاليين إلى المصانع .
ولكن التصنيع لا يمكن أن يصل إلى النتائج المطلوبة منه ما لم تتحقق سلسلة من الشروط :

(١) فيما يتعلق بتجميع رؤوس الأموال النقدية القادمة من الخارج :
يظهر أنه لم يعد ممكناً ، فى الوقت الحاضر ، أن تحدث تحركات فى رؤوس الأموال الدولية بالصرق التقليدية للأسواق المالية . ويظهر أيضاً أن الكميات المطلوبة من رؤوس الأموال الأجنبية لن تنتقل على نطاق واسع بغير أحد الطرق الثلاث الآتية :

— الاستثمارات المباشرة التى تقوم بها مؤسسات ضخمة . ويمكن أن تكون
مثل هذه الاستثمارات مرغوباً فيها . إلا أنه يترتب عليها دائماً تحويلات للدخول قد تثقل — فى المستقبل — على ميزان المدفوعات القومى . زيادة على ذلك فإن هذه الاستثمارات تميل بالضرورة نحو عدد معين من المنتجات المعدة للتصدير : فهى من هذه الناحية تعمل على تفكيك الاقتصاد القومى للبلد المستثمرة فيه أكثر من عملها على تكوينه وتكامله .

— قروض من منشآت أو حكومات أجنبية مرتبطة بمبيعات آلات :
وهذه القروض يمكن أن تكون حلاً ملائماً للبلاد الأوربية التى ترغب فى تحويل convertir صناعات التصدير بها ، بتنمية الفروع ذات الإمكانات الواسعة . وهذا الحل يتفق أيضاً مع مصالح البلاد المقرضة ، فهو يساعد ، على الأخص ، على تنوع مصادر وارداتها . ولكنها لا تكفى لإنشاء مجموعة اقتصادية كاملة .

— قروض وهبات من مصدر أجنبى عام أو دولى : إذا كانت الهبات الدولية هى الوحيدة كحل أمثل ، فيما يتعلق بالتنمية المتجانسة فى اقتصاديات مختلف البلاد ، إلا أن الظروف الحالية ليست ملائمة كثيراً لمثل هذا الحل .

ولكن القروض من دولة لدولة أو من بنك دولي لدولة ، تستطيع ، بشرط عدم خضوعها للقواعد العادية للأسواق المالية ، أن تصل تقريباً إلى نفس النتيجة . فمثل هذه الهبات والقروض ، هي وحدها التي تستطيع أن تتلاءم مع مقتضيات خط للتنمية ترمى إلى بناء متكامل للاقتصاد القومي في مجموعة . فاذا ظهر أن مثل هذه الهبات والقروض الدولية ليست سوى فكرة خيالية تقريباً ، وإذا لم تدرك الدول القدرة على إعطاء مثل هذه الهبات والقروض ، واجبا الذي يفرضه عليها التضامن الإنساني ومصلحتها في الأجل الطويل ، فإن البلاد المتخلفة لن تجد أمامها سوى التنفيذ الجبري لبرامجها Planification autoritaire وهو تنفيذ يكاد يكون بالضرورة جماعياً Collectiviste شاملاً totalitaire وإنفصالياً Sécessionniste بالنسبة للمبادلات الدولية . ونجاح سياسة التحويلات الدولية لرؤوس أموال عامة خارج نطاق السوق المالي hors marché يفترض :

— من جانب المقرض أو الواهب : قبول معيار آخر غير معيار « الدخل أو الإيراد rentabilité » ، أما البحث عن الضمانات garanties كما عرفتها الغرفة الدولية للتجارة أو بعض أبحاث هيئة الأمم المتحدة ، فقد يكون ضرورياً ولكن مجرد وجود هذه الضمانات لا يكفي لتحريك تنقلات رؤوس الأموال المطلوبة .

— ومن جانب المقرض أو المستفيد : نجد أن الالتجاء لمثل هذه الموارد ، يفترض أولاً وجود خطة متجانسة تنظم ما قد يحدث من تحويلات لإستهلاك وفوائد الديون في المستقبل ، وكذلك التمويل الكامل لهذه الخطة إذ أن هذه المصادر الخارجية للتمويل لا يمكن أن تقوم في تنفيذها بأكثر من دور الرابح Pilote ، وذلك بواسطة رؤوس أموال أجنبية خاصة أو بمجهود الإدخار القومي .

(٢) فيما يتعلق بالتنمية الداخلية :

لا يستطيع التصنيع أن يرفع من متوسط مستوى المعيشة للسكان ما لم يكن للصناعات الجديدة سوق خارجي موجود أو جديد ، أو كانت تستطيع أن تعتمد على نمو داخلي متجانس للطلب الداخلي . والصناعات التي تعتمد على الطلب الخارجي الموجود هي وحدها التي يمكن إنشاؤها بالمجهود الفردي وحده . ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناعات الأخرى التي تعتمد على تنمية طلب غير موجود لمنتجاتها سواء في الخارج أو الداخل . وقد يكون إعداد منطقة إقليمية (كمنطقة الشرق الأوسط مثلاً) شرطاً لتنمية بعض الصناعات المصرية ، التي تهدف مثلاً إلى توريد الآلات لهذه المنطقة .

وخلق صناعة للآلات ممكن دائماً لسد حاجة الصناعة في الداخل بشرط أن تكون الحاجة المحلية لهذا الإعداد الآلى كافية لإعطاء المؤسسات المنشأة لهذا الغرض ، الحجم الملائم للإنتاج .

وإنشاء صناعة للمنتجات الموجهة للاستهلاك الداخلي يثير أهم المشكلات هنا . فمثل هذه الصناعة لا تنجح إلا إذا زادت المقدرة الشرائية الكلية للمشتغلين بالزراعة الذين هم أهم عملائها .

فتقدم الزراعة ، إذا نظرنا للمشكلة في جوهرها ، هو شرط نجاح برنامج التصنيع . إذ تصاحب هذا التقدم الزراعي ، زيادة في مقدرة السكان الزراعيين على الاستهلاك .

ويترتب على ذلك :

أن تنفيذ بعض المشروعات الزراعية الهامة (كانشاء الخزانات) في مصر أو السودان يساعد بالتأكيد على إجراء التصنيع .

ونظراً لأن الأرض القابلة للزراعة تفيض عموماً بسكانها فإنه يتحتم إجراء تخفيف لهذا الضغط : décongestion : ولا شك أن التصنيع يؤدي لمثل هذه النتيجة ولكننا يجب أن نختار من بين الصناعات المختلفة ، صناعات تشغل

كثيراً من الأيدي العاملة المتوفرة ، وتجذب إليها العمال الزراعيين بسهولة ، نظراً لانتشارها في أماكن متعددة وعدم تركيزها في منطقة واحدة أو مناطق قليلة Localisation dispersée . والصناعات الصغيرة أو القروية L'artisanat villageois كما أبانت التجربة في الهند واليابان - هي الحل الأمثل غالباً .

وأخيراً فانه من المرغوب فيه أيضاً تنمية الزراعات الغذائية .

(٣) فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي واستعماله :

ليس في الإمكان إتخاذ اتجاه تصنيعى ، دون التعرض لإتخاذ قرارات لها في نفس الوقت محاسنها ومساوئها فيما يتعلق بتوزيع واستعمال الدخل القومي .

- فازدهار الصناعة الاستهلاكية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت لها مجموعة واسعة من العملاء الموسرين . ويلوح بناء على ذلك أنه مما يساعد على هذا الإزدهار ، كل تخفيف للأعباء التي يتحملها المزارعون أو على الأخص إجراء إصلاح زراعى شامل .

- ولكن كل محاولة للانتقاص من الدخل المرتفعة لصالح الدخل المنخفضة ، يقلل من إمكانيات الإدخار الحر ومن الموارد المحتملة للسوق المالية المحلية التي يراد إنشاؤها .

هذا وإن سلمنا بأن إمكانيات الإدخار في الدخل المرتفعة لا تتحقق دائماً بادخار حقيقى كما أن هذه الإدخارات لا توجه دائماً نحو الاستثمارات الأكثر أهمية .

- ولكننا إذا كنا مرغمين على الالتجاء للإدخار القومى وزيادته ، بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية وضرورة تهيئة وسائل تسديدها ، فاننا يجب أن نعترف أن المشكلة ليست من السهولة بحيث يحلها توزيع أكثر مساواة للدخل .

فان هذا التعديل في توزيع الدخل يمكن أن يكون ضاراً ، إذا أدى ، لسبب أو لآخر إلى هبوط إنتاج القطن ، محصول التصدير الزراعى الرئيسى .

فحينئذ يكون من المستحيل إجراء التحويلات الضرورية لاستهلاك القروض القادمة من الخارج أو تسديد أرباحها أو فوائدها . ويصبح سعر الصرف غير مستقر وتندر الموارد الخارجية .
- فأى برنامج للتنمية لا يستطيع أن يبقى ما لم يتضمن إجراءات تهدف إلى حماية الصادرات الرئيسية الحالية ، جنباً إلى جنب مع إجراءات أخرى تهدف إلى تنظيم توزيع واستعمال الدخل القومي تنظيماً مناسباً .

وقد أوضحت أبحاث هيئة الأمم المتحدة ، بما فيه الكافية ، الدور الذى يمكن أن تقوم به الأنواع المختلفة من الادخار الجبرى *Epargne forcée* وعلى الأخص كذلك السياسة الضرائبية بحيث لا نجد ضرورة لتكرار هذه الاعتبارات هنا .

ولكننا نستطيع أن نلفت النظر إلى أن النظام الداخلى للائتمان وللأسعار الواجب إنشاؤه لمحاربة التضخم والذى يعتبر شرطاً لنجاح البرنامج ، لا يمكن أن يتكون ويعمل إلا إذا كان هناك نظام مصرفى داخلى مستقل *Autonome* .

ومرة ثانية هنا تظهر الصلة بين العلاقات المالية الخارجية والتنمية الداخلية ، فتعديل صلات الصرف وتغيير البناء الإقتصادى القومى لا يمكن أن يما إلا معاً بالتدرج .

وهكذا نجد أن الأفكار التى يدعو لها مؤلف الدكتور جاد لبيب تتصل بموضوعات لها أهميتها . وأن الإيضاحات التى يوردها إيراد الوراق المحيط بموضوعه هى إيضاحات ذات أهمية وقيمة خاصة .

ونراه ينظر للمستقبل الإقتصادى لبلاده الجميلة ، بمقدرة ومعرفة مباشرة للوقائع لا يمكن أن تتوفر لنا نحن ، وبفهم وسعه أفق يعادلان تماماً ما يمكنه لها من حب وإعزاز . وإذا كانت بعض الصعوبات قد اعترضت بحثه ، فذلك لأسباب خارجة عن إرادته . فان طريقة تحليل الدخل القومى ، التى لا يمكن بدونها عمل ميزانية إقتصادية أو خطة كاملة للتصنيع ، لم تظهر إلا حديثاً .

وهي قيد البحث ولا تتقدم إلا ببطء في بلادى . ونحن نعلم أن هناك أبحاثاً
في الموضوع قد أجريت في مصر . ولكننا نعتقد أن الطريق الذى يوصل بين
المناقشات اللازمة للأفكار العامة وبين التطبيق العملى لهذه الأفكار ، لن
يستطاع اجتيازه ، بغير مجهود كبير من إخصائين وعلماء من كل البلاد .
والدكتور جاد لبيب هو أحد هؤلاء الذى نستطيع الاعتماد عليهم .

موريس يم

أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة باريس

١٥٠
٩٧ ١/٢
١

بناء الاقتصاد المصرى

والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا

يرتبط اسم مصر بإنجلترا إرتباطاً وثيقاً منذ نهاية القرن الماضى . والواقع أن التأثير السياسى لم يكن وحيداً فى الميدان، بل إن صلات اقتصادية ومالية كانت بجانب هذا التأثير السياسى تساعد وتقويه وتقوى به .

فمن الناحية المالية - التى تهمنى على الأخص هنا - كان الجنيه الاسترلى الذهب متداولاً فى مصر بين عدد كبير من العملات الأجنبية حتى قبل الإصلاح المالى سنة ١٨٨٥ .

حقاً أن قيمة الذهب فى الجنيه الاسترلى وطابعه العالمى هما اللذان فرضاه على معاملتنا فى ذلك الوقت . ولكن منذ الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ حدثت تغيرات خطيرة فى هذه العلاقات المالية . فانه لم يكن من محض الصدفة أن يصدر بعد ثلاثة سنين فقط من هذا الاحتلال دكريتو «الإصلاح المالى» لسنة ١٨٨٥ لكى يساعد الجنيه الاسترلى على طرد باقى النقود الأجنبية ويبقى الوحيد عملاً فى معاملتنا المالية .

فبين العملات المختلفة التى كانت تتداول فى مصر استبقى هذا القانون ثلاثة فقط : الجنيه الاسترلى ، والجنيه الذهبى الفرنسى (صورة نابليون) ، والجنيه المجيدى التركى . ولكنه حدد أسعارهم الرسمية على مستويات أقل من قيمتهم المعدنية . فكان من المنتظر تبعاً لقانون « جريشام » - أن يطرد الجنيه المصرى ، حين تضرب منه كميات كافية ، هذه النقود الجيدة من التعامل . ولكن للأسف لأسباب نجهلها لم تضرب من الجنيهات المصرية الذهبية كمية كافية كما كان ذلك مفروضاً .

أما الجنيه الاسترلى فكان الفرق بين سعره الرسمى وقيمه المعدنية أقل من هذا الفرق بالنسبة لكافة العملات الأخرى . فأصبح بالتالى أردأ العملات

الموجودة وأخذ المكان الذى كان يجب أن يشغله الجنيه المصرى، وبقي بذلك — على الأقل من الناحية العملية — مستغرقاً وحده كل التداول النقدى فى مصر. ولم يعد الجنيه المصرى أكثر من معيار حسابى Monnaie de Compte لأن الكمية التى ضربت منه كانت تافهة (قدرت بمبلغ جم ١,٥٨٤,٨٤٠ فقط). ورغم إنشاء البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ وإعطائه احتكار إصدار الأوراق النقدية المصرية على أن تكون قابلة لاستبدالها بالذهب فان عادة استعمال الأوراق النقدية لم تكن قد تأصلت بعد فى عقول المزارعين المصريين. وحتى حرب سنة ١٩١٤ كانت مصر مسرحاً لظاهرة عجيبة قوامها تيارات موسمية من الجنيهات الاسترلينية الذهبية التى كنا نستوردها فى الشتاء لتمويل محصول القطن ، لنعيد تصديرها فى الصيف ثمناً لما نشتره من بضائع من الخارج. ويجب أن نلاحظ هنا إن بنك الإصدار هذا (البنك الأهلى) كان منشأً بروؤوس أموال إنجليزية وأن البنوك الأخرى التى كانت تتولى عمليات الإقراض فى مصر لم تكن عموماً سوى فروع لمؤسسات أجنبية وإنجليزية على الأخص. فلما أوقفت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ استيراد الجنيهات الاسترلينية الذهبية لاقى الجنيه الورقى المصرى ازدهاراً عظيماً رغم انتقاله المفاجئ من عمله ذات سعر اختيارى فقط إلى نقود ذات سعر إلزامى بدون المرور فى المرحلة المتوسطة كنقود ذات سعر قانونى .

ولكن سياسة البنك الأهلى المصرى — التى قد تكون حرصاً محموداً فى هذه الحدود — كانت تحتم أن يحترم شرط قانونها التأسيسى الذى يفرض تغطية ٥٠٪ من الإصدار بالذهب. ولكن هذا الاحترام المغالى فيه لقوانين الغطاء الذهبى فى تلك الظروف العصيبة التى لازمت الحرب العالمية الأولى كلفنا تضحيات أجسم بمراحل من تلك التى تفاديها .

فبدون الارتباط كثيراً بسياسة الغطاء الذهبى — التى لم نستطع أن نستمر فيها رغم ذلك — (١) كان يمكن للبنك الأهلى لو اتبع سياسة حكيمة للإصدار

(١) فقد اضطرت الظروف اللاحقة ، البنك الأهلى إلى ترك هذه السياسة .

تبعاً لحاجة النشاط الاقتصادى فقط ومحتماً بالسعر الإلزامى الذى فرض منذ بداية الحرب ، كان يمكنه تجنب التضخم النقدى الذى كان يحشاه وأن يحقق فى نفس الوقت إستقلال عملتنا المصرية . ففى الواقع أنه لكى نحترم شرط الغطاء الوارد فى القانون التأسيسى للبنك الأهلى كان يجب أن يستمر استيراد الذهب من إنجلترا بل ويجب أن تزيد كميته ليضمن الزيادات الموسمية للإصدار التى ضخمتها الإرتفاع السريع فى أسعار القطن . ولكن حالة الحرب وخطر النقل وصعوبته أرغموا البنك الأهلى على استبقاء الذهب المستعمل غطاء لكل إصدار جديد مودعاً فى بنك إنجلترا . ولكن هذه لم تكن سوى الخطوة الأولى تلاها إعلان بنك إنجلترا فى سنة ١٩١٦ أنه لم يعد فى استطاعته بسبب حاجات الحرب وضرورتها الاحتفاظ بالذهب كغطاء لإصدار البنك المصرى . وهكذا أصبح غطاء إصدارنا منذ ذلك الوقت سندات على الخزانة البريطانية .

هذا القرار الظاهر البساطة والمنفعة كانت له آثار خطيرة على نظامنا النقدى بل ومجموع حياتنا الاقتصادية . فقد حول نظامنا النقدى — وبطريقة غير مشروعة لأنها مخالفة للنظام الأساسى للبنك الأهلى — من نظام قاعدة الذهب Etalon-Or إلى نظام قاعدة الاسترلىنى .

وأصبح الجنيه الاسترلىنى منذ ذلك الوقت ولغاية سنة ١٩٤٧ الغطاء القانونى لعملتنا .

وهكذا أدى تسلسل الحوادث هذا إلى إخضاع عملتنا تحت سيطرة الجنيه الاسترلىنى . وانه ولو أن منطقة الاسترلىنى بوضعها الدولى لم تتكون إلا فى سنة ١٩٣١ ، إلا أن مصر كانت منذ سنة ١٩١٦ مستكملة الشروط الإنتماء لهذه المنطقة .

ولكن نستطيع أن نتساءل هل كان يمكن للبنك الأهلى أن يتفادى هذه النتيجة ، باتخاذ سياسة أخرى ؟ أليس من المعقول ألا يكون فى اتخاذ أى سياسة أخرى سوى تأجيل لهذه النتيجة الحتمية ، وأن يكون هذا نتيجة لظروف أعمق وأقوى من التسلسل الواهى لحوادث طارئة ؟

لعل هذا أحد الأسباب التي جعلتني أكتفى بهذه اللوحة التاريخية العاجلة فيما يختص بالوقائع المتعلقة بتطور نظامنا المالى وعلاقته بالنظام المالى الانجليزى . ومن ناحية أخرى فان تاريخ هذه العلاقات قد درس دراسة وافية لدرجة تجعل من العبث التوقف عنده . فرسم هذا التاريخ فترة بفترة ووصف كل نظام خاص ونتائجه الطبية أو السيئة بالتفصيل كانا موضوع دراسات عميقة (١) ولكننا بعد قطع هذه المرحلة نعتقد أنه يحسن بالباحث أن يتجه صوب آفاق جديدة : الخروج من هذه المعلومات المتجمعة بفكرة عامة ، أو بقواعد شاملة .

فبعد الدراسة الملاحية لهذه المراحل من الوقائع فى كل دقيق ومهم من تفاصيلها ، تتحتم علينا محاولة كشف المبادئ الرئيسة ، والقواعد الأساسية Règles du Jeu التى تسيطر على هذه التفاصيل ، وتوجه هذا التطور وتدفع إلى إبتداع هذه النظم *Mecanismes* المعقدة ؟

إن فى هذا — إن صح رأيى — تكملة ضرورية للدراسات السابقة . وفى هذا أيضاً — بجانب الفائدة النظرية — دراسة عظيمة الفائدة والضرورة من وجهة النظر العملية البحتة . فرغم أن الصلة المالية بيننا وبين انجلترا قطعت « رسمياً » منذ وقت قصير فان فائدة هذه الدراسة لم تقل إطلاقاً بل زادت زيادة عظيمة . فصر التى أعلنت استقلالها المالى تتحتم عليها دراسة نوعين من المعرفة لكى لا تخاطر فى الظلام :

أولاً : يجب أن تعرف مصر الأسباب الرئيسة التى دفعتها لهذا الخضوع النقدى وهى أسباب لا تزال — فى رأيى — قوية مسيطرة رغم القرار الرسمى لسنة ١٩٤٧ بانفصال العملتين . هذا القرار الذى جاء متأخراً ٢٨ سنة (٢)

(١) المراجع المختلفة المبينة آخر هذا الكتاب وخصوصاً رسالات الدكاترة عبد الحميد عوض ، وأنور بكير وفؤاد مرسى .

(٢) فهذا القرار كان يجب نظرياً أن يتخذ سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب وظروفها الاستثنائية .

والذى لم يكن ممكناً لولا مساعده الظروف الاستثنائية لمراقبة الصرف التى أدخلت لمصر منذ سنة ١٩٣٩ .

ثانياً : وبعد ذلك يجب على مصر أن تعرف الشروط الرئيسية الضرورية لقيام نظام نقدى مستقل يستطيع أن يعيش بدون الرثة الصناعية المتمثلة فى مراقبة الصرف بالنسبة لنظامنا النقدى .

* * *

X فالواقع أن أسباباً سياسية واقتصادية بل وتاريخية مختلفة تعاونت على خلق بناء اقتصادى خاص فى مصر تتكون فيه النسب والصلات المميزة ، Proportions et Relations ، بطريقة تساعد على إيجاد خضوع وثيق للإقتصاد البريطانى ، زيادة على عدة مساوئ خطيرة أخرى .

وبمجرد نشوء هذا الخضوع الأساسى Dépendence structurale أصبح حتماً أن تتبع العملة طريق الاقتصاد وتقع بدورها تحت سيطرة العملة البريطانية . ولكن - ولهذا ماله من الخطورة - كانت توجد بين البناء الاقتصادى والنظام النقدى علاقة أكثر حياة وتأثيراً من صلة سببية بسيطة ذات اتجاه واحد . فالنظام النقدى التابع ، بمجرد نشأته ، كان يساعد البناء الاقتصادى المعيب على البقاء والازدهار .

ومن الناحية الأخرى كان البناء الاقتصادى المتزايد الثبات والرسوخ يعطى للنظام المالى الدائر فى فلك الاسترلى بدوره ثباتاً ورسوخاً أكبر . ومثل هذا الوضع ما كان ليبطئ فى إنتاج آثاره الخطيرة على اقتصادنا الوطنى .

(١) فان هذا البناء الاقتصادى الخاص بزيادة على تأثيره الضار على النظام النقدى ، يفرض علينا طابعاً زراعياً يضر بنا أيضاً بنتاجه الضعيف Faible Rendement ، ويعرضنا لتحمل آثار تدهور قيمة المنتجات الزراعية بالنسبة للمنتجات الصناعية فى الأجل الطويل ، وعدم الثبات الطبيعى فى الزراعة . كما أن سيطرة القطن على حياتنا الاقتصادية وهى الخط الثانى فى

بناء إقتصادنا - تعرضنا أيضاً لتقلبات محصول واحد هو القطن ، ويزيده تقلباً أنه مادة أولية للصناعة يعانى طلبها تغيرات دورية واسعة .
أما المميز الثالث لبناء إقتصادنا وهو خضوعنا للإقتصاد البريطانى فانه يعرضنا للتأثيرات الإرادية وغير الإرادية من هذه البلد .

(٢) كذلك فان النظام النقدى بتثبيتته سعر الصرف بيننا وبين انجلترا فقط ، كان يحرمنا من مزايا ثبات سعر الصرف مع العملات الأخرى ، ويفتح أبوابنا للتقلبات الخاصة بالاقتصاد البريطانى ويفرض علينا سياسة مالية مبعثها حاجة هذا الاقتصاد الأخير فقط بدون أى اعتبار لحالة إقتصادنا المصرى .

ولكن لحسن الحظ أن هناك تطورات أكثر ملاءمة من تلك التى شرحناها فى السطور السابقة ، لانتفى عن الظهور ، باعثة قليلا من النور على هذه اللوحة القائمة . ويمكن أن نشير هنا - رغم بعد ذلك تماماً عن حدود دراستنا - إلى أن الخضوع السياسى كان من أقوى أسس ومدعمات البناء الإقتصادى والنظام النقدى المعيين ولكن منذ سنة ١٩٢٢ ومصر تعتبر - على الأقل من الناحية النظرية - مستقلة سياسياً . على أن هذا الاستقلال لاينى يتأكد يوماً عن يوم . فعاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات فى سنة ١٩٣٧ وانضمامنا للمؤسسات المختلفة (عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة) كل ذلك ليس سوى خطوات جادة فى سبيل تدعيم سيادتنا القومية . وهذا المجهود المستمر تتوجه فى الوقت الحاضر الرغبة الأكيدة التى تعاهد عليها كل مصرى لنيل استقلال كامل حقيقى . كذلك من الناحية الإقتصادية نجد أن الرابطة المالية قد أعلن قطعها رسمياً فى يونية سنة ١٩٤٧ بمساعدة وجود نظام مراقبة الصرف .

ولكن استقلالنا لايزال للأسف ناقصاً سواء فى ذلك استقلالنا السياسى (١) أو استقلالنا المالى . فازالة بعض النتائج أو المظاهر الخارجية لايعنى القضاء

(١) كان ذلك قبل اتفاقية الجلاء فى سنة ١٩٥٤ التى خطت بنا خطوات كبيرة نحو تحقيق هذا الهدف .

بعضاً ساحر على الأوضاع التي رسخت قدمها ، وسيطرت منذ سنين طويلة على نشاطنا الإقتصادي . فإقتصادنا لا يزال محتفظاً بمساوىء بنائه الخاص رغم التطور البسيط الذي نتج على الأخص من ظروف الحرب العالمية الثانية . بل ان هذا البناء الإقتصادي لا يزال راسخاً بدرجة يخشى معها أن يهدد بقاء الاستقلال السياسي والمالي أياً كانت الطبيعة الحقيقية لها .

يتضح إذن أن تغيير البناء الإقتصادي الحالي هو الحل الوحيد ، والمرحلة الفاصلة نحو إقتصاد أكثر ازدهاراً ، وعملة مستقلة بل ووطن حر ذي سيادة .

ويجب أن يتجه كل جهدنا حالياً نحو خلق بناء إقتصادي جديد غير معيب ، وأكثر ملاءمة لظروف بلد شاب يأمل مستقبلاً أكثر إشراقاً مما هو فيه من ضعف وخنوع .

فكأن فكرة البناء الإقتصادي التي اتخذنا منها نقطة ابتداء ليست إطلاقاً بأقل أهمية حين نصل إلى خاتمة المطاف حيث النتيجة النهائية لبحتنا . فانها تتمثل هنا أيضاً كآخر وأكبر عقبة في سبيل تقدمنا ، يجب أن نحشد لها كل ما استطعنا من قوة ، لنغيرها ، ونجعل من بنائنا الإقتصادي بناء آخر خليقاً ببلد حر ناهض .

من هذا الإستعراض العاجل تبرز على الأخص فكرتين متوازيتين :

أولاً : بناء الإقتصاد المصري كأساس للعلاقات المالية .

ثانياً : الظواهر النقدية : التي ترتبط أساساً بفكرة البناء الإقتصادي .

ورغم أن النقد المتداول في مصر كان كما ذكرنا مرتبطاً بالنظام النقدي الإنجليزي منذ قبل سنة ١٨٨٥ ، ورغم أن مصر كانت تجمع منذ سنة ١٩١٦ شروط الانتماء لكتلة الاسترليني . فاننا سوف نقتصر في تفصيل العلاقات المالية على الفترة التي تبتدىء منذ سنة ١٩٣١ .

ولكن هذا لن يغير شيئاً من طبيعة الموضوع . وما ألبأنا لهذا التحديد الوقتي سوى الرغبة في معالجة مجموعة محدودة من الوقائع ، وهذا طبعاً لا يمنع

من أن تكون كافية تماماً . كما أنه ابتداء من هذا التاريخ فقط (١٩٣١) إبتدأ موضوع الإتصال بالآسترليني يصبح ذا أهمية دولية . فالإرتباط بين اقتصاد بلاد كثيرة متشابهة داخل منطقة الآسترليني ، التي أصبحت بدورها من أهم ميادين النشاط الاقتصادى فى العالم ، أعطى للموضوع أهمية تتجاوز حدود كل دولة من هذه الدول على حدة .

أما بالنسبة للبناء الاقتصادى فتحديد المدة له وجه آخر :
حقاً ان المميزات الأساسية لبناء اقتصادنا كانت موجودة منذ منتصف القرن الماضى ولكن ما دامت الحالة الحاضرة وحدها هى التى تهمنى هنا فإنه ليس من الضرورى أن نوغل بعيداً فى الماضى .
ولكن إتخاذ الفترة ما بين ١٩٣١ ، ١٩٥٠ فقط أساساً للبحث لها أيضاً مساوىء عديدة . فنذ ١٩٣٩ دخل هذا البناء الإقتصادى فى دور تطورى . كما أن إتخاذ الفترة القصيرة ما بين ١٩٣١ - ١٩٣٩ قد تخفى - نظراً لقصرها وتحت تأثير تقلبات أزمة ١٩٣١ - اتجاهات المدى الطويل Longue durée التى هى جوهر كل بناء اقتصادى .

فاذا أضفنا إلى ذلك طبيعة البناء الاقتصادى الجامدة البطيئة التغير مما يشجع على مد البحث على مسافة طويلة . فاننا سنتخذ للدراسة البناء الاقتصادى كل الفترة ما بين الحربين ١٩١٩ - ١٩٣٩ . فان هذا يعطى فى رأينا فكرة أكمل وأضمن عن المميزات الأساسية لبنائنا الاقتصادى .

وهكذا سيكون تقسيمنا للموضوع إلى قسمين :

(١) القسم الأول : البناء الاقتصادى كأساس للعلاقات المالية ويشتمل هذا

القسم على أربعة أبواب :

الباب الأول : بناء الاقتصاد المصرى .

» الثانى : تأثير البناء الاقتصادى على النظام النقدى .

» الثالث : مساوىء البناء الاقتصادى الحالى .

» الرابع : إمكانيات تغيير البناء الاقتصادى الحالى .

(٢) القسم الثاني : العلاقات المالية : ويشتمل على ثلاثة أبواب :

الباب الأول : العلاقات المالية وشبكة الحوادث الاقتصادية .

» الثاني : تقوية العلاقات المالية للبناء الاقتصادي الحالى .

» الثالث : التغيير الرسمى للنظام النقدى .

وسوف تنتهى هذه الدراسة بخاتمة تعالج على الأخص تغيرات البناء
الاقتصادى منذ سنة ١٩٣٩ .

القسم الأول

البناء الإقتصادى كأساس للعلاقات المالية

فكرة البناء الإقتصادى حديثة نسبياً فربما يكون « ليزت وهاملتون » أول اقتصاديين أخرجها للنور ولكن التطبيق العملى لهذه الفكرة النظرية تأخر عن ذلك بكثير : والتطبيق العملى هنا هو تحليل بناء إقتصاد مبن بالذات . فقبل أعمال معهد الأبحاث العالمى الذى كان يرأسه « البروفيسير شارل رست » ، كما يقول الأستاذ « فرانسوا بيرو » F. perroux ، لم نكن نعرف شيئاً — على وجه التقريب — عن بناء الإقتصاد الفرنسى .

ولمعالجة فكرة حديثة كهذه يجب أولاً أن نوضحها أو بالأصح أن « نعرفها » . ولعل هذا هو ما دعا الأستاذ فاجمان (١) إلى مقارنة البناء — الذى يمثل فى عرفه أعضاء الجسم مثلاً ، بالشبكة الإقتصادية Conjoncture التى تمثل لديه وظائف هذه الأعضاء .

وفى موضع آخر يعرف البناء بما هو دائم ولا يحدث غير مرة واحدة فى فى الحياة الإقتصادية ، بينما يعرف الشبكة الإقتصادية بما يتغير وبالتالى يتكرر ويعاود الظهور . ولكن محاولة فاجمان هذه ليست واضحة تماماً ولا تصلح أساساً للبحث العلمى على الأخص ، لأن دوام البناء الإقتصادى ليس مطلقاً كما يقول والفرق لا يتعدى فى الواقع اختلافاً فى درجة الثبات تظهر فى الاستقرار النسبى للبناء الإقتصادى من ناحية ، وتغير شبكة الحوادث الإقتصادية السريع من ناحية أخرى .

فرغم بطء تطور البناء الإقتصادى إلا أنه بطبيعته فى تغير مستمر . ويظهر أن فاجمان يخلط هنا بناء الإقتصاد ، بالنظام الإقتصادى Système type

(١) فاجمان Wagemann : فى كتابه عن الاستراتيجية الإقتصادية .

d'une économie . فالنظام الاقتصادي يعنى به على الأصح « النظم
الغالبية ذات الاتجاه الواحد لفترة معينة » (١) وهو لا يعدو كونه نموذجاً مثالياً
يندر أن يوجد كاملاً في الواقع وفي وسط اجتماعي معين . بينما البناء الاقتصادي
هو « الصورة عنها لهذا الوسط الاجتماعي الذي يندر أن يكون تابعاً لنظام
اقتصادي واحد » .

لكل هذا نرى الأخذ بتعريف أستاذنا فرانسوا بيرو لشدة وضوحه
وأهميته العملية كآلة دقيقة للتحليل . فهو يعرف البناء الاقتصادي بأنه « النسب
والصلات التي تميز مجموعة اقتصادية محددة في الزمان والمكان » وفكرة
« المميزات » هذه تكاد تكون أحسن معيار يوضح الفكرة التي نحن بصدددها .

(١) ماكس كليزو : النظم والأبنية الاقتصادية في
Traité d'éco. pol. باريس سنة ١٩٥١ .

الباب الأول

بناء الاقتصاد المصرى

لا توجد للآن أى دراسة علمية كاملة لبناء الاقتصاد المصرى . فاذا وضعنا جانباً دراسات الأستاذ برشيانى تيرونى - التى تعالج المشكلة عرضاً ومن ناحية واحدة هى سيطرة القطن على حياتنا الاقتصادية - نجد أن فكرة البناء الاقتصادى لم تسترع إطلافاً الانتباه الذى تستحقه فى مصر .

كل ذلك رغم أن بضعة أفكار مبهمة وغير محددة تماماً عن مميزات اقتصادنا تكاد تكون معلومة للجميع . فنحن نعلم جميعاً أن مصر بلد زراعية وأن القطن هو أهم محصولاتها وأن إنجلترا كانت أكبر عملائها فى المبادلات الدولية . ولكن هذه التعميمات لا يمكن أن تعطى فكرة دقيقة وواضحة عن المشكلة . ففى ميدان عظيم الأهمية كهذا الذى يبين المميزات الأساسية لاقتصادنا، يجب أن يعتمد الباحث إلى دراسة أكثر تفصيلاً وترتيباً وتقصيلاً .

لذلك سنحاول أن نصف بكل دقة ووضوح هذا البناء الاقتصادى، لنظهر « النسب » و « الصلات » التى تهيمن على حياتنا الاقتصادية ، ولكننى لا أدعى محاولة وصف كل تطور وتفاصيل الحياة الاقتصادية فى مصر . فان هدى لا يتعدى فى الواقع رسم صورة ساكنة Tableau Statique لمميزات اقتصادنا الرئيسية والثابتة نسبياً .

كما أن مدة هذه الدراسة سوف تنحصر - كما بينت فى المقدمة - فى الفترة ما بين ١٩١٩، ١٩٣٩ . فمذ سنة ١٩٣٩ دخل بنائنا الاقتصادى فى فترة انتقال (تطور) سوف نعالجها فى آخر هذا الكتاب .

الفصل الأول

النسب Les proportions

(١) في داخل الاقتصاد المصري :

(١) أهمية الزراعة :

إن مصر التي كانت منذ القدم مخزن غلال عالم البحر الأبيض المتوسط، ظلت حتى عهدنا هذا وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين بلداً زراعية على الأخص .

ورغم أن الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم سنة ١٩٢٩ دفعا إلى التصنيع الكامل لبلاد كثيرة، فإنهما لم يستطيعا أن يخرجنا مصر من الطور الزراعي . وليبان مكان الزراعة في اقتصادنا يجب علينا أن ندرس الموضوع من ناحيتين مختلفتين . أولاً: القوى المنتجة المعبئة للعمل ثم ثانياً : الإنتاج أو الدخل الصافي لكل فرع من فروع الاقتصاد .

ففيما يخص القوى الإنتاجية نجد عناصر الإنتاج الثلاثة : الموارد الطبيعية ، ورأس المال، والعمل الإنساني . ولكن العنصر الأخير هو بغير شك أهم هذه العناصر فعمل الإنسان هو في الواقع العامل الإيجابي الوحيد ، بل الوحيد الذي ينتج النشاط الخالق (١) .

وما دام كل همنا - مهما طال المطاف - يتركز في قيم اجتماعية متعلقة بمستوى معيشة السكان والحاجة لقلدر من الأمن الاقتصادي لسكان دولة بأسرها، فإن عدد السكان « المشتغلين بالزراعة . يجب أن يكون أساس دراستنا لأهمية هذا الفرع من اقتصادنا .

(١) « آلان بارير » في « عناصر الإنتاج » من كتاب Traité d'éco. pol. السابق ذكره .

زيادة على ذلك فانه يلوح أن كولين كلارك « في كتابه الذائع الصيت عن التقدم الاقتصادى » يعترف بأهمية توزيع السكان كدليل لمعرفة بناء البلد الاقتصادى . فهو يدل على أن « المستويات المختلفة للتقدم الاقتصادى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنسب توزيع السكان العاملين » على أوجه النشاط المختلفة . وبالرجوع للنسب التى جاء بها هذا المؤلف نجد أن الزراعة والغابات والصيد (١) يمثلون فى مصر ٦٤,١٪ من ٤,٢٢٤,٠٠٠ عدد السكان العاملين جميعاً فى ١٩١٧، ثم ٥٨,٣٪ من ٥,٦٠٠,٠٠٠ مجموع الأشخاص العاملين فى سنة ١٩٣٧ . إنما يجب التنبيه إلى أن هذه النسبة لا تحتوى على النساء اللواتى يقدر عددهن فى الزراعة سنة ١٩٣٩ بـ ٦٩٨,٦٤٩ من ٣٩٨٧,١٥٩ عامل زراعى .

توزيع السكان العاملين (٪)

نوع النشاط	مصر		بريطانيا وايرلندا الشمالية
	١٩١٧	١٩٣٧	
الزراعة والغابات والصيد	٦٤,١	٥٨,٣	٧,١
الصناعة والبناء	١٢,٩	١٤	٤١,٨
باقى أوجه النشاط (ماعدا الصناعة الاستراتيجية)	٢٢,٩	٢٧,٥	٤٨,٦

(المصدر : كتاب التقدم الإقتصادى ص ٣٩٨ — ٣٩٩)

فاذا قارنا نسبة العمال الزراعيين فى مصر بمثيلاتها فى البلاد المختلفة تجلينا بوضوح تضخم هذه النسبة فى مصر . ففي بلد زراعى كنيوزيلندا لا تتعدى هذه النسبة ٢٥,٢٪ سنة ١٩٣٦ بينما هى فى بلد صناعى كإنجلترا لا تتعدى ٧,١٪ .

(١) ولو أن الغابات والصيد لا تكاد تكون لهم أى قيمة فى مصر فالصيد، أكثرها أهمية، يمثل ٠,٦٪ فقط من عدد السكان العاملين حسب تعدادى ١٩٢٧، ١٩٣٧ .

سنة ١٩٣٨ . ولا توجد نسبة أعلى من نسبة العمال الزراعيين في مصر سوى في بضعة بلاد حظها من التقدم قليل مثل تركيا قبل نهضتها الحديثة سنة ١٩٣٥ (٧٠,٢٪) والصين سنة ١٩٣١ (٧٠٪) وسيلان سنة ١٩٢١ (٦٥٪) . كما أن نسبة السكان المصريين العاملين في الصناعة والبناء هي ١٢,٩٪ في سنة ١٩١٧ ثم ١٤٪ سنة ١٩٣٧ بينما هي في نيوزيلندا ٢٦,٨٪ في سنة ١٩٣٦ ، وفي إنجلترا ٤١,٨٪ في سنة ١٩٣٨ .

أما ما يسمى بوجه النشاط الثالث Activités Tertiaires أى باقى أوجه النشاط ما عدا الصناعة الاستخراجية (بعد الزراعة والصناعة) فلا تمثل في مصر سوى نسبة ضعيفة أيضاً .

ففى نفس المدد السابقة كان هذا النشاط الثالث يمثل ٢٢,٩٪ ثم ٢٨,٥٪ من السكان العاملين المصريين بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥,٩٪ في نيوزيلندا ، ٤٨,٦٪ في بريطانيا وأيرلندا الشمالية . إلا أنه يحسن أن نقارن هذه النسب التى أتى بها كولين كلارك بنتائج الإحصاءات الرسمية في مصر سنة ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ خصوصاً وأن التاريخ الأول ليس له وجود في كتابات كولين كلارك . فبينما نجد أن نسبة الزراعة لا تختلف كثيراً في الاثنين نجد من الناحية الأخرى أن نسب الصناعة والبناء أقل بكثير في الإحصائيات الرسمية إذ أنها لا تتعدى ١٠,٣٪ سنة ١٩٢٧ ، ٨٪ سنة ١٩٣٧ (بدلا من ١٤٪) . وفي اعتقادي أن هذا راجع لأن الإحصاءات الرسمية توصلت إلى تعداد أحسن لمعظم العاملين في الزراعة وفي النشاط الثالث . ولما كان السكان العاملين في الصناعة أسهل في الإحصاء ، كما أنه توجد بالنسبة لهم منذ وقت طويل إحصاءات متعددة ومتنوعة ، فإن تعدادهم ظل ثابتاً . بينما كان من شأن تحسين طرق الإحصاء بالنسبة لفروع النشاط الأخرى (غير الصناعة) ، زيادة مجموع السكان العاملين عموماً وبالتالي انخفاض نسبة العمال الصناعيين بالنسبة لمجموع العاملين المتزايد . ففى الواقع أنه بينما يعتقد كلارك أن عدد السكان العاملين كانوا نحو ٥,٦٠٠,٠٠٠

شخص في سنة ١٩٣٧ نجد أن الإحصاءات الرسمية تقدر هذا العدد بنحو ٧,٤٢٢,١٨٥ لنفس المدة .

عدد السكان العاملين (ماعدا الأطفال أقل من خمس سنين)

فرع النشاط	العدد سنة ١٩٢٧	% من السكان العاملين	العدد سنة ١٩٣٧	% من السكان العاملين
الزراعة	٣,٤٨٥,٩٠٨	٦٠,٣	٤,٢٦٥,٢٢٨	٥٧,٤
الصيد	٤٠,١٢٨	٠,٦	٤٢,٩٧٣	٠,٦
الصناعة	٤٨٢,٦٨١	٨,٢	٤٧٨,١٩٩	٦,٤
المناجم	٩,٧٤١	٠,٢	١٠,٨٢٨	٠,١
البناء	١٢٥,٢٧٢	٢,١	١٢٠,٧٠٦	١,٦
النقل والمواصلات	١٩٥,٩٨٩	٢,٢	١٣٨,٩١١	١,٩
خدمات عامة (غير صناعية)	١٥١,٦١٣	٢,٦	١٧٠,٧٥٦	٢,٣
تجارة ومصارف مالية	٤٥٩,٥٦٠	٦,٩	٤٦٠,٠٧٥	٦,٢
مهن حرة	١٣١,٩٥٠	٢,٢	١٥١,٢٠٧	٢,٠
خدمات شخصية	٢٨٤,٠٧٦	٤,٨	٢٦٥,٠٩٩	٣,٤
مهن غير منتجة (معظمهم طلبية)	٥٩٥,٨٠١	١٠,١	١,٣٢٧,٢٠٣	١٧,٨
المجموع	٥,٩٦٢,٧١٩		٧,٤٢٢,١٨٥	

(المصدر : اجصاءات السكان في مصر)

ولكن هذه الإحصائيات الرسمية يعيها أنها تعمل حساب الطلبة الذين لا يعتبرون إقتصادياً أعضاء منتجين بالمعنى الضيق للكلمة . وبعد حذف هذه الفئة نجد أن نسبة النشاط الثالث تنخفض في هذين الإحصائين فتكون بذلك ١٨,٧ في سنة ١٩٢٧ ، ١٥,٨ في سنة ١٩٣٧ .

ورغم قلة وعدم توافق المعلومات التي أمكننا أن نحصل عليها فان هذه

الإحصائيات القليلة يمكنها - في نظرنا - أن توضح تماماً المكانة الضخمة التي تحتلها الزراعة في اقتصادنا وبالتالي تفاهة الصناعة وضآلة قدرها . أما النشاط الثالث فرغم إحتلاله مكاناً أفضل من الصناعة فإنه لا يزال ضعيفاً . كما أن هذا الوجه من النشاط لا يزيد عن كونه تابعاً - وليس منافساً إطلافاً - لأوجه النشاط الأخرى . فكما اتسع ميدان النشاط الزراعى كلما زاد احتياج الاقتصاد لخدمات النشاط الثالث . ولكن الصناعة تدفع بطريقة أقوى من الزراعة نحو التوسع في طلب خدمات النشاط الثالث . إذ أن الصناعة فوق عدم حاجتها لكثير من الأيدى العاملة - بوصفها نشاطاً آلياً بزّ غيره من أوجه النشاط في الانتفاع بالتقدم الفنى - تدر على المشتغلين بها دخولا عالية تساعدهم على طلب مختلف الخدمات التي يقدمها النشاط الثالث . لكل هذا يقول كولين كلارك « أن النسبة المشتغلة بالتجارة والائتمان (النشاط الثالث) تكاد تكون مقياساً دقيقاً لدرجة التقدم الاقتصادى » .

ولنحاول الآن بعد توضيح نسب توزيع الأيدى العاملة أن نتكلم قليلا عن الإنتاج الصافى لمختلف فروع الاقتصاد المصرى .

والواقع أن المعلومات التي يمكننا الحصول عليها في هذا الموضوع نادرة جداً . لذلك سنكتفى بالنتائج التي توصل إليها الدكتور أنيس في رسالة « دراسات في الدخل القومى المصرى » . والإحصائيات التي نجدها في هذه الرسالة تبدأ من سنة ١٩٣٧ فقط . ولكن نظراً للثبات النسبى لأمثال هذه الحقائق المتعلقة بالبناء الاقتصادى - ذلك الثبات الذى ظهر لنا واضحاً في نسب الأيدى العاملة - فإنه يمكننا أن نطمئن إلى أن إحصائيات سنة ١٩٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ يمكنها أن تعطينا فكرة كافية عن دخل مختلف أفرع النشاط في اقتصادنا القومى لطول مدة ما بين الحربين (١٩١٤ - ١٩٣٩) .

الإنتاج القومي الصافي (بملايين الجنيهات)

نوع النشاط	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
الزراعة	٨٠	٨٠	٨١
الصناعة	١٣	١٣	١٣
النشاط الثالث	٧٠	٧٠	٧٢
المجموع	١٦٣	١٦٣	١٦٦
خطأ	٢	٣	٣
الإنتاج الصافي	١٦٥	١٦٦	١٦٩

(المصدر : رسالة الدكتور أنيس باللغة الانجليزية)

ورغم الاختلافات الجوهرية في إنتاجية كل فرع من هذه الأفرع ، فان الزراعة تستأثر بنصف الدخل القومي تقريباً (٤٩٪ في سنة ١٩٣٩) بينما تأتي الصناعة في أسفل القائمة إذ لا يزيد نصيبها عن ٨٪ . أما ارتفاع نصيب النشاط الثالث فهو لا يعدو كونه دليلاً على أن إنتاجية هذا النوع من النشاط مرتفعة جداً .

المساحات المزروعة في مصر (بالفـدان)

السنة	مساحة الأرض المزروعة	مساحة مختلف المحاصيل في السنة	مساحة القطن
١٩١٨ — ١٩	٥,٢٩٧,٧٠١	٧,٦٩١,٧٩٣	١,٥٧٣,٦٦٢
٢٠	٥,٣٠٥,٢٣٦	٧,٨٠٦,٧٩٣	١,٨٢٧,٨٧٠
٢١	٥,٣٥٤,٣٦٩	٨,٠٦٠,٤٣٩	١,٢٩١,٨٨٩
٢٢	٥,٣٤١,٢٠٤	٨,٢٠٥,٢٦٢	١,٤٦٥,١٣٦
٢٣	٥,٣٨٧,٣٨٥	٨,١٠٣,٨٤٥	١,٧١٥,١٥٠
٢٤	٥,١٩٢,٣١٨	٨,٠٧٠,١٨٦	١,٧٨٧,٨١٣
٢٥	٥,٤٢٠,١٩٣	٨,٢١٣,٤١٦	١,٨٢٤,٣٨٢
٢٦	٥,٣٨٥,٢٦١	٨,٤٥٧,١٣٨	١,٧٨٥,٧٠٢
٢٧	٥,٥٤٤,٣٦١	٨,٦٦١,٢٥٠	١,٥١٦,١٩٩
٢٨	٥,٥٥٤,١٢٦	٨,٦٤٠,٧٥٠	١,٧٣٨,٤٧٢
٢٩	٥,٦١٦,٣٧٠	٨,٦٢٣,٢٢٩	١,٨٤١,٤٧٨
٣٠	٥,٥٤٨,٦٦٢	٨,٦٣٤,٣٢٤	٢,٠٨٢,٤٢٠
٣١	٥,٤٨٥,١٤٤	٨,٥٤٦,٥٣٤	١,٦٨٢,٩٣٨
٣٢	٥,٤٦٣,٦٦٧	٨,٧٣٥,٦٠١	١,٠٩٣,٧٠١
٣٣	٥,٣٨٤,١٧٤	٨,٢٨٢,٧٦٢	١,٨٠٤,٢٠٩
٣٤	٥,٢٧٤,٨٨٨	٨,٠٧٣,٨٩٩	١,٧٣١,٩٥٨
٣٥	٥,٢٢٩,٣٢٢	٨,٠٥٣,٥٨١	١,٦٦٩,٠٠٦
٣٦	٥,٣٧١,٣٨١	٨,١٠١,٠٦٨	١,٧١٥,٨٠٥
٣٧	٥,٢٨٠,٦٩٧	٨,٣٥٨,٢٨٤	١,٩٧٨,١٥١
٣٨	٥,٣١٢,١٠٤	٨,٤٧٤,٢٦٢	١,٧٨٣,٩١١
٣٩	٥,٣٣٨,٢٧٣	٨,٥٢١,٥٤٤	١,٦٢٤,٨١٧
المتوسط	٥,٤٠٠,٠٠٠	٨,٣٠٠,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠ تقريباً

(المصدر : الإحصاءات السنوية المصرية)

(ب) أهمية القطن بالنسبة للزراعة :

الزراعة هي أكبر أفرع نشاطنا الاقتصادي ويعتبر القطن أهم محصول في داخل هذا النطاق . فبالنظر إلى جدول المساحات المزروعة في مصر نجد أن المساحة السنوية لمختلف المحاصيل هي في المتوسط ٨,٣٠٠,٠٠٠ فدان في السنوات ١٩١٩ - ٣٩ . ومن هذه المساحة يزرع قطناً ١,٦٥٠,٠٠٠ فدان سنوياً أى ٢٠٪ من المجموع تقريباً . وهذه النسبة ليست بالبسيطة خصوصاً إذا وضعنا بجانبها جدولاً آخر يبين قيمة مختلف المحاصيل، إذ يتضح من الجدول المرفق أن القطن يشغل ٣١,٣ أى الثلث تقريباً من قيمة سائر المحاصيل المصرية مجتمعة (في السنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩)

نسب قيمة المحاصيل الزراعية الهامة (٪)

المحصول	٣٧-١٩٣٦	٣٨-١٩٣٧	٣٩-١٩٣٨
القطن	٣٤,٠ ٪	٢٧,٨	٣٢,٠
القمح	١٤,٠	١٧,٠	١٦,٦
برسيم	٢٠,٠	٢٠,٠	١٨,٥
ذره	١٣,٢	١٣,٥	١٢,٢
قصب سكر	٢,٥	٢,٥	٢,٣

(المصدر : رسالة الدكتور أنيس ص ٧٤١)

زيادة على ذلك فإننا لو بحثنا طبيعة هذه المحاصيل المختلفة نجد أنه يمكن إرجاعها جميعاً إلى ثلاثة أنواع رئيسية : محاصيل غذائية ، وعلف ، ومحاصيل صناعية .

ولكن النوعين الأولين ليس لهما كثير من التأثير على اقتصادنا وبالتالي لاهتمام كثير من ناحية الدراسة الاقتصادية . إذ أن لهما في الواقع طابعاً محلياً على الأخص، فهما مخصصان للاستهلاك المباشر داخل البلد . بل ان جزءاً كبيراً

من هذين النوعين من المحصولات يستهلك في مكانه بدون أن يمر حتى بالسوق الداخلية . كل هذا يجعل عرضهما وطلبهما ثابت نسبياً ويقلل كما قلنا من أهميتهما ومن تأثيرهما في حياتنا الاقتصادية .

أما النوع الثالث أى المحصولات الصناعية فإن لها على العكس تأثيراً أشد وبالتالي أهمية أكبر . فلو فرضنا أن هذه المحاصيل ستستهلك داخل البلد فلا بد لإعدادها للإستهلاك أن تعالج بطرق صناعية لتتحول من مواد أولية إلى سلع استهلاكية مصنوعة . وهذا التحويل يمثل في ذاته مظهراً على جانب عظيم من الأهمية لتقدم البلد الاقتصادى . أما إذا فرضنا أن هذا المحصول - وهو ما يحصل غالباً - سوف يصدر للخارج فإن هذا التصدير يؤثر حتماً في ميزاننا التجارى وعلاقتنا الاقتصادية بالبلاد الأخرى . زيادة على ذلك فإن هذه المحصولات الصناعية ، بخلاف المحصولات الغذائية ، غير مستقرة بطبيعتها ، إذ أنها تباع غالباً في الأسواق العالمية وتخضع بذلك لحالة هذه الأسواق المتغيرة . وعدم الاستقرار هذا يؤثر كثيراً في دخلنا القومى .

ولذا كانت المحصولات الصناعية هى أهم أنواع المزروعات وأكثرها تأثيراً على اقتصادنا فإن القطن يبرز بين هذه المحصولات ليأخذ بدون جدال مكان الصدارة .

فنحن إذا أخذنا مثلاً سنة ١٩٣٩ نجد أن القطن يشغل فيها ٩٣٪ من مجموع الأراضى المزروعة بمحصولات صناعية . أى قدر الأراضى المزروعة بكل هذه المحصولات الأخرى مجتمعة ١٣ مرة .

المحصولات الصناعية سنة ١٩٣٩

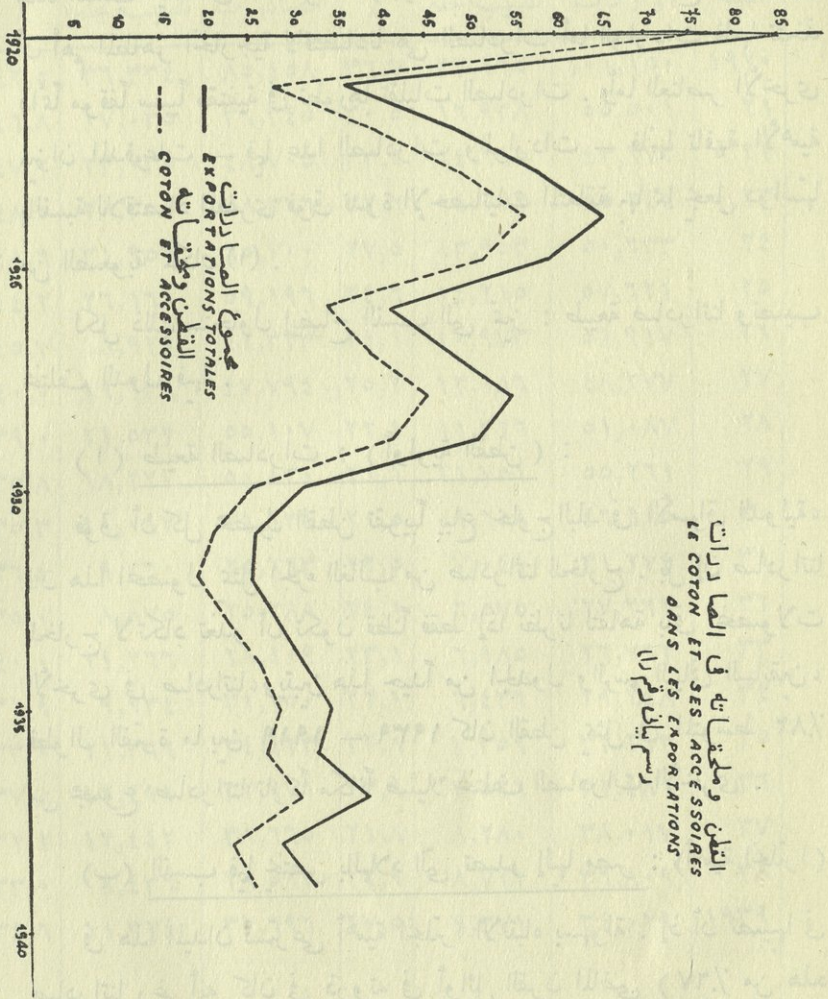
المحصول	كتان	قرطم	قطن	سمسم	قصب سكر	حناء	مجموع	قطن	مجموع نهائى
المساحة (بآلاف الأفدنة)	٩,٥	٢٣,٥	١٧,٦١,٤	٧٢,١	١,٤	١٢٥,٧	١٦٢٣,٨	١٧٤٩,٥	

(محسوب على معلومات كتاب معهد الاقتصاد التطبيقي في فرنسا عن مصر)

القطن وملحقاته في الصادرات (بآلاف الجنيهات)

السنة	الصادرات	القطن وملحقاته	%
١٩٢٠	٨٥,٤٥٨	٧٥,٠٩٧	٨٨,٠
٢١	٣٦,٣٤٥	٢٨,٣٧٥	٧٨,٠
٢٢	٤٨,٧٠٥	٣٩,٧١٥	٨١,٧
٢٣	٥٨,٣٦٦	٤٩,٥١٦	٨٥,٠
٢٤	٦٥,٧٠٠	٥٦,٥٥٤	٨٦,١
٢٥	٥٩,١٩٦	٥١,٦٦٠	٨٧,٤
٢٦	٤١,٣٢٣	٣٤,٣٧١	٨٣,٢
٢٧	٤٧,٧٩٤	٣٨,٩٩٩	٨١,٧
٢٨	٥٥,١٠٧	٤٥,١٣٨	٨٢,٠
٢٩	٥٠,٨٣٠	٤١,٣٦١	٨١,٣
٣٠	٣١,١٣١	٢٥,٦٥٤	٨٢,٧
٣١	٢٥,٦٦٣	٢١,١٢٥	٨٢,٢
٣٢	٢٥,٢٨٨	١٩,٢٠٣	٧٥,٩
٣٣	٢٨,١٠٩	٢٢,٤٦٨	٨٠,٠
٣٤	٣١,٠٥٠	٢٦,٢٥٣	٨٤,٥
٣٥	٣٤,٤٢٣	٢٨,٥٢١	٨٢,٨
٣٦	٣٢,٩٧١	٢٧,٠٢٣	٧٩,٦
٣٧	٣٨,٦٦٥	٣٠,٨٥٢	٧٩,٨
٣٨	٢٨,٥٨٧	٢٢,٧٨٠	٧٩,٧
٣٩	٣٢,٦٩٦	٢٥,٦٤٩	٧٨,٥
المتوسط	—	—	٨٢,٠ تقريباً

MILLIONS DE L.E. مليون ج.ف.ل



الطن ومحتقاته في الصادرات
LE COTON ET SES ACCESSOIRES
DANS LES EXPORTATIONS
رسم بياني رقم ١١

(٢) النسب في المظاهر الخارجية للاقتصاد القومى :

بعد أن درسنا النسب في داخل اقتصادنا المصرى يهمنى هنا أن ندرس هذه النسب أيضاً في المظاهر الخارجية لهذا الاقتصاد . ونستطيع القول هنا أن أهم المظاهر الخارجية لاقتصادنا هي الصادرات أما الواردات فإنها تتخذ دائماً موقفاً سلبياً مقتفية في تطورها تقلبات الصادرات . وأما العناصر الأخرى لميزان المدفوعات — فيما عدا الصادرات والواردات — فإنها تافهة الأهمية بالنسبة للاقتصاد المصرى فوق ندرة الإحصائيات المتعلقة بها مما يجعل دراستها من الصعوبة بمكان (١) .

لكل ذلك سنحاول إيضاح النسب التى تميز : طبيعة صادراتنا ونصيب مختلف الدول فيها .

(١) طبيعة الصادرات : (أولوية القطن) :

فوق أن كل محصول القطن تقريباً يباع خارج البلد في الأسواق الدولية، فإن هذا المحصول يمثل الجزء الغالب من صادراتنا للخارج . بل إن صادراتنا للخارج لا تكاد تعدو أن تكون قطناً فقط إذا نظرنا لتفاهة باقى المحصولات الأخرى في صادراتنا، ويتبين هذا جيداً من الجدول والرسم البياني السابقين، فطوال الفترة ما بين ١٩١٩ — ١٩٣٩ كان القطن يمثل فى المتوسط ٨٢٪ من مجموع صادراتنا تاركاً مكاناً ضئيلاً لمختلف الصادرات الأخرى .

(ب) النسب فيما يختص بالبلاد التى تصدر إليها مصر : (أهمية إنجلترا)

فى هذا الميدان تسترعى أهمية إنجلترا الانتباه بسهولة . إذ أن نصيبها فى صادراتنا رغم أنه كان فى ذروته فى أوائل القرن الماضى (٦٧٪ من هذه الصادرات) لا يزال للآن عظيم الأهمية .

(١) يقول بهذا رأى أيضاً الدكتور الرفاعى : مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣١ .

نصيب إنجلترا
في تجارة مصر الخارجية
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	الواردات	نصيب إنجلترا	%	الصادرات	نصيب إنجلترا	%
١٩٢٠	١٠١,١٥٠	٣٧,١٦٥	٣٦,٧	٨٥,٤٥٨	٣٦,٣٣٤	٤٢,٥
٢١	٥٥,٥٠١	١٦,٩٣٨	٣٠,٥	٣٦,٣٤٥	١٧,٠٣٥	٤٦,٨
٢٢	٤٣,٢٧٢	١٤,٦٩٥	٣٣,٩	٤٨,٧٠٥	٢٣,٠٣٥	٤٧,٢
٢٣	٤٥,٢٤٤	١٤,٧٧٢	٣٢,٦	٥٨,٣٦٦	٢٨,٣٥٤	٤٨,٥
٢٤	٥٠,٦٣٣	١٣,٩٥٣	٢٧,٥	٦٥,٧٠٠	٣١,٩٥٦	٤٨,٦
٢٥	٥٧,٦٢١	١٤,٢١٥	٢٤,٦	٥٩,١٩٦	٢٦,١٦٨	٤٤,٢
٢٦	٥١,٩١٧	١٠,٩٧٣	٢١,١	٤١,٣٢٣	١٨,٩٢١	٤٥,٧
٢٧	٤٨,٢٧٧	١٢,١٨٦	٢٥,٢	٤٧,٧٩٤	١٩,١٣٨	٤٠,٠
٢٨	٥١,٠٨٧	١١,٣٢٦	٢٢,١	٥٥,١٠٧	٢١,٥٣٢	٣٩,٠
٢٩	٥٥,٢٦١	١١,٧٥١	٢١,١	٥٠,٨٣٠	١٨,٢٢٠	٣٥,٨
٣٠	٤٦,٩٨٥	٩,٦٥٨	٢٠,٥	٣١,١٣١	١١,٠١٢	٣٥,٣
٣١	٣١,٢٧٤	٧,٠٤١	٢٢,٥	٢٥,٦٦٣	٩,٣٦٠	٣٦,٤
٣٢	٢٧,٢٦٢	٦,٥٧٥	٢٤,١	٢٥,٢٨٨	٨,٨٧٥	٣٥,٠
٣٣	٢٦,٧٦٢	٦,١٨٥	٢٣,١	٢٨,١٠٩	١١,٢٦٦	٤٠,٠
٣٤	٢٩,٢٤٨	٦,٤٣٦	٢٢,٠	٣١,٠٥٠	٩,٩٣٤	٣١,٩
٣٥	٣٢,٢١٣	٧,٣٥٩	٢٢,٨	٣٤,٤٢٣	١١,٣٦٩	٣٣,٠
٣٦	٣١,٤٨٦	٧,٥٢٦	٢٣,٩	٣٢,٩٧١	١٢,٤٩١	٣٧,٨
٣٧	٣٨,٠١٧	٨,٢٨٠	٢١,٨	٣٨,٦٦٥	١٢,٤٤٢	٣٢,٢
٣٨	٣٦,٨٠٩	٨,٧٢٢	٢٢,٩	٢٨,٥٨٧	٩,٤٣٦	٣٣,٠
١٩٣٩	٣٤,٠٢٩	٩,٣٧١	٢٧,٥	٣٢,٦٩٦	١١,٣٢٤	٣٤,٦
المتوسط			٢٥,٣			٣٩,٤

ففى الفترة التى تهمنا هنا (١٩١٩-١٩٣٩) تختص بريطانيا بمقدار:
٣٩,٤٪ فى المتوسط من مجموع صادراتنا .

كما أن نصيبها فى الواردات لم يكن أقل بكثير منه فى الصادرات ، ففى
هذه الفترة نفسها كانت وارداتنا من إنجلترا ٢٥,٣٪ من مجموع الواردات .
بل ان إنجلترا كانت أكبر عميل لنا سواء فى الصادرات أو الواردات .

الفصل الثانى

Les Relations الصلات

إذا كانت النسب ترسم الخطوط الرئيسية لاقتصادنا فى وضعه الساكن
Statique فإن الصلات تعطى لهذه الصورة الساكنة مظهراً متحركاً Dynamique
فتجسمها أمامنا كائنات حياً مؤدياً لكامل وظائفه . وما هذه الصلات — التى
ندرسها الآن — إلا نتيجة للنسب ، فانه من المنطق — مثلاً — أن نعتقد أن
اختلاف أحجام الفروع المتنوعة لاقتصاد معين يؤثر فى الصلات بين هذه
الفروع كما تؤثر فى تطورها وعملها عموماً .

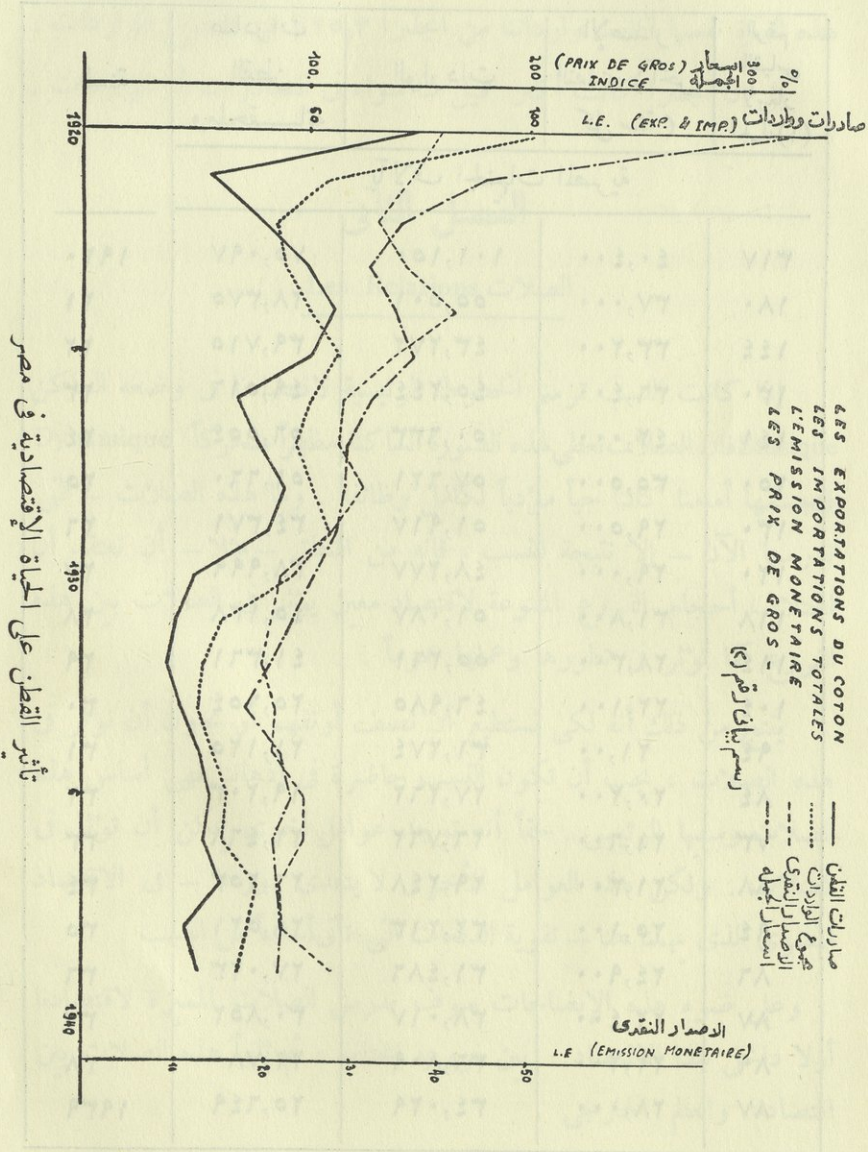
ينتج من ذلك أنه لكى نستطيع أن نصف أوفهم أو نحاول أن نؤثر فى
هذه الصلات ، يجب أن تكون النسب حاضرة فى أذهاننا فهى أساس هذه
الصلات وسببها الرئيسى . حقاً أنه توجد عوامل أخرى يمكن أن تؤثر فى
الصلات . ولكن هذه العوامل الأخرى لا يتعدى دورها — فى الاقتصاد
المصرى الذى يهمنا هنا — تقوية الدفعات التى تأتى أساساً من النسب .

وعلى ضوء هذه الإيضاحات سوف ندرس الصلات المميزة لاقتصادنا
أولاً داخل هذا الاقتصاد : بين فروعته المختلفة ، ثم ثانياً هذه الصلات بين
اقتصادنا والعالم الخارجى .

تأثير صادرات القطن على الواردات والإصدار النقدي
وأسعار الجملة في مصر

الرقم القياسي لأسعار الجملة (١)	الإصدار النقدي (آخر كل سنة)	الواردات	صادرات القطن وملحقاته	السنة
بآلاف الجنيهات المصرية				
٣١٧	٤٠,٤٠٠	١٠١,١٥٠	٧٥,٠٩٧	١٩٢٠
١٨٠	٣٧,٠٠٠	٥٥,٥٠١	٢٨,٣٧٥	٢١
١٤٤	٣٣,٢٠٠	٤٣,٢٧٢	٣٩,٧١٥	٢٢
١٣٠	٣٦,٤٠٠	٤٥,٢٤٤	٤٩,٥١٦	٢٣
١٤١	٤٢,٠٠٠	٥٠,٦٣٣	٥٦,٥٥٤	٢٤
١٥٠	٣٥,٥٠٠	٥٧,٦٢١	٥١,٦٦٠	٢٥
١٣٠	٢٩,٥٠٠	٥١,٩١٧	٣٤,٣٧١	٢٦
١٢٠	٢٩,٠٠٠	٤٨,٢٧٧	٣٨,٩٩٩	٢٧
١١٨	٣١,٨٠٠	٥١,٠٨٧	٤٥,١٣٨	٢٨
١١٤	٢٨,٣٠٠	٥٥,٢٦١	٤١,٣٦١	٢٩
١٠٤	٢٢,١٠٠	٤٦,٩٨٥	٢٥,٦٥٤	٣٠
٩٤	٢١,٠٠	٣١,٢٧٤	٢١,١٢٥	٣١
٨٤	٢٠,٢٠٠	٢٧,٢٦٢	١٩,٢٠٣	٣٢
٧٣	٢١,٦٠٠	٢٦,٧٦٢	٢٢,٤٦٨	٣٣
٨٨	٢١,٣٠٠	٢٩,٢٤٨	٢٦,٢٥٣	٣٤
٩٤	٢٥,١٠٠	٣٢,٢١٣	٢٨,٥٢١	٣٥
٨٦	٢٤,٩٠٠	٣١,٤٨٦	٢٧,٠٢٣	٣٦
٨٧	٢٢,٤٠٠	٣٨,٠١٧	٣٠,٨٥٢	٣٧
٨٩	٢٢,٢٠٠	٣٦,٨٠٩	٢٢,٧٨٠	٣٨
٨٧	٢٨,٠٠٠	٣٤,٠٢٩	٢٥,٦٤٩	١٩٣٩

(١) في أسواق الاسكندرية (من أول يناير سنة ١٩١٣ إلى آخر يولية سنة ١٩١٤ = ١٠٠)



تأثير القطن على الحياة الاقتصادية في مصر

(١) الصلات داخل الإقتصاد المصرى (هيمنة القطن) :

رأينا فى الفصل الأول أهمية الطابع الزراعى لاقتصادنا المصرى .
ونقول هنا أنه فى داخل النشاط الزراعى - أهم فرع من فروع اقتصادنا -
يحتل القطن مركزاً ضخماً أساسياً . فانه ليس مبالغة ولا ترديداً لكلمات جوفاء
خالية من المعنى ، أن نؤيد الفكرة الذائعة التى تصف مصر بأنها بلد القطن ،
أو بلد المحصول الواحد :

حقاً أن مساحة الأرض المنزرعة قطناً لا تعدو ٢٠٪ من مساحة المحصولات
المختلفة كل سنة ، ولكن طبيعة القطن بالمقارنة لطبيعة باقى المحاصيل الأخرى
تعطيه - كما سبق أن أشرنا - أهمية خاصة .

فالمحصولات الأخرى بصفتها محاصيل غذائية فى مجموعها ، تختلف
اختلافاً جوهرياً عن القطن . ففى الواقع أن هذه المحصولات المختلفة - ما عدا
القطن - يمكن ردها آخر الأمر إلى مواد غذائية تستهلك داخل البلد . ومن
هنا يكون طلبها غير مرن وثابتاً تقريباً ، لأنها تشبع حاجات تعتبر من أول
الضروريات التى لا يمكن ضغطها .

وهذا ما يخالف تماماً طبيعة القطن ، إذ أنه مادة أولية صناعية تصدر
كلها تقريباً للخارج ، وتتأثر تبعاً لذلك بالطلب الدولى المتقلب الذى يتغير
تبعاً للشبكة الاقتصادية الدولية وللظروف الخاصة لاقتصاد البلدان التى تعاملنا .

ينتج مما تقدم أن المحصولات الغذائية (والعلف) تكون فى اقتصادنا
المصرى عاملاً ثابتاً . ففى عدا قليل من التقلبات البسيطة ، التى تنتج عادة من
جانب العرض ، بسبب الظروف الجوية والطبيعية التى تؤثر فى المحصول ،
فان هذه المحصولات الغذائية لا تتدخل غالباً كعنصر نشيط دافع فى اقتصادنا
الوطنى . وبسبب هذه الطبيعة السلبية عنها تفقد هذه المحصولات كل أهمية
عملية تدفعنا لدراستها .

ولكن فوق هذه الطبقة الثابتة السلبية ، يمثل القطن - على العكس - هامشاً شديداً للتغير والحساسية . فثمن القطن المباع سنوياً يمثل الكمية التي تؤثر أكبر التأثير - نظراً لتغيرها - في إنتاجنا ودخلنا القومي . بل انه يمكن استخدام قيمة القطن هذه كبارومتر (مقياس) لحياتنا الاقتصادية في مصر . ونظرة واحدة على الرسم البياني المرفق (ص ٤٢) تبين بوضوح لأي درجة تتوافق الواردات والإصدار النقدي وأسعار الجملة مع هذه القيمة السنوية لصادرات القطن .

ولكن بينما يتبع الإصدار النقدي والأسعار قيمة صادرات القطن مباشرة (أى فى نفس السنة) ، فإن الواردات تتأخر غالباً سنة كاملة فلا تتبع قيمة الصادرات إلا فى السنة التالية .

وسنحاول بعد هذه العجالة التي وضحت الخطوط الرئيسية أن ندرس بقليل من التفصيل تأثير صادرات القطن على هذه المظاهر المختلفة لنشاطنا الاقتصادي (فى الفترة بين سنتي ١٩١٩ ، ١٩٣٩ التي تهمننا) .

(١) تأثير القطن على الصادرات والواردات :

سنترك جانباً العناصر الأخرى لميزان المدفوعات (من تحويلات مالية وسياحة الخ) لانعدام أهميتها تقريباً فى مصر ، مكتفين بعنصرى الميزان التجارى (الصادرات والواردات) .

ففيما يتعلق بالصادرات ، أعتقد أنه من نافلة القول أن نوضح أن للقطن تأثيراً بالغاً عليها ، طالما أنه يكون الجزء الأعظم من هذه الصادرات (٨٢٪) . كما أن الجزء الضئيل الباقي (١٨٪) يتكون من عدد كبير من المنتجات التي تتصف غالباً بالثبات نظراً لتنوعها .

أما الواردات ، العنصر الثانى للميزان التجارى ، فإنها تقدم لنا ظاهرة غريبة فى الاقتران المصرى ، بتتبعها بدقة وبدون تأخير كبير (بعد سنة واحدة)

إرتفاعات وانخفاضات منحى صادرات القطن . إذ أن هذه الواردات ليست لها الصلابة *rigidité* وانعدام المرونة التي تميز الحاجة للاستيراد في بلاد كثيرة أخرى . وحساب معدل الارتباط *Fonction de Corrélation* بين صادرات القطن لسنة معينة وجملة الواردات للسنة التي تليها يعطينا معدل : ٠,٩٩٦ ، الذى يكاد يدل على التبعية المطلقة في الفترة بين سنة ١٩٢٠ ، ١٩٣٩ .

وهذه الحساسية الغربية التي تتمتع بها الواردات سببها في نظرنا - فوق المكان الضخم الذى يشغله القطن في دخلنا القومى - راجع الاعتبار التالية :

١ - في حالة زيادة صادرات القطن : نتيجة لزيادة قيمة الصادرات تزيد كمية الواردات في السنة التالية تبعاً وبنفس النسبة تقريباً ، والسبب الأساسى لذلك يرجع إلى نقص الإنتاج القومى . ففيما عدا المواد الغذائية لا يمكن للإنتاج المحلى أن يشبع - إلا في حدود ضئيلة - حاجات الاستهلاك الأخرى ، لذلك تضطر مصر لأن تستورد من الخارج جزءاً من المواد الغذائية ، وكل المواد الضرورية الأخرى تقريباً ، بل وذات الضرورة القصوى (كالملابس مثلاً) . ولما كان دخل مجموع الزراعة في مصر لا يكفي غالباً لأن يمكنهم حتى من شراء الضروريات ، فإن كل ارتفاع ولو ضئيل في قيمة القطن يدفع المزارعين ، الذين يرتفع دخلهم تبعاً لذلك ، لشراء المزيد من المنتجات اللازمة لإشباع حاجات ماسة وأولية بل وضرورية أحياناً لحفظ حياتهم (كالملابس ، والأدوية) .

ونظراً لقصور الإنتاج المحلى وعدم كفايته فإن كل ارتفاع في قيمة القطن وبالتالي في الدخل القومى يترجم بارتفاع مباشر في قيمة الواردات .

أما الطبقات الأكثر ثراء التي لا ينقصها شيء من ضروريات الحياة ، فإن ارتفاع دخلها بزيادة قيمة القطن يدفعها لشراء كماليات وأدوات ترف لا تُنتج في معظم الأحوال إلا خارج القطر ، وهذا يزيد بدوره من كمية البضائع المستوردة .

٢ - في حالة نقص الصادرات : في هذه الحالة العكسية تنقص الواردات أيضاً ولكن لأسباب مختلفة تماماً عن أسباب زيادة الواردات .

فالواقع أن التقلبات العميقة المتعددة التي يعانها الدخل الزراعي ، علّمت الفلاح ألا يغير من عاداته البسيطة ، التي يملها عليه مستوى مؤلم في انخفاضه وبؤسه . ففنى فترات الرخاء القصيرة لا يغير الفلاح شيئاً أساسياً أو دائماً من طريقة معيشته : نفس المنزل ، نفس طريقة المأكل والملبس ، بل وطريقة تقضيه الفراغ . وتذوب الزيادة في دخله في تغييرات ثانوية (بعد إشباع بضع حاجات حيوية) . فالاحتفالات التقليدية والأعياد وغيرها من التباهات ، وأحياناً الانقطاع عن العمل لفترات يكون جسم الفلاح في أشد الحاجة إليها ، هي للأسف المظاهر الوحيدة للازدياد المؤقت لدخل الفلاح .

وحينما يحل الكساد ، يكف الفلاح عن هذا اللهو ، ويمتنع عن إتيان هذه المظاهر الخارجية . ويظهر مستوى معيشته القديم من جديد عارياً ، لا يحليه أى زخرف ولا تهون من بؤسه أية نقوش . وفي انتظار عودة الرخاء تهبط الواردات بالتالى بنفس نسبة هبوط الصادرات .

إن هؤلاء الذين يتكلمون بلهجة المستريح عن تأثير adaptation الواردات السريع بحالة الصادرات ، لا يعلمون أن هذه الظاهرة معناها استحالة أى تقدم اقتصادي في مصر ، فوق أنها تمثل من الجانب الاجتماعي والإنساني ، مأساة دائمة التكرار .

(ب) تأثير القطن على التداول النقدي وأسعار الجملة :

ليس من الغريب أن يؤثر القطن تأثيراً بيناً على التداول النقدي وسعر الجملة ، خصوصاً إذا وضعنا نصب أعيننا المكان الضخم الذي يشغله هذا المحصول في دخلنا القومي .

فقبل سنة ١٩١٦ كانت مصر تستورد سنوياً كميات كبيرة من الذهب

إما لتداول بذاتها ، أو لتضمن إصدار أوراق نقدية ، تستخدم أساساً لتمويل محصول القطن . وكانت كمية هذا الذهب المستورد تتبع بأمانة قيمة القطن صعوداً وهبوطاً .

ومنذ سنة ١٩١٦ حتى نهاية الفترة التي تهمنا هنا (١٩٣٩) كان الإصدار النقدي — المضمون عادة بقروض من البلاد التي تستورد القطن لتمويل محصوله — يترجم بوضوح التقلبات السنوية لقيمة محصول القطن .

فكما يمكن أن نلاحظ بسهولة على الجدول والرسم البياني المرافقين (ص ٤١، ٤٢) كان كل تغير في قيمة القطن المصدر ، ينتج عنه في الحال وفي نفس السنة تغيراً في نفس الاتجاه ، وبنفس الدرجة تقريباً ، في حجم الإصدار النقدي . ومعدل الارتباط هنا أيضاً مرتفع جداً إذ يصل إلى ٠,٩٢٠ .

ينتج من ذلك أنه من المحقق — مهما كانت النظرية المالية التي نعتنقها — أن المستوى العام للأسعار (الجملة والقطاعي ونفقات المعيشة) يتأثر بتغيرات قيمة القطن . فقيمة القطن المصدر تمثل كل سنة ، الهامش المتغير من دخول الأفراد والحكومة . وتغيرات الدخل — حسب نظرية الدخل — لا تتوانى عن الانعكاس والتأثير في الأسعار . ومن ناحية أخرى فإننا لو حللنا المشكلة تحليلًا كميًا — حسب النظرية الكمية — فإننا نجد أن تأثير قيمة القطن على الأسعار ينتقل بسهولة عبر كمية الإصدار النقدي ، التي تتأثر بدورها — كما سبق أن بينا — بتغيرات قيمة القطن المنتج ومعدل الارتباط هنا ٠,٩٢٢ كمعدل ارتباط الإصدار النقدي بالقطن تقريباً .

(ج) الصلات مع الخارج (سيطرة الاقتصاد الانجليزي) :

تُظهر دراستنا للصلات مع الخارج خطأً أساسياً شديداً الأهمية في بناء الاقتصاد المصري ، ذلك هو : سيطرة الاقتصاد البريطاني على اقتصادنا . وهذه السيطرة Domination ، أو الخضوع الاقتصادي إذا نظرنا من

الناحية العكسية ، يعرفهما البروفيسور فرانسوا بيرو بأنهما : « تأثير اقتصادي غير متبادل أو في اتجاه واحد » . ولكننا لا نغنى هنا بالاقتصاد « المسيطر » في الميدان الدولي ، الذي يراه مسيو بيرو في الاقتصاد البريطاني خلال القرن التاسع عشر ، أو الاقتصاد الأمريكي المسيطر في وقتنا هذا . وإنما يهمنا هنا نوع من السيطرة ، ذو مجال محدود ، بين بلدين إثنين فقط هما في حالتنا هذه مصر وإنجلترا . ولكن — حتى في داخل هذه الحدود — فإن ظاهرة السيطرة هذه ، تظل هي هي بطبيعتها وأسبابها ونتائجها ، كما حملها مسيو بيرو .

ولكننا سندرس هنا الأسباب فقط ، تاركين النتائج إلى الفصل القادم ، الذي يعالج مساوئ بنائنا الاقتصادي .

ففيما يتعلق بأسباب ظاهرة السيطرة الاقتصادية ، يعطينا مسيو بيرو ثلاثة أسباب : اختلاف الأحجام Les Dimensions ، والطبيعة المختلفة لأنواع النشاط ، والقوة التعاقدية .

(١) ففي حالتنا الخاصة (مصر وبريطانيا) ، تنتج السيطرة أساساً من النسب (أو الأحجام المختلفة) ، التي استعرضناها في الصفحات السابقة . فقد رأينا المكان الضخم الذي تحتله بريطانيا في صادراتنا ، التي تكاد تكون كلها قطناً . ولما كانت هذه الصادرات القطنية تكاد تلخص حياتنا الاقتصادية في مجموعها ، فانه يمكن القول بأن اقتصادنا بأكمله يخضع لسيطرة ظروف الاقتصاد البريطاني . فالطلب البريطاني لقطننا يؤثر تأثيراً كبيراً في دخلنا القومي ، وبالتالي في إصدارنا النقدي ووارداتنا وأسعارنا الداخلية .

وفوق ذلك فإن السيطرة هنا ليست متبادلة . فبينما يقع الاقتصاد المصري بأكمله تحت سيطرة الاقتصاد البريطاني . نجد أن هذا الأخير — الذي يتمتع بالتأكيد بحجم وإمكانات أضخم بكثير — لا يكاد يتأثر بظروفنا الاقتصادية . فبينما تتغير الكميات الإجمالية quantités globales (من ادخار واستثمار واستهلاك وغيرها) من تلقاء نفسها في بريطانيا ، نجد أن هذه الكميات الإجمالية

لمختلف البنود الاقتصادية الأساسية ، لا تستطيع في مصر سوى التحرك في الاتجاه الذى تمليه عليها ظروف خارجية عن اقتصادنا ، أهمها آت من الاقتصاد البريطانى .

(٢) وتعزز الطبيعة المختلفة لأنواع النشاط في البلدين ، هذا التأثير الناشئ عن الاختلاف البيئى في حجم الاقتصاديين . فالاقتصاد البريطانى نظراً لأنه اقتصاد صناعى في مجموعه ، يتفوق على اقتصادنا الزراعى ، إذ تتخذ فيه قرارات الإنتاج بينما يقتصر اقتصادنا على تقديم المواد الأولية التى تطلبها الصناعة البريطانية .

ففى الاقتصاد البريطانى توجد المنطقة الفعالة التى تقرر حجم الاستثمار لكل فترة . والاقتصاد المصرى لا يستطيع سوى مجازاة قرارات صناعة النسيج البريطانية ، التى تتخذ كلها بناء على ظروف واحتمالات الكسب لهذه الصناعة فقط .

(٣) وتأتى القوة التعاقدية في المكان الثالث بعد العنصرين المتقدمين ، سبباً للسيطرة البريطانية على اقتصادنا . ولكنها في حالتنا هذه تمثل - جزئياً على الأقل - وجهاً آخرأ للسيطرة الاقتصادية . فهى ناتجة - كحقيقة السيطرة ذاتها - من تفاعل الأحجام المختلفة للاقتصاديين المصرى والبريطانى .

ولكن هذه القوة التعاقدية التى يتمتع بها الاقتصاد البريطانى ، كان يعززها ، من جهة أخرى ، نفوذ انجلترا السياسى والمالى في مصر . كما يمكن أن نضيف هنا العوامل التى توضحها لنا نظرية « القيم الدولية Thérorie des Valeurs Internationales » . فهذه النظرية تحلل في الواقع اختلال توازن القوى ، الذى يظهر في المعاملات الدولية نتيجة اختلاف ظروف العرض والطلب ، في البلاد التى تتعامل معاً (١) . وتبعاً للصورة الأولى لهذه

(١) الواقع أنه بين هذا الإختلال في توازن القوى ، والحالة المتطرفة التى تتمثل في السيطرة الاقتصادية ، لا يوجد أى اختلاف من حيث الطبيعة . وإنما الاختلاف هنا لا يعدو كونه اختلاف في الدرجة بين ظاهرتين من طبيعة واحدة . والاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك - رغم عدم اهتمامهم بهذا الموضوع - لا ينكرون هذا التأثير الغير متبادل à Sens unique =

النظرية (١) التي صاغها «جون ستيوارت مل» ، يؤثر مظهرين من قوائم الطلب (والعرض) بين البلدين المتصلتين تجارياً ، في موقفهما في التبادل .
Termes d'échange

(١) أما المظهر الأول فهو أهمية الطلب «أو العرض» ، عند كل ثمن ممكن . وهذه الأهمية تتوقف على إمكانيات كل بلد كسوق وكمنتج .

(ب) والمظهر المؤثر الثاني هو مرونة الطلب : بمعنى درجة قابلية هذا الطلب للزيادة نتيجة لتحسن موقف البلد في التبادل (أى في حالة وجود انخفاض نسبي في الأسعار داخل البلد بالنسبة للأسعار خارجها) .

ولكن مع الزمن وتوالى الأبحاث ، ظهر تشعب هذه المسألة وأضيفت إلى الصورة الأولية للنظرية عدة امتدادات ورتوش وانتقادات .

وأهم ما يهمننا هنا هو الانتقاد الذى وجه للنظرية بأنه بعيداً عن التجريدات النظرية ، وفي دنيا الواقع ، لا تتعامل أى دولة مع دولة أخرى فقط ، وإنما مع كثير من الدول وفي كثير من الحاصلات . وأن تعدد الدول التى تتعامل معها أى بلد ، وكذلك تنوع الحاصلات التى تتاجر فيها ، يقلل من تأثير أهمية أو مرونة الطلب في بلد واحدة أو على سلعة واحدة (٢) .

= رغم أن بعض المؤلفين يحاول إثبات عكس ذلك (هرشمان ، وبيرو) . فنذ أيام آدم سميث ، كان هذا الاقتصادى الكلاسيكى الكبير ، لا يبنى عن شرح أضرار خضوع الاقتصاد في بريطانيا لتجارتهما «المتضخمة» مع مستعمراتها الأمريكية (كتاب ثروة الأمم Wealth of Nations) . كما أن ألفريد مارشال (نيوكلاسيك) وضح لنا التأثير الذى يمكن أن تنتجه العلاقات التجارية بين بلد غنى وآخر فقير . كما بين أن هذا التأثير ينتج أساساً من أن الكسب من التجارة الخارجية ، يمثل بالنسبة للدولة الفقيرة منفعة أكبر من المنفعة التى يمثلها بالنسبة للدولة الغنية ، وذلك تبعاً لقانون تناقص المنفعة الحدية للدخل (كتابه : النقود والائتمان والتجارة ، لندن سنة ١٩٢٣ ص ١٦٨) .

زيادة على ذلك فإن البروفيسور بودان (في تقريره عن النظام الاقتصادى الحر Non rélementé) يقول صراحة «إن تقسيم العمل بوصفه قائماً على الإعتماد المتبادل Interdependance يمكن أن يضع بلداً معينة في موضع الخضوع للبلاد الأخرى» .

(ص ٣١ من التقرير ، ويراجع أيضاً مقاله في مجلة Banque فبراير سنة ١٩٥٢ ص ٦٩)

(١) يراجع ج . هابرلر «نظرية التجارة الدولية» لندن ١٩٥٠ ، ص ١٤٨ .

(٢) يراجع مارشال وهابرلر .

فكأن تشعب الصلات الدولية وتنوع السلع التي تتاجر فيها أى بلد ،
هما من عوامل الثبات في موقف هذه البلد في التبادل الخارجى .
ولكن عاملى الثبات هذين لا يكاد يكون لهما وجود في حالة مصر .
فعاملاتنا التجارية - من جهة - تكاد تتجمع كما رأينا في تجارتنا مع إنجلترا .
كما أن صادراتنا - من الجهة الأخرى - لا تكاد تضم سوى محصول واحد
هو القطن .

هذه الظروف الخاصة بمصر تجعل موقفنا في التبادل التجارى
nos termes d'échange شديد الحساسية والتأثر بأهمية Volume ومرونة
الطلب البريطانى ، كما تساعد على إيجاد اختلال في توازن القوى التعاقدية
لمصلحة إنجلترا وضد صالح مصر .

حقاً إن جراهام (١) يرى في التخصص دليلاً على الارتفاع النسبى للأسعار
التي تباع بها الدولة إنتاجها في الميدان الدولى ، وأن تنوع الحاصلات ما هو
في رأيه سوى رد فعل للانخفاض النسبى لهذه الأسعار . ولكن حتى لو أخذنا
بوجهة نظر « جراهام » هذه فإن التخصص المبالغى فيه هو بدون شك نقطة
ضعف في اقتصادنا ، تجرّده من كل سلاح يدفع به عنه أى تدهور نسبى
لأسعار منتجاته التي يبيعها في الخارج . وهكذا فإن أى شك في إمكانية
البيع ، أو أى تهديد ، من البلد التي تعاملنا ، بوقف مشترواتها من مصر ،
يكون له أثراً هداماً شديد الخطر على أسعار محصولنا وقوتنا التعاقدية .

* * *

وهكذا - في نهاية هذا الفصل - يمكننا أن نلخص بنائنا الاقتصادى
- الذى حللناه في الصفحات السابقة بالتفصيل - في ثلاثة خطوط رئيسية :

١ - صبغته الزراعية .

٢ - هيمنة القطن .

وأخيراً ٣ - خضوعه للاقتصاد البريطانى .

(١) في كارترلى جورنال أغسطس ١٩٣٢ .

الباب الثانى

تأثير البناء الاقتصادى على النظام المالى

رغم أن هنالك محاولات لا تنتهى حول موضوع النقود ، ودورها ، ومكانها فى الاقتصاد فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أنها تكون مع باقى العوامل الاقتصادية الأخرى كلا يجب أن يكون متوافقاً متسقاً .

ولما كان البناء الاقتصادى الذى يتمثل فى الأسس المميزة لاقتصاد معين ، يضع لهذا الاقتصاد « الكادر » الذى تسير عليه كل مظاهره وكل أوجه نشاطه . فإن هذا البناء الاقتصادى يجب إذن ، بالضرورة أن يؤثر فى النقود كما يؤثر فى العوامل الاقتصادية البعثة الأخرى ، رأسها الحدود والاتجاهات الرئيسية لمجموع حركاتها .

الفصل الأول

دور البناء الاقتصادى فى تكوين النظام المالى

(١) وجود البناء الاقتصادى الحالى قبل تكوين النظام المالى :

رغم أن البناء الخاص لاقتصادنا المصرى لا يزال محتفظاً بأهم مقوماته حتى وقتنا هذا ، فالواقع أنه ليس بالحدث الجديد فى تاريخ اقتصادنا . بل انه من المؤكد أن هذا البناء الخاص — بمظاهره الثلاث التى بينهاها — كان موجوداً قبل سنة ١٨٨٥ التى توطد فيها فعلياً خضوع نقدنا للجنه الاسترلى .

(١) الصبغة الزراعية :

كانت مصر دائماً بلداً زراعياً . ورغم أنه ليس لدينا إحصائيات مفصلة

عن مختلف فروع الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر ، إلا أنه من الثابت أن نواة الصناعة التى أثبتتها الحرب العظمى الأولى لم تكن بعد قد تكونت حتى آخر القرن الماضى .

حقاً أن حركة واسعة للتصنيع ظهرت أيام محمد على (النصف الأول من القرن التاسع عشر) ولكنها اختفت حال موته ، لأنها كانت محاولة مبدئية فى وسط غير ملائم .

ومنذ أن مات محمد على لم يظهر تيار التصنيع وإن سار هذه المرة بطيئاً متمهلاً ، سوى فى عهد إسماعيل ، تدفعه القروض الأجنبية . فقد أعطيت فى هذه الفترة عقود امتياز لشركات فرنسية وبلجيكية وإنجليزية لاستغلال مصانع لعمل السكر وتكريره ، وإنشاء السكك الحديدية ، والمرافق العامة الخاصة بتوزيع المياه ، ثم الغاز والكهرباء . ولكن كل هذه الإنشاءات ما عدا مصانع عمل السكر وتكريره ، ليست سوى خدمات أولية *Services de base* ، تخرج من دائرة النشاط الصناعى إلى دائرة الخدمات أو النشاط الثالث *Activités Tertiaires* ، فوق أن سبب إنشائها يرجع أساساً إلى حاجة النشاط الزراعى إليها . فرغم أن هذه الخدمات الأولية مهمة جداً لتسهيل أى تصنيع لاحق إلا أنها لا يمكن أن تدخل فى نطاق الصناعة الإنتاجية *Industrie manufacturière* . زيادة على ذلك فإن مصانع عمل السكر وتكريره - الوحيدة التى يعتبر نشاطها صناعياً - لم تكن تكفى حتى ما قبل حرب سنة ١٩٣٩ لإشباع حاجة البلد التى زادت بدون شك منذ ذلك الوقت .

وتاريخ هذه الصناعة يتلخص فى أن إسماعيل أمر بإنشاء عدة مصانع للسكر بتكاليف بلغت ٦ مليون جنيه مصرى لحسابه الخاص وذلك عقب انخفاض شديد لأسعار القطن سنة ١٨٦٠ . وكانت هذه المصانع تنتج سكرًا خاماً وترسله للتكرير فى مرسيليا . ولكن فى سنة ١٨٨١ أنشئ معمل تكرير الحوامدية الذى لا يزال يعتبر من أكبر المعامل التى من نوعه ، كما أن قوته تستغرق المحصول المحلى وتزيد عليه .

ولكن صناعة السكر هذه صادفت في مجموعها ظروفاً سيئة للغاية أدت إلى إفلاسها في سنة ١٩٠٥ بسبب المنافسة الخارجية وعدم تمتعها بأى حماية جمركية (١). ولم تستطع هذه الصناعة أن تثبت أقدامها وتنتعش قليلاً إلا منذ سنة ١٩٣١ بفضل القانون رقم ٢٤ الذى فرض على واردات السكر ضريبة مانعة . ومن ناحية أخرى فاننا لا ننكر أن الحرف والصناعات اليدوية L'artisanat كانت مزدهرة في مصر منذ أقدم العصور . ولكن هذا النوع من النشاط قضى عليه تقريباً تقدم وسائل النقل واتساع التجارة الخارجية ، إذ لم يستطع مواجهة منافسة الصناعة الأجنبية الحديثة .

لكل هذا نعتقد أنه بالرغم من بضعة أوجه النشاط الصناعى التى عرضناها ، فان اقتصادنا كان عماده الزراعة حتى قبل تكوّن النظام المالى الحالى وخضوعنا المالى للعملة الإنجليزية .

(ب) أهمية القطن :

كذلك كانت أهمية القطن عظيمة قبل سنة ١٨٨٥ . فقد دخلت زراعة القطن إلى مصر في عهد محمد على — أيضاً — بفضل تجارب العالم السويسرى « جيميل Jumel » . وتدرج إنتاج القطن في أول الأمر من ١١٣٠ طن سنة ١٨٢٣ إلى ٣٦٠٠ حوالى سنة ١٨٥٠ . ولكنه لم يدرك نجاحاً حقيقياً في مصر إلا بعد نشوب الحرب الانفصالية في أمريكا Guerre de Sécession . فنظراً لمحاصرة موانئ المنطقة الجنوبية المنتجة للقطن ، ارتفع تصدير القطن المصرى إلى ٨٢٠٠٠ طن في سنة ١٨٦٢ ثم ٢٥٠٠٠٠ طن في سنة ١٨٦٥ .

حقاً إن هذه الزيادة السريعة ما كان يمكن أن تستمر . فقد هبط الإنتاج المصرى — بعد عودة المنافسة الأمريكية — إلى ١٣٤ ألف طن سنة ١٨٧٩ ثم إلى ١٠١ ألف طن في سنة ١٨٨٣ . ولكن رغم هذه المنافسة استطاع القطن المصرى أن يثبت قدمه ويرتفع إنتاجه إلى ٢٢٤٦٠٠ طن في سنة ١٨٩٣ أى

(١) إقتصاديات مصر : للدكتور جمال الدين سعيد .

بعد عشرة سنين . ومنذ ذلك الوقت وهو لا يكف عن الزيادة وإن كان هذا التقدم بطيئاً متتداً .

ورغم أن المساحة المزروعة قطناً كانت ٧١٩٠٠٠ فدان سنة ١٨٨٢ أى حوالى نصف متوسط هذه المساحة فى السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ ١٦٥٠,٠٠٠ ، فان هذه المساحة لاتزال عظيمة الأهمية .

كما يلوح أن نسبة القطن فى الصادرات كانت قبل سنة ١٨٨٥ أعلى منها فى الفترة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٩ . وحتى بعد ذلك ، ورغم هبوط الإنتاج المصرى نتيجة لعودة المنافسة الأمريكية ، فان القطن كان يمثل ٧١,٧٪ من صادراتنا سنة ١٨٨٥ . وهذه النسبة — كما نرى — لاتبعد كثيراً عن نسبة ٨٢٪ متوسط سنوات ١٩١٩ — ١٩٣٩ .

(ح) سيطرة الاقتصاد البريطانى :

وهنا كان نصيب بريطانيا فى صادراتنا أكبر قبل سنة ١٨٨٥ ، منه فى الفترة ١٩١٩ — ٣٩ . ولما كان نصيب بريطانيا فى صادراتنا يؤثر تأثيراً عميقاً فى بنائنا الاقتصادى ، كما بيننا فى الصفحات السابقة . فمن السهل أن ندرك أن سيطرة بريطانيا على اقتصادنا لم تكن أقل رسوخاً قبل سنة ١٨٨٥ ، إن لم تكن أزيد بكثير .

فرغم أن نصيب بريطانيا فى صادراتنا كان متواضعاً — خصوصاً إذا قارناه بنصيب بلد كتركيا — فى أوائل القرن الماضى . إلا أن هذا الجزء المصدر لبريطانيا لم يكف عن التزايد بعد ذلك .

نصيب بريطانيا فى تجارتنا الخارجىة

السنة	صادرات (%)	واردات (%)
١٨٣٦	٩	٢٢
١٨٤٠	٣٨	٢٧,٣
١٨٨٠	٦٧,٢	٩٥,٤
١٩١٣	٤٣	٣٧
١٩١٩ — ٣٩	٣٩,٤	٢٥,٣

وهكذا نرى جيداً أن نصيب بريطانيا وصل أقصاه في سنة ١٨٨٠ حيث كان لـانجلترا ٦٧,٢٪ من مجموع صادراتنا ، ٩٥,٤٪ من مجموع وارداتنا متخطياً بذلك ، بكثير ، متوسط النسبة للسنوات ١٩١٩ - ٣٩ التي كانت : ٣٩,٤٪ للصادرات ، ٢٥,٣٪ للواردات . وكان هذا التضخم ناتجاً بصفة أساسية من زيادة إنتاجنا للقطن ، لأن صناعة النسيج كانت بريطانية في أغلبها في ذلك الوقت . ولكن يمكننا أن نضيف إلى هذا السبب سببين آخرين هما : انفصالنا السياسى عن تركيا في تلك الآونة ، والمكان الضخم الذي كانت تشغله بريطانيا في كل الاقتصاد العالمى طوال القرن الماضى .

حقاً إن تقدم صناعة النسيج في البلاد الأوربية الأخرى (غير انجلترا) وزيادة إنتاجنا للقطن قللاً بعد ذلك من نصيب انجلترا في صادراتنا ، المكونة في غالبيتها من القطن . ولكن هذا لا يؤثر إطلاقاً في أن انجلترا كانت ، منذ نهاية عهد محمد على تقريباً ، أكبر شريك لنا في التجارة الخارجية .

* * *

أما وقد تحققنا من وجود هذه النسب الأساسية بل ومن أنها كانت أحياناً ترتفع بكثير عن مستوى ١٩١٩-٣٩ فانه من السهل أن ندرك أنها ما كانت لتتأخر عن خلق الصلات التي تنتج عادة من وجودها . وقد سبق أن بيننا أن الصلات تنتج أساساً من النسب (أو الأحجام المختلفة) . زيادة على ذلك ، فان جميع الظروف - ما عدا التأثير السياسى الذى كان ضعيفاً قبل احتلال ١٨٨٢ - كانت تساعد على إيجاد هذه الصلات التي تؤدى في النهاية إلى خضوعنا للاقتصاد البريطانى .

وهكذا يمكننا أن نؤكد أنه حتى قبل ذكريتو سنة ١٨٨٥ كانت توجد نفس الثلاثة الخطوط الرئيسية التي رأيناها في الفترة ١٩١٩ - ٣٩ .

(٢) النتائج المترتبة على وجود مثل هذا البناء الاقتصادى :

إذا سلمنا بأن جميع أوجه النشاط الاقتصادى ليست سوى « كل »

متجانس ، لما صعب علينا أن نعترف بأن النظام المالى - شأنه فى ذلك شأن كل العوامل الاقتصادية الأخرى - يتطبع عادة بحالة البناء الاقتصادى الذى يتطور داخله .

هكذا كانت الحالة بالنسبة للاقتصاد العالمى فى مجموعه خلال القرن التاسع عشر . ففى وسط هذا الميدان المتراعى الأطراف ، كان الاقتصاد البريطانى فى القرن التاسع عشر ، يمثل العنصر المسيطر دولياً *Unité internationale dominante* . وما كان تأثير هذا الخط الأساسى فى بناء الاقتصاد الدولى ليتأخر عن الانعكاس على النظام المالى الدولى لتلك الفترة . ففى الواقع أن قاعدة الذهب الدولية التى استقرت بعد تدهور الفضة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لم تكن فى حقيقتها سوى قاعدة استرليني *Etalon-Sterling* (١) .

فالسيطرة الاقتصادية البريطانية ، كانت مصحوبة - فى العالم أجمع - بسيطرة نقدية ومالية اتخذت لها مركزاً فى لندن .

والواقع أن مصر - من جانبها - لم تشذ عن القاعدة . ففى الميدان الاقتصادى - بالمعنى الضيق - رأينا كيف كانت مصر تخضع للاقتصاد البريطانى خضوعاً أشد من خضوع كثير غيرها من البلدان ، بل وأشد من أى فترة أخرى من تاريخها . ولا شك فى أنها خضعت كغيرها من البلدان للسيطرة النقدية البريطانية عن طريق قاعدة الذهب الدولية ، وإن كان الخضوع هنا مبهماً غير محدد تماماً *Vague* .

ولكن السيطرة الاقتصادية المكيمة التى كانت للاقتصاد البريطانى فى مصر ، أوقعت النظام النقدى المصرى فى حالة خضوع خاصة ، أكثر وضوحاً وأشد تمكناً .

زيادة على ذلك فإن ظروفًا أخرى ، جعلت هذا الخضوع النقدى ضرورياً

(١) و . ا . براون فى كتابه : « التفسير الجديد لقاعدة الذهب الدولية » ، سنة ١٩٤٣ .

للاقتصاد البريطاني ، ودفعت — بالتالى — هذه الأخيرة ، إلى السعى لتمكين سيطرتها النقدية فى مصر :

ففى الربع الأخير من القرن التاسع عشر — هنا أيضاً — ابتدأت صناعة النسيج البريطانية تتقدم ، بطريقة واضحة وأكيدة رغم بطئها ، موارد القطن الخام الضرورى لقيام هذه الصناعة . فالولايات المتحدة التى خرجت موحدة من حرب الانفصال ، نمت صناعات النسيج المحلية فيها ، مما زاد فى كمية القطن الخام الذى تستهلكه محلياً ، وقلل كذلك صادراتها من هذه السلعة . وفى الهند لم تكف صناعة النسيج المحلية عن التقدم . فبينما لم يكن عدد آلات النسيج Broches هناك سوى ٣٣٢٠٠٠ فى سنة ١٨٦١ ، قفز هذا العدد إلى ١٤٦٢٠٠٠ فى سنة ١٨٨٠ فكأنه قد تضاعف أربعة مرات فى أقل من ٢٠ سنة . بل اننا نجد أكثر من مليونى آلة سنة ١٨٨٥ وأكثر من خمسة ملايين سنة ١٩٠٣ (١).

كذلك إذا انتقلنا بعد هؤلاء الموردين ، إلى منافسى انجلترا فى صناعة النسيج ، نجد أن هذه الصناعة فى أوروبا كانت لا تبنى وتتقدم وتعيد تنظيم نفسها فى تلك الفترة .

عدد آلات النسيج فى أوروبا (بالآلاف)

البلد	سنة ١٨٧٨	سنة ١٨٩٨	سنة ١٩٠٣	نسبة الزيادة (%)
بريطانيا	٤١٠٠٠	٤٤٩٠٠	٤٧٠٠٠	١٤,٦%
أوروبا كلها	٦٠٨٤٠	٧٦٢٥٠	٨١٤٥٠	٣٣,٥%

وهذا التقدم الواضح فى صناعة النسيج الأوربية ، زاد المنافسة لغير صالح انجلترا على أسواق توريد القطن الخام وأسواق تصريف المنسوجات المصنوعة . فهل يدهشنا — بعد كل هذه الإيضاحات — أن نلاحظ أن انجلترا بدأت

(١) هنرى ليكونت : تقرير عن القطن فى مصر ، سنة ١٩٠٣ .

- منذ تلك الفترة بالذات - تهتم ببلادنا ، لتحضى وتقوى صلاحها باقتصادنا

حتى تستغله كمنتج للقطن الخام وكمشترٍ للمنسوجات المصنوعة ؟

هل يدهشنا بعد ذلك أن نرى انجلترا ، تتلمس أوهى الحجج لتضرب الإسكندرية بمدافع أسطولها وتعلن الحماية على بلادنا فى سنة ١٨٨٢ بالذات ؟ بل هل يدهشنا أنه بعد ثلاثة سنوات من هذه الحماية يصدر دكريتو سنة ١٨٨٥ الذى أدى إلى اختفاء جميع العملات من التداول فى مصر ما عدا الجنيه الاسترلى الذهب ؟ وأنه منذ هذا التاريخ الأخير بدأ عملاً خضوع عملتنا المصرية للجنيه الاسترلى ؟

فنتيجة لدكريتو سنة ١٨٨٥ انفصل نظامنا النقدى - لو سلمنا بأنه كان هناك نظام نقدى مصرى بالمعنى المفهوم - عن النظام النقدى الدولى ، ليصبح أنموذجاً للنظم النقدية للمستعمرات Typiquement Colonial حيث تتداول فى البلد التابع عملة البلد المستعمر .

وهناك فكرة واسعة الانتشار تقول بأن خضوعنا النقدى لبريطانيا لم يبدأ إلا فى سنة ١٩١٦ عقب قرار إحلال سندات الخزنة البريطانية محل الذهب فى غطاء الجنيه المصرى . ولكن هذه الفكرة تعطى أهمية كبيرة للجنيه المصرى ، لم يكن يستحقها فى ذلك الوقت . إذ لم تكن كمية الجنيهات المصرية فى التداول تتجاوز ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه فقط سنة ١٩١٣ . أما الجنيهات المصرية الذهبية فلم يصل مقدارها لأكثر من ١,٥٨٧,٨٤٠ جنيه . وكل هذه الكميات تعتبر ضئيلة بجانب الاستيراد السنوى للجنيهات الاسترلية الذهبية ، الذى وصل متوسطه إلى ١٠ مليون جنيه سنوياً فى الأربعة سنوات من ١٩١٠ إلى ١٩١٣ . كما أن الكميات المعاد تصديرها فى تلك الفترة كانت فى المتوسط ٨ مليون جنيه سنوياً . أى أن ٢ مليون جنيه استرلى كانت تبقى نهائياً فى مصر كل سنة (١) . بل ان البروفيسور « أرمانجون Arminjon » فى مقالة (٢) عن الفترة ما بين

(١) مقالة الدكتور الرفاعى فى مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣١ .

(٢) أرمانجون : مجلة الاقتصاد السياسى سنة ١٩٢١ .

سنة ١٨٨٥ وحرب سنة ١٩١٤ يقول إن « مصر لم تعرف في فترة مديدة - بغض النظر عن قطع العملة الصغيرة - أى عملة غير الجنيه الاسترليني الذهب ، الذى كانت كمياته تتحدد فى التداول بعمليات تجارة التصدير وحاجات الزراعة » .

ولكننا لاننكر من الناحية النظرية البحتة أن الجنيه المصرى - رغم ضآلة دوره - كان له وجود قانونى مستقل يستند على قاعدة الذهب . وأن الجنيه المصرى لم يتبع الجنيه الاسترليني إلا فى سنة ١٩١٦ بعد القرار الشهير الذى أحل السندات البريطانية محل الذهب فى غطاء النقد المصرى . كذلك فى الفترة التى أعقبت إعلان الحرب مباشرة سنة ١٩١٤ وحتى سنة ١٩١٦ شجع فرض السعر الإلزامى للجنيه المصرى ، زيادة إصداره زيادة شديدة بعد أن ابتدأت عادة استعماله تتمكن فى أوساط الفلاحين المصريين .

ولكن هذه الاعتبارات النظرية البحتة ، التى أمكن أن تنطبق لفترة قصيرة جداً عقب إعلان الحرب العالمية الأولى (من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٦)، لا تؤثر إطلاقاً فى الحقيقة الاقتصادية الثابتة التى عرضناها فيما سبق .

الفصل الثانى

دور البناء الاقتصادى فى طريقة عمل Fonctionnement النظام النقدى :

أعطت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ إشارة الابتداء لفترة الانتقال التى قد نكون لانزال نعيش فيها حتى وقتنا الحاضر . فند نشوب تلك الحرب والعالم يشاهد مأخوذاً تحرك قطب السيطرة والقوة الاقتصادية من إنجلترا لأمریکا . فأنجلترا منذ ذلك الحين لم تعد كعهدنا بها فى الفترة الزاهرة التى كانت تتمتع فيها بالسيطرة الدولية ، وكانت المركز الاقتصادى والمالى للعالم أجمع . هذا الضعف الذى أصاب إنجلترا فى بنائها الاقتصادى ذاته لم يمكنها

من مشاركة غيرها من الدول في رواج السنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٩ (١).
ولا شك أن الإصلاح النقدي (سنة ١٩٢٥) كان له شأن في هذا الكساد.
فحتى لو كان هذا الإصلاح النقدي قد عاد بكثير من الخير على «السيقي»
la cité حتى البنوك في لندن ، إلا أنه أضر إضراراً بليغاً بالصناعة والتجارة
الخارجية لـانجلترا . فان الرجوع لنسبة التعادل Parité لما قبل الحرب (نسبة
الذهب في الجنيه الانجليزي) ، كان من المحتم أن يولد انكماشاً شديداً في
أسعار التكلفة والأثمان في كل الاقتصاد . ولكن تبين أن هذه العناصر ، وعلى
الأخص الأجور ، أصبحت شديدة الجمود Rigidities (أى من الصعب أن
تنكمش تبعاً لارتفاع قيمة الجنيه) ، حتى أن الجنيه الانجليزي - تبعاً للفكرة
التبسيطية التي تقول بتعادل القوى الشرائية لعملة معينة في البلاد المختلفة :
Parité du pouvoir d'achat - ظل طوال هذه الفترة مقوماً بأكثر من
قيمتة Surévaluée بحوالى ١٠٪ تقريباً .

وهكذا يتبين أن الإصلاح النقدي زاد من كساد الأعمال في إنجلترا
بالإضافة إلى ما كان يعانيه الاقتصاد البريطاني منذ سنة ١٩١٤ بسبب الضعف
البنائي Surévaluée الذي اعتراه . ففي الربع الثالث من سنة ١٩٢٩ ،
الذى شهد قمة الرواج Boom قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ، كان في إنجلترا
عددًا ضخماً من العاطلين يبلغ ١,١٠٠,٠٠٠ عاطل .

وإذا كان قدوم الأزمة قد ضاعف من سوء هذه الحالة وأعطاها طابع
المأساة الجائحة ، فقفز عدد العاطلين إلى ١,٥٤٣,٠٠٠ في الربع الأول من
سنة ١٩٣٠ بل وزاد عن ٢,٦٠٠,٠٠٠ في نفس الفترة سنة ١٩٣١ (٢). إلا
أنه مما لا شك فيه أن كساد الأعمال كان موجوداً في إنجلترا قبل هذه الأزمة
بكثير .

(١) بوميري : نظرة في التاريخ الاقتصادى المعاصر ، باريس سنة ١٩٤٧ .

(٢) أندريه سيجفريد : الأزمة البريطانية في القرن العشرين ، باريس سنة ١٩٤٧ .

ويجب أن تكون هذه الحقيقة ماثلة دائماً في ذهننا لنفهم السر في المتاعب الضخمة التي واجهت إنجلترا عقب أزمة ١٩٢٩ في الوقت الذي يؤكد فيه كتاب « التجربة المالية العالمية » (١) أن هذه الأزمة كانت ذات تأثير بسيط على الاقتصاد الإنجليزي . إذ أن هذا الكساد « البسيط نسبياً » لم يكن الوحيد في الميدان بل جاء في وسط اقتصادي يعاني كساداً خطيراً منذ وقت طويل ولأسباب كثيرة أهمها ضعف البناء الاقتصادي بأكمله وسوء السياسة النقدية . ولا شك أن تأثير هذا الموقف الخطير كان كبيراً على اقتصاديات البلاد التي كانت لا تزال مرتبطة بالاقتصاد البريطاني، رغم التغيرات البنائية التي كان يعانيها هذا الاقتصاد الأخير . وقد اتخذت الأزمة الاقتصادية، لهذا السبب، طابعاً عنيفاً في البلاد التي كانت عموماً ذات إقتصاد أولى زراعي *primaire* ، والتي أصبحت فيما بعد أعضاء في الكتلة الاسترلينية .

فإن الاتحاد الاقتصادي بين هذه البلاد وبين إنجلترا، مركزها المسيطر، أصبح بسبب الأزمة الاقتصادية « اتحاداً في البؤس والخراب » ، حسب تعبير الأستاذ جان فيلير J. Weiller (٢) . ولم يكن لهذا الاتحاد في الخطب مخرجاً سوى إيجاد حل موحد أيضاً . وقد ظهر هذا الحل الموحد المنشود في تكوين الكتلة الاسترلينية بصورتها العالمية وفي الإجراءات الأخرى مالية واقتصادية التي اتخذت في داخل هذه الكتلة منذ سنة ١٩٣١ .

ولقد حاول الكثيرون إعطاء شتى التعليقات لتكوّن الكتلة الاسترلينية . فزيادة على الصلة البنائية بين اقتصاد هذه الدول المختلفة والاقتصاد البريطاني، يذكر الكتاب أسباباً أخرى منها أن الأزمة في بريطانيا لم تكن شديدة، والتقدير الذي يتمتع به الجنيه الإنجليزي والثقة في سياسة بريطانيا الاقتصادية والمالية . ولكننا رأينا خطأ الادعاء ببساطة الأزمة في بريطانيا سنة ١٩٢٩ . كما أن السببين الآخرين ليست لهما سوى أهمية ثانوية .

(١) مطبوعات عصبة الأمم : جنيف ١٩٤٤ .

(٢) مقالته في Annales du Droit, et des sciences sociales ، سنة ١٩٣٦ .

ولكن الظروف البنائية Conditions Structurelles التي تربط هذه الاقتصاديات المختلفة بانجلترا ، هي في نظري السبب الأساسي — بل والوحيد تقريباً — في تكون الكتلة الاسترلينية . ففي الواقع أنه لكي نستطيع أن نعيد النشاط لاقتصاد مختلف بلاد منطقة الاسترليني ، كان يجب أن يبدأ هذا النشاط في بريطانيا المركز الاقتصادي لهذه المنطقة . لا يهمل في ذلك إطلاقاً أن تكون هذه البلاد قد فهمت هذه الحقيقة أم لا . وإنما المهم هو أنهم تصرفوا بما يتفق وهذه الحقيقة الرئيسية . ونستطيع على هذا أن نقول أن تجمع الكتلة الاسترلينية لم يحدث إطلاقاً بناء على قرار مدروس بعد طول تروٍّ وتمحيص ، وإنما هو يكاد يشابه في حدوثه رد فعل عضوي réaction organique ، يدفعه نوع من غريزة المحافظة على النفس . وهذا يشرح أيضاً الصبغة الآلية automatique التي اتصف بها إنضمام البلاد الشديدة الخضوع للاقتصاد البريطاني .

عودة الرواج داخل المنطقة الاسترلينية :

كانت واقعية القواعد التي قامت عليها منطقة الاسترليني ، وتمشيها مع البناء الحقيقي لاقتصاديات مختلف البلدان المكونة لها ، من أهم الأسباب التي أدت إلى النجاح النسبي لهذه الكتلة بأن ساعدت على الوصول إلى انفراج شامل للأزمة في مختلف بلاد الاسترليني .

فقد عمد النظام الذي تبنته هذه الكتلة إلى الاستفادة من الطابع التكاملي Caractère Complémentaire الذي يربط اقتصاد بلاد المنطقة بانجلترا . فبدلاً من الانحياز لسياسة قومية لا تعني إلا بما يوجد داخل حدود بلد معينة ، عمدت الكتلة الاسترلينية إلى سياسة ترمي لتنشيط الأعمال داخل رقعة أوسع ، وإن كانت بدورها على شيء من الاستقلال عن العالم الخارجي .

ومن جهة أخرى فإن الجنيه الاسترليني انطوى على نفسه — سواء كان ذلك عن وعي أم لا — داخل نطاق نفوذه الحقيقي تماماً أي داخل بلاد الكتلة فقط .

وهكذا عرفت المنطقة بتمشيها مع ظروف البناء الاقتصادي ، مستغلة إياها إلى أقصى حد ، أن تصل إلى الرواج الاقتصادي سريعاً وعلى أسس سليمة . والواقع أن هذه الفكرة كانت أساساً اتخذت فوقه ، وبناء عليه ، كافة الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية . ففي الحقيقة أن سير عمل الكتلة الاسترلينية لم يكن يعتمد — كما قد نظن لأول وهله — على اعتبارات مالية فقط ، وإنما على العكس ، كان هناك جهازاً كاملاً من عدة عوامل مالية واقتصادية مجمعة ومؤلفة .

فبجانب التخفيضات المختلفة لسعر النقد ، يمكننا أن نضيف عوامل أخرى ليست أقل أهمية ، كسياسة الإنكماش (خفض أسعار التكلفة وأسعار البيع) والحماية الجمركية (١) . ولكن مهما تكن أهمية هذه العوامل إلا أنها تستمد أسباب نجاحها من الاعتبارات الخاصة بالبناء الاقتصادي ، فان هذه الاعتبارات هي التي تسيطر على كل المشكلة . وهكذا يجب أن نعترف مع جان فيلير بأن « السياسة المالية انضمت — لكي تقضي على الأزمة — إلى قوى اقتصادية تفوقها بمراحل شاسعة » .

(١) نظام التبادلات التكاملية Echanges Complémentaires :

ان الطبيعة التكاملية لإقتصاديات الكتلة الاسترلينية هي الحقيقة الأساسية التي تسيطر على تجربة الهوض من الأزمة داخل هذه الكتلة .

فانجلترا بصفتها بلداً صناعية للغاية ، كانت — كقاعدة — تستورد المواد الأولية الغذائية ، وتصدر المنتجات الجاهزة المصنوعة . فكانت هكذا بمثابة « المركز الصناعي » داخل منطقة النفوذ التي تبقت لها بعد سنة ١٩١٤ ، تماماً مثلما كانت « مصنع العالم » خلال القرن التاسع عشر .

وبناء على هذه الحقيقة الأساسية المتعلقة بذات بناء الاقتصاد البريطاني

(١) موريس بيه : نشاط الأعمال في بريطانيا وأسبابه ، في مجلة الاقتصاد السياسي بباريس ١٩٣٥ .

اتخذت معظم الإجراءات المالية والاقتصادية لتنشيط حالة الأعمال في كل المنطقة الاسترلينية .

فلوصول لهذه النتيجة كان يجب أولاً - بناء على الحقيقة السابقة - أن نبدأ بمعالجة الحالة في مركز هذه المنطقة أى في إنجلترا . ففي الواقع أن الأزمة في بريطانيا كانت ذات نتائج وخيمة على اقتصاديات بلاد الكتلة الأخرى ، التي كانت تورد لإنجلترا المواد الأولية والغذائية وتعتمد بذلك إلى حد كبير على ازدهار الاقتصاد البريطاني المسيطر عليها . فكان يجب إذن العمل على زيادة الصادرات وإنقاص الواردات الآتية من خارج المنطقة .

(١) وقد حاولت إنجلترا لزيادة الصادرات أن تنقص سعر التكلفة لمنتجاتها ، الذي كان مرتفعاً جداً بالنسبة له في البلاد المنافسة لها في العالم أجمع . وبانقاص سعر التكلفة توصلت إنجلترا لتخفيض أسعار صادراتها ومساواتها بأسعار الذهب العالمية المنخفضة . وتمكنت بذلك من منافسة البلاد الأخرى بطريقة مجدية في الأسواق العالمية .

وهنا يظهر الدور الخطير الذي لعبه وجود أبنية تكاملية في اقتصاديات بلاد الكتلة . ففي الواقع رغم أن إنجلترا تركت عملتها تنخفض حوالى ٣٠٪ من قيمتها الأصلية ، وتوصلت بالتالى إلى تخفيض أسعار صادراتها محسوبة بالذهب بنفس النسبة (أى ٣٠٪ أيضاً) ، إلا أن هذا التخفيض لو كان للعملة البريطانية وحدها ، لأدى إلى رفع ثمن المواد الأولية الغذائية التي تستوردها بريطانيا محسوباً بالجنيه الاسترليني المنخفض . ولما كانت هذه المواد الأولية الغذائية (١) تكوّن الجزء الأكبر من سعر التكلفة للمنتجات البريطانية، فكان زيادة الصادرات البريطانية ، الناتجة من انخفاض أسعارها محسوبة بالذهب ، ما كانت لتبقى إلا مقابل خسارة ضخمة تدفعها بريطانيا

(١) المواد الغذائية باعتبارها عنصراً رئيسياً في نفقات المعيشة تؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى الأجور .

في البيع بأسعار منخفضة بينما أسعار التكلفة ما زالت كما هي (١). ولتجنب هذه الخسارة كان يجب أن تخفّض عملات الدول المورّدة لمختلف عناصر سعر التكلفة ، وبنفس نسبة تخفيض العملة البريطانية (أو أكثر) . وهذا هو ما حدث فعلا .

(٢) أما من جهة الواردات فقد ساعدت نظم الحماية protectionisme مضافة إلى التخفيضات النقدية على تقوية هذا النظام . فقد فرض رسم قدره ١٠٪ من قيمة السلعة على الواردات من جميع البلاد خارج الامبراطورية البريطانية . ولكن اتفاقيات ثنائية متعددة عقدت مع باقي دول الكتلة الاسترلينية التي لا تعتبر ضمن الامبراطورية البريطانية ، لاستثنائها من هذا الرسم . وباستثناء بلاد الامبراطورية وغيرها من بلاد الكتلة ، أمكن لبريطانيا أن تستثنى المواد الأولية والغذائية التي تحتاج لها من الخضوع للرسوم الجمركية (وبالتالي من رفع أثمانها والإقلال من ورودها) . ولكن تخفيض العملة البريطانية وفرض الرسوم الجمركية على الواردات نجحاً في تخفيض الواردات المصنوعة (غير الأغذية والمواد الأولية) ، التي كانت تشتريها بريطانيا من دول خارج منطقة الاسترليني . وبذلك حجزت السوق الداخلي في بريطانيا للصناعة القومية وحمتها من المنافسة الخارجية .

و «إختراع» السوق الداخلي في إنجلترا - كما يقول البروفيسير بييه - كان أساسياً في النظام الذي أدى إلى انفراج الأزمة . ففي الواقع أن حرباً نقدية (تخفيض النقد) أو جمركية (فرض رسوم) ما كانت لتؤدي إلى نتيجة حاسمة . فالحماية المغالى فيها ضد الواردات ، تدفع إلى اتخاذ البلاد الأخرى نفس الإجراءات Réprésailles ضد صادرات البلد الذي يبدأ بفرض

(١) ولو أن سعر الصادرات ثابت كما هو بالجنيه الاسترليني إلا أنه انخفض بعد تخفيض هذا الجنيه ، إذا حسبناه على أساس الذهب أو أى عملة أخرى لم تخفض . أما أسعار التكلفة فلا شك أنها لم تنخفض ، لأن أسعار الواردات محسوبة بالذهب تظل كما هي طالما أن الدول المصدرة لم تخفض عملاتها .

الرسوم الجمركية ، مما يؤدي إلى إنقاص هذه الصادرات بنفس نسبة نقص الواردات أو أكثر . وكذلك الحال تماماً بالنسبة لتخفيض النقد .

والنتائج الضئيلة التي توصلت إليها بريطانيا في تجارتها مع خارج الكتلة الاسترلينية ، لا ترجع في أغلبها للحماية (جمركية أو نقدية) وإنما ترجع أساساً إلى السياسة الإنكماشية التي توصلت بها إلى خفض أسعار صادراتها محسوبة بالذهب .

ولكننا لا يجب - من جهة أخرى - أن ننسى أكثر من اللازم من قدر السوق الداخلي لبلد عماده التصدير . كما أن حجم هذا السوق مهما كان واسعاً لا يمكن أن يستغرق إنتاج كل نشاط بلاد منطقة الاسترليني . فنشاط الأعمال داخل السوق البريطاني ما كان ليتأخر عن الانقضاء بمجرد ظهوره لو كان الأمر مقتصرًا على هذا السوق وحده . ولكن نشاط الأعمال في السوق البريطاني كان يعني أيضاً زيادة مشتريات بريطانيا للأغذية والمواد الأولية من بلاد منطقة الاسترليني وزيادة الدخول في هذه البلاد وبالتالي مشترياتهم - بدورها - للمنتجات البريطانية المصنوعة . وهنا أيضاً تظهر أهمية التكامل بين نوعي الاقتصاد في إنجلترا وفي بلاد منطقة الاسترليني ، كعامل من أقوى عوامل بقاء نشاط الأعمال وامتداده . فان مركز الكتلة وأعضائها كانا يتبادلان موجات من الرخاء ، تمر من المركز (بريطانيا) إلى باقي الكتلة ، ثم ترجع من هذه الدول الأعضاء للمركز ثانية ، وقد اكتسبت قوة وعزماً وضخامة . وبفضل هذه الموجات المتزايدة القوة استطاع الرواج أن ينمو شيئاً فشيئاً ليغمر جميع أسواق الكتلة الاسترلينية .

(ب) الحدود التي وضعها البناء الاقتصادي لنشاط الأعمال :

ولكن بجوار هذه العوامل توجد عوامل بنائية أخرى حدث كثيراً من ميدان هذا النشاط وإمكاناته :

(١) فنلاحظ أولاً أن اقتصاد بلاد كثيرة من أعضاء الكتلة لم يعد يكمل

تماماً اقتصاد بريطانيا مركز هذه الكتلة . ف منذ بداية القرن الحالى أو على الأدق منذ حرب سنة ١٩١٤ ، وهذه البلاد التى كانت زراعية ، تتصنع باطراد . وهكذا برزت لبلاد الدومينيون البريطانى شخصية مستقلة (١) نتيجة للتغيرات الواسعة التى دفعت باقتصادها إلى الأمام . وظهرت هذه الشخصية جلية فى اتفاقيات أوتاره سنة ١٩٣٣ ، حيث قاومت هذه البلاد رغبات بريطانيا لمصلحة حاجاتها الاقتصادية المتعارضة ، وكان من نتيجة ذلك أن انجلترا لم تفز بغير غم ضئيل من هذه الاتفاقيات . فان وجود صناعات ناشئة فى بلاد الدومينيون دعاها إلى الدفاع عنها ومساعدتها بوسائل الحماية الصارمة ، ولو كانت ضد الواردات القادمة من انجلترا . ويمكننا أيضاً أن نضيف — هنا — المقاطعة الاقتصادية الهندية ، كمثال من أروع أمثلة ترعزع الرابطة بين بريطانيا ومستعمراتها .

(٢) كذلك نورد هنا كل التحفظات الناتجة عن ضعف البناء الاقتصادى فى بريطانيا الذى سنوضحه بالتفصيل فيما بعد . فان النشاط الذى ترعته بريطانيا للهوض من الأزمة لم يكن ليتعدى حدود الدورة الاقتصادية وما كان بمسطيع إطلاقاً أن يضع حداً فى بريطانيا للتدهور الطويل المدى الناتج عن أسباب تتعلق بالبناء الاقتصادى .

* * *

وابتداء من سنة ١٩٣٩ أصبح هدف منطقة الاسترلىنى وكل اقتصاديات البلاد التى تحتويها ، هو العمل فى الميدان الاقتصادى على توفير اللازم لحرب شاملة guerre totale . وكانت أهم غاية وقتئذ ، هى التوصل إلى أكبر درجة من الاكتفاء الذاتى ، لأن التجارة الخارجية كانت معطلة لسبب حالة الحرب وصعوبات المواصلات .

ولكن اقتصاديات منطقة الاسترلىنى استطاعت — بفضل طبيعتها التكاملية — أن تكون وحدة اقتصادية تكفى نفسها بنفسها ، وتشبع كل حاجاتها المدنية

(١) أندريه سيجفريد : الأزمة البريطانية فى القرن العشرين — باريس ، ١٩٣١ .

والعسكرية بدون حاجة لمعونة أى دولة أخرى تقريباً . وهنا نجد أنموذجاً حياً للسياسة المسماة بالعزلة الاقتصادية للمناطق الكبيرة Autarcie des grandes zones كما يطلق عليها البروفيسير « لوم L'homme » (١).

ولكن هناك فكرة أخرى تسترعى النظر أكثر من طريقة عمل منطقة الاسترليني . هذه الفكرة التى تدعو للتأمل والتساؤل هى بقاء منطقة الاسترليني قائمة رغم انتهاء الأزمة التى خلقت لمحاربتها ، أى رغم انتهاء رسالتها التى كونت من أجلها ، ورغم تغير الأحوال وظهور ظروف جديدة فى الميدان الاقتصادى ، تختلف تمام الاختلاف عن تلك التى ولدت منطقة الاسترليني فى ظلها .

الفصل الثالث

منطقة الاسترليني كنظام دائم مستمر

لو كان وجود منطقة الاسترليني مرتبطاً بسبب إنشائها ابتداء (وهو تنشيط الأعمال والنهوض من الأزمة) ، لوجب أن تنحل هذه المنطقة عقب الوصول إلى النهوض والرواج التامين . ولكنه مما يدعو للدهشة ، أن منطقة الاسترليني بقيت بعد قمة النشاط والرواج فى سنة ١٩٣٥ تقريباً ، بل ولا تزال قائمة إلى وقتنا الحاضر .

وبقاء منطقة الاسترليني خلال الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادى التى تتابعت منذ سنة ١٩٣١ ، يثبت أنها ليست مرتبطة بأى شكل معين من أشكال الشبكة الاقتصادية . وقد رأينا جلياً أن ظروف البناء الاقتصادى ، كانت عاملاً أساسياً فى تكوين وطريقة عمل هذه المنطقة . ويؤيد فكرتنا هذه هنا أن منطقة الاسترليني بقيت ولم تنته بانتهاء حالة الأزمة التى أعطت إشارة

(١) محاضرات الاقتصاد السياسى السنة الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ص ١٣ .

ابتداء تكوينها . فان هذه الكتلة التي تعتبر إلى درجة كبيرة ، رد فعل طبيعي للنظام المالى تجاه تغيرات خاصة فى البناء الاقتصادى ، يجب أن تستمر طالما بقى هذا البناء الاقتصادى الخاص . ولكن منطقة الاسترلىنى لم تبق تماماً بصورتها المبدئية التى اكتملت حوالى سنة ١٩٣٣ فقد اتخذت دول أخرى بعد ذلك وعلى دفعات متوالية ، نوعاً من قاعدة الاسترلىنى لنقدها ، بأن بأن حددت سعر الصرف لعملتها محسوباً بالجنيه الانجليزى . وهذا الإجراء وحده لا يكتفى لاعتبار هذه الدول أعضاء فى المنطقة ولكنه كان يزيد بلا شك من تقدير الجنيه الاسترلىنى وزيادة مجال سيطرته .

ولكن سنة ١٩٣٩ أتت بتغيرات أكبر . فبمجرد إعلان الحرب عمده معظم الأعضاء « الغير بريطانيين » إلى فصل عملاتهم عن الجنيه الاسترلىنى (١) . إنما بقيت مصر والعراق رغم أنها كانت مستقلة نظرياً ولم تكن عضواً فى الكومنولث الانجليزى .

وقد يكون هذا التغير فى تكوين المنطقة بدون تغير كبير فى البناء الاقتصادى مستغرباً . ولكن هذا يرجع للتغير العميق الذى اعترى طبيعة المنطقة منذ ابتداء الحرب ، فى سنة ١٩٣٩ (٢) . فان نظام مراقبة النقد الذى أصبح شرطاً حتمياً Sine qua non للبقاء فى المنطقة ، أحالها إلى نظام أكثر انسجاماً ، وأعطاهما على الأخص قواعد أكثر وضوحاً ورسمية . وأصبحت المنطقة منذ سنة ١٩٣٩ آلة فى خدمة الحرب الشاملة ، أكثر منها مجموعة اقتصادية بحتة كما كانت فى الماضى .

وفى ظروف كهذه كان من السهل أن نتنبأ بالتضحيات الجسيمة التى سيفرضها تغير كهذا على اقتصاديات الأعضاء . لذلك لم يقبل البقاء داخل المنطقة — بارادة خالصة أو غير خالصة — إلا البلاد الشديدة الخضوع للإقتصاد البريطانى والتى كانت تربطها بالبحر صلات سياسية أو عنصرية .

(١) التجربة المالية الدولية ، عصبة الأمم ، جنيف .
(٢) كان هذا التغير من العمق لدرجة أن بعض الكتاب أصبح يعطى أسماء مختلفة « للكتلة » Bloc قبل الحرب ، « والمنطقة Zone » بعد سنة ١٩٣٩ (رسالة الدكتور فؤاد مرسى . باريس سنة ١٩٤١) .

الباب الثالث

مساوىء البناء الاقتصادى الحالى

الفصل الأول

مساوىء الصبغة الزراعية

(١) ضعف الدخل (أو الغلة) : إن ضعف غلة الزراعة بالنسبة لما تغله الصناعة الإنتاجية لما لا يكاد يحتاج إلى بيان . فمن الناحية النظرية يرجع هذا الاختلاف إلى أن الزراعة ليست بأكملها من عمل الإنسان (١) ، الذى ليس له فى إنمائها غير دور محدود . فالجهد الإنسانى لا يستطيع فى الحقيقة إلا المساعدة فقط مع عوامل أخرى تفوقه بكثير من حيث الأهمية .

فالأرض والعوامل الجوية والزمن اللازم للإنضاج ، كلها عناصر أساسية وجوهرية فى ميدان الزراعة . فزراعة محصول معين تتطلب بجوار المناخ المناسب ، قطعة من الأرض وفسحة من الوقت ، أكثر اتساعاً منهما فى حالة الصناعة .

وهكذا نجد فى الزراعة — على عكس ما يحدث فى الصناعة — أن زيادة وحدات إضافية من العمل (المباشر أو غير المباشر فى صورة آلات) يصل سريعاً — إذا لم تتسع بقعة الأرض — إلى نقطة يتبدى فيها تناقص إنتاج الوحدة الحدية . حقاً أن الغلة الإجمالية لا تتناقص ولكنها تتقدم بطريقة أبطأ

(١) كوهين : اقتصاديات الزراعة ، لندن .

من قبل . بل انه يمكن أن تهبط هذه الغلة المتناقصة إلى المستوى الذى تصبح فيه قيمة الإنتاج الحدى أقل من تكاليفه .

والنتيجة العملية لهذا الاختلاف أن الصناعة تستطيع أن تستوعب كمية من العمل ورأس المال أكبر بكثير من الزراعة قبل أن يبتدأ تناقص الغلة . أى أن إنتاج الوحدة الحدية يظل فى تزايد مدة أطول بكثير مما يحدث فى الزراعة . فأى بلد زراعية كثيفة السكان كمصر لابد وأن تعاني من قانون تناقص الغلة هذا .

كما أن سيطرة هذا القانون فى الزراعة تنتج عنه قاعدة أخرى لاشك فيها هى : قلة غلة الزراعة عموماً . والواقع أن هذه القاعدة ليست سوى جزءاً مما يقترح « كولين كلارك » تسميته « قانون بتي : Petty's Law » . فان هذا القانون الذى اكتشفه سير و . بتي سنة ١٦٥٠ يؤكد أن الصناعة الإنتاجية تعود بفائدة أكبر من الزراعة Husbandry . وإن الفائدة التى تعود من النشاط الثالث (أى التجارة والخدمات أو Trade and curious arts على حد تعبيره) أزيد بكثير من فائدة الصناعة (١) . ولكن خدمات النشاط الثالث كما سبق أن بينا لا تكون بذاتها فرعاً مستقلاً وإنما تنتج أساساً من درجة التقدم فى الفرعين الآخرين للاقتصاد (الزراعة والتجارة) .

كما أن فكرة الاختلاف بين غلة الزراعة والصناعة كانت موضع اهتمام ميهايل مانوليسكو Michail Manolesco ، الذى بينها بجلاء فى مؤلفاته طوال ما بين الحربين الماضيتين (٢) . أما الأمثلة الإحصائية فرغم ندرتها النسبية إلا أن أمامنا ما يكفى ويزيد للتدليل على صحة هذه الفكرة . وسنسلك لذلك طريقتين مختلفتين :

(١) شروط التقدم الاقتصادى ، ص ٣٩٥ - ٦ ، لندن ١٩٤٣ .

(٢) أنظر على الأخص كتابه : « نظرية الحماية والتبادل الدولى » الصادر سنة ١٩٣٥ باللغة الفرنسية .

١ — المقارنة ، فى الزمان ، للدرجات المختلفة فى تطور اقتصاد معين :

وهنا للأسف لا تكاد توجد إحصائيات كافية بالنسبة لمصر . ولكن المثل الذى تعطيه لنا بلاد أخرى متعددة (١) لا يترك مجالاً لأى شك .
ففى فترة قرن ونصف مرت الولايات المتحدة خلالها من دور البلد الزراعى ذو النشاط الأولى (زراعة وتعددين) إلى بلد صناعية للغاية ، قفز دخل الفرد فى الساعة محسوباً بالوحدات الدولية التى اقترحها كولن كلارك ، كالتالى :

السنة	١٨٠٩	١٨٣٠	١٨٥٠	١٩١٤	١٩٣٩
دخل الفرد فى الساعة	٠,٢٢٩	٠,١٧٦	٠,٢٤١	٠,٥٤٩	٠,٩٩٦

وهكذا نرى أن الدخل الفردى تضاعف خمسة مرات تقريباً فى مدى ١٤٠ سنة .

كما أن بلجيكا تعطينا هى الأخرى مثلاً ليس بأقل إقناعاً :

السنة	١٨٤٦	١٩١٣	١٩٣٩
الدخل	٠,٠٩١	٠,٢٢٢	٠,٣٥٠

أى أن الإنتاج الحقيقى للفرد فى الساعة محسوباً بالوحدات الدولية تضاعف أربعة مرات تقريباً فى مدى ٩٣ سنة .

أما بالنسبة لألمانيا فالفروق أكثر وضوحاً . ففى الفترة بين سنة ١٨٠٥ حيث كان متوسط الإنتاج للفرد فى الساعة هو ٠,٠٣٤ ، سنة ١٩٣٩ حيث ارتفع هذا الإنتاج إلى ٠,٤٩٢ ، كانت الزيادة حوالى ١٤ ضعفاً .

٢ — أما مقارنة اقتصاديات مختلفة غير متساوية فى مدى تقدمها : وهو الطريق الذى سنسلكه ثانياً فلن يوصلنا لغير النتيجة الأولى .

(١) كولن كلارك ص ٤٦ - ٤٧ ، ٨٤ ، ١٠٠ .

فلو أخذنا مثلاً مصر كبلد زراعى من ناحية ومن الناحية الأخرى الولايات المتحدة وانجلترا كمثل لبلاذ مصنعة للغاية . لوجدنا أن الدخل الحقيقى للفرد فى الساعة يختلف اختلافاً يدعو للدهشة بين هذين النوعين من الاقتصاد . فهذا الدخل يبلغ فى الولايات المتحدة قدر الدخل المصرى ٦٦ مرة . كما أنه يبلغ فى انجلترا ٤٢ مرة قدر دخل الفرد المصرى :

متوسط الدخل للفرد فى الساعة سنة ١٩٣٦ (بالوحدات الدولية)

البلد	الولايات المتحدة	بريطانيا	مصر (١)
الدخل	٨٦٤	٥٤٥	١٣

فوق ذلك فانه مما يزيد فى خطورة نقص غلة الزراعة — أن السكان يتزايدون فى مصر بطريقة مفرغة :

تطور السكان فى مصر

عدد	سنة	ملاحظات
١٨٠٠	٢,٤٦٠,٠٠٠	بناء على حساب علماء الحملة الفرنسية
١٨٢١	٢,٥٣٦,٤٠٠	بناء على قوائم دافعى الضرائب
١٨٤٦	٤,٤٧٦,٤٤٠	بناء على إحصاء الملكيات
١٨٧٣	٥,٢٥٠,٠٠٠	إحصاء عام
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	» »
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	» »
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	» »
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	» »
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	» »
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	» »
١٩٤٧	١٨,٣٠٠,٠٠٠	» »
} « العدد الرسمى لهذه السنة هو ١٩,٢٥٠,٠٠٠ ولكنه مغالى فيه »		

وقد يقال إن تقدم فن الإحصاء ساعد على زيادة العدد المحصى من

(١) تقدير تقريبي حسب كلاك بناء على المعلومات التى أوردها ألفريد بونيه فى مجلة مصر المعاصرة [المجلد ٣٣] .

السكان . ولكن مهما يكن من أمر تقدم الإحصاء فانه لا يمكن أن يتعدى في نتيجته أكثر من زيادة بضعة آلاف هي الفرق بين العدد التقريبي والعدد الصحيح . ولا يغير هذا في شيء من طبيعة المشكلة إذ أن الزيادة هنا تكاد تكون طوفاناً . فان عدد السكان تضاعف سبعة مرات ونصف في مدى ١٥٠ عاماً فقط . وهذه الزيادة الهائلة ترجع أساساً — في الغالب — إلى تناقص الوفيات والأوبئة تناقصاً عظيماً ، بسبب التقدم السريع الذي ظهر في ميدان الصحة العامة ، في مصر والعالم أجمع منذ ذلك الوقت .

ولكن مقابل هذه الزيادة العظيمة في عدد السكان نجد أن المساحات المنزرعة لم تزد كثيراً فبين سنة ١٩٠٠ و سنة ١٩٤٧ لم تزد مساحة الأرض القابلة للزراعة بأكثر من ٢٦٪ بينما زاد عدد السكان حوالى ٨٠٪ . زيادة على ذلك فان هذه المساحة قد اقتربت الآن من النهاية المطلقة لامتداد الأرض القابلة للزراعة (١). ويقدر كتاب « مصر » — الصادر عن معهد الاقتصاد التطبيقي الفرنسي — الأرض التي يمكن أن تمتد إليها الزراعة في أحسن ظروف الري ملائمة بحوالى ٧,٢١٤,٣٠٠ فدان في حين أن المساحة المنزرعة حالياً تتأرجح حول الستة ملايين فدان . ولكن التحسن الملحوظ في محصول الزيادة وزيادة مساحة الزراعات الأكثر ربحاً كالقطن والأرز ، عادلاً لحسن الحظ — ولو جزئياً — التأخر الذي لاحظناه في ملاحقة مساحة الأرض المنزرعة لعدد السكان المتزايد . ولكن هذا العلاج الجزئي لن يظل ممكناً لمدة طويلة إذ أنه استنفذ معظم إمكانياته تقريباً . ولكي نتفادى أن يتطور إقتصادنا إلى نكبة محققة يجب أن نجد من الآن علاجاً سريعاً فعالاً .

(٢) تدهور الأسعار الزراعية في الأجل الطويل بالنسبة للأسعار الصناعية :

إن انخفاضاً متناسقاً لكل الأسعار زراعية كانت أم صناعية ، لا يغير في شيء من موقف هذين الفرعين من النشاط الاقتصادي ، كل بالنسبة للآخر . ولكن الذي يشغلنا هنا — للأسف — هو تناقص اتجاهات المدي الطويل في الأسعار الزراعية والصناعية .

(١) في الظروف الفنية الحالية (وفي حدود البناء الاقتصادي الحالي) .
(٢) في الظروف الفنية الحالية (وفي حدود البناء الاقتصادي الحالي) .

ووجود بلاد معينة تكاد تكون مصدرة للمواد الأولية فقط (وهي زراعية في مجموعها) ، أو للمنتجات الصناعية وحدها ، يجعل لمشكلة تناقض أسعار هذين النوعين من المنتجات وجهاً هاماً يتعلق بموقف هذه البلاد في المبادلات الدولية .

ونحن ننقل هنا جزءاً من جدول أورده أحد كتب هيئة الأمم الحديثة (١) ، يقارن فيه أسعار المواد الأولية (الزراعية غالباً) ، وأسعار المنتجات المصنوعة في العالم كله . كما يقارن بين أسعار واردات بريطانيا وصادراتها ، باعتبار أن هذا البلد يستورد أساساً مواداً أولية ، ويصدر منتجات مصنوعة .

(باعتبار أن سنة ١٩٣٨ — ١٠٠)

السنة	نسبة أسعار : المواد الأولية إلى المنتجات المصنوعة في التجارة العالمية	نسبة أسعار : الواردات إلى الصادرات في تجارة بريطانيا
١٨٨٠ — ١٨٧٦	١٤٧	١٦٣
١٨٨٥ — ١٨٨١	١٤٥	١٦٧
١٨٩٠ — ١٨٨٦	١٣٧	١٥٧
١٨٩٥ — ١٨٩١	١٣٣	١٤٧
١٩٠٠ — ١٨٩٦	١٣٥	١٤٢
١٩٠٥ — ١٠٩١	١٣٢	١٣٨
١٩١٠ — ١٩٠٦	١٣٣	١٤٠
١٩١٣ — ١٩١١	١٣٧	١٤٠
١٩٢٥ — ١٩٢١	١١١	١١٠
١٩٣٠ — ١٩٢٦	١١٨	١٢٠
١٩٣٥ — ١٩٣١	٩٣	١٠١
١٩٣٨ — ١٩٣٦	١٠٣	١٠٥

(١) « الأسعار النسبية للصادرات والواردات في البلاد المتخلفة إقتصادياً » ، باللغة الإنجليزية :
ليك سكس سنة ١٩٤٩ .

فبغض النظر عن تقلبات الأمد للقصور ، نجد أن اتجاهاً طويلاً المدى يظهر واضحاً في عمودي الجدول السابق . ففي التجارة العالمية كلها نجد أن متوسط أسعار المواد الأولية قد نقص في سنة ١٩٣٨ حوالى ٥٠ نقطة ، أى الثلث تقريباً ، عنه في أول الفترة التي ندرسها (١٨٧٦ — ١٨٨٠) ، بالنسبة للمنتجات المصنوعة . وفي العمود الثانى من الجدول نجد أن الواردات البريطانية (وهى زراعية فى الغالب) ، نقص سعرها بالنسبة للصادرات (المصنوعة) ، وفى نفس الفترة ، بحوالى ٦٣ نقطة أى أكثر من $\frac{2}{3}$.

زيادة على ذلك فبالنسبة لأميركا نجد أن نفس المؤلف يلاحظ فى سنة ١٩٣٨ نقصاً يقلر بأربعين نقطة منذ سنة ١٩١٣ فى أسعار المواد الأولية المستوردة مقومة En Termes بمقابلها من المنتجات المصنوعة المصدرة . كما أن جدولاً آخرأ يقتصر هذه المرة على أسعار هذين النوعين من المنتجات فى جانب الواردات الأمريكية فقط يرينا نقصاً أشد قليلاً ، يصل إلى ٤١ نقطة . إذ تصل النسبة إلى ١٠٠ سنة ١٩٣٨ بعد أن كانت ١٤١ سنة ١٩١٣ .

علاوة على ذلك فان البروفيسور موريس بييه (١) يعرض لنا المشكلة بطريقة أكثر وضوحاً وأعمق تأثيراً . فانه بعد أن يتخذ السنوات ١٨٧٦ — ١٨٨٠ كأساس (= ١٠٠) ، يشرح لنا كيف أن المنتجات المصنوعة المعطاة مقابل مواد أولية ، هبطت فى سنة ١٩٤٦ — ٤٧ إلى ٦٨,٧ أى أنه يجب فى هذه المدة الأخيرة (سنة ٤٦ — ٤٧) أن نعطى ٥٩٪ زيادة من المواد الأولية ، لكى نحصل على نفس الكمية التى كنا نأخذها سنة ١٨٨٠ من المواد المصنوعة .

ولكنه يورد بعد ذلك اعتراضات خاصة بالفترة السابقة على سنة ١٨٦٠ فى إنجلترا . على أن هذه الاعتراضات لا يمكن أن تقلل من قيمة الحقائق السابقة ، التى ظلت ثابتة طوال $\frac{2}{3}$ قرن تقريباً حتى وقتنا هذا . فالواقع أنه يمكن — لأى سبب كان — أن تتخذ نسبة الأسعار بين الواردات والصادرات

البريطانية قبل سنة ١٨٦٠ ، اتجاهاً مختلفاً عن ذلك الذى يجرى حالياً . ولكن هذا لا يمنع من أن تتدخل أسباب مختلفة أخرى بعد ذلك . ولا يغير هذا أيضاً من أننا نعيش الآن ، ومنذ قرن تقريباً ، فى فترة تتجه فيها قيمة المبادلات اتجاهاً واضحاً ، ضد مصلحة منتجى المواد الأولية .

والظاهر أنه ليس هناك سبب واحد فقط بل عدة أسباب مختلفة لهذا الاتجاه . ويمكننا أن نعدد من هذه الأسباب : الاتساع السريع للأراضي المزروعة بسبب حركات الهجرة الواسعة النطاق ، وتقدم طرق المواصلات ، وضخامة الاستثمارات الدولية الموجهة نحو النشاط الأولي *primaire* (زراعة وتعدين) . تضاف كذلك قوة الكتلة العمالية فى الصناعة التى يعتقد أنها استغلت ما كسبته الصناعة ، من جراء التقدم الفنى ، فى رفع الأجور ، بدلاً من خفض الأسعار .

ولكن السبب الأساسى فى نظرنا يأتى من اختلاف طبيعة الطلب على هذين النوعين من المنتجات .

فمن ناحية نجد أن الطلب على المنتجات المصنوعة مرن بالنسبة للدخل أى أنه كلما زادت دخول الأفراد كلما زاد طلبهم لمنتجات مصنوعة . بمعنى أن مرونة طلب المنتجات المصنوعة بالنسبة لتغيرات الدخل : أزيد من الوحدة . فى حين أننا نجد — من الناحية الأخرى — أن الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن ، لأن أغلبها مواد غذائية ، أى أن مرونتها أقل من الوحدة . ورغم أن طلب المواد الغذائية لا يمكن أن ينخفض عن مستوى معين ، أى أنه يتمتع بمقاومة شديده فى حالة انخفاض الدخل لأنه يشبع حاجة أولية ضرورية لحفظ الحياة ذاتها . إلا أن هذا الطلب — فى حالة زيادة الدخل — لا يمكن أن يزيد إلى مالا نهاية نظراً لأن هناك « حدوداً » كما يقول بعض الكتاب — لمقدرة المعدة الإنسانية » (١) .

(١) كوهين : اقتصاديات الزراعة ص ١٣٤ . ويراجع أيضاً زيرمان « قانون ا. إينجل » فى كارترلى جورنال : ١٩٣٢ - ٣٣ .

(٣) عدم إستقرار الزراعة :

تخضع الزراعة - بطبيعتها - لتقلبات شديدة ومتكررة .

فأولاً : أى زراعة معينة : يمكن أن تعاني من نوعين من التقلبات :

موسمية أو سنوية وتقلبات دورية . وكقاعدة يبقى الطلب في هذين النوعين من التقلبات ثابتاً نظراً لانعدام مرونته (غالباً مواد غذائية) ، ولكن العرض هو الذى يتقلب هنا فيصبح هو العنصر المؤثر *Facteur Moteur* . ولكن رغم أن الطلب ليس هو الذى يخلق التقلبات إلا أن قلة مرونته تساعد تغيرات العرض على انتاج تقلبات عنيفة في ثمن المحصول وبالتالي في دخل الزراع .

١ - فبعكس الصناعة تتعرض المحاصيل الزراعية المختلفة لتقلبات موسمية أو سنوية واسعة ، تأتي غالباً من ناحية العرض . فالزراع لا يستطيع في الواقع أن يسيطر بطريقة مجدية على عرض المحصول الذى يزرعه . وذلك يرجع إلى أن كمية المحصول تتحكم فيها ظروف مناخية وطبيعية خارجة عن إرادة المزارعين . ثم أن الطلب لا يمكن أن يتغير من موسم لآخر بالنسبة لمحصول معين تبعاً لتغير عادات الأفراد أو لأى سبب أو ظرف آخر .

٢ - زيادة على ذلك فإن كل محصول على حدة يخضع عادة بكثير أو قليل من الانتظام - لتقلبات دورية خاصة لكل محصول تسمى أحياناً دورة الإنتاج *Cycle de rendement* . يمكن تفسير هذه الدورة عموماً بردها إلى تغيرات الظروف المناخية والطبيعية . ويضرب كوهين ، في كتابه اقتصاديات الزراعة ، مثلاً لهذه الدورة بما لاحظته في محصول البطاطس من تغيرات متشابهة في الصعود والهبوط تأخذ بين ثلاثة وأربعة سنين .

ثانياً : بالنسبة لكل المحصولات مجتمعة : تعاني الزراعة في مجموعها

- أيضاً - من التقلبات الدورية المنتظمة التى ليست سوى جزءاً مكملًا للدورة الاقتصادية العامة . حقاً إن طلب المحصولات الزراعية - لأنها غالباً مواد غذائية - يتغير أقل من طلب المنتجات المصنوعة . كما أن حدة هذه التغيرات

في طلب المواد الزراعية ليست دائماً واحدة . ويميز ثاجان هنا — فيما يختص بتأثيرها على الزراعة — بين الأزمات التي تحدث في الفترة الصاعدة أو الهابطة في الحركة الطويلة الأجل (١). ولكن الخطر الحقيقي يأتي من جانب العرض نظراً لعدم إمكان التحكم فيه بطريقة سريعة ومضمونة (٢) لكي يجارى حركات الطلب على الزراعة . بل إن رد الفعل الذي يحدث في العرض نتيجة لنقص الطلب يعمل للأسف على زيادة هبوط الثمن بدلا من مساعدته على الارتفاع . وذلك لأننا إذا نظرنا إلى الزراعة في مجموعها ، وجدنا أنه في حالة هبوط الطلب العام الذي يصاحب الأزمة ، لا يجدى الزارع أن يزيد في محصول وينقص في آخر . ولا يبقى لدى الفلاح سوى أن يضاعف مجهوده ليحاول أن يعادل هبوط الثمن ، بزيادة كمية إنتاجه . ولكن هذه الزيادة في كمية المحصولات تزيد من العرض وتؤدي بالتالي إلى زيادة هبوط الأثمان وتدهورها . وفي أزمة سنة ١٩٢٩ مثل واضح لكل ما قدمنا . فقد هبطت أسعار المحصولات الزراعية في التجارة العالمية « أكثر وبسرعة أكبر من أثمان المواد غير الزراعية » (٣) .

الفصل الثاني

مساوىء هيمنة القطن

(١) متاعب القطن كمادة أولية صناعية :

يتعرض القطن — كمحصول زراعى لكل التقلبات والمساوىء التي لاحظناها

(١) الأزمة التي تحدث في فترة الصعود في الأجل الطويل ، لا تؤثر كثيراً في الطلب على المواد الغذائية ، بينما يحدث العكس في الأزمة التي تحدث في فترة الهبوط (كتاب الاستراتيجية الاقتصادية لفاجان) .

(٢) لا يتم التغير في العرض إلا في الموسم التالى وذلك بشرط أن تكون الظروف المناخية والطبيعية مواتية .

(٣) هـ . س . ا . د . تايلور : التجارة الدولية في المنتجات الزراعية نيويورك سنة ١٩٤٣ . ويراجع أيضاً مؤلف عصبة الأمم عن الأزمة الزراعية (سنة ١٩٢٩) .

في الزراعة عموماً . ولكنه يعاني أيضاً من تقلبات أخرى ، قد تكون أشد عنفاً ، لكونه - في نفس الوقت - مادة أولية تستخدم في الصناعة . فان تأثير الدورة الاقتصادية يظهر في المواد الأولية الصناعية بطريقة أعنف بكثير من تأثيره على المواد الغذائية أو الزراعة عموماً .

ففي حين أن طلب المواد الغذائية على درجة كبيرة من الثبات لأن هذه المواد تشجع ضرورة أولية .

نجد أن القطن لا يصل إطلاقاً إلى هذه الدرجة من الأهمية . وينتج من ذلك أن تغيرات كبيرة يمكن أن تظهر في طلب القطن . فمن المحقق أن أى هبوط في صناعة النسيج أو أى صناعة أخرى تعتمد على القطن كمادة أولية ، لا بد وأن يستتبع هبوطاً مماثلاً في طلب هذا المحصول . زيادة على ذلك فان قلة مرونة عرض هذا المحصول وعدم إمكان مجاراته للطلب بطريقة سريعة ومضمونة ، تجعل هبوط أسعاره أعمق وأسرع بكثير من هبوط أسعار المواد الغذائية الزراعية الأخرى . بل إن هبوط أسعار القطن في سرعته وعمقه كثيراً ما يأخذ طابعاً يبلغ حد المأساة . فمثلاً أثناء الأزمة العالمية الكبرى هبطت أسعار القطن الميديلنج في نيو أورليانز حوالى ٥٠٪ في ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن مستواها سنة ١٩٢٨ . أما أسعار السكلاريديس في الاسكندرية فقد انخفضت في نفس الفترة إلى حوالى ٦٠٪ من مستواها الأصلي (١) .

(٢) المتاعب الخاصة التي يعانيها القطن :

١ - متاعب القطن عموماً : يعاني القطن - فوق التقلبات العارضة والدورية التي أوضحناها - أزمة مزمنة مستمرة منذ أوائل هذا القرن . وأسباب هذه الأزمة تأتي من ناحيتي العرض والطلب . فمن ناحية العرض نجد أن كمية القطن المعروضة في السوق قد تضخمت على الأخص منذ ابتداء هذا القرن . فاننا إذا اعتبرنا أن العرض سنة ١٨٨٠ كان ١٠٠ ، نجد أن الإنتاج

(١) محسوبة على معلومات الجداول الواردة في كتاب عصبة الأمم عن : الأزمة الزراعية .

العالمى للقطن يصل إلى ١٦٧,٤٥ سنة ١٩٠٠ ، بل يرتفع إلى ٢٣٣,٢٧ فى سنة ١٩٢٠ ثم إلى ٣١٩,٨٢ سنة ١٩٣٨ (١). ومن الناحية الأخرى أى ناحية الطلب تطالعنا حدة المنافسة التى أضعفت ولا شك طلب القطن بعد ظهور الخيوط الصناعية والمستحدثة (٢) وعلى الأخص الرايون Rayonne . فقد دفعت أزمة سنة ١٩٢٩ إلى إعطاء أهمية كبرى للاتجاه الذى كان واضحاً منذ وقت طويل ، إلى إنتاج الخيوط الصناعية محلياً فى بلاد مختلفة ، للحد من استيراد القطن من الخارج . وهكذا نجد أن الإنتاج العالمى للرايون (نوع من الخيوط المستحدثة) قفز من ٤٣٤,١ فى سنة ١٩٢٩ إلى ٦٦٥,٣ فى سنة ١٩٣٣ إلى ١,٠١٧,٦ سنة ١٩٣٦ ثم إلى ١,٢١٠,٢١ سنة ١٩٣٧ (٣). كما أن المسيو بير جورج (٤) يضيف سبباً آخر لقلّة الطلب على القطن هو هبوط القوة الشرائية للأسواق الهامة التى كانت تستهلك القطن فى القرن ١٩ . ولكنه يعتقد أن المشكلة لا تتعدى فترة الانتقال التى يحتملها التغيير فى التنظيم الجغرافى لسوق استهلاك القطن وتحسين طرق الإنتاج . كما يعتقد أنه لا يمكن بحال أن يكون فى الأمر أزمة إنتاج أو استهلاك . فانه رغم المصاعب التى تواجهها صناعة النسيج فى أوروبا ، يلفت النظر للإمكانات الهائلة التى سوف تنتج عن تمكن هذه الصناعة فى آسيا وعلى الأخص فى الهند والشرق الأقصى .

ولكن هذه الحالة — حتى لو سلمنا بأنها مؤقتة — تسبب عنها ومنذ وقت وقت طويل سوء تصريف القطن وتراكم الكميات المخزونة منه . فقد وصلت هذه الكميات المخزونة فى العالم كله إلى ٢٥,٩ مليون قنطار سنة ١٩٢١ وإلى ٣٣,٦ سنة ١٩٣٢ ثم إلى ٤٧,٦ سنة ١٩٣٩ كما هو موضح فى كتاب السوق العالمية للقطن . أما منذ سنة ١٩٣٩ فان نشوب الحرب ومجهودات التسليح ،

(١) السوق العالمية للقطن : كتاب معهد الاقتصاد التطبيقي .

(٢) Fibres régénérées et synthétiques

(٣) تايلور : المرجع السابق .

(٤) محاضرات السوربون سنة ١٩٥٠ .

أدخلت عناصر كثيرة جداً ومختلفة في الموضوع ، مما يصعب معه إعطاء تعليل صحيح لتطور سوق القطن وقتئذ . ولكن لا يفوتنا أن نشير إلى أنه رغم انتهاء الحرب وعودة الطلب الطبيعي على القطن للظهور ، فإن كمية المخزون منه لم تقل عنها زمن الحرب بل أنها كانت حوالى ٥٠,٤ مليون قنطار سنة ١٩٤٦ .

٢ - متاعب القطن المصرى الخاصة :

يظهر لحسن الحظ أن القطن المصرى لم يتأثر كثيراً بهذا الاتجاه العام . ففى حين أن أسعار القطن الأمريكى والهندى لم تكن فى الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ أعلى من مستواها قبل الحرب العظمى بأكثر من ٥٠٪ ، نجد أن أسعار القطن المصرى كانت أعلى بحوالى ٨٪ تقريباً فى نفس الفترة (١) . كما أن مشكلة القطن المخزون لم تظهر فى مصر إلا فى فترات استثنائية قصيرة .

هذا الاختلاف بين حظ القطن المصرى وحظ الأقطان الأخرى عموماً يرجع للتباين الكبير فيما يتعلق بجودة *qualité* هذين النوعين من القطن . فالواقع أن طبيعة القطن المصرى وصفاته النادرة تجعله صالحاً لاستعمالات كثيرة لا يصلح لها القطن العادى . وهذا ما يؤكده مستر كريج ، حين يقول أن ربع المحصول السنوى للقطن المصرى (٢ مليون من ٨ ملايين قنطار تقريباً كل سنة) يعتبر ضرورياً لصناعات غير صناعة النسيج . ويمكننا هنا أن نضرب مثلاً باستعمال القطن طويل التيلة فى رصف الطرق (لمنع تكسر الأسفلت) وفى إنتاج إطارات السيارات وحشو مقاعدها (٢) . زيادة على ذلك فإن تصنيع البلاد التى كانت تستورد المنسوجات الأوربية إذا كان قد ساعد على كساد هذه الصناعة فى مجموعها فإنه لم يؤثر إطلاقاً فى صناعة المنسوجات الممتازة *Textiles fins* ، التى تعتمد على القطن المصرى الطويل التيلة كمادة أولية لها . فالواقع أنه نظراً لانخفاض مستوى المعيشة فى هذه البلاد المتخلفة اقتصادياً ،

(١) كتاب الأزمة الزراعية (عصبة الأمم) .

(٢) إقتصاديات مصر ص ١٥١ وما بعدها للدكتور جمال الدين سعيد .

توجهت صناعاتها الناشئة إلى إنتاج المتسوجات الرخيصة القليلة الجودة . وهكذا لم تقلل هذه الصناعات الناشئة في البلاد المتخلفة ، من طلب عملائنا المعتادين لقطننا الممتاز الطويل التيلة . وهكذا يلاحظ ميسو چان پوزان في سنة ١٩٣٤ ، أن انجلترا (أكبر عملائنا وقتئذ) ظلت حتى الأزمة العالمية محتفظة بتفوقها فيما يختص بالمنتجات الممتازة التي كان ينتجها قسم معين في صناعة النسيج « وهو القسم المصرى » .

وفوق ذلك فإن الخيوط المستحدثة Régénérées (وأهمها الرايون) إذا كانت تنافس القطن العادى منافسة جدية فإنها لا تستطيع شيئاً حيال القطن المصرى . بل يلاحظ على العكس — أن القطن المصرى ضرورى لإنتاج هذا النوع من الخيوط . فان قطننا الناعم الطويل التيلة هو الذى يعطى للرايون جماله ولمعانه . فكأن زيادة إنتاج الرايون يزيد من الطلب على القطن المصرى . وهكذا يتبين في آخر الأمر أنه لا خوف إطلاقاً بل من صالحنا أن تزدهر صناعة الرايون لكى يزيد تصريف قطننا المصرى .

أما الخيوط الصناعية Synthétiques ، وأهمها النياون فإنها تنافس قطننا نوعاً ما وخصوصاً في منتجات التريكو Tricot . ولكن هذه المنافسة لاتزال للآن غير محددة ، لا يمكن إدراك مداها تماماً . وأهميتها تتوقف على ما يمكن أن يستعمل فيه النياون — الذى لا يشغل للآن مكاناً خطيراً — من استعمالات تحد من تصريف القطن المصرى . ولكننا يجب أن نرقب بحذر الجهود المتواصلة التى تبذلها بلاد أمريكا اللاتينية (كالبرازيل وبيرو) والمستعمرات والممتلكات البريطانية لإدخال وزيادة زراعة القطن المشابه للقطن المصرى . ولكن مركز هذه البلاد لايزال أضعف من مركزنا فيما يختص بكمية القطن المنتج والظروف المواتية لإنتاجه . وهذا التفوق الواضح الذى تتمتع به مصر في ملائمة ظروفها لإنتاج القطن يجعلنا لانشئ كثيراً على مركز قطننا من هذه الجهود (١) .

(١) المراجع السابق .

الفصل الثالث

مساوىء الخضوع الاقتصادى

(١) مساوىء الخضوع الاقتصادى عموماً :

ساعد الخضوع الاقتصادى على خلق وتدعيم نظام مالى خاضع هو أيضاً للعملة البريطانية . كما أنه مما لاشك فيه أن هذا الخضوع الاقتصادى — بما فيه من اختلال فى توازن القوى — يؤثر على العلاقات السياسية بين البلدين دافعاً إياها فى نفس اتجاه العلاقات الاقتصادية . فالبلد الخاضع اقتصادياً لا يتأخر كثيراً فى أغلب الأحيان عن التردى فى الخضوع السياسى .

أما فى حدود الميدان الاقتصادى البحت ، فان نتائج سيطرة دولة « ا » على دولة أخرى « ب » ، يمكن أن تكون إرادية أو لإرادية (١) .

١ — النتائج الإرادية : تستطيع الدولة المسيطرة « ا » فى علاقاتها التجارية مع الدولة « ب » أن تحصل على منفعة أزيد مما تقضيه طبيعة التبادل . فبدلاً من تساوى المنفعة الحدية المعطاة بالمنفعة الحدية المأخوذة ، وهو الوضع العادى فى التبادل التجارى ، نجد أن الدولة المسيطرة « ا » تستطيع أن تجبر الدولة « ب » على قبول ثمن حدى أقل من قيمة الإنتاج الحدى للسلعة المباعة كما أنها تستطيع أن تجعل هذه الأخيرة « ب » ، تدفع ثمناً أعلى من قيمة البضاعة التى تباعها لها « ا » .

والنتيجة الغالب مشاهدتها عملاً لمثل هذا الموقف تظهر على الأخص فى تحديد ظروف التبادل Fixation des Cadres de l'échange ، أكثر

(١) فرانسوا بيرو فى مقالته السابق ذكرها .

مما تظهر في تحديد الثمن ذاته . فان تحديد مقومات « الكادر » الذى يتم فيه التبادل ومن أهمها أسعار الصرف والنظام الجمركى لا يخرج عن كونه محكاً لقوى البلاد المختلفة التى تتبادل التجارة . هذا بينما ، على العكس ، تتكون الأسعار عادة داخل هذا الإطار نتيجة لتقابل العروض والطلبات الفردية أياً كان نصيبها من الحرية بعيداً عن مؤثرات السيطرة الاقتصادية .

ولدينا هنا مثال واقعى لتأثير السيطرة الاقتصادية على الإطار الذى يتم فيه التبادل . فقد اضطرت مصر فى ١٩/٩/١٩٣٥ مدفوعة بخضوعها الاقتصادى لبريطانيا إلى فرض ضريبة إضافية surtaxe تبلغ ٤٠٪ من القيمة الأصلية على الواردات المنتجة والقادمة من اليابان وذلك لتعزيز مركز واردات النسيج الانجليزى . وثابت أن هذه الضريبة الإضافية فرضت بعد تهديد السلطات البريطانية بالكف عن شراء القطن المصرى (١) . ورغم أن هذا التأثير لم يمس مباشرة سوى أحد عناصر إطار التبادل (النظام الجمركى هنا) ، إلا أن أسعار المنسوجات لم تتوان بارتفاعها السريع ، عن إظهار النتيجة الحتمية لمثل هذه الضريبة الإضافية . وهكذا يمكننا أن نقول - فى نهاية الأمر - أن انجلترا استطاعت - بتهديدها لنا بعدم شراء القطن - أن تفرض علينا ولو بطريق غير مباشر ثمناً أعلى بكثير من المعتاد لمنسوجاتها المصدرة إلينا .

٢ - النتائج غير الإرادية : وأهمية هذه النتائج غير الإرادية - فى حالة مصر الخاصة - تفوق بكثير كما سنرى أهمية النتائج الإرادية السالفة .

فالكميات الإجمالية فى الاقتصاد المسيطر ، لها - كما بيننا لنامسيو بيرو - حرية واسعة فى الحركة والتغير بينما لا تستطيع هذه الكميات (سواء كانت استثماراً أو ادخاراً أو استهلاكاً أو غير ذلك) فى الاقتصاد الخاضع ، سوى التطلع والتشكل تبعاً لما تمليه عليها حالة الاقتصاد المسيطر .

وهكذا نجد أن الاقتصاد المسيطر - بوصفه مركزاً للحركات المبتدأة -

(١) رسالة الدكتور فؤاد مرسى . باريس سنة ١٩٤٩ . رسالة الدكتور محمد عبد السلام (١)

يؤثر على الاقتصاد الخاضع بمجرد تغير كمياته الإجمالية ، ولو بدون أى قصد مبيت. والمهم أن هذا التأثير الذى بيناه لا يقابله تأثير مماثل بنفس الأهمية من تحركات الاقتصاد الخاضع على الاقتصاد المسيطر . فبينما يستتبع تغير أى كمية إجمالية فى المظاهر الداخلية أو الخارجية للاقتصاد المسيطر « ا » تغيراً بنفس النسبة أو بنسبة أكبر فى الاقتصاد الخاضع « ب » ، نجد أن تغير الكميات فى هذا الاقتصاد الأخير (الخاضع) ، لا ينتج عنه - إذا استطاع أن يؤثر فى الاقتصاد المسيطر « ا » - سوى تغيرات أضعف نسبياً بكثير .

ينتج من هذا أن اختيار حجم الاستهلاك أو الاستثمارات الإجمالية فى الاقتصاد المسيطر ، يعتبر عاملاً حاسماً فى تقرير حجم الاستهلاك والاستثمار فى الاقتصاد الخاضع . وينتقل هذا التأثير من الاقتصاد المسيطر للاقتصاد الخاضع بواسطة طريقين أساسيين : الأول هو كمية الاستثمارات الخارجية التى يوظفها الاقتصاد المسيطر فى مشروعات الاقتصاد الخاضع ، والثانى هو كمية الواردات التى يشتريها الأول من الثانى .

ويؤكد هذا تماماً ما رأيناه فى الفصل السابق من انعكاس حالة الاقتصاد البريطانى من ازدهار أو انتكاس على الاقتصاد المصرى أثناء الأزمة العالمية والانتعاش الذى أعقبها .

ومساوئ هذا الوضع بالنسبة للاقتصاد الخاضع لاحتياج لبيان . فالخضوع هنا يفرض على البلد الخاضع كل تقلبات الاقتصاد المسيطر ارتفاعاً وهبوطاً سواء كانت هذه التقلبات ناتجة عن الدورة الاقتصادية التى يخضع لها كل اقتصاد رأسالى متطور ، أو كانت خاصة بطبيعة الاقتصاد المسيطر وحده . ويزيد من هذه المساوئ فى حالتنا الخاصة أن البناء الاقتصادى فى مصر يختلف اختلافاً بيناً عن مثيله فى بريطانيا .

فبالنسبة لمصر ، يضيف الخضوع الاقتصادى ، للمساوئ الخاصة لاقتصادنا الزراعى الشديد التخصص : (١) التقلبات الشديدة للدورة الاقتصادية فى

بلد صناعى للغاية كإنجلترا . (٢) المصاعب الخاصة التى يواجهها الاقتصاد البريطانى .

أما من ناحية السياسة الاقتصادية فان مصر تضطر لتحمل نتائج القرارات البريطانية المتخذة لعلاج حالات ، وللوصول إلى أغراض ، خاصة باقتصاد أجنبى يختلف نوع نشاطه وبنائه الاقتصادى تمام الاختلاف عنهما فى مصر . كما أن أى سياسة إقتصادية مصرية ، لاستطيع فى ظل هذه السيطرة سوى الخضوع ومحاولة التطبع بمقتضيات التطورات والقرارات الخاصة بالاقتصاد البريطانى .

(٢) مساوئ الخضوع للاقتصاد البريطانى بالذات :

فى الواقع أن اقتصاد أى بلد قد يستطيع أن يخضع - بدون أضرار جسيمة - لاقتصاد متوازن مزدهر . ورغم أن هذه كانت حالة الاقتصاد البريطانى فى القرن التاسع عشر ، إلا أن وضع هذا الاقتصاد قد تغير كثيراً فى الوقت الحاضر .

فإنجلترا مركز العالم الاقتصادى والمالى والنقدى ، وأكبر دائرة فى العالم بأسره ، قد فقدت مكانتها منذ بدء القرن الحالى تقريباً . بل وأصبحت على العكس أكبر بلد مدين فى العالم منذ نهاية الحرب العالمية ١٩٣٩ - ١٩٤٦ . والخضوع لاقتصادنا يعانى مثل هذه المتاعب الخطيرة الطويلة الأمد ، لا يستحب لاقتصاد ناشئ يحاول تلمس طريق التقدم والتماء . فان الكساد المزمن الناتج عن ضعف البناء الاقتصادى فى بريطانيا يؤثر فى اقتصادنا الخاضع أسوأ تأثير . ويكفيها هنا أن نذكر ما عانيتاه من الكساد الذى أعقب الإصلاح المالى فى بريطانيا سنة ١٩٢٥ ، والحدة الاستثنائية لأزمة سنة ١٩٣١ فى مصر ، كأمثلة بين كثير غيرها لنتائج هذه الحالة الشاذة .

ولبيان هذه الصعوبات الخاصة التى تواجه بريطانيا سوف نبين فى لحة سريعة ، قد تساعدنا فى فهم مدى خطورة ارتباطنا باقتصادها ، أولاً : ضعف

البناء الاقتصادي البريطاني في القرن العشرين ، ثم المضاعفات الخطيرة الناتجة عن الحربين العالميتين ١٩١٤ ، ١٩٣٩ .

١ - الأزمة البريطانية في القرن العشرين :

حقاً إن الحربين العالميتين الماضيتين كشفتنا بوضوح عن خطورة موقف الاقتصاد البريطاني ، إلا أن بوادر هذه الأزمة كانت موجودة منذ ابتداء القرن الحالي . وتتلخص الأسباب الرئيسية لهذا الموقف في التغيرات الأربعة الآتية (١) :

(١) تغير البناء الاقتصادي العالمي :

الذي كان يتميز في القرن التاسع عشر بسيطرة الاقتصاد البريطاني عليه . فقد كانت إنجلترا وقتئذ المصنع الرئيسي لعالم كامل من موردي المواد الأولية ومستوردي المنتجات المصنوعة فيها .

ولكن هذا البناء الاقتصادي الخاص بدأ يتغير منذ أواخر القرن التاسع عشر في غير صالح بريطانيا . فقد ظهر في سنة ١٨٨٠ أول منافسين جديين للصناعة البريطانية . وابتدأت بلاد كثيرة ، ليس فقط في أوروبا الغربية وإنما في بلاد بعيدة كأمركا الشمالية ، تنافس « الاحتكار الصناعي » الذي كانت تتمتع به إنجلترا . وكان من نتائج هذه الحركة الواسعة نحو التصنيع ، أن حرمت بريطانيا من أسواق هامة كانت تصرف فيها بضائعها ، وكذلك من جزء كبير من المواد الأولية ، التي كانت تغذي صناعتها . وأصبح حتماً على الاقتصاد البريطاني ، بسبب هذه اللامركزية الصناعية الطارئة ، أن يعاني هذا الكساد المزمع ، الذي ينتظر أن يبقى - إن لم يكن دائماً - حتى تستطيع بريطانيا أن تلتأم بين اقتصادها وهذا الوضع الجديد للتوازن الاقتصادي الدولي .

(ب) تغير طرق الإنتاج في العالم :

وهنا أيضاً نجد أن الفحم - الذي بنت عليه إنجلترا تقدمها وازدهارها -

(١) أندريه سيجفريد : الأزمة البريطانية في القرن العشرين ، ارمان كولان ، باريس ..

قد فقد سيطرته السابقة . فرغم أنه لا يزال وقوداً أساسياً إلا أنه لم يعد الوقود الوحيد . فان القوى المائية والبترول أصبحت مصدراً جديداً للطاقة يمكنه الحد من « دكتاتورية البترول وسيطرته الكاملة » التي كان يتمتع بها في القرن التاسع عشر . زيادة على ذلك فان الفحم قد تراجع وأخلى المكان لغيره ، في كثير من أوجه النشاط ، وعلى الأخص في ميدان النقل : في السيارات والطائرات وإلى حد معين في تسيير السفن . فوق ذلك فقد اكتشفت مناجم للفحم في كثير من البلاد المنافسة لبريطانيا . فكان من نتيجة هذا ، أن لم يعد لانجلترا امتيازها السابق باستعمالها وحدها وقوداً مستخرجاً من نفس البلد ، لأن البلاد الأخرى أصبحت تستطيع الحصول من داخل حدودها على الفحم والبترول والقوى المائية . بل إن انجلترا لم يكن لديها شيئاً يذكر من البترول أو القوة المائية ، زيادة على أنها فقدت بذلك كثيراً من عملائها الذين كانوا يستوردون الفحم منها . زيادة على ذلك فقد ظهر أن إمكانية الإنتاج بكميات هائلة *Fabrication en masse* بالاستناد لسوق داخلي واسع (كما هي الحالة في أميركا) أصبحت عنصراً فعالاً في خفض سعر التكلفة . وهذه الحقيقة تعطي لأميركا امتيازاً ضخماً بالنسبة لانجلترا .

(ح) تغير عوائد الاستهلاك في العالم :

فان المستهلك في القرن العشرين — كما يقول أندريه سيجفريد — لم يعد يبحث فقط عن السلع الضرورية ، التي ينكمش الطلب عليها باستمرار بالمقارنة لسلع أخرى تشبع حاجات ثانوية ، بل وأحياناً رغبات هوائية لاتمت للضرورة بصلة . فوسائل الترف أو على الأقل وسائل الراحة ، أصبحت شعبية منتشرة لكل فرد فيها نصيب .

وقد نتج هذا التغير أساساً من ارتفاع مستوى المعيشة نسبياً في مختلف أنحاء العالم . كذلك فان الحروب المتعاقبة والتقلبات النقدية المتكررة ، قللت من تقدير الأفراد للادخار وميلهم له .

وقد قامت لإشباع هذه الرغبات الجديدة صناعات جديدة ، تعتبر من أشد فروع النشاط الصناعي ازدهاراً مثل صناعة السيارات والراديو والجرامفونات والآلات الكهربائية على اختلاف أنواعها .

ويظهر أن إنجلترا ليست مستعدة مثل استعداد أميركا ومقدرتها الطبيعية في ميدان هذه الصناعات الجديدة . فالصناعة الأمريكية — كما يقول أيضاً أندريه سيجفريد — مصممة ومنظمة ومجهزة لتشبع هذه الرغبات الجديدة ، التي خلقتها بدعايتها ، وما زالت تجني من ورائها الذهب . زيادة على ذلك فإنه حتى في المنتجات الضرورية ، لم تعد المتانة هي الصفة الوحيدة المطلوبة . بل هنا أيضاً يعنى المستهلك بصفات ثانوية كجمال المظهر واتساقه ، كما يهتم بكل ما هو جديد ، ويتابع أهواء «الموضة» . وكل هذا لا مكان له — للأسف — في تقاليد الصناعة البريطانية .

(د) تغير الاقتصاد البريطاني :

وحتى في داخل الصناعة البريطانية عملت حالة الآلات وروح العمال وأصحاب العمل ، على إيجاد تغيير شامل في موقف هذه الصناعة .

ففي صناعات كثيرة وعلى الأخص الصناعات الأساسية ، أصبحت الآلات عتيقة جداً بالمقارنة لمثيلاتها في أميركا وفي بلاد أوروبا الأخرى . وهذا يضعف ولا شك من مركز الصناعة الإنجليزية بالنسبة للصناعات التي تنافسها . فلا تزال في مكانها ، في الصناعات الكبرى للفحم والتعدين ونسيج القطن ، نفس الآلات القديمة التي تخطاها التقدم الصناعي الحديث بمراحل .

زيادة على ذلك فإن تجزء هذه الصناعات وتناثرها المدهش ، يعطل كل جهد للإصلاح والتجديد . فمثلاً ، كان في إنجلترا نحو سنة ١٩٣٠ إلى ١٤٠٠ منتج مستقل لألفين من آبار البترول ، في حين لم يكن في فرنسا سوى ١٣٠ شركة لاستغلال ٦٠٠ بئر . هذه المقارنة البسيطة تعطينا فكرة عن استحالة

التعاون بين هذا العدد الكبير من المنتجين ، وعدم إمكان اتخاذ قرارات موحدة . ولا غرابة في أن يعتمد كل منتج ، والحالة هكذا ، إلى استغلال آباره إلى أقصى الحدود ولو بتكلفة مرتفعة جداً بدلاً من أن يركز المنتجون كل جهودهم على أحسن الآبار . ومع هذا التجزء في الإنتاج لم يكن من المستطاع إجراء تجديد واسع النطاق ، لأن هذا يحتاج لرأس مال ضخّم يتعدى إمكانيات المنتج المنعزل .

حقاً أنه توجد بعض استغلالات تعد في طليعة الاستغلالات الحديثة . ولكنها كانت تعاني متضامنة مع الباقين سعر التكلفة المرتفع . وكانت هذه المصاعب تواجه أيضاً التعدين والنسيج وصناعات أخرى كثيرة . وقد نهت صدمة الأزمة العالمية العنيفة ، الأذهان إلى ضرورة العمل الموحد والتجديد . ولكن إصلاحاً كهذا يتطلب وقتاً طويلاً ويتوقف على الإمكانيات المالية لاقتصاد يعاني أزمة شديدة .

فوق ذلك فإن تغير روح أصحاب العمل والعمال على السواء ساعد بدوره على تغير الاقتصاد البريطاني . فالاهتمام بالخبرة العملية والكفاءة الإدارية بغض النظر عن الخبرة الفنية ، والاسترخاء والتواكل الذي دفعهم إليه الرخاء المستديم والربح السهل لم يكونوا هم عوامل التأخر الوحيدة . فإن العادل رغم تناقص إنتاجه أصبح لا يتنازل عن مستوى ثابت ومرتفع جداً للأجور . فوق ذلك فإن سياسة البطالة ضاعفت من سوء الحالة . فقد تغيرت تماماً طبيعة التأمين ضد البطالة منذ نهاية حرب سنة ١٩١٤ . فزيادة على اتساع نطاقها إتساعاً شديداً ، فإنها لم تعد حقاً ، تأميناً : تتصل فيه التعويضات المدفوعة اتصالاً وثيقاً بالأقساط المحصّلة وكان من نتيجة ذلك أن ضعف الحافز على العمل . فإن استمرار هذا « الأمن الخادع » - كما يقول أندريه سيجفريد - قد سمم النظام بأكمله .

× × ٢ - تأثير الحربين العالميتين :

زاد تأثير الحربين العالميتين المتتاليتين من سرعة وخطورة الاتجاه الذي

ابتداءً يتضح منذ مبدأ القرن الحالى . فقد اضطرت البلاد المتخلفة إلى تصنيع نفسها ، لكى تسد النقص فى الواردات التى عاقت استمرارها حالة الحرب . كما أن عدم ورود بضائع من الخارج خلّص الصناعات الوطنية من منافسة الصناعة الأجنبية ، وأعطاهما فرصة الإنتاج فى أحسن الظروف ، والحصول على ربح وفير رغم ارتفاع سعر التكلفة .

وعندما انتهت الحرب ، لم يستطع كثير من هذه الصناعات الناشئة مقاومة المنافسة الأجنبية ، ولكن صناعات كثيرة أخرى كانت قد استطاعت أن تثبت أقدامها وأصبحت من القوة بحيث تستطيع أن تبقى رغم هذه المنافسة . زيادة على ذلك فإن بلاداً كثيرة مدفوعة بسياسة اقتصادية قومية ، عمدت إلى حماية هذه الصناعات التى أنشئت زمن الحرب .

أما فى إنجلترا فقد حدث العكس تماماً ، إذ استنزفت الحرب قواها ، وهلك معظم رأسمالها القومى (آلات ورجال) ، وتنازلت عن أغلب توظيفاتها فى الخارج ، بل وغرقت فى خضم الديون الهائلة . ويمكن أن يعطينا الهبوط الطويل الأمد الذى عانته صادراتها والبطالة المتزايدة والمزمنة التى قاساها عمالها ، فكرة عن الموقف فى إنجلترا ، بعد حرب سنة ١٩٤٠ . فقد انخفضت أن الصادرات البريطانية - محسوبة على أساس أثمان سنة ١٩١٣ ، إذا افترضنا أنها كانت فى تلك السنة تساوى ١٠٠ - إلى ٧١٪ سنة ١٩٢٠ ولم تتعد ٨٢٪ فى قمة الرواج Boom سنة ١٩٢٩ . وهكذا بينما زادت صادرات العالم فى مجموعه بنسبة ١٨٪ بين سنة ١٩١٣ ، سنة ١٩٢٧ ، نجد أن الصادرات البريطانية - على العكس - قد انخفضت حوالى ٢١٪ فى نفس الفترة (١) . كذلك ظهرت البطالة فى إنجلترا بعد حرب سنة ١٩١٤ حيث نجد ١٠,١٠,٠٠٠ عاطل فى يناير سنة ١٩٢١ . وبقي هذا العدد حتى أزمة سنة ١٩٣١ كحد أدنى يرتفع أو ينخفض فوقه عدد العاطلين حسب الحالة الاقتصادية . وحتى فى قمة الرواج فى يولية سنة ١٩٢٩ نجد أن عدد العاطلين فى إنجلترا حوالى

١,١٤٢,٠٠٠ . ولكن على العكس من الوضع بعد الحرب العالمية الثانية ، لانجد في هذه الفترة الأولى أى مشكلة ما فيما يتعلق بميزان المدفوعات . فبالرغم من الهبوط الملموس في الصادرات فان عناصر ميزان المدفوعات الأخرى ، وعلى الأخص دخل الاستثمارات في الخارج ، كانت لا تزال في صالح بريطانيا مما وازن نقص الصادرات بسهولة .

فقد بقيت استثمارات إنجلترا في الخارج تقريباً كما هي بعد الحرب الأولى . فن ١٩,٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩١٤ لم تنزل هذه الاستثمارات الطويلة الأجل إلا إلى ١٨,٢٠٠ مليون دولار سنة ١٩٢٩ ثم ارتفعت إلى ٢٢,٩١٠ مليون في سنة ١٩٣٨ (١) .

وهكذا كانت إنجلترا لا تزال أكبر دائنة بالأجل الطويل في العالم كله فيما بين الحربين العالميتين . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، تغير الموقف بما يشبه الكارثة في غير صالح بريطانيا . فرغم نظام مراقبة الصرف الصارم ، فان ميزان المدفوعات الجارى أظهر عجزاً بمقدار ٣٤٨ ، ٥٥٨ ، ٨٠ ، ٣٨ مليون جنيه استرليني في السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ على التوالي (٢) .

الميزان العمومى للمدفوعات في إنجلترا سنة ١٩٤٦ — سنة ١٩٤٩

١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	
٢,٤٦٨	٢,١٨٣	١,٦١٣	١,٣٤٣	مجموع الأصول
٢,٢٠٥	٢,٢٦٣	٢,١٧١	١,٦٩١	مجموع الديون
—	—	—	—	أصول +
(-) ٣٨	(-) ٨٠	(-) ٥٥٨	(-) ٣٤٨	ديون -
				الميزان

(بملايين الجنيهات الاسترلينية)

حقاً أن هناك تحسناً ملموساً في ميزان المدفوعات منذ سنة ١٩٤٦ . ولكن

(١) ن . س . بوكاتان وف . ا . ليتز : إعادة بناء اقتصاد العالم ، ص ١٥٦ .

(٢) ميزان مدفوعات المملكة المتحدة من سنة ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ ، ص ٧ .

هذا التحسن ليس سوى نتيجة الحرمان القاسى ، والعمل المتصل لكل سكان البلد . وكذلك على الأخص بمساعدة الرقابة الشديدة على استعمال الأرصدة الاسترلينية قصيرة الأمد . ففى الواقع أن دخل الاستثمارات ذات الأجل الطويل ، لم يعد يكفى لمعادلة نقص الصادرات البريطانية . فان هذه الاستثمارات الطويلة الأمد ، هبطت هبوطاً كبيراً . فن ٢٢,٩٠٥ مليون دولار سنة ١٩٣٨ أصبحت ١٣,٥٢٥ مليون فقط فى ١٩٤٥ . ولكن هذا الهبوط يظهر أقل خطورة لو نظرنا لدخل هذه الاستثمارات . لأن أغلب الاستثمارات المتروكة ، باستثناء نصيب أميركا منها ، كانت - كما يقول هاوترى - من النوع ذوالفائدة الثابتة والدخل المنخفض (١) بالتالى . فقد هبط هذا الدخل للاستثمارات طويلة الأمد إلى ١٧٤ مليون جنيه استرلى فى سنة ١٩٤٨ بعد أن كان ٢٠٥ مليون سنة ١٩٣٨ . ولكننا يجب أن ندخل فى حسابنا تدهور قيمة الجنيه الاسترلى فى هذه الفترة (من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٨) (٢). فحسوباً بالدولارات نجد أن هذا الدخل قد هبط فى نفس الفترة من ١٠٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار أى حوالى ٣٠٪ (تبعاً لحساب البروفيسير هاوترى) . ولكن هذه النسبة لاتزال كبيرة مهما قيل أنها أقل من نسبة انخفاض قيمة الاستثمارات ذاتها (التي انخفضت ٣٩٪) . بل وزيادة على هذا الانخفاض الكبير فى الاستثمارات الخارجية الطويلة الأمد ، نجد أن ديون إنجلترا لأجل قصير ، من جانبها ، قد تضاعفت أربعة مرات تقريباً . فقد ارتفعت هذه الديون إلى ١٣,٥ مليون دولار فى منتصف سنة ١٩٤٥ بعد أن كانت ٣,٧ فقط فى سنة ١٩٣٨ (٣) . وقد قدرت هذه الديون (المسماة بالأرصدة الاسترلينية) بحوالى ٣,٧٠٠ مليون جنيه استرلى فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ هبطت إلى ٣,٢٣٥ مليون فى يونية

(١) ر . ج . هاوترى : ميزان المدفوعات ومستوى المعيشة ، لندن .

(٢) كما يجب أن نلاحظ أن سنة ١٩٤٨ كانت إيرادات الاستثمارات فيها متحسنة عن غيرها .

إذ نجد أنها كانت ١٥٣ ثم ١٧١ ثم ١٦٧ مليون جنيه استرلى فى السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ،

٤٩ على التوالى (ميزان مدفوعات المملكة المتحدة) .

(٣) لست وبوكانان المرجع السابق ص ١٠٨ .

سنة ١٩٤٩ . أى أنها نقصت ٤٦٥ مليون فى سنتين ونصف . ويمكن أن نستخلص من هذا أن إنجلترا لو استمرت فى تسديد ديونها بهذه النسبة (أى حوالى ٢٠٠ جنيه سنوياً) ، فإنها ستضطر إلى تحمل هذه الضريبة الباهظة ١٦ سنة أخرى . ولا يخفف من هذا كثيراً أن أعضاء منطقة الاسترليني يجب أن يحتفظوا كغطاء لتقدمهم فى لندن ببضعة مئات من ملايين الجنيهات الاسترلينية .

الباب الرابع

إمكانية تغيير البناء الاقتصادي الحالى

أما وقد رأينا المساوئ العديدة الناتجة عن بناء اقتصادنا الحالى فانه يتعين علينا أن نعمل على تغيير هذا البناء . فهذا فى الواقع هو أهم شيء يمكن للباحث لاقتصادنا ، أن يفكر فيه ، وأول ضرورة يحتاج إليها اقتصادنا فى تقدمه .

وسنبحث هنا ثلاثة تغييرات هامة مقابل الخطوط الثلاث الرئيسية لاقتصادنا . وهكذا ستكون الفصول الثلاثة الآتية عن : التصنيع ، ثم تنوع الحاصلات وأخيراً توزيع تجارتنا الخارجة توزيعاً أفضل .

الفصل الأول

التصنيع

لا شك أن تصنيع بلد كمصر يزيد من ثروتها زيادة عظيمة . فالاقتصاد الزراعى غالباً ما يكون فقيراً بسبب ضعف إنتاج الزراعة ، ليس فقط بالنسبة لما تغله الصناعة ، وإنما بالنسبة - على الأخص - لاقتصاد يضاف فيه الإنتاج الصناعى إلى الإنتاج الزراعى . ومن ناحية أخرى فان الصناعة المحلية تنتج دخلاً وبالتالى طلباً محلياً ، يمكن أن يخفف أو على الأقل يوازن من تقلبات الزراعة التى بينها آنفاً .

كذلك إذا كانت الأسعار الزراعية تميل للهبوط بالنسبة للأسعار الصناعية : فتصنيع البلد ، يمكن أن يوازن هذا الاتجاه . وسندرس فيما يلى : إمكانية التصنيع ، وطبيعة وسائله ، ثم المزايا الخاصة للابتداء بالصناعات القروية الصغيرة .

١ - إمكانية التصنيع

١ - عناصر الإنتاج

(١) المواد والإمكانات الطبيعية :

يقول بعض كتاب مذهب القومية الاقتصادية Nationalisme économique بأن كل بلد تستطيع أن تنمى داخل حدودها ، إقتصاداً كاملاً يمكن أن يشبع كل حاجاتها . ورغم أن هذه الطريقة فى التفكير مبالغ فيها وتؤدى إلى نتائج سيئة للغاية من حماية جمركية شديدة لعزلة اقتصادية كاملة . إلا أنه لا شك أن فى هذه الفكرة شىء من الصحة . فكل بلد يمكن أن تجد داخل حدودها موارد وإمكانات طبيعية كافية لخلق صناعة وطنية مهما كانت محدودة أو متواضعة . أما فيما يختص بمصر ، فإن طبيعتها كريمة للغاية والموارد اللازمة للتة نبع لا تنقصها بأى حال من الأحوال .

حقاً أنه لا توجد تحت يدينا إحصائيات تفصيلية لثروتنا الطبيعية . ولكنه ، يمكننا أن نعطي على الأقل بضعة أمثلة مطمئنة للغاية .

١ - المواد الأولية الزراعية : ويأتى القطن وبذرتة فى رأس القائمة ثم قصب السكر والأرز وقد نشأت لهم بالفعل صناعات محلية مزدهرة للغاية . وتضاف لهذه المحصولات ، محاصيل أخرى ذات أهمية ثانوية مثل الكتان والسهم الخ

٢ - الثروة المعدنية : وتوجد منها تشكيلة مذهشة للغاية ، وفيها إمكانات للمستقبل يرجى منها خير عظيم . فنجد أول ما نجد البترول : الوقود الأساسى للصناعة الحديثة . فبعد اكتشاف بئر وادى الصلر ثم البئر الرئيسى فى راس غارب تضاعف إنتاج البترول بطريقة مذهشة . فبعد أن كان إنتاجه ٢٣٠ ألف طن فى سنة ١٩٣٨ زاد هذا الإنتاج إلى ٩٢٥ ألف طن ثم

١٣٤٤٠٠٠ ثم ١٨٨٤٠٠٠ في سنة ١٩٤٠ ، سنة ٤٥ ، سنة ٤٨ على التوالي (١). كما أن هناك آبار أخزى ابتدئ في استغلالها وإن لم يظهر أثرها بعد في إحصائيات إنتاج البترول .

وفما عدا البترول نجد حوالى ثلاثين مادة معدنية أخرى أهمها المنجنيز ، وأكسيد الحديد ، والفوسفات وقد وصل إنتاجها في سنة ١٩٤٨ إلى ٥٩٩١٩ طن ، ٢٢١٩٦ طن ، ٣٧٧٠٠٥ طن على التوالي . والواقع أن هذه الثروة المعدنية لا تستغل إلا بناء على مقتضيات الطلب العالمى . أما طلب الصناعة الداخلية فلا شك في أنه سيزيد من استخراج هذه المعادن ، التى تقلر كمية ما لم يستخرج من أحدها فقط وهو المنجنيز بحوالى ١٢ مليون طن .

٣ - القوة الدافعة : إذا كانت مصر بسبب افتقارها إلى الفحم لا تزال للآن فقيرة جداً فيما يخص بما لديها من وقود . إلا أنها رغم ذلك تعد في غاية الثراء ، إذا نظرنا إلى إمكانيات القوة الدافعة (المائية غالباً) التى يمكن استغلالها فيها . فخرانات أسوان واسنا وأسيوط وكذلك الشلال الثانى (وادى حلفا) ومنخفض القطارة يمكن تحويلها إلى مراكز للقوى المائية تنتج حوالى ٨ مليار كيلووات ساعة من القوة الكهربائية في السنة . وأول هذه المشروعات ، وهو مشروع خزان أسوان ، بدأ تنفيذه وهو في طريقه إلى التمام الآن . وتتلخص فكرته في الاستفادة من الماء المخزون خلف الخزان لإنتاج قوة كهربائية هائلة تقدر بحوالى ١٦٤٥ مليون كيلووات ساعة في السنة . بل إن هذا التقدير الذى قامت به لجنة القوى المائية ، يعتبر تقديراً منخفضاً ليس بالكثير التفاؤل . فبعض الاختصاصيين ، بالاتفاق مع قسم الشؤون الاقتصادية بهيئة الأمم (٢) ، يعتقدون أن إنتاج الكهرباء الناتج عن استغلال هذا الخزان يمكن أن يصل إلى ٢ مليار كيلووات ساعة في السنة .

(١) كتاب معهد الاقتصاد التطبيقي عن مصر .

(٢) كتاب هيئة الأمم : التقدم الاقتصادى في بلاد مختارة ، نيويورك ١٩٤٧ .

كما أن كتاب معهد الاقتصاد التطبيقي عن مصر يقول بدوره أن هذه القوة يمكن أن تساوى ١ مليون طن فحم أو ٧٠٠ ألف طن مازوت سنوياً . والجدول التالى يعطينا فكرة عن التقدم الذى يمكن أن يحققه مشروع كهذا .

السنة	الإنتاج الكلى (بملايين الكيلووات ساعة)	ما يخص كل فرد من الإنتاج (بالكيلووات ساعة)
١٩٣٧	٣٠٠	١٨
١٩٤٦	٥٠٠	٢٨
التقدير بعد تنفيذ خزان أسوان	٢,٠٠٠	أكثر من ١٠٠

(مأخوذة عن كتاب هيئة الأمم : التقدم الاقتصادى)
وهذه الزيادة الهائلة فى إنتاج الكهرباء سوف تؤدى حتماً إلى إنقاص ثمنها ، إلى مستوى منخفض جداً . فبينما يصل هذا الثمن حالياً إلى ٢٤,٦ ملجم للكيلووات نور ، ومن ١٠ إلى ٢٢,٦ ملجم للكيلووات قوة ، ينتظر أن يصل هذا السعر إلى ٠,٣٨ ملجم لنوعى الكيلووات من الكهرباء بعد تنفيذ هذا المشروع (أى $\frac{1}{26}$ تقريباً من الثمن الحالى للكيلووات نور) .

(٢) رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع :

لرؤوس الأموال فى برنامج تصنيع أى بلد أهمية كبرى فالموارد الطبيعية واليد العاملة لا تستطيع شيئاً وحدها . وهناك نوعين من رؤوس الأموال : رؤوس أموال قومية يكونها الإدخار داخل البلاد ، وأخرى أجنبية تستورد من الخارج على هيئة استثمارات دولية . ومن الطبيعى أن نبدأ بتقصى إمكانيات الإدخار الداخلى ، لنحاول بعد ذلك تكملة عند الحاجة بالاستثمارات القادمة من الخارج . ولكننا يجب أن نعرف مبدئياً أنه طالما أن اليد العاملة متوفرة تماماً وأجورها منخفضة جداً فى مصر ، فإن حاجتنا لرأس المال لن تكون ماسة وكبيرة ، كما هو الحال فى البلاد الأخرى القليلة السكان . ففى ظروف كالتى نواجهها فى مصر يكون من الأوفر ، عند توفيق عناصر الإنتاج ،

أن نقل رأس المال نظير الوفرة الشديدة في اليد العاملة .

١ - الادخار القومي : قد نظن لأول وهلة أن الادخار لابد وأن يكون ضئيلاً في بلد زراعية كمصر ، عدد سكانها ضخم ، ودخل الفرد فيها منخفض جداً . ولكننا لا يجب أن نغرق في التشاؤم ونغفل تماماً دور الادخار الداخلي .

فانه حتى في الاقتصاديات الزراعية البدائية — كما يقول فولك هيلجرت (١) — توجد غالباً كميات كبيرة من الادخارات في شكل استثمارات غير منتجة (عقارات ، ومجوهرات ، وأشياء ثمينة أخرى) . ولكن مصر قد تعدت منذ وقت طويل هذا الطور البدائي . فبفضل التقدم الملموس الذي حققته في ميدان الزراعة يظهر أنها قد تركت وراءها نقطة الركود هذه Point mort ، وأن اقتصادها لا تنقصه الادخارات الوفيرة (٢) . كما أن تقدم الصناعة المصرية خلال الحربين العالميتين — رغم بطئه النسبي — قد كون في هذا النوع الجديد من النشاط الاقتصادي أرباحاً كثيرة لن تتأخر عن تحريك نظام التمويل الذاتي Auto-financement الذي يعتبر من آلات التصنيع الأساسية . زيادة على ذلك فإن التفاوت الهائل بين الدخل في مصر ، رغم ما يترتب عليه من مساوئ اقتصادية واجتماعية لا تخفى على أحد ، يساعد فيما يختص بهذه المشكلة بالذات ، على زيادة الادخار القومي . ويمكننا هنا أن نضرب مثلاً ، بالارصدة التي تراكمت لحسابنا في إنجلترا زمن الحرب ، والتي بلغت حوالى ٤٠٠ مليون جنيه . كما يمكن أن نجد أمثلة أخرى على إمكانيات الادخار عندنا ، في تحويل الدين العام المصرى حوالى سنة ١٩٤٣ إلى سندات قرض وطنى ، والقروض العديدة الأخرى التي أصدرتها الحكومة

(١) كتاب التصنيع والتجارة الخارجية .

(٢) تبعاً لأبحاث كولين كلارك في هذا الموضوع ، يبدأ تكون الادخار في مصر ، من مستوى الدخل المعادل (٠.١) وحده دولية للفرد في الساعة وذلك بنسبة مستقرة هي ١٠٪ من هذا الدخل (التقدم الاقتصادى ص ٥٤) .

وغطيت بنجاح أثناء وبعد الحرب الأخيرة لتمويل محصولات القطن أو المشتروات الحكومية منها .

٢ - رؤوس الأموال الأجنبية : ولكن رؤوس الأموال القومية مهما كان مقدارها لا يمكن أن تكفى لتصنيع البلد بالسرعة اللازمة .

وتصنيع أى بلد لا يمكن أن يتم ، بدون استيراد كميات ضخمة من الآلات والمواد الأولية من الخارج مما يجعل من الضروري تدبير العملات الأجنبية اللازمة . فالواقع أن الادخار القوى شئ ، والعملات الأجنبية شئ آخر . وليس هناك ما يبعثنا على توقع أن تزيد مصر من صادراتها وتقل من وارداتها المعتادة ، بدرجة تمكن من استيراد هذه الآلات والمواد الأولية . حقاً انه يوجد لدينا مقدار من الأرصدة الاسترلينية ، ولكن هذه الأرصدة مجمدة ولا يفرج عنها إلا فى حدود مبالغ ضئيلة حسب الاتفاقيات المالية التى تصرح بذلك . وزيادة على قلة هذه الأرصدة المفرج عنها من ناحية الكمية ، فاننا لسنا بحاجة للاسترليني فقط وإنما أيضاً للدولار والفرنك السويسرى والفرنسى وغيرهم . والأرصدة الاسترلينية المفرج عنها لا يجوز تحويلها للعملات الأخرى ، فيما عدا مبالغ تافهة تحددها كل اتفاقية على حدة .

وحتى لو سلمنا بكفاية رؤوس الأموال المصرية ، فانها لا تزال على جانب كبير من التردد . خذ وصاً وأنها لم تتعود الدخول فى ميدان الصناعة . فالممول المصرى يفضل غالباً زيادة أملاكه العقارية من أراضٍ زراعية أو مبان ، بدلا من أن يدخل فى مشروع صناعى أو تجارى ضخم ، ليست لديه أى خبرة فيه . فـرؤوس الأموال الأجنبية يمكن بحكم الخبرة والعادة ، أن تدخل أولاً فى هذا المضمار تستكشف الطريق أمام الأموال القومية التى سوف تتبع ولا شك المثال الذى ضربته لها هذه الأموال الأجنبية ، وتشجع عندما ترى مقدار نجاحها .

لكل هذه الأسباب نجد أنه يتحتم على مصر الالتجاء لرؤوس الأموال الأجنبية حتى تستطيع أن تصنع بالسرعة المناسبة .

ولا يمكننا أن ننهي هذا الموضوع بدون مناقشة المخاوف والشكوك التي نقابلها دائماً في معرض الحديث عن رؤوس الأموال الأجنبية . فإنه يقال أحياناً أن الاستثمارات المباشرة - وهي النوع الغالب من الاستثمارات في الظروف الحالية - تعطى لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية سلطة الرقابة على المنشآت الوطنية ، وتضع بذلك الاقتصاد الوطني بل وسياسة البلد المقترض تحت التأثير الأجنبي . ولكننا لو دققنا النظر ، لوجدنا أنه من الطبيعي ، أن الممول الأجنبي يهتم بمراقبة سير العمل في المنشأة التي وظف فيها أمواله . ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن التأثير الاقتصادي والسياسي ، حتى لو وجد ، فإنه ليس إطلاقاً بالنتيجة الحتمية للاستثمارات الخارجية . فإن بلاداً كثيرة مستقلة سياسياً واقتصادياً قد نمت اقتصادها برؤوس أموال مستوردة من الخارج . ولدينا الأمثلة الناطقة في ألمانيا في ما بين الحربين ، وكذلك في الاتحاد السوفيتي . كذلك لا يجب أن نخلط بين الأموال الموظفة في أغراض إنتاجية ، التي تؤدي حتماً إلى ثراء البلد وتقدمه ، وبين الأموال المقترضة لأغراض غير إنتاجية مثلما كان الأمر على العموم فيما يختص بالدين المصري العام الذي أدى إلى نتائج سيئة للغاية ، وصلت لحد فقداننا استقلالنا السياسي ، لأنها لم تضيف شيئاً لا لثروتنا القومية ، ولا لتقدمنا الاقتصادي (١) . كذلك يعيب البعض أحياناً على الأموال الأجنبية ميلها للتوجه أولاً نحو الاستغلالات التي تؤدي مباشرة للتصدير (كوسائل النقل والمرافق العامة) دون اهتمام بالصناعة الإنتاجية *industrie manufacturière* . وهنا أيضاً نجد أنه من الطبيعي أن يهتم الممول الأجنبي ، قبل كل شيء ، بإمكانية نقل فوائده وأرباحه في صورة صادرات للخارج ، ولا يمكن أبداً أن نلومه على هذا (٢) .

ولكننا يجب أن نلاحظ أن الاستثمارات الخارجية المنشئة لمشروع واحد تعطينا الحق في عملات أجنبية تزيد كثيراً عن حاجة هذا المشروع . فلو فرضنا

(١) بروكو بوفيكز : تصنيع البلاد الزراعية .

(٢) عصبية الأمم : التصنيع والتجارة الخارجية .

مثلاً أن هذا المشروع المنشأ جميعه بأموال أجنبية ، يحتاج لآلات ومواد أولية مستوردة من الخارج ، ثمها ١/٢ العملات الأجنبية المستثمرة . فاننا نستطيع أن ننشئ بمساعدة الأموال الوطنية ، ثلاثة منشآت بنفس الأهمية والحجم . ومن ناحية أخرى فان تحسين المواصلات والخدمات العامة ، رغم أن المقصود بها هو تسهيل التصدير ، إلا أنها ذات أهمية قصوى في تصنيع البلاد . فوجود هذه المرافق لأساسية يعتبر شرطاً أولياً للتصنيع . زيادة على ذلك فان مصر قد تعدت هذا الطور ، فان هذه الخدمات الأساسية وعلى الأخص المواصلات قد استوعبت كثيراً من رؤوس الأموال في الماضي ، وإنزاح عن كاهلنا جزء كبير من هذا العبء الأولي . وفي هذا ما فيه من تشجيع لرؤوس الأموال الأجنبية من الاتجاه مباشرة للصناعة الإنتاجية .

وقد طال الخلاف والنقاش في مصر حول هذه الموضوعات . فالحوف على الأخص من التأثير السياسي والذكريات المرة التي أورثتنا إياها تجارب الماضي ، وعلى الأخص تجربة الدين العام ، خلقت في مصر خشية عميقة من رأس المال الأجنبي . ويظهر ذلك واضحاً في التردد أمام عروض النقطة الرابعة ، وكذلك في الروح التي أملت المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض الأحكام المتعلقة بالشركات المساهمة (١) .

إنما يجب أن نلاحظ أن الأوساط الصناعية والتجارية والاقتصادية في مصر اتخذت موقفاً قاطعاً في جانب حرية الاستثمارات الخارجية (٢) . وكان هذا القانون الخاص بالشركات المساهمة — وعلى الأخص مادته السادسة التي توجب اشتراكاً أدنى لرأس المال المصري في الشركات الجديدة قلره : ٥١٪ — هدفاً لحمالات شديدة . خصوصاً وأن هذا القانون أدى بعد تطبيقه لتعقيدات كثيرة ، لدرجة أن الحكومة شرعت منذ وقت طويل في تغييره تغييراً يتسق مع ما يريده الرأي العام للمهتمين بالأمر ، من حرية أكثر

(١) ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤

(٢) مجلة مصر الاقتصادية والمالية العدد ٩٢٥ : مورييس دي بيلفوند، والعدد ٩٢٦ : سني اللقاني .

للاستثمارات الخارجية . كل ذلك رغم أن هذا التعديل لم يتم إلا أخيراً في يناير سنة ١٩٥٤ .

(٣) اليد العاملة : اليد العاملة متوافرة جداً في مصر . ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الأجور انخفاضاً شديداً وفي هذا أيضاً ما يساعد على إحلال اليد العاملة — بقدر الإمكان — محل الآلات في برنامج التصنيع . وبذلك تقل أيضاً رؤوس الأموال الضرورية لهذا التصنيع .

ولكننا من ناحية أخرى نجد أن لليد العاملة مشكلات لا تقل عن مشكلات رأس المال . وأول شيء نصطدم به ، هو المستوى المنخفض جداً ، بل وأحياناً ، الإعدام المطلق للتعليم ، فنياً كان أم عاماً . ولهذا ماله من آثار مضعفة للقدرة على العمل والإنتاج . ويتعين لذلك على الدولة أن تتدخل في هذا الميدان لتنشئ المدارس الفنية والمهنية وتشجع التعليم في عمومه .

كذلك فإن هناك خطراً آخر يصحب التصنيع هو تزايد السكان . فكأن الخطر هنا ليس في قلة اليد العاملة وإنما في هذه الكثافة الحائقة التي نحاول أن نتفادى أو نقلل من مضارها . ففي الواقع أنه ، زيادة على الكثافة المبدئية للسكان ، نجد أنهم يتزايدون مع برنامج التصنيع ، كما أثبتت ذلك الملاحظة . ولهذا التزايد مضار كثيرة ، أولها أنه يعطل من تكوين الادخار المحلي ، الضعيف بطبعه ، وبذلك يعطل من التمويل الذاتي ومن ازدياد سرعة التصنيع التي يمكن أن تترتب عليه . ولكن هذا الضرر الأولي يخفف منه لحسن الحظ ، ولو جزئياً ، أن الطبقة ذات الدخل المرتفع ارتفعاً بسمح بالادخار ، لن تفكر في زيادة نسلها . لأنه من الواضح أنه لم يكن هناك أى ضغط يحد من إرادتها في الإنسال قبل التصنيع . ولكن زيادة على ذلك ، فإن تزايد السكان يهبط بمستوى المعيشة — وهو الذي نحاول هنا أن نرفعه — لأنه ينسخ كل أثر لزيادة الإنتاج . حقاً إن الصناعة وما يصاحبها من فهم جديد للحياة ، قد يدفع إلى الإقلال من النسل . ولكن لاشك أن هذا الأثر بطيء وغير مؤكد . فلكي نصل إلى هذا المستوى يجب أن نترك جانباً تقاليداً وعقائدات تتصل

جذورها بأعماق نفوس الغالبية العظمى من السكان ، وليس — لذلك — من السهل إقتلاعها . ولهذا فاننا لسنا كبيرى التفاؤل فيما يتعلق بنتيجة أى دعاية تعليمية فى هذا الموضوع .

والعلاج الوحيد للآثار الضارة المترتبة على هذا التزايد السكانى ، هو موالاة التصنيع بالسرعة المناسبة . فالتنمية الاقتصادية ممكنها هكذا رفع مستوى المعيشة وكمية الإدخار ، قبل أن يتمكن عدد السكان من الازدياد بنفس النسبة . ولكن البروفسير بودان (١) فى معرض حديثه عن تصنيع البلاد المتخلفة فى أمريكا الجنوبية ، ينبهنا إلى أن الصعود السريع بجانب الصناعة ، يؤدى إلى الإخلال بتوازن الجانب الزراعى . إذ يسلبه هذا الصعود السريع اليد العاملة التى تغريها الأجور المرتفعة فى الصناعة . والنتيجة الحتمية لهذا هو نقص الإنتاج الزراعى ، والمجاعة . ولكن هذه المخاوف التى لها ما يؤيدها ولا شك ، لا يظهر أنها ذات أهمية فى حالة مصر الخاصة . حيث تزيد كثافة السكان على حاجة الزراعة لدرجة أن التصنيع مهما كان سريعاً ، لا يستطيع — فى نظرنا — على الأقل فى المستقبل القريب ، أن يقلل اليد العاملة فى الزراعة بدرجة تعطل من الإنتاج الزراعى .

ولكننا نسلم أن مهاجرة هؤلاء العمال الزراعيين الهادئين نحو المراكز الصناعية لن يكون فيه — من الناحية النفسية والإنسانية — رغم ارتفاع الأجور ، ما تعودوه من إستقرار وهدوء نفس . وإنما يجب أن نقبل هذا الوضع ، على أنه الضريرة الطبيعية للتقدم .

ب — نصريف المنتجات

يعتبر نصريف المنتجات عقبة ضخمة ، أمام البلاد الكثيفة السكان بالنسبة للموارد الطبيعية ، والتى يمكن أن ندخل مصر فى عدادها . ففى الواقع أنه فى مثل هذه البلاد ، نظراً للانخفاض فى مستوى المعيشة ، لا ينتظر أن تكون القوة الشرائية والطلب الفعلى بالتالى ، مرتفعة بدرجة كافية . ذلك رغم أن

الصناعة الناشئة تعتمد أساساً على السوق المحلى . فانها فى أغلب الأحوال لا تستطيع منافسة البضائع التى استقرت فى الأسواق الدولية . ومن هنا تظهر أهمية الطلب المحلى بالنسبة لبرامج التصنيع .

ولكن قد يستطيع التصنيع فى مصر أن يتغلب على هذه العقبة إذا ابتدأ بالمنتجات المطلوبة محلياً على نطاق واسع . كالمنسوجات والأسمدة الكيماوية ومختلف المنتجات الضرورية الأخرى . كذلك فمن المرجح أنه كل ما اشتدت حركة التصنيع فإن دخولاً كثيرة من التى ستنشأ وتزايد ، سوف لاتتمجه كلية إلى الأسواق الخارجية . وأن جزءاً متزايداً دائماً من هذه الدخول سوف يبقى داخل البلد لشراء المنتجات المحلية . وهنا نجد أن قانون : سومبارت (١) Sombart ، يلتقى تطبيقاً موفقاً .

ويفكر البعض ، بهذا الخصوص ، فى أن إعادة توزيع الدخول توزيعاً عادلاً عن طريق فرض ضرائب تصاعدية جسيمة قد يساعد على امتصاص المنتجات الوطنية . ولكن مثل هذه الطريقة ، رغم ما فيها من دوافع إنسانية محبة ، إلا أنها قد تضعف الثقة فى المستقبل وقد تعطل على الأخص من تكوين الادخار الضرورى للتصنيع فى مراحله الأولى . وللتغلب على هذه العقبة حاول مستر ماندلبوم M. Mandelbaum ، أن يطبق نظرية كينز Keynes على اقتصاديات البلاد المتخلفة . وهو بناء على ذلك يوصى بالتصنيع السريع ، بزيادة مصروفات الدولة (٢) لخلق طلب جديد . ولكنه يعترف بأنه قد تقف فى سبيل هذا الغرض مصاعب كثيرة Goulots d'étranglement ، مثل تهيب أصحاب المشروعات ، أو قلة اليد العاملة المدربة وفى هذا ما يساعد على خلق حالة تضخم نقدى (٣) . كذلك فإن البروفيسير بودان (٤) ينبه بدوره ، إلى أن

(١) يقول هذا القانون أنه بزيادة دخل البلد ، تقل دائماً نسبة المنصرف منه فى استيراد بضائع من الخارج .

(٢) العجز وعدم التوازن المقصود فى الميزانية .

(٣) عثمان أوكيار : مجلة الاقتصاد التطبيقى ، باريس ١٩٥١ العدد الأول .

(٤) مجلة Banque فبراير سنة ١٩٥٢ .

نوع المعيشة في البلاد المتخلفة ، يساعد على زيادة الاستهلاك على حساب الادخار ، مما يزيد في التأثير النهائي (١) لكل مبلغ جديد منصرف (حسب نظرية كينز) ، وبالتالي زيادة التضخم .

٢ - طبيعة وسائل التصنيع

أما وقد أثبتنا إمكان التصنيع ، فانه يتعين علينا بعد ذلك البحث عن وسائل هذا التصنيع . ولكننا لكي نبين طبيعة هذه الوسائل ، يتحتم علينا أن ننحاز لأحد طرفي الخلاف النظري الكبير بين مبدأ الحرية الاقتصادية ، ومبدأ تدخل الدولة . ولكننا نسرع فنقول أننا لسنا هنا بصدد تبرير أى المذهبين كنظرية عامة . وإنما نكتفى بالحكم على هذين الطرفين داخل إطار الحالة الخاصة بمصر . وهنا نجد أولاً : أن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الدولة يجب أن تمسك بيدها خيوط مستقبل البلد الاقتصادى بأن تدفع التصنيع للأمام بواسطة مشروعات حكومية شاملة *plans étatiques généraux* . ولكن مثل هذا الطريق ، ولو أمكن تبريره نظرياً ، لا يمكن الأخذ به في حالة مصر الخاصة . فان مشروعاً حكومياً شاملاً مثل هذا ، لا يمكن أن يسير على أسس اقتصادية سليمة ، ما لم يحدث في مصر انقلاب شامل أيضاً يغير من الحالة الراهنة في الأداة الحكومية وروتينها ، ويرفع كل العقبات التي تطالعا كلما فكرنا في هذا الموضوع : من نقص واضح في الإحصائيات الضرورية وفي الموظفين المدربين ذوى الخبرة ، وما لم تزد بطريقة كافية مقدرة الدولة المالية *Moyens pécuniers de l'Etat* .

والأمثلة لا تنقصنا على عجز الأداة الحكومية ولو في مشاريع جزئية بسيطة . فمثلاً مشروع السنوات الخمس الذى صدر به قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٥ ، لم يخط سوى بضع خطوات مترددة رغم أنه يتعلق بخدمات أساسية وأولية ، تكاد تكون من الضروريات لتقدم البلد . ومشروع كهربة

(١) Amplifier l'effet du multiplicateur

خزان أسوان رغم ما يعلق عليه الرأى العام من آمال ، تأخر كثيراً ، واستهدف
لعدة تعديلات ولا يزال للآن بدون أى تقدم ظاهر (١).

وانه لما يؤيد وجهة نظرنا تأييداً كبيراً ، أن كثيراً من الخدمات الأولية
الضرورية كأساس لأى تنمية لاقتصاد البلد ، والتي تقع على الدولة وحدها
مسئولية القيام بها ، لاتزال فى حاجة لكثير من الجهد والعمل الذى قد يستغرق
إمكانات الحكومة لأمد غير قصير . سواء كان ذلك فى تحسين الخدمات
الموجودة ، أو إنشاء مرافق جديدة لم تكن موجودة أصلاً .

كل ذلك يثبت أنه من غير المنطقي بل ومن غير الممكن مادياً أن تترك
الدولة واجبها الطبيعي فى ميدان . المرافق الأولية الضرورية للبلد وتخاطر
بإمكاناتها المحدودة فى مهامات التنظيم الشامل planification générale .
وما دامت الحال كذلك فإن أحسن الوسائل هى ترك الأمر للأفراد تهديهم
« غريزة » المنفعة الشخصية التى قلما تضل ، لإمكانات التنمية الاقتصادية ،
والفروع التى تستحق الالتفات قبل غيرها ، والوسائل الأكثر إقتصادية
لتحقيق هذه التنمية .

ولكن الدولة يجب أن تتدخل بطريق آخر ، لتساعد على التصنيع ،
لا لتقوم بنفسها بهذا التصنيع . والتدخل بهذا الوصف له مظاهر عديدة ،
يمكننا أن نقسمها لثلاثة أقسام - تبعاً لما جاء فى كتاب « نيركس » عن « الصناعة
والتجارة الدولية » وهى : الإجراءات النقدية ، والحماية الجمركية ، وأخيراً
الإجراءات الإيجابية .

(١) الإجراءات النقدية : وهى تتخلص فى تخفيض سعر العملة أو
تخفيض الأسعار فى السوق الداخلى . وهى تهدف بوجه عام لإنقاص سعر
تكلفة بعض عناصر الإنتاج كاليد العاملة والمواد الأولية أو الآلات . ولكن
هذه الإجراءات زيادة على كونها إجراءات مصطنعة غير طبيعية ، قد لاتكون

(١) كان ذلك سنة ١٩٥٢ ولكننا نأمل الآن أن يخطو هذا المشروع بالسرعة المرجوة .

— فوق ذلك — كافية . وقد لا تستطيع أن تقدم كثيراً ، إذا كان ارتفاع سعر تكلفة عناصر الإنتاج راجعاً لضعف طبيعي في تكوين الاقتصاد ونفس بنائه . كما إذا كان ذلك راجعاً « لتخلف في أو لسبب نقص الخبرة في إدارة المؤسسات الاقتصادية » (١) .

زيادة على ذلك فإن هذه الإجراءات النقدية ، يعيها أنها تضر بالتبادل التجاري داخل الدولة ، وتزعزع الثقة خارج الدولة في ثبات إقتصادها ، وتقلل بالتالي من استعداد رأس المال الأجنبي للمساعدة في تصنيعها أو تقديمها الاقتصادي . ويمكننا أن نضيف إلى هذه المساوئ بالنسبة لخفض الأسعار ، صعوبة هذا الإجراء والتضحيات والآلام التي يفرضها على أغلب أفراد الدولة التي تعتمد إليه .

(ب) الحماية الجمركية : والحماية الجمركية تلاقى كثيراً من التأييد في مثل هذه الحالات لأنها تيسر للصناعة الناشئة إمكانية منافسة البضائع الواردة من الخارج في السوق الداخلي . وهذا الإجراء يعد أحسن بكثير من الإجراءات النقدية التي أشرنا إليها . لأنه ليس إجراء عاماً كهذه الإجراءات ويمكن حصره في فرع الإنتاج الذي تراد حمايته . كما أن هذه الحماية يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة لكي تتفق مع الحاجة وظروف الحال .

ولكن هذه الحماية لها — إذا انتقلنا لمرحلة التطبيق — مساوئ ليست بالهينة . فالحماية على نطاق واسع ، قد تؤدي إلى زيادة عامة في الأسعار ونفقات المعيشة الداخلية ، يمكن أن ترفع من سعر التكلفة للبضائع المصدرة فتضر بالصادرات عموماً زيادة على ضررها المحقق بالمستهلكين الوطنيين .

كما أن هناك صعوبات ليست بالهينة تقف أمام تطبيق هذه الحماية عندما نريد أن نعرف إذا كانت صناعة معينة بالذات تحتاج للحماية أم لا نحتاج لها .

(١) نيركس : التصنيع والتجارة الخارجية .

(٢) لويس بودان : موجز الاقتصاد السياسي .

ففى الواقع أن هذه الحماية لا يمكن أن تكون إلا إجراء مؤقتاً ، وبالتسبة فقط للصناعات التى تستحق الحماية . فلا يجب أن تحمى إلا الصناعات التى يمكن أن تعيش وتقف على قدميها بوسائلها الخاصة وحدها ، إذا ما وصلت إلى درجة النضج ، وتعدت طور الصناعة الناشئة . وإن حماية صناعة لا يمكن أن تنهض وحدها إذا ما نضجت ، تؤدى إلى خلق صناعات غير اقتصادية anti-économique ، وقد تؤدى بذلك إلى عرقلة مجهودات التنمية اللاحقة . زيادة على ذلك فإن الحماية الجمركية إذا ما فرضت مرة تميل ، وهى التى يجب أن تكون مؤقتة ، إلى البقاء والاستمرار . وهكذا ينقلب المؤقت إلى نهائى Le temporaire devient définitif ، فإن المنشآت التى تعودت الحماية تميل إلى مقاومة إلغاء هذه الحماية ما لم تتخذ الحكومة سياسة حازمة فى الموضوع . وذلك لأنه كما يقول هيلبرلن (١) فى تعبير بديع : « إن أطفال الحاضنة ينقلبون رجالاً مرضى لا يستطيعون الحياة إلا داخل رئة من الصلب » (١) . ولكن رغم هذه الانتقادات التى تتعلق على الأخص بالتطبيق ، فإن الحماية العاقلة conditionnée ، تظل رغم كل شىء كاحدى الوسائل ، بل وأحياناً كوسيلة ضرورية للتصنيع .

(ج) الإجراءات الإيجابية : هناك أولاً إجراءات خاصة ، للدولة أن تستخدمها فى هذا الميدان ، بشرط أن تكون مؤقتة وبصفة استثنائية تماماً . ويمكننا أن ندخل فى هذه الطائفة تسهيلات الإئتمان والاقتراض ، والإعفاء من الضرائب بل والمساعدة المالية المباشرة من الدولة . وليس هناك شك فى لهذه الإجراءات المباشرة من نتيجة فعالة فى حاية الإنتاج الداخلى . ولكن هذه الإجراءات وغيرها مما سبق شرحه من إجراءات نقدية جمركية ، تعمل على تقوية الصناعة الداخلية ، فى منافستها للإنتاج الخارجى ، تقوية من طئعة غالبية الثمن ، سواء بالنسبة للدولة فى حالة الإجراءات المباشرة ،

(١) كتاب الاقتصاد الدولى : - "Les nourrissons de la couveuse se transforment en adultes à poumons d'acier."

أوبالنسبة للمستهلك في حالة تخفيض النقد أو الأسعار أو الحماية الجمركية .
فهذه الإجراءات الأخيرة تعمل جميعها على زيادة الصادرات في مقابل الإقلال
من الواردات ، أى في النهاية ، الإقلال من السلع المستهلكة في الداخل .
ولكن الغرض الأساسى لكل هذه الإجراءات ، وهو مساعدة الصناعة
الوطنية ، يمكن تحقيقه بطريقة دائمة أكيدة ، وصحيحة من الناحية الاقتصادية
بالعمل على تخفيض سعر التكلفة الحقيقية للإنتاج *coût effectif* .
والواقع أن للدولة دوراً كبيراً يجب أن تقوم به في هذا الميدان . فالدولة
يتحتم عليها بحكم وظيفتها أن تقوم بكثير من الخدمات والمرافق العامة التي
تعتبر أساساً ضرورياً لكل تقدم صناعى أو اقتصادى . ولا تنقصنا الأمثلة
على الخدمات الأساسية ، التي لا يمكن لأى مشروع للتصنيع أن يتقدم خطوة
واحدة بدونها . فهناك مثلاً واجب إنشاء شبكة واسعة للمواصلات ، وتوليد
القوة الدافعة اللازمة للإنتاج الآلى ، وتسهيل التكوين الفنى والمعرفة العلمية
والتعليم على وجه العموم لجميع السكان وتحسين الظروف الصحية في مختلف
أنحاء البلد .

كل هذه المشروعات ، لو تمت ، تستطيع أن تصنع المعجزات ،
بتخفيض تكاليف الإنتاج ومساعدة التصنيع مساعدة حقيقية فعالة . والواقع
أن الدولة هى الجهة الوحيدة ، التي يمكن أن تحقق هذه الخدمات ، التي
تدخل في نطاق اختصاصها *Son horizon* . فان الأفراد لا يستطيعون استثمار
أموالهم في مشروعات أولية كهذه ، غير منتجة في أغلب الأحوال لأى
إيراد أو منتجة لإيرادات لا تتناسب وروؤس الأموال الضخمة التي تتطلبها .
أو — أخيراً — منتجة لإيرادات كافية ولكن بعد فترة طويلة جداً تتعدى
نطاق حساب *de passe l'optique* الفرد الواحد .
وليس مصر محرومة تماماً من وجود هذه الخدمات الأولية الأساسية .
ولكنه ما يزال أمامها كثير من الجهد الذى لا بد أن تبذله في هذا الميدان
قبل أن تحقق حلمها في التصنيع .

والمواصلات من سكك حديدية أو طرق زراعية أو نهريّة، تكاد تكون أحسن هذه الخدمات الأولية حالة في مصر . فان طول خطوط شبكة السكك الحديدية يصل لحوالى ٦٠٨٣ كيلومتر بكثافة مقدارها ١٧٣ متر من السكك الحديدية لكل كيلو متر مربع من الأرض وهذه الكثافة Densité أعلى - كما يقول معهد الاقتصاد التطبيقي الفرنسى (١) - من كثافة السكك الحديدية في فرنسا التى لا تتعدى ١١٤ متر للكيلومتر المربع .

ولكننا لا يجب أن نركن كثيراً لهذه المقارنة وما تؤدى اليه من نتيجة ظاهرية . إذ يجب - فى رأيي - أن نلاحظ فى نفس الوقت اختلاف كثافة السكان فى البلدين وعدد القاطرات وحالتها والصيانة التى تلقاها ، حتى نستطيع أن نجري مقارنة صحيحة بين السكك الحديدية فى البلدين . فبينما كانت كثافة السكان عندنا ٤٦٣ فى سنة ١٩٣٧ (٢) نجد أنها كانت فى فرنسا ، فى نفس الفترة تقريباً (١٩٤٠) لا تتعدى ٧٦ (٣) . وإننا إذا نظرنا بعين الاعتبار لهذا التباين الكبير فى كثافة السكان ، يتحتم علينا أن نقول ، أنه يلزم لمصر سككاً حديدية أكبر كثافة ستة مرات منها فى فرنسا ، بدلا من أن تكون كثافتها مثل هذه الأخيرة مرة واحدة ونصف فقط . زيادة على ذلك فان عدد القاطرات والعربات ليس كافياً بالمرّة ، حتى بالنسبة للحاجة الحالية فى مصر ، وقبل أى تصنيع جلى . كما أن حالة هذه القاطرات والعربات وصيانتها لا تزال فى حاجة لكثير من الجهد والعناية .

أما بالنسبة للطرق فإنها كانت حوالى ١٢,٧٠١ كيلومتر طولاً فى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ منها ٢,٥٢٦ كيلومتر فقط طرقاً من الدرجة الأولى . وكانت القنويات الصالحة للملاحة ١,٥٠٣ كيلومتر فى ١٩٤٦ (٤) . وإن كان معهد الاقتصاد التطبيقي يقدرها بحوالى ١,٧٠٠ كيلومتر حوالى ١٩٥٠ .

(١) Memento économique

(٢) بل أن كثافة السكان هذه ترتفع فى تقدير آخر إلى ٥٢١ للكيلومتر المربع محسوبة على أساس عدد السكان وعلى اعتبار أن المسطح المسكون هو ٣٥,١٦٨ كيلومتر مربع (الإحصاء السنوى لمدينة الأمم المتحدة) .

(٣) لاندري Landry . : مطول علم السكان . (٤) الإحصاء السنوى للجيب (١)

ولكننا يجب أن نذكر القارئ أن هذا النوع من الخدمات الأولية هو — كما سبق أن بينا — أكثر أنواع هذه الخدمات تقدماً . كما أن السبب الأساسي في هذا التقدم ، هو حاجة الزراعة ، وضرورة نقل محصولاتها إلى أماكن الاستهلاك ، وموانئ التصدير على وجه الخصوص . هذا زيادة على حاجات الحريين العالميتين الأولى والثانية ، وما أوجبه من اهتمام بالمواصلات . أى أن التقدم الملموس في ميدان المواصلات يرجع أساساً لأسباب خارجية عن التصنيع وضروراته . ولا تكاد الخدمات الأولية الأخرى تقارن بحالة المواصلات .

حقاً أن مشروع السنوات الخمس المقترح بناء على قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٤٥ يحتوى على عدة بنود مهمة خاصة بالزراعة والصناعة أو بالحياة الاقتصادية في مجموعها . وأن تكاليف هذا المشروع قدرت بمبلغ ٥٠,٥ مليون جنيه مصرى . فإذا تركنا جانباً بند الزراعة والرى الذى كان مرصوداً له مبلغ ٤,٥ مليون جنيه نجد باقى البنود كالتالى (١) :

مقدار التكاليف

مشروع كهربة مساقط المياه (خزان أسوان)	٦	مليون جنيه مصرى
الصناعة والتجارة	٣	» » »
المواصلات والنقل	١١	» » »
الصحة والأشغال العامة	٢١	» » »
التعليم والشئون الاجتماعية	٥	» » »
المجموع	٤٦	» » »

وإن مثل هذا المشروع لما يدعو إلى الارتياح خصوصاً فيما يتعلق بارتفاع نسبة التكاليف المرصودة للصحة وللأشغال العامة والنقل والتعليم والشئون الاجتماعية .

ولكن رغم هذا الارتفاع النسبى فإن هذه المبالغ تبدو ضئيلة إذا نظرنا

(١) التقدم الاقتصادى في بعض البلاد المتخلفة (هيئة الأمم المتحدة) .

إليها من الناحية الموضوعية . وبكفينا أن نقارن مبلغ الـ ٦ مليون جنيه المخصصة لكهربة خزان أسوان ، بآخر تقدير لتكاليف المشروع عندما ابتداء فعلا في تنفيذه، والذي بلغ ٢٥ مليون جنيه أى أربعة مرات أكثر من التقدير الأولى . بل أن ضآلة المبالغ المخصصة للمشروع في مجموعه تظهر بصورة أوضح إذا قارناها بالمبالغ المخصصة لمشروع السنوات الخمس الأرجنتيني (مشروع دى جوير نو من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١) . فان تكاليف هذا المشروع تبلغ حوالى ١,٢٠٠ مليون دولار أمريكى (فى يوليو سنة ١٩٤٧) ، أى أكثر حوالى سبعة مرات ونصف (٧½) من مبلغ الـ ٥٠ مليون جنيه للمشروع المصرى (إذ أن سعر الصرف كان وقتئذ ٤,١٣٣ دولار لكل جنيه مصرى) . ولكننا يجب أن نلاحظ فوق ذلك أن كثيراً من المشروعات لا تتعدى - كما يقول كتاب هيئة الأمم المتحدة - (١) حدود الورق المكتوبة عليه . ورغم ذلك فاننا يجب أن نكون أكثر تفائلاً ، فان البدايات الصغيرة يمكن أن تفتح الطريق لمشروعات أكبر فى المستقبل . والواقع أن حكومتنا يجب أن تهتم على الأخص بمشروعات القوة الدافعة كالمشروعات التى ترمى إلى الانتفاع بمساقط المياه فى النيل أو فى منخفض القطارة لإنتاج الكهرباء . كما أن التكوين الفنى والمهنى يكاد يكون منعماً فى مصر ويحتاج لكثير من الرعاية . فهذا هو الميدان الحقيقى والأساسى لتدخل الدولة لأنه يتوقف عليه فى آخر الأمر إمكانية وسهولة وسرعة التصنيع .

٣ - الصناعات القروية الصغيرة

La petite industrie décentralisée

هذا النوع الخاص من الصناعة الذى نجح نجاحاً باهراً فى اليابان وفى جزر الهند الهولندية Indes Néerlandaises ، يرتكن أساساً على استعمال الآلات ذات الاحتراق الداخلى ، وعلى الأخص الموتورات الكهربائية ، التى ظهرت

(١) نفس المرجع .

منذ حوالى سنة ١٩٠٠ أى مبدأ هذا القرن تقريباً . فإن هذه التغيرات الفنية فى حجم وتكوين الآلة ، جعلت فى الإمكان فى صناعات معينة « إنقاص المساحة التى تحتلها عوامل الإنتاج » (١) ، مما يساعد على الأخص على تصنيع البلاد المختلفة كثيرة السكان ، حيث ينلر عادة رأس المسال والتكوين والمعلومات الفنية بل وفن إدارة المنشآت . وتظهر أهمية ذلك بوجه خاص فى فترة ابتداء التصنيع وذلك للأسباب الآتية :

١ - قدرتها الكبيرة على المنافسة :

ومقدرة الصناعات القروية الصغيرة على المنافسة تقلل من آثار ضعفها الطبيعى كصناعة ناشئة . وتأتى هذه المقدرة على المنافسة ، أولاً ، من أن تكاليف الإنتاج فيها تكون غالباً بسيطة .

(١) لأنها لا تتطلب سوى رأس مال بسيط .

(ب) لأن هذه الصناعات القروية تستخدم يداً عاملة قليلة التكاليف موجودة فى نفس المكان ولا تحتاج لأى انتقال نحو المدن أو المراكز الصناعية ، بما فى ذلك من تغيير لظروف الحياة والمعيشة كما هو الحال فى الصناعات الكبيرة .

(ج) كما أنها توفر مصاريف نقل البضائع لأنها تصرف منتجاتها على عملاء محليين محدودى العدد .

زيادة على ذلك فإنه من ناحية تصريف المنتجات نجد أن ميدان نشاط الصناعات القروية الصغيرة يبعد بطبيعته عن دائرة منافسة الواردات . ففى الواقع أن مثل هذه الصناعات تعمل للمستهلكين المحليين الذين غالباً ما يكونون فقراء جداً . فهى توفر لهم بأسعار منخفضة منتجات تعتبر من الضروريات الأولية (كالملابس والأحذية والمأكولات الضرورية ، وكل ذلك من أنواع رخيصة جداً يصعب استيراد مثلها .

(١) التصنيع والتجارة الخارجية (عصبة الأمم) .

١١٦

٢ - كما أن هذا النوع من الصناعة يتميز بالاستقرار :

فبالنظر لأن هذه الصناعة تعمل أساساً لسوق محلي محدود ومعروف تماماً ، ولعملاء قد يكونون معروفين مقدماً ، فإنها تستطيع أن تجعل طبيعة إنتاجها وكميته موافقة تماماً للطلب المحلي .

ولكن نظراً لأن هذه الصناعة القروية تقوم أساساً على التقدم الفني الذي سبق أن ذكرناه فيما يتعلق بالكهرباء على الأخص ، فإن انتشاره في مصر يتوقف قبل كل شيء ، على ما يمكن أن تعمله الحكومة لإنشاء القوة الدافعة الكهربائية ، وتعميمها ، والبحث عن البترول ، والفحم ، اللازم للآلات ذات الاحتراق الداخلي . كذلك فإننا لا يجب أن نرى في هذا النوع الخاص من الصناعة آخر ما نصبو إليه ، فالواقع أن الصناعات القروية لا تعدو كونها طوراً انتقالياً في انتظار تكاثر عرض رأس المال وطلب المنتجات ، اللازمين لإمكان التصنيع على نطاق واسع .

الفصل الثاني

تنوع المنتجات

يظهر أن ظروف الزراعة في مصر تلائم زراعة القطن بوجه خاص . فمن الناحية الدولية نجد أن زراعة القطن هي التي تعطي لمصر أوفر ربح بالمقارنة لمختلف المنتجات الزراعية الأخرى . ولعل هذا مما يفسر تخصيصنا الشديداً *Specialisation à outrance* في زراعة هذا المحصول (١).

(١) جراهام : Quarterly Journal of economics

ربح أهم المحصولات المصرية

(للفدان بالجنهات المصرية : متوسط من ١٩٤٥-٤٦ إلى ١٩٤٧-٤٨)

المحصولات الصيفية		المحصولات الشتوية		المحصولات النيلية		الفاكهة
قطن	١٢,٥٩٥	قمح	٣,٧٧٧	ذرة	١,٨٣٨	برتقال ٣٣,٠
أرز	٢,٥٢٢	فول	٢,٨١٨	خضروات	١٧,٦٦٧	عنب ٣٦,٠
ذرة	٢,٣٥٥	برسيم	١١,٨٢٩			موز ٧٧,٠
قصب السكر	٧,٢١٨	بصل	١٧,٧٣٤			مانجه ٣٥,٠
خضروات	١١,٦٦٧	خضروات	١١,٦٦٧			تين ٥٥,٠
		بطاطس	١٠,٣٧٢			يوسف افندى ٥,٠
		كثبان	٨,٣٢٧			

(المصدر : اقتصاديات مصر)

وتبعاً للجدول السابق نجد أن القطن هو أربح حاصلات الصيف. وهكذا يتبين أن تدخل الحكومة لتشجيع امتداد زراعة قصب السكر ، ذات الربح الأقل ، على حساب الأرض المخصصة للقطن ، هي سياسة خاطئة . ويتبين ذلك على الأخص إذا لاحظنا أن الربح الناتج من زراعة قصب السكر كان من الممكن أن يكون أقل بكثير لولا تدخل الحكومة لحمايته وتشجيعه .

كما نجد بين محاصيل المواسم الأخرى ما يزيد ربحه على القطن كالبصل والخضروات النيلية ، ولكن هذه المحاصيل لا تنافس القطن لأنها تزرع في مواسم أخرى . ورغم أن الفاكهة بدورها تنتج ربحاً عالياً جداً يزيد كثيراً على ربح القطن ، إلا أنها تتطلب تربة خاصة ولا يمكن أن تزرع في كل مكان . كما أنها تتطلب تجميد رأس مال ضخمة وعناية خاصة تصعب على غير المتخصصين ، وكذلك الانتظار فترة طويلة قبل ظهور أول محصول . كذلك فإن المحاصيل الأخرى : شتوى ونيلي وفاكهة لاتصل - لأسباب كثيرة -

لدرجة أهمية القطن في اقتصادنا الزراعى. فصادرات البصل لا يمكن أن تزيد كثيراً نظراً لقلة الطلب - نسبياً - عليها. فرغم أن مصر تأتى الثانية بعد أسبانيا (١) بين البلاد المصدرة لهذا المحصول ، فإن قيمة صادراتنا من البصل لم تتعد ٦١٠,٠٠٠ ، ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنتى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، على التوالى . بينما نجد أن صادرات القطن كانت فى نفس السنوات : ٤٦,٢١٨,٠٠٠ ، ٦٨,٣٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى نفس الفترة .

صادرات المحصولات المصرية « بآلاف الجنيهات المصرية)

سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤٧	
٤٦,٢١٨	٦٨,٣٣٥	قطن
٦١٠	١,٤٠٠	بصل
١٠١	٧٢	خضروات
٥٢	٤٩	فاكهة

(المصدر : الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية)

ومن هذا الجدول يظهر أيضاً أن الخضروات والفاكهة المصدرة ، قيمتها أقل أيضاً بكثير . فوق أنها تعاني من أنها منتجات سريعة العطب وتتطلب مصاريف هائلة لحفظها ونقلها . والبلاد المجاورة لمصر ، لا يمكن اعتبارها سوقاً ذات أهمية لهذه المنتجات نظراً لانخفاض الطلب فيها . بل أنها تعتبر منافسة لنا فى هذا الميدان نظراً لأنها هى الأخرى تنتج وتصدر الخضروات والفاكهة .

فاذا نظرنا لكل هذه الظروف ، فاننا نجد أن أى سياسة لتنويع الإنتاج

(١) إقتصاديات مصر .

الزراعى بتشجيع امتداد المحصولات الموجودة حتى ولو اخترناها أكثرها أرباحية ،
لا يمكن أن تؤدى لأى تغيير على شىء من الأهمية .
وبذلك لا يتبقى أمامنا فى ميدان الزراعة ، إلا أن نأمل إدخال محاصيل
جديدة ، يمكن أن تقف بجوار وتشغل بجانبه مكاناً هاماً فى اقتصادنا
الزراعى . ولكننا لسنا هنا إلا بصدد مجرد إحتمال قد يتحقق وقد لا يتحقق .
وبذلك يتعين علينا أن نبحث عن الحل بعيداً عن ميدان الزراعة .

وهنا يجب أن ننبه الأذهان قبل كل شىء إلى أننا لا نقصد إطلاقاً محاربة
القطن فى ذاته ، وإنما ما نحاربه هو المكان الضخم والتأثير الهائل الذى يتمتع
بهما داخل اقتصادنا . فأننا لا يمكن أن ننكر الفوائد التى عادت على مصر
من تخصصها فى زراعة القطن الممتاز والأرباح الضخمة التى جنتها من وراء
ذلك حتى الآن . لذلك فانه لا يعقل أن نترك باسم تنويع الإنتاج ، مورداً
هاماً للثروة مثل هذا المورد . وإنما يجب أن نكملة ونحاول أن نقلل من مساوئه
التي تأتى أساساً من النسبة الضخمة التى يشغلها القطن فى اقتصاد ناقص ذى
دخل منخفض كالإصلاح لا يمكن أن يكون فى تخفيض
الكمية المطلقة للقطن ببداله بمحاصيل أخرى ، وإنما بالعمل على اتساع
اقتصادنا ونموه نمواً طبيعياً صحيحاً « يغرق » pour inonder فى ثناياه الكمية
الحالية لمحصولنا القطنى ، وبذلك تصبح نسبة هذا المحصول نسبة عادية فى
اقتصاد أغنى وأضخم بكثير من الأول .

وقد سبق أن بينا أن التصنيع يكاد يكون هو الطريق الوحيد لمثل هذه
النمية المرجوة لإقتصادنا . فأننا نستطيع زيادة على استغلال التخصص الزراعى
بأقصى ما نستطيع ، أن نعالج التقلبات المستمرة فى اقتصادنا ، والنتيجة عن
سيطرة محصول زراعى واحد عليه ، بتنويع المنتجات الذى يترتب حتماً على
التصنيع . ومن جهة أخرى فان الكمية الحالية لمحصول القطن لا يمكن أن
تتعارض والتقدم الصناعى بل بالعكس فانه فى الزراعة وفى فرع القطن المزدهر

بالذات ، تتكون الدخول ، ونستطيع أن نجد الادخار الذى يساعد على ابتداء إجراءات التصنيع . زيادة على ذلك فإن صادرات القطن توفر لنا جزءاً كبيراً من دخلنا الحالى من العملات الأجنبية ، التى لا تخفى أهميتها الكبرى لأى برنامج للتصنيع .

الفصل الثالث

توزيع أفضل للتجارة الخارجية

وهنا أيضاً نقول أننا لا نهاجم القيمة المطلقة لنصيب إنجلترا فى تجارتنا الخارجية وإنما ما يجب أن نهاجمه هو القيمة النسبية والمكان الضخم الذى تحتله إنجلترا بالمقارنة لنصيب البلاد الأخرى فى صادراتنا ووارداتنا . فإن تجارتنا الخارجية مع إنجلترا لا يمكن أن تكون محلاً للنقد ، مهما كانت متصخرة وإنما ما يستحق الأسف هو ضالة صلتنا التجارية مع البلاد الأخرى أو عدم وجود أى صلة معها بالمرّة . وهنا أيضاً نجد أن الحل الأساسى يأتى عن طريق تأثير التصنيع على تجارتنا الخارجية . وهذا التأثير قد يكون مباشراً أو غير مباشر فمن ناحية التأثير المباشر نجد أولاً أن إجراءات التصنيع تحتم استيراد كميات كبيرة من رأس المال المنتجج (آلات وغيرها) وأحياناً مواد أولية غير موجودة فى البلد المراد تصنيعها .

كذلك فإن التصنيع يؤدى حتماً إلى تصدير منتجات مصنوعة ولو بكميات ضئيلة . وذلك على الأقل لدفع ثمن الواردات وفوائد وأرباح رأس المال القادم من الخارج .

ولكن هناك آثاراً غير مباشرة للتصنيع أكثر دواماً من الآثار المباشرة

بل وقد تكون أكثر أهمية . وتأتى هذه الآثار عن طريق التغييرات التي يحدثها التصنيع في الدخول . ففي الواقع أن التصنيع في الظروف العادية يؤدي إلى ارتفاع ضخم في دخول الأفراد وبالتالي في متوسط قدرتهم على الاستيراد $propension\ moyenne\ à\ importer$ (١) . ولا شك أن هذه الواردات الزائدة تكون بالنسبة للبلد المصدر ، مشتروات أو صادرات جديدة يمكن أن نشبهها بالاستثمارات الجديدة (في نظرية كينز) . فاننا إذا نظرنا للواردات على أنها نوع من انقاص الادخار والاستثمار بالتالى ، فاننا من ناحية أخرى يجب أن نعتبر الصادرات نوعاً من الزيادة في الاستثمار التي تؤدي (تبعاً لمضاعف $multiplicateur$ متغير) إلى زيادة الدخل القومى للبلد المصدر (٢) . إلا أن هذا المضاعف غالباً ما يكون أكبر بكثير من الوحدة (بمعنى أن زيادة الدخل المترتبة على زيادة الصادرات غالباً ما تكون أكبر بكثير من المقدار الواحد لهذه الصادرات) . ذلك ما لم تستعمل زيادة الدخل في شراء واردات تستغرق هذه الزيادة في الصادرات وهو ما ينذر حدوثه . ويعبر عن هذا رياضياً بأن مضاعف زيادة الدخل $Multiplicateur$ يساوى معكوس

$$\left(\frac{\frac{\Delta I}{\Delta R}}{\frac{\text{الزيادة في الواردات}}{\text{الزيادة في الدخل}}} \right) \text{ أو } \left(\frac{\Delta I}{\Delta R} \right)$$

وهكذا نرى بوضوح أن التصنيع يؤدي في كل الأحوال تقريباً إلى زيادة التجارة الخارجية للبلد المصنع وللعالم في مجموعه .

وهناك فكرة خاطئة رغم انتشارها تقول بأن تصنيع البلاد المتخلفة يضر بالتبادل الدولى (٣) . وهذه الفكرة تقوم على افتراض أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت عبارة عن مبادلة المواد

(١) التصنيع والتجارة الخارجية .

(٢) جاك بودفيل : مجلة الاقتصاد الفرنسى . باريس . نوفمبر سنة ١٩٥١

(٣) بروكوبو فيكرز : تصنيع البلاد الزراعية .

الأولية والغذائية مقابل الحصول على منتجات مصنوعة . وأن التصنيع يضر بالتجارة الدولية لأنه يعطل من هذا التخصص أو التقسيم الدولي للعمل . ولكننا بالرجوع للإحصائيات المفصلة للتجارة الخارجية نستطيع أن نتبين بكل بساطة خطأ هذه الفكرة .

النسب المئوية لتوزيع التجارة الدولية

(محسوبة على أساس إحصائيات ٤٧ بلد تمثل ٩٢٪ من التجارة الدولية)

السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
١٩٢٥	١٣,٩	٣٩,٦	١٧,٢	٢٩,٣
١٩٢٩	٩,٣	٣٨,٣	١٩,٤	٣٣,٠
١٩٣٧	١٤,٧	٣٤,٨	١٧,٢	٣٣,٣

(١) مبادلة البضائع بالمنتجات المعنوية Invisibles (خدمات ومصاريف

شحن ورفوس أموال الخ ...)

(٢) مبادلة المواد الأولية والغذائية بالمواد الأولية والغذائية أيضاً .

(٣) » المنتجات المصنوعة مقابل المنتجات المصنوعة أيضاً .

(٤) » المنتجات المصنوعة مقابل المواد الأولية الغذائية .

(المصدر : هيرشمان : القوة السيامية وبناء التجارة الخارجية ص ١٢٦)

وهكذا نرى بوضوح ، تبعاً للجدول السابق ، أن نوع التبادل المسمى بالتقليدي (نمرة ٤ ، منتجات مصنوعة مقابل مواد أولية وغذائية) لا يكاد يصل لأكثر من ثلث التجارة الدولية . وأن نوعاً آخر من التبادل (نمرة ٢ ، أولية وغذائية مقابل أولية وغذائية أيضاً) يحتل نسبة ملفتة تتجاوز أحياناً كما في سنة ١٩٢٥ النوع الأول من المبادلات (نمرة ٤) . بل إن مبادلة المنتجات المصنوعة مقابل منتجات مصنوعة أيضاً لا يقل كثيراً عن مستوى النوعين السابقين (١/٥ مجموع التجارة الدولية تقريباً) . زيادة على ذلك فبالعكس تماماً من الفكرة الخاطئة التي أشرنا إليها ، نجد أن مبادلة المواد الأولية والغذائية

في مقابل المنتجات المصنوعة ، وهو النوع التقليدي الذي يخشى عليه من التصنيع قد تزايد بدلا من أن ينكمش ، بتزايد تصنيع البلاد المتخلفة اقتصادياً . فارتفع إلى ٣٣,٣٪ من مجموع التجارة الدولية في سنة ١٩٣٧ بعد أن كان ٢٩,٣٪ فقط من هذا المجموع في سنة ١٩٢٥ .

كذلك فرغم أن هذا النوع التقليدي من المبادلات كان يحتل ٦٥,٩٪ من تجارة إنجلترا الخارجية في السنوات ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣ والتي كانت تقلد نحو ٢,٨٢٠ مليون جنيه إنجليزي ، فإن انخفاض هذه النسبة إلى ٣٥,٤٪ في السنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٩ ، لا يغير كثيراً من النتيجة التي وصلنا إليها إذا أخذنا في الاعتبار ، أن مجموع التجارة الخارجية قد ارتفع في هذه الأثناء إلى ٨,٨٨٠ مليون جنيه إنجليزي . فمن هذا يتبين أن النوع التقليدي ، لم ينخفض بل ارتفع ، وإن لم يكن هذا الارتفاع بنسبة ازدياد أفرع التبادل الأخرى . فإن هذا النوع التقليدي قد ارتفعت قيمته من ١٨٤٨ مليون جنيه تقريباً في ١٨٥٤ - ١٨٦٣ إلى ٣,١٣٠ مليون في ١٩٢٥ - ١٩٢٩ .

النسب المئوية لتوزيع التجارة الخارجية البريطانية

السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤) المجموع بملايين الجنيهات
١٨٦٣-١٨٥٤	١٤,٤	١١,١	٨,٨	٢,٨٢٠
١٨٩٣-١٨٨٤	١٨,٢	١٤,٣	٢٠,١	٥,٦٧٥
١٩٢٩-١٩٢٥	٢٣,١	١٥,٨	٧٥,٧	٨,٨٨٠

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) كالجدول السابق (نفس المصدر السابق ص ١٤٥) .

وقد استعان رجال السياسة على الأخص بقانون تناقص التجارة الخارجية الذي صاغه وارنر سومبارت W. Sombart في أوائل هذا القرن ، لمهاجمة تصنيع البلاد المتخلفة (١) . ولكن هذا القانون لا يقرر في الواقع سوى تناقص

(١) هيرشمان : المرجع السابق وكذلك مقاله جاك بودفيل المشار إليها آنفاً .

نسبي للتجارة الخارجية ، بالقياس إلى ازدياد المبادلات داخل البلد نتيجة للتصنيع . ولا يقول إطلاقاً بأى تناقص كمي Quantitatif للتجارة الخارجية لبلد ما بعد تصنيعه .

وحتى في ضوء هذا التفسير فإن قانون سومبارت لا ينطبق في المرحلة الأولى من مراحل تصنيع البلاد الزراعية (١) . وهذه تقريباً هي المرحلة التي تعيش فيها مصر الآن . ففي مثل هذه المرحلة نجد أن الارتفاع الشديد في مستوى المعيشة والاندفاع الذي يصحبه للاستمتاع بحياة أكثر مدنية وتحضراً urbanisation يكون نوعاً من التغيير في البناء الاجتماعي ، يجب لوقت غير قليل ، تغيير البناء الاقتصادي . وينشأ عن ذلك بالضرورة زيادة كبيرة في طلب السلع المستوردة . وهكذا يرتفع متوسط الحاجة للإستيراد *propension moyenne à importer* بدلاً من أن ينخفض .

وننتقل الآن بعد أن فنّدنا هذين الاعتبارين النظريين ، إلى الواقع الملموس الذي يعطى لوجهة نظرنا تأييداً عملياً نهائياً . فلننظر من الناحية الإحصائية الواقعية البحتة ، ماذا كان تأثير التصنيع المتزايد للبلاد المتخلفة على حجم التجارة الخارجية الدولية ؟ نجد أولاً (٢) أنه خلال الفترة بين ١٨٧٦ ، ١٩٣٨ تضاعفت الصناعة الإنتاجية *industrie manufacturière* سبعة مرات ، بينما تضاعفت التجارة الدولية بالنسبة للمواد الأولية أربعة مرات تقريباً ، ومن ٢,٥ إلى ٣ مرات بالنسبة للمنتجات المصنوعة . وواضح هنا أن التجارة الدولية ازدادت إزدياداً كبيراً ، ولو أن هذا الإزدياد لم يصل إلى نسبة زيادة التصنيع . وقد علل الأستاذين بوكانان وليتز (٣) في كتابهم عن إعادة بناء الاقتصاد العالمي ، هذا التوافق الإحصائي الناقص *imperfect statistical parallelism* ، بالأسباب الآتية :

(١) جاك بودفيل .

(٢) التصنيع والتجارة الخارجية (عصبة الأمم) .

(٣) نيويورك سنة ١٩٤٧ .

- (١) أن عناصر الإنتاج الأخرى لم تزد بقدر زيادة الإنتاج الصناعي .
 (٢) القيود التي فرضت على التجارة الخارجية خصوصاً منذ سنة ١٩٣٠ .
 (٣) قانون سومبارت — الذي سبقت الإشارة إليه — بمعناه النسبي الضيق .

الإنتاج الصناعي والتجارة الدولية

(١٩١٣ — ١٠٠)

١٩٣٦ — ١٩٣٨	١٨٧٦ — ١٨٨٠	
١٨٥	٢٥	(١) الإنتاج الصناعي المولى
		(٢) مقدار التجارة الدولية :
١١٧	٣١	في المواد الأولية
٩٢	٣٢	في المنتجات المصنوعة

(المصدر : التصنيع والتجارة الخارجية ص ١٧)

ومن ناحية أخرى فاننا نصل لنتيجة أكثر وضوحاً وإقناعاً لو قارنا مقدار التجارة الخارجية في البلاد المصنعة ، بها في البلاد المتخلفة . ففي الواقع أن التجارة الخارجية تكاد تتركز في البلاد الصناعية الكبرى . فالخمس في البلاد الأكثر تصنيعاً في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا ، ألمانيا ، فرنسا ، اليابان) كانت تختص بـ ٤٥,٥٪ من واردات العالم كله في سنة ١٩٢٨ ، ٤٣,٤٪ من هذه الواردات في سنة ١٩٣٨ . حقاً أنه ليست هناك صلة بسيطة ومباشرة *corrélation simple et directe* ، بين الإنتاج ومعدل الاستيراد للفرد الواحد . ولكنه من الملاحظ أن ازدياد الإنتاج الصناعي في بلد معينة ، يترتب عليه ازدياد وارداتها عن واردات البلاد الأخرى التي تماثلها حجماً . وهكذا يظهر جلياً أن تصنيع مصر سترتب عليه زيادة تجارتنا مع الخارج . كما يظهر أيضاً ، أن ذلك لن يؤدي حتماً ، لإنقاص مقدار تجارتنا مع إنجلترا . بل على العكس فان هذا التصنيع — نظراً لما يترتب عليه

عموماً من زيادة في تجارة مصر الخارجية — قد يؤدي لزيادة هذه التجارة أيضاً مع إنجلترا . ولكن زيادة مبادلاتنا التجارية مع باقي الدول الأخرى ، ستعمل دون شك على إنقاص النسبة التي تختص بها إنجلترا في تبادلنا التجاري رغم عدم انخفاض القيمة المطلقة لتجارتها معنا . وهكذا نحطم قنطرة كانت تنقل إلينا التأثير والسيطرة البريطانية .

صعوبات تطبع الصناعة البريطانية بالوضع الجديد :

ولكن الأمر بالنسبة لإنجلترا — رغم ما بيناه من احتمال ازدياد تجارتنا معها بعد التصنيع — ليس بالسهولة واليسر اللذين قد تظنهما .

فبحوار التغير في كمية تجارتنا الخارجية ، لا بد للتصنيع من أن يحدث تغييراً آخرأ ليس أقل أهمية ، في طبيعة ونوع هذه التجارة . وإذا كان التغير في الكمية لا يضر بالمبادلات البريطانية فإن تغير الطبيعة والنوع غالباً ما يؤثر تأثيراً سيئاً على هذه المعاملات التجارية ، ما لم تطبّع الصناعة الإنجليزية نفسها وتحاول أن تجارى التطور الجديد . فالواقع أنه نظراً لانخفاض مستوى المعيشة في مصر ، فإن ما تستورده من إنجلترا يكاد يقتصر على الضروريات الأولية . كما أن كل صناعة ناشئة تضطر عادة للاعتماد على السوق المحلي بانتاج بضائع يوجد لها طلب محلي جاهز ، أى نفس البضائع التي كانت تستورد من الخارج . وهكذا نجد تنازعاً شديداً بين الصناعات القومية وصناعات التصدير الأجنبية في إنجلترا على الأخص في حالتنا هذه .

فزيادة الواردات بسبب التصنيع التي تنبأنا بها من قبل ، يصاحبها غالباً تغير في طبيعة هذه الواردات في مجموعها . فأننا نجد أولاً أن البلاد تحتاج في مرحلة التصنيع ، لآلات و سلع إنتاجية لا يمكن الحصول عليها عن طريق الإنتاج القومي . كذلك فإن تحسن مستوى المعيشة الذي يعقب التصنيع ينشئ طلباً ضخماً متزايداً ومتنوعاً أيضاً ، لسلع لم تكن تطلب قبل ذلك ، نظراً لضعف القوة الشرائية . فنجد هكذا طلباً ضخماً على الكماليات أو على ضروريات من صنف أجود يختلف باختلاف الأذواق .

ومثل هذه السلع لا يمكن الحصول عليها إلا بالاستيراد من الخارج . وقد يتجه جزء كبير من هذا الطلب المستحدث إلى السوق البريطانية التي تربطنا بها معرفة أكيدة ، وتعود طويل . ولكن إذا صح أن الزيادة المحتملة للواردات قد تكون في صالح إنجلترا ، فإن تغيير طبيعة هذه الواردات ، يجعل من الضروري لإنجلترا أن تعدل في إنتاجها وصناعتها ، بما يوافق الوضع الجديد . وهذا التطور شاق بطبيعته ولا شك ، خصوصاً على إنجلترا ، عملتنا الكبرى ، التي تخصصت منذ أمد طويل في إنتاج سلع من الضروريات الأولية (كالمنسوجات مثلاً) .

ولكن مثل هذا التطور لا مناص منه ، ليس فقط بسبب التصنيع في مصر وإنما أيضاً لمواجهة التصنيع الذي تم ، والمحتمل حدوثه ، في البلاد التي كانت تعتمد عليها صناعات التصدير في بريطانيا . فالواقع كما يلاحظ مستر هربرت باكستر (١) أن شكل الإنتاج والطلب ذو طبيعة دائمة التغير لا يمكن تصورهما في حالة سكون . والواقع أن إنجلترا بتعديل إنتاجها بحيث يلائم التطور الجديد تساعد على ازدهار اقتصادنا واقتصاد عملائها . « فان رخاء دولة يساعد على رخاء البلاد الأخرى .. ، فالإنسان — كما يقول أيضاً مستر باكستر ، في لهجة مليئة بالفهم وسعة الأفق — قد قطع شوطاً كبيراً ، بعيداً عن الفكرة — لو صح أنها وجدت — التي تقول بأن بلداً يمكن أن تغنى من عداوة وفقر جيرانها » .

(١) محاضرات عن منطقة الإستريلى ، المحاضرة الخامسة : « الهند والباكستان » ، ص ١٨ .

القسم الثاني

العلاقات المالية

من الظاهر أن دراسة العلاقات المالية ، أصبحت الآن أيسر فهماً وأكثر فائدة بعد أن درسنا البناء الاقتصادي الذي تركز عليه هذه العلاقات في الكتاب الأول . فهي قد أصبحت أيسر فهماً ، لأننا نعرف الآن الوسط الاقتصادي الذي كانت تعمل فيه ، والحقائق الأساسية ، والقواعد العمومية التي كانت تحكمها . فان دراسة هذه العلاقات مجردة ، بدون أي نظر لظروف البناء الاقتصادي ، يبعدنا عن الطبيعة الحقيقية لهذه العلاقات ، باعتبارها جزءاً متكاملًا في اقتصاد حي ، يؤثر فيها وتؤثر فيه . كذلك فانه بالنظر للمشكلة من وجهي العلاقات المالية والبناء الاقتصادي معاً ، تصبح دراستها أكثر نفعاً مما لو درسنا كل من هذين الوجهين على حدة . لأننا نستطيع بذلك أولاً أن نعرف بالضبط مقدار تأثير العلاقات المالية على الحياة الاقتصادية ، بدون أن نخلط بين تأثيرها ، والتأثير الناتج من طبيعة البناء الاقتصادي .

كما أننا نستطيع بذلك الحكم على العلاقات المالية ، ليس في ذاتها فقط ، وإنما أيضاً بطريق غير مباشر ، بالحكم على البناء الاقتصادي الذي أوجدها وما زال يقويها ويسندها ، وفي الوقت نفسه يتقوى بها ويستند عليها . زيادة على ذلك فإننا نستطيع أن نقار قيمة قطع العلاقات المالية رسمياً ، دون إجراء أي تغيير في البناء الاقتصادي ، الذي كانت تركز عليه . وهو ما حدث فعلاً عقب الحرب العالمية الثانية في مصر . وفي ضوء كل هذه الاعتبارات سوف نقسم هذا القسم الثاني إلى الفصول الثلاثة الآتية :

- ١ - العلاقات المالية والشبكة الاقتصادية .
- ٢ - كسند ومقو للبناء الاقتصادي الحالي .
- ٣ - تغيير النظام النقدي .

الباب الأول

العلاقات المالية والشبكة الاقتصادية

لكلمة Conjoncture أو الشبكة الاقتصادية — كما اصطلاحنا أن نسميها —
معنيين إقتصاديّين في عرف مسيو اندريه فلسان A. Vincent (١) :

— الحالة الاقتصادية situation économique في بلد ما .

— العلم الذى يدرس مثل هذه الحالة الاقتصادية .

ويهتم ا. فاجمان E. Wagemann (٢) على الأخص ، بهذا المعنى الأخير ،
في كتابه : « مقدمة لنظرية التقلبات الاقتصادية » . ولكننا فيما يختص بدراستنا
هنا يهتما على الأخص المعنى الأول . فان الحالة الاقتصادية بالمعنى الواسع
— أى كل متغير لا يدخل في البناء الاقتصادي الثابت — هي ما نقصد تعيينه
في بحثنا هذا ، بكلمة الشبكة الاقتصادية ويساعدنا على هذا التحديد ما يورده
البروفيسور هنرى جويتون H. Guillon (٣) مستعيناً باصطلاحات اللغة
الفلكية التي تفرق بين :

— Les conjonctions : وهي الاجرام الثابتة ذات المواضع المستقرة
في المجموعة الفلكية . وهو يشبهها في ميدان الاقتصاد بالبناء الاقتصادي .

— Les Conjonctions : وهي الاجرام المتحركة التي يشبهها
جويتون بالتطورات الاقتصادية أو حالة الشبكة الاقتصادية .

وسنقتصر هنا — تجنباً للإطالة المحلة — على استعراض فترتين تمثلان الوجهين
الرئيسيين للدورة الاقتصادية ، فوق أنهما تعتبران من أهم فترات تاريخنا
الاقتصادي وأكثرها تجارباً . وهاتين الفترتين هما : فترة الكساد التي أعقبت
سنة ١٩٣١ ، وفترة التضخم التي ابتدأت مع حرب سنة ١٩٣٩ .

(١) في كتابه : « التعريف بالشبكة الاقتصادية » .

(٢) الناشر : « ألكان » باريس ١٩٣١ .

(٣) كتابه عن « التقلبات الاقتصادية » .

الفصل الأول

« تأثير العلاقات المالية في فترة الكساد »

أولاً : تأثير خفض الاسترليني على الانتعاش Reprise في كل المنطقة الاسترلينية :

كان الانتعاش الذي أعقب الأزمة العالمية في سنة ١٩٢٩ أكثر ظهوراً وسرعة ، بالنسبة لـ إنجلترا ومنطقة الاسترليني ، أكثر منه بالنسبة لكل ما عدا هذه المنطقة . ويهنا هنا أن نبين دور العلاقات المالية في مثل هذا التطور . ولكننا نلاحظ أولاً أن هناك عناصراً أخرى كثيرة ، بخوار العلاقات الاقتصادية ، كانت ضمن أسباب الانتعاش الاقتصادي . وأن وجود هذه العوامل المتعددة يعقد المسألة . هذا خصوصاً وأنه من المستحيل في العلوم الاجتماعية ، مثل الاقتصاد ، أن يعرف بالضبط مدى تأثير كل عامل من العوامل المنتجة لأثر ما . لأنه لا يمكن في مثل هذه العلوم الاجتماعية أن نجري التجارب بعد عزل كل مؤثر على حدة كما هو الحال في أبحاث العلوم المسماة بالعلوم « المضبوطة » (١) .

ولكن يمكننا باستقراء الوقائع مع الاستنتاج المسبب أن نصل إلى تكوين فكرة تقريرية كافية لدور العلاقات المالية في التغلب على الأزمة الاقتصادية . كما نلاحظ من ناحية أخرى أن كل نشاط العلاقات المالية يكاد يكون نتيجة للسياسة الإنجليزية . فإن أعضاء منطقة الاسترليني لم يتخذوا سوى موقفاً سلبياً محضاً ، بمجاعة إنجلترا وتبع خطاها ، في سياستها المالية . ولهذا نجد أنفسنا مضطرين لدراسة السياسة المالية البريطانية حيال الأزمة قبل أن ندرس العلاقات المالية التي لم تكن سوى إحدى نتائج هذه السياسة .

(١) موريس بيبه : انفراج الأزمة في بريطانيا وأسبابه : مجلة الاقتصاد السياسي سنة ١٩٤٥ .

١ — تخفيض الجنيه الاسترليني في سنة ١٩٣١ :

يؤدي تخفيض العملة ، نظرياً ، إذا نظرنا للأمر في عمومه ، وبطريقة تبسيطية للغاية ، إلى تشجيع الصادرات والإقلال من واردات البلد التي خفضت عملتها (١). أي أنه يؤدي في حالة الأزمة على مساعدة الانتعاش وإنهاء حالة الكساد .

ولكننا إذا انتقلنا إلى دراسة تخفيض العملة في حالة معينة بذاتها ، وجدنا أن المسألة ليست بمثل هذه السهولة . وفيما يتعلق بحالتنا الخاصة هنا ، أي الأزمة في منطقة الاسترليني ، نجد أن هناك عوامل كثيرة تقف في وجه الأثر « العادي » الذي سبقت الإشارة إليه ، لتخفيض العملة .

(١) من ناحية الصادرات :

كان من المفروض أن يؤدي تخفيض الجنيه الاسترليني إلى هبوط أسعار الصادرات البريطانية بالعملة الأجنبية ، ويؤدي أيضاً بالتالي إلى تشجيع هذه الصادرات وزيادة المبيعات البريطانية إلى الخارج . ولكن اعتبارات كثيرة كانت تقف دون تمام هذه النتيجة الطبيعية الكاملة .

(١) ففي مثل الكساد الذي كان يخيم وقتئذ ، لا يظهر أن الصادرات تتأثر كثيراً بخفض الأسعار . أي أن مرونة الصادرات — بلغة أخرى — لا تكون كبيرة بالنسبة لانخفاض الأسعار في أوقات الكساد . بل إنها — كما يقول چاك بودثيل (٢) — قد تكون سلبية أو على الأقل غير واضحة في حالة الأزمات الاقتصادية الحادة . ولكننا لانذهب إلى أن الأمر كان هكذا بالنسبة لانجلترا ، فالحالة التي يقول بها بودثيل هي باعترافه حالة استثنائية قصوى . ولكننا نعتقد أن مرونة الصادرات بالنسبة للأسعار — في الظروف التي كانت

(١) جو تفريت هابرلر : نظرية التجارة الخارجية .

(٢) المقالة السابق ذكرها .

فيها بريطانيا - ما كانت لتتعدى الصفر بكثير (بمعنى أن خفض الأسعار بنسبة ١٠٪ مثلاً ، ما كانت لترفع الصادرات بنفس نسبة الانخفاض ، وهي الحالة التي تكون فيها المرونة مساوية للوحدة : ١ ، أى أعلى من الصفر بكثير (١) .

(٢) زيادة على ذلك فإن الدورة الاقتصادية كانت حتى ذلك الوقت في اتجاه الهبوط . أى أن النشاط الاقتصادى بطبيعته كان وقتئذ يميل للنزول والانكماش ، بطريقة قد تستغرق بل وقد تتعدى ، آثار خفض الأسعار على الصادرات (بمعنى أنه وإن كان تخفيض الجنيه الانجليزي يساعد على زيادة الصادرات ، إلا أن الهبوط المستمر في النشاط الاقتصادى ، كان يمكن أن يجبّ هذه الزيادة في الصادرات ، بل وأن ينتج في آخر الأمر نقصاً في هذه الصادرات عما قبل التخفيض) .

وقد حسب ا . فانيتفلد (٢) مدى الارتباط بين تخفيض الاسترليني وازدياد الصادرات ، فوجده (٠,٦٦٤) بعد استبعاد أثر الاتجاه النزولى للدورة الاقتصادية ، بدلا من (٠,٥٣) بدون هذا الاستبعاد . ولكنه نسي رغم ذلك ، أن التخفيض لم يكن هو العامل الوحيد في زيادة الصادرات . وإنما توجد عوامل أخرى كثيرة ، منها الحماية الجمركية والخفض المباشر للأسعار الداخلية ، كانت تدفع أيضاً لزيادة الصادرات .

(٣) كما لا يجب أيضاً أن ننسى أن الجنيه الاسترليني كان مقدراً بأكثر من قيمته الحقيقية بحوالى ١٠٪ منذ الإصلاح النقدي في سنة ١٩٢٥ (٣) وأن جزءاً كبيراً من التخفيض سنة ١٩٣١ ساعد فقط على وضع الجنيه الانجليزي على قدم المساواة مع العملات الأخرى . وهكذا يتضح أن التخفيض الحقيقى لهذا الجنيه عن قيمته الحقيقية لم يكن بالأهمية التي قد نتصورها لأول وهلة .

(١) الجمل التي بين قوسين لا توجد في الأصل باللغة الفرنسية وأضيفت للنص العربى زيادة في الإيضاح .

(٢) رسالة : باريس ١٩٣٥ .

(٣) برشيانى - تيرون : مقاله عن نظام النقد المصرى باللغة الإنجليزية في مجلة القانون والاقتصاد .

(٤) يأتي بعد ذلك الأثر العكسي لتخفيض عملات البلاد الأخرى . فهناك بلاد عميلة لـ إنجلترا - مثل كل أعضاء منطقة الاسترليني - خفضت نقدها عموماً بنفس نسبة تخفيض الاسترليني ، وبذلك منعت - فيما يختص بها - كل أثر للتخفيض الانجليزي على تجارتها الخارجية .

وأخطر من هذا أن بلاداً منافسة للصناعة البريطانية خفضت بدورها عملتها . فبلد مثل اليابان احتفظت بمستوى الين Yen منخفضاً باستمرار ، ٢٥٪ عن مستوى الجنيه الاسترليني (١) . واستطاعت بذلك أن تنافس الصناعة الانجليزية خصوصاً في الأسواق الهندية .

كما أن تخفيض الدولار الأمريكي (الذي انخفض إلى ٥٩,٠٦٪ من قيمته المعدنية) قد عمل - رغم حصوله متأخراً في مارس سنة ١٩٣٣ - على محو كل أثر للتخفيض البريطاني .

(٥) وحتى في البلاد التي ظلت خاضعة لقاعدة الذهب ، والتي كان ينتظر أن يحقق التخفيض بالنسبة لها نتائج مرضية ، هذه البلاد كان لديها أسلحة أخرى تدافع بها عن نفسها . وبين هذه الأسلحة نجد درجات متعددة من وسائل الحماية ، تبدأ من مجرد رفع الرسوم الجمركية ، إلى تحديد الكميات الواردة Contingentement والمراقبة الصارمة للصرف .

(ب) من ناحية الواردات :

يؤدي تخفيض العملة - تبعاً للتطور النظري العادي - إلى زيادة أسعار الواردات محسوبة بالعملة القومية ، وبالتالي إلى إنقاص هذه الواردات . والواقع أن تخفيض الاسترليني أدى هنا إلى نتائج أحسن . ففي فترات الكساد تكون مرونة الواردات بالنسبة لارتفاع الأسعار ، أكثر منها بالنسبة لمرونة الصادرات التي سبقت الإشارة إليها . وبذلك يكون التخفيض قد ساعد

(١) موريس بيه : المقالة السابقة .

على الإقلال من الشراء من الخارج مما ساعد على حجز السوق الداخلى في بريطانيا لتصريف الصناعات الوطنية ، بحمايته من المنافسة الخارجية .

٢ - عوامل أخرى غير تخفيض العملة :

ولكن تخفيض العملة - زيادة على كل الاعتبارات التى حدثت من آثاره - لم يكن هو العامل الوحيد فى الميدان . فان عوامل كثيرة أخرى ساهمت بحجز كبير فى إنتاج الانتعاش الذى تلى الأزمة . وقد رتب موريس بيه (١) هذه العوامل حسب أهميتها جاعلا وسائل الحماية الجمركية فى أول القائمة ، وبعدها تخفيض أسعار التكلفة ، ثم أخيراً تخفيض الجنيه الاسترلى . وقد علل أهمية الحماية الجمركية بأنها حجزت السوق البريطانى الداخلى للصناعة الوطنية بعيداً عن المنافسة الأجنبية . كما أن هذه الحماية ساعدت بريطانيا فى مساوماتها فى مؤتمر « أوتاوا Ottawa » والاتفاقات الثنائية للتجارة الخارجية التى تلتها . كما أن خفض سعر التكلفة ساعد على إيجاد ربح مناسب ، هو الفرق بين التكلفة وسعر البيع للخارج ، الذى ظل رغم ذلك منخفضاً كما هو . وتظهر أهمية خفض سعر التكلفة ، من الطرق التى حاولت بريطانيا الوصول بها إلى هذا الخفض . والتى بلغت خمسة طرق مختلفة هى : تنظيم الإنتاج rationalisation والاختفاض النسبى لأسعار المواد الأولية الأساسية والمواد الغذائية ، والاختفاض الأجور التى أصبحت ممكنة بالاختفاض نفقات المعيشة ، وتخفيض الضرائب dégrèvements وأخيراً انخفاض سعر الفائدة .

وهكذا تظهر جلية ضالة الدور الذى قام به تخفيض العملة البريطانية فى إنهاء منطقة الاسترلى من أزمة سنة ١٩٣١ . بل ان الأستاذ موريس بيه يعتقد أن هذا التخفيض لم يدفع أبداً ناحية الصعود وأن دوره اقتصر فقط على خلق جو مناسب أمكن فيه للانتعاش أن يظهر .

(١) فى مقالته السابق الإشارة إليها .

٣ - موقف باقى أعضاء المنطقة :

ربطت كل البلاد - التى أصبحت فيما بعد أعضاء فى منطقة الاسترلىنى - عملاتها بالجنيه الانجليزى بعد أن تبعته فى انخفاضه الأولى سنة ١٩٣١ . ولكن هذه التخفيضات لا يمكن أن تفرق من حيث طبيعتها ، عن الارتباط المالى بانجلترا ، إذ أنها لا تعدو كونها مظهراً من مظاهر هذا الارتباط ودليلاً على حاجة هذه البلاد لتتبع خطى العملة الانجليزية ، وربط مصير نقودها بمصير الاسترلىنى . وهكذا نجد أن عبارة العلاقات المالية تعبر فى هذه الفترة التى ندرسها هنا ، عن التخفيضات المبدئية ثم التقلبات التالية ، التى تبعت فيها عملات المنطقة تقلبات الاسترلىنى .

ولكننا إذا نظرنا لموقف أعضاء منطقة الاسترلىنى ، لما أمكننا أن نتبين فيه سياسة إيجابية معينة ، وإنما على الأصح ، مجرد موقف سلبي . فان أعضاء المنطقة لم يحاولوا أن يحاربوا الكساد ، كما فعلت انجلترا ، بل كانت سياستهم التى أدت بهم إلى التخفيض والانضمام للمنطقة ، مجرد رد فعل دفاعى Réaction défensive فى مواجهة التخفيض البريطانى . كل هذا رغم أن هذا الدفاع قد ساعد من غير قصد على عودة الانتعاش .

(١) أهمية هذه العلاقة المالية بالنسبة لأعضاء المنطقة :

لم يكن انضمام هؤلاء الأعضاء لمنطقة الاسترلىنى أكثر من وسيلة دفاعية ضد تخفيض العملة فى بريطانيا أكبر عميل لهم جميعاً فى المبادلات التجارية . فلهذا السبب عينه كانت هذه البلاد جميعها مضطرة لتخفيض عملاتها أيضاً وربطها بالاسترلىنى . فان هذا المسلك كان ضرورياً بالنسبة لهم لحماية مستوى صادراتهم نحو انجلترا (وباقى بلاد المنطقة) . ولا نعتقد أن هذه البلاد كانت تفكر كثيراً فى إغراق الأسواق الأجنبية وقت التخفيض . بل كان الغرض الأساسى الذى تهدف له هو - كما سبق أن بينا - حماية مستوى صادراتها للخارج .

(ب) أهمية هذه العلاقة المالية بالنسبة لمركز المنطقة :

يكاد يكون كل أعضاء المنطقة موردين للمواد الأولية والغذائية لـ إنجلترا وقد ترتب على ذلك أن تخفيض عملات هؤلاء الأعضاء لم يضر بالصادرات البريطانية مثل تخفيضات عملات البلاد الصناعية المنافسة لإنجلترا . بل على العكس فإن تخفيض عملات الدول أعضاء المنطقة ساعد على تثبيت أسعار المواد الغذائية والأولية التي تصلها لإنجلترا محسوبة بالسترليني . وغنى عن البيان أن هذه المواد تكون عنصرأ أساسياً من عناصر نفقات المعيشة وسعر التكلفة بصفة أعم في بريطانيا . وهكذا ساعدت تخفيضات الدول الأعضاء على حفظ التوازن بين سعر التكلفة وسعر البيع للبضائع البريطانية ، وبالتالي توسيع مجال الربح اللازم لانتعاش الاستثمارات .

وكذلك يمكننا أن نقول أن أعضاء منطقة الاسترليني وقد افعوا بتخفيض عملاتهم عن مستوى صادراتهم قد احتفظوا ، بذلك أيضاً ، بمستوى دخولهم وقدرتهم على الاستيراد .

ولما كانت وارداتهم تأتي غالباً من إنجلترا فكأن النتيجة الغير مباشرة لتخفيض عملاتهم هي أيضاً زيادة صادرات إنجلترا .

وهنا أيضاً — كما سبق أن بينا بالنسبة للتخفيض البريطاني — نستطيع أن نقول أن تخفيضات عملات أعضاء المنطقة لم تؤد لأى نتيجة إيجابية في طريق الانتعاش وإنما ساعدت فقط على خلق جو مناسب لظهور هذا الانتعاش . وذلك بحفظها لمستوى الصادرات نحو بريطانيا وكذلك لمستوى سعر التكلفة في السوق البريطاني نفسه .

ثانياً — حالة مصر الخاصة :

رغم أن مصر تركت عملتها تتبع الاسترليني في هبوطه ، كما فعل كل أعضاء المنطقة ، إلا أن تصرفها هذا لم يؤد لنتائج مماثلة لما حدث في باقي الدول الأعضاء . فتخفيض الجنيه المصرى يعتبر حالة خاصة ، تختلف تماماً

في نتائجها عن نتائج تخفيض مختلف عملات منطقة الاسترليني عموماً . وسبب ذلك الاختلاف يأتي من الظروف الخاصة التي تحكم تكوين ثمن القطن ، الذي يعتبر محصولنا الأساسي ويشغل الجزء الأكبر من صادراتنا . فان ثمن هذا المحصول لا يتحدد في السوق المصري المحلي ، وإنما تبعاً لظروف سوق عالمي أكثر اتساعاً . فمن جانب الطلب لا يمكننا أن ندخل في حسابنا الطلب المحلي (في مصر) الذي لا يكاد يكون موجوداً . فان كل القطن المصري تقريباً (٩٠ إلى ٩٥ ٪ فيما بين الحريين) يصدر للخارج . كذلك فان العرض العالمي للقطن - من الجانب الآخر - لا يتأثر في كثير بتقلبات المحصول المصري ، الذي لا يتعدى في الغالب ، ٦ ٪ من الإنتاج العالمي للقطن (١) .

وقد انتهت البحوث والحسابات Calculs - التي قام بها المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية I.N.S.E.E. في فرنسا (٢) - فيما يتعلق بالسنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ وهي آخر فترة قبل الحرب العالمية الأخيرة ، إلى النتائج التالية :

(١) أن هناك ارتباط وثيق بين أسعار مختلف أنواع القطن وفي مختلف الأسواق . ويرتب الباحثون على ذلك اتحاد Unité أسعار القطن في العالم قبل حرب سنة ١٩٣٩ . وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

النوع والسوق	معدل الارتباط
١ - ميدلنج في نيو أورليانز سكلاريدس في الاسكندرية	+ ٠,٩٩١
٢ - بروش في بومباي سكلاريدس في الاسكندرية	+ ٠,٩٧٦
٣ - ميدلنج في نيو أورليانز بروش في بومباي	+ ٠,٩٨٥

(١) «القطن» ، محاضرات السوربون : بيير جورج .
(٢) السوق الدولي للقطن ص ١٣٣ - ١٣٤ .

ولكن نفس المعهد بعد أن أثبت التأثير المتبادل بين الأسواق العالمية المختلفة ، عمد إلى محاولة تقدير الأهمية الخاصة لكل سوق على حدة . فالواقع أن معدلات الارتباط التي بينها في الجدول السابق حسبت بين كل سوقين بدون استبعاد تأثير الأسواق الأخرى ، التي قد تؤثر بدورها على أثمان السوقين موضع الاعتبار . فإذا كان الارتباط بين البروش (نوع من القطن) في بومباي والسكلاريديس في الاسكندرية قد ارتفع وفقاً للجدول السابق إلى $(+ ٠,٩٧٦)$ فإن هذا يرجع في الحقيقة إلى تأثير أسعار الميدلنج الأمريكي في نيو أورليانز - التي تؤثر في اتجاه واحد - على السوقين المذكورين ، مما يقرب في أسعارهما . لذلك فإننا إذا أخذنا أسعار هذه الأسواق كل اثنين على حدة ، واستبعدنا في الوقت نفسه - حسابياً - تأثير السوق الثالث ، بافتراضه ثابتاً ، لوجدنا معدلات ارتباط مختلفة كما يلي :

النوع	معدل الارتباط
١ - ميدلنج - سكلاريديس	$+ ٠,٧٨٩$
٢ - بروش - سكلاريديس	$- ٠,٠٠٦$
٣ - ميدلنج - بروش	$+ ٠,٩٨٦$

وهكذا يتضح بجلء أن القطن السلاريديس المصري والبروش الهندي كانا قبل سنة ١٩٣٩ مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالقطن الأمريكي (ميدلنج) . بينما لم يكونا كذلك إطلاقاً فيما بينهما .

وبذلك يتضح أيضاً أن سعر القطن الأمريكي كان ذا تأثير واضح في مختلف الأسواق . وفيما همنا ، نجد أن سعر القطن المصري كان في مختلف تقلباته يتبع تقلبات أسعار القطن الأمريكي (١) .

(١) وقد توصل البروفيسير برشيان - تيروفي لنتائج مقارنة تماماً للنتائج التي انتهى إليها المعهد الفرنسي ، مقدراً تأثير أسعار القطن الأمريكي على أسعار القطن المصري بحوالى ٦٠٪ (مجلة مصر المعاصرة : ديسمبر سنة ١٩٣٠) . كما أن الدكتور جمال الدين سعيد يعطينا معدل ارتباط يصل إلى $+ ٠,٨٠$ بين سعر القطن الأمريكي وأسعار السكلاريديس فيما بين سنة ١٩٢٢ ، ١٩٣٦ (إقتصاديات مصر) .

(٣) كذلك تعرض المعهد الفرنسي لمعدل الارتباط بين عرض المحصولين الأمريكي والمصرى وأسعارهما . ومن المفهوم أنه حيث يوجد تأثير من العرض على ثمن المحصول ، يجب أن يكون معدل الارتباط سلبياً . لأن الأسعار يجب أن تأخذ اتجاهاً عكسياً لاتجاه العرض ، بمعنى أنه كلما زاد العرض قل السعر والعكس بالعكس ..

وهنا نجد معدل ارتباط مرتفع جداً يصل إلى (- ٠,٨٣٩) بين عرض الميڤلننج (أوبلند) الأمريكي وأسعاره في الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٨ (١)، وذلك بعد استبعاد تأثير اتجاه الأمد الطويل *Mouvement de longue durée* بينما نجد أن هذا المعدل بالنسبة للقطن المصرى إيجابياً (+ ٠,١٣٩) للفترة ١٩٢٢-١٩٢٧ مما يقطع بعدم وجود أى صلة بين عرض القطن المصرى وسعره . ويتبين من كل ما سبق ، بوضوح تام ، أن عرض القطن الأمريكى يؤثر تأثيراً كبيراً على أسعاره . بينما لا يوجد أى تأثير لعرض القطن المصرى على أسعاره . هذا وإن كان البروفيسير برشيانى تيرونى ، يرى أن عرض القطن المصرى يمكن أن يؤثر تأثيراً طفيفاً على أسعاره خصوصاً فيما يتعلق بالسكلاريدس ذى الجودة العالية ، لأن مرونة طلبه ضعيفة . ولكننا نعتقد أنه رغم أن عرض السكلاريدس يمكن أن يؤثر فى أسعاره نظراً لقلة مرونة الطلب عليه ، إلا أن هذا لا يمكن أن يؤثر على أسعار القطن المصرى فى عمومها . والنتائج التى وصل إليها معهد الإحصاء والأبحاث الاقتصادية تؤيدنا فى ذلك أكبر تأييد .

كما يتضح أيضاً أن ظروف السوق الأمريكى تؤثر تأثيراً كبيراً على أسعار القطن العالمية بما فيها أسعار القطن المصرى . فان عرض القطن الأمريكى وهو وحده يصل لحوالى ٥٠٪ من العرض العالمى للقطن (٢) يحدد سعر القطن الأمريكى الذى لاينى بدوره عن التأثير على باقى الأسعار العالمية . وهكذا

(١) بغض النظر عن السنوات الاستثنائية التالية لحرب ١٩١٤ - ١٩١٨ والتي لم يكن لاتجاه فيها مستقراً .

(٢) السوق العالمية للقطن ص ١٣٤ .

يمكننا ، لهذا السبب ، أن نقول أن الثمن الدولي للقطن يتكون بالدولار وليس بأى عملة محلية أخرى . وهذه الأسعار التى تتكون ابتداء على أساس وحدة الدولار ، وفى السوق الأمريكى ، تحدد الأسعار محسوبة بالعملات الأجنبية المختلفة ، تبعاً لسعر الصرف بين هذه العملات والدولار الأمريكى .

وفى حالة مصر الخاصة ، نجد أن العرض والطلب الخاصين بالقطن المصرى ، لا يكاد يكون لهما أى أثر يذكر فى تحديد سعر هذا القطن ، الذى يتحدد - للأسباب التى ذكرناها - بالدولار وتبعاً لظروف السوق الأمريكى .

وقد ترتبت على هذه الحالة الشاذة ، آثار شاذة أيضاً ، لتخفيضات العملات المختلفة التى أعقبت أزمة سنة ١٩٢٩ ، على الحالة الاقتصادية فى مصر ، تختلف تماماً عن هذه الآثار بالنسبة لباقي بلاد منطقة الاسترلىنى . وسندرس فى الصفحات القادمة ، أولاً آثار تخفيض الجنيهين الاسترلىنى والمصرى على الحالة الاقتصادية فى مصر ، ثم بعد ذلك آثار تخفيض الدولار الأمريكى .

(١) تخفيض الجنيهين المصرى والاسترلىنى :

لنا أن نتساءل عما يؤول إلى تخفيض عملتنا على أسعار القطن المصرى فى ضوء الحقائق السالفة الذكر ؟

فنحن نعلم تماماً ، أنه فى الحالة العادية ، حيث تتحدد الأسعار فى السوق المحلى وبالعملة الوطنية (وهى حالة كل منطقة الاسترلىنى عموماً) ، يؤول تخفيض العملة - رغم عدم مساسه ، طبقاً لأثره المباشر فقط ، بمستوى أسعار التصدير محسوبة بالعملة الوطنية - إلى تخفيض هذه الأسعار محسوبة بعملات البلاد المستوردة ، وبالتالى إلى تشجيع صادرات البلد التى خفضت عملتها .

ولكن الأمر يختلف فيما يتعلق بحالة مصر الخاصة ، حيث تتحدد أسعار القطن وهو أهم صادراتها وفقاً لظروف سوق أجنبى وبعملة أجنبية لم تخفض (الدولار الأمريكى) .

١ - أثر التخفيض على الصادرات :

نجد هنا أن العكس هو الذى حدث . فنظراً لأن أسعار القطن كما سبق أن بينا تتحدد محسوبة بالدولار ، فإن تخفيض الجنيهين الانجليزى والمصرى كان ولا بد أن يؤدى ارتفاع سعر القطن محسوباً على أساسهما بدلا من أن ينخفض كما هو الحال فى الأوضاع العادية . ولا يترتب على ذلك طبعاً أى تشجيع لصادرات القطن المصرى . ففى الواقع أن الصادرات نحو البلاد التى لم تخفض عملتها لم تتأثر فى شىء ، فأسعار القطن بقيت كما هى بالنسبة لهذه البلاد رغم التخفيض .

أما من الناحية الأخرى فإن أسعار التصدير نحو البلاد التى خفضت عملتها ومنها لانجلترا أكبر مشتر لقطننا قد ارتفعت بدلا من أن تنخفض . وهكذا نجد أن صادراتنا نحو هذه البلاد قد عاقتها التخفيض النقصى بدلا من أن يشجعها . ولم يغير تخفيض الجنيه المصرى من شىء فى هذا الوضع طالما أن أسعار القطن — كما رأينا — لا تتكون محسوبة بالجنيه المصرى وإنما بالدولار الأمريكى .

نخلص من ذلك إلى أنه بالعكس من تخفيضات العملات الأخرى لأعضاء منطقة الاسترليني ، لم يساعد تخفيض الجنيه المصرى على أى تحسين فى حالة صادراتنا . كما أنه لم يساعد على تثبيت سعر التكلفة للصناعة البريطانية ، كما كان الحال بالنسبة لتخفيضات أعضاء المنطقة الآخرين المصدرين للمواد الأولية والغذائية . بل إن سعر القطن المصرى محسوباً بالاسترليني ، ارتفع بسبب تخفيض هذه العملة . ولا شك أن هذا الارتفاع يعتبر عبئاً إضافياً على سعر التكلفة وعلى الصناعة الانجليزية عموماً . ولم يغير تخفيض الجنيه المصرى شيئاً من هذا الوضع .

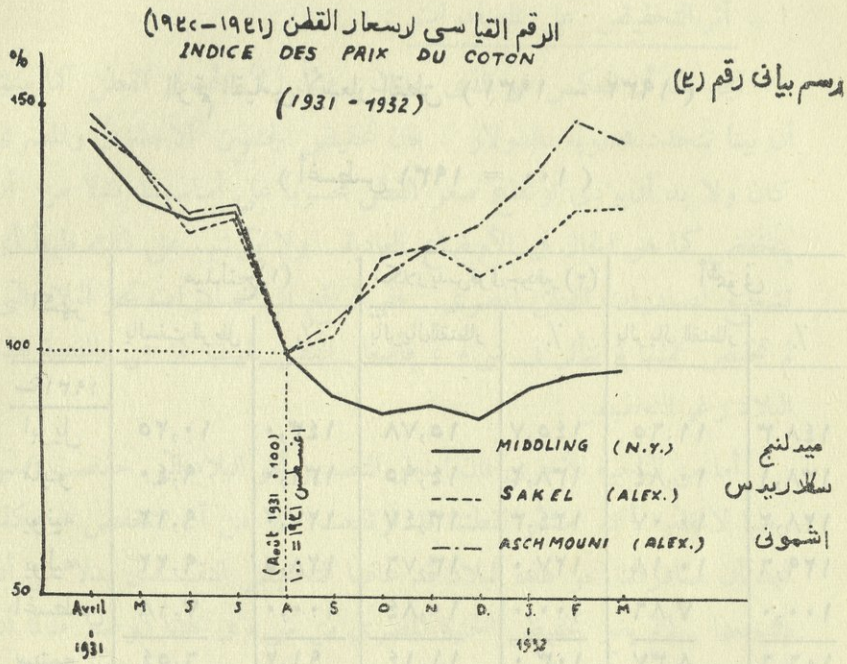
الرقم القياسي لأسعار القطن (١٩٣١ - ١٩٣٢)

(أغسطس ١٩٣١ = ١٠٠)

الشهر	ميدلنج (١)		سكلاريدس فولجودفير (٢)		أشموثي	
	بالسنت للرطل	%	بالريال للقنطار	%	بالريال للقنطار	%
سنة ١٩٣١						
أبريل	١٠,٢٥	١٤٣,٠	١٥,٧٨	١٤٥,٧	١١,٦٥	١٤٨,٣
مايو	٩,٤٠	١٣١,٠	١٤,٩٥	١٣٨,٢	١٠,٨٤	١٣٨,١
يونيه	٩,١٢	١٢٧,٠	١٣,٤٧	١٢٤,٣	١٠,٠٧	١٢٨,٢
يوليه	٩,٢٢	١٢٨,٥	١٣,٧٦	١٢٧,٠	١٠,١٨	١٢٩,٦
أغسطس	٧,١٨	١٠٠,٠	١٠,٨٤	١٠٠,٠	٧,٨٦	١٠٠,٠
سبتمبر	٦,٥٤	٩١,٢	١١,١٤	١٠٣,٠	٨,٣٧	١٠٦,٦
أكتوبر	٦,٢٨	٨٧,٦	١٢,٨٥	١١٨,٧	٩,٠٣	١١٥,٢
نوفمبر	٦,٤١	٨٩,٣	١٣,١٧	١٢١,٦	٩,٥٩	١٢٢,١
ديسمبر	٦,٣٤	٨٧,٠	١٢,٦	١١٦,٣	٩,٨٩	١٢٦,٠
سنة ١٩٣٢						
يناير	٦,٦٩	٩٣,٢	١٣,٠١	١٢٠,٠	١٠,٦٢	١٣٥,٣
فبراير	٦,٨٦	٩٥,٥	١٣,٩٢	١٢٨,٦	١١,٦٠	١٤٧,٧
مارس	٦,٩١	٩٦,٢	١٢,٩٤	١١٩,٤	١١,٢٧	١٤٣,٥

(محسوبة على إحصائيات المجلة الدولية للزراعة)

(١) في نيويورك (٢) في الاسكندرية



ولكننا نستطيع أن نضيف هنا نتيجة غير مباشرة لتخفيض الجنيه المصرى ،
تساعد — كما يقول برشيانى تيرونى — على خفض سعر القطن المصرى (١) .
ففى الواقع أن تخفيض العملة زاد ، بأثره المباشر ، فى أسعار القطن محسوبة
بالجنيه المصرى ، بينما ظلت تكاليف المعيشة (المعتمدة على الأسعار المحلية)
وكذلك تكاليف الإنتاج فى مجموعها ثابتة لفترة طويلة نوعاً ما . ولا شك أن
هذا التباين بين سعرى التكلفة والبيع دفع زارعى القطن إلى زيادة العرض ،
وذلك بطرح كميات القطن ، التى كانت مخزونة من قبل بسبب انخفاض
الأسعار ، للبيع بعد أن تحسنت هذه الأسعار وارتفعت ، محسوبة بالجنيه المصرى .
ويعزو البروفيسير تيرونى انخفاض أسعار السكلاريدس الذى أعقب
تخفيض العملة ، لهذه الزيادة فى العرض التى ترتبت على خفض العملة . ففى

(١) مقالته السابق ذكرها ، فى مجلة القانون والاقتصاد .

الواقع أن سعر السكلاريديس بالذهب انخفض انخفاضاً كبيراً بالنسبة للأسعار العالمية للقطن بالذهب أيضاً ، بينما ظل السعر الذهبي للأشتموني متوازناً مع الأسعار العالمية . بمعنى أن أسعار السكلاريديس محسوبة بالجنيهات المصرية ، ارتفعت أقل من ارتفاع أسعار الأشتموني ، بالنسبة لأسعار القطن العالمية محسوبة بالذهب . فبالنسبة لمستوى أغسطس سنة ١٩٣١ ، انخفضت أسعار الميديلنج في نيويورك حوالى ١١٪ فى موسم ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، بينما ارتفع متوسط أسعار السكلاريديس فى الاسكندرية (بالجنيه المصرى) حوالى ١٨٪ والأشتموني أكثر من ٢٨٪ . ولعله من الجدير بالملاحظة أن الفرق بين أسعار الأشتموني والأسعار العالمية بالذهب كانت تعادل تماماً نسبة تخفيض الجنيه المصرى .

ولكننا نعتقد أن مسيو تيرونى قد تغالى فى تقدير أهمية انخفاض سعر السكلاريديس . ففى الواقع أن هذا الانخفاض لم يستطع زيادة صادرات القطن عن مستواها قبل التخفيض . وما كان انخفاض بسيط كهذا فى سعر نوع واحد فقط من أنواع القطن ، ليستطيع أكثر من أن يخفف قليلاً من آثار الارتفاع العام فى أسعار القطن المصرى الذى نتج عن تخفيض العملة . ولا يرجع ثبات صادراتنا القطنية فى مجموعه لهذا الانخفاض النسبى لأسعار السكلاريديس ، وإنما فوق ذلك أيضاً للانخفاض العام فى الأسعار الذهب للقطن . فان الأسعار بالعملات المخفضة كانت تعكس ولا شك ، انخفاض أسعار القطن بالذهب ، طالما أنها لا تخرج عن كونها هذه الأسعار الذهب مزادة بنسبة انخفاض العملة .

إلا أننا نستطيع أخيراً أن نذكر من فوائد التخفيض أثره على أسعار منتجات التصدير الأخرى التى تتحدد داخل السوق المصرى . فان هذه الأسعار محسوبة بالعملات غير المخفضة ، كان يجب أن تنخفض بنسبة انخفاض عملتنا المصرية . وهكذا كان لتخفيض عملتنا فى هذه الحالة ، أثراً عادياً . ولكن هناك اعتبارين يقللان كثيراً من أهمية هذا الأثر العادى . فمن المعلوم أن هذا النوع من الصادرات - الذى يشمل باقى صادراتنا بعد القطن -

لا يشغل سوى مكان تافه في تجارتنا الخارجية (حوالى ٨٪ في المتوسط في فترة ما بين الحربين) . زيادة على ذلك فان ما يمكن أن يقوم به هذا التخفيض من تشجيع لتجارتنا الخارجية ولو في حدود هذا الجزء الضئيل ، يقلل من أهميته أيضاً أن أهم عملاتنا كانوا هم الآخرين قد خفضوا عملاتهم . وهذا الاعتبار الأخير يقلل أيضاً من أهمية التخفيض في الحد من وارداتنا . ولكن هذا لم يؤثر على دور التخفيض بالنسبة للبلاد التي لم تخفض عملاتها والتي تبلغ مشروعاتنا منها حوالى ٥٠٪ من مجموع وارداتنا . وهكذا يظهر أن تخفيض الجنيه المصرى قد ساعد ولا شك على سرعة انكماش وارداتنا ، رغم أن هذا الانكماش قد بدأ مع ظهور الأزمة العالمية .
ب -- تخفيف الضغط الانكماشى الذى صاحب الأزمة :

وهنا نجد أن تخفيض الجنيه المصرى قد ساعد من ناحية أخرى على تخفيض حدة الانكماش الناتج عن الأزمة وما صاحبها من هبوط مروع في أسعار القطن ، وذلك برفع هذه الأسعار محسوبة بالعملة المصرية . وقد ساعد هذا على الإبقاء على إمكانية - ولو بسيطة - للربح بدون حاجة لتخفيض تكاليف الإنتاج (وتكاليف المعيشة في عمومها) حتى تتناسب مع الانخفاض المستمر في أسعار البيع بالذهب .
ويزيد من أهمية هذه الخطوة وفائدتها أنها جاءت في وقت ، يعتقد كثيرون (١) ، أن انكماش تكاليف المعيشة وصل فيه إلى حد لم يكن من الممكن تجاوزه . فالواقع أن هذا الاتجاه الانكماشى لا يرجع فقط لوقت ابتداء الأزمة ، وإنما من تاريخ عودة الجنيه الانجليزى ومعه الجنيه المصرى (سنة ١٩٢٥) إلى قاعدة الذهب ، على أساس سعر التعادل المرتفع لما قبل الحرب . ولكنه لما كانت الأثمان المصرية أكثر مرونة من الأثمان الانجليزية ، فانها استطاعت أن تحد من تأثير سعر الصرف المغالى فيه ، بل انها انخفضت إلى أقل من المستوى المطلوب . ولكن ما كادت الأسعار في مصر تصل إلى هذا المستوى ،
(١) منهم برشيانى تيرونى : المقالة السابقة .

وبعد كل التضحيات والمتاعب التي استتبعها هذا الانخفاض ، حتى جاءت أزمة سنة ١٩٢٩ تطلب بدورها مزيداً من الانكماش والمتاعب والتضحيات . وهكذا نجد أن الحل في حالتنا هذه لم يكن مجرد تفضيل لاتخاذ طريق تخفيض العملة عن طريق الانكماش وخفض الأثمان ، وإنما كان خفض العملة هو الطريق الوحيد نظراً لأن الأثمان لم تكن تستحمل أى انكماش أزيد . ولكننا يجب أن نوضح أنه — حتى في مثل هذه الظروف — لم تكن هناك أى ضرورة لتخفيض عملتنا بنفس النسبة وفي نفس الوقت الذي خفضت فيه العملة الانجليزية . بمعنى أن ضرورة وضع حد للضغط الانكماشى في الاقتصاد المصرى ، لم يكن يبرر أبداً خضوعنا للاقتصاد البريطانى وترسمنا لخطواته . وأن تخفيضاً مستقلاً ، تقررته سياسة اقتصادية مصرية بحته ، مدفوعة بحاجة اقتصادنا وحده ، كان يمكن أن يكون أكثر انطباقاً على ظروفنا الخاصة ، وأفضل حلاً لمشاكلنا .

(٢) تخفيض الدولار الأمريكى :

من المؤسف أن الباحثين في الاقتصاد المصرى ، يغفلون دائماً أهمية التخفيض الأمريكى في مارس سنة ١٩٣٣ ، بالنسبة للاقتصاد المصرى . هذا رغم أن تخفيض الدولار لم يكن — بأية حال — أقل تأثيراً على اقتصادنا من التخفيض الانجليزى . فاننا متى علمنا أن أسعار قطننا تتحدد — كما سبق أن بينا — وفقاً لظروف السوق الأمريكى ، ومحسوبة بالدولار ، يتعين علينا منطقاً أن نعترف بتأثير تخفيض هذا الدولار على الأثمان في مصر . فرغم أن أسعار القطن لم تتغير محسوبة بالدولار ، إلا أنها كان من المحتم أن تنخفض محسوبة بالعملة الأخرى بعد تخفيض العملة الأمريكية .

ومعنى هذا أن أثمان القطن كان يجب أن تنخفض محسوبة بالسترليني أو بالجنيه المصرى . فإذا أدخلنا في حسابنا أن الحالة الاقتصادية كانت وقتئذ قد بدأت تنتعش . فاننا نلاحظ أن الأسعار بالسترليني وبالجنيه المصرى كانت أقل ارتفاعاً منها بالدولار ، كما يظهر ذلك بوضوح في الجدول والرسم البياني التاليين :

أسعار القطن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

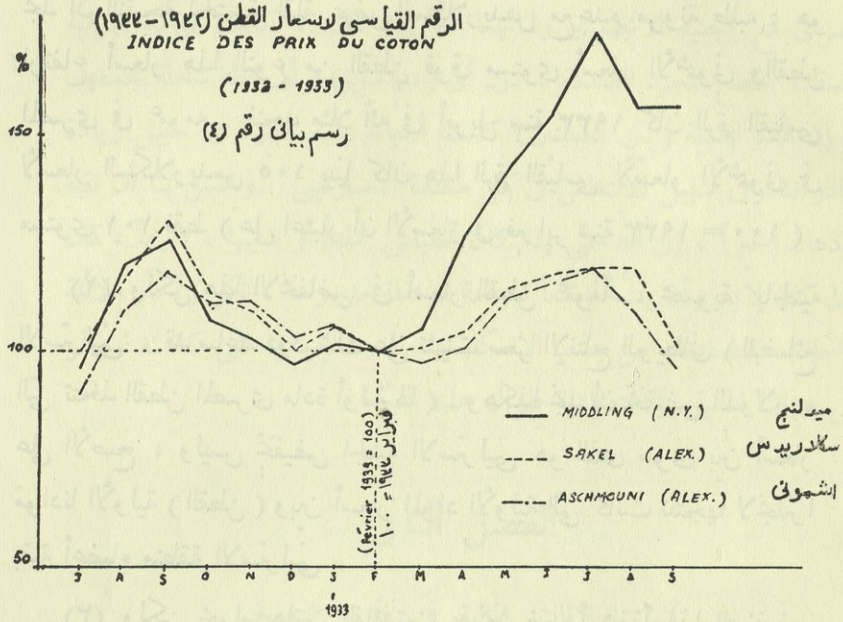
(فبراير سنة ١٩٣٣ - ١٠٠)

الشهر	ميدلنج (١) (بالسنت لكل رطل)	%	سكلاريلس فولي (١) جودفير بالريال لكل قنطار	%	أشوفى فولي جودفير (١) بالريال لكل قنطار	%
سنة ١٩٣٢						
يوليه	٥,٩١	٩٦,٦	١٢,٧٤	١٠٠,٣	١٠,٣٦	٩٠,٥
أغسطس	٧,٣٤	١٢٠,٢	١٤,٩١	١١٧,٣	١٢,٥١	١٠٩,٤
سبتمبر	٧,٧٠	١٢٦,١	١٦,٥١	١٣٠,٠	١٣,٥٥	١١٨,٥
أكتوبر	٦,٥٦	١٠٧,٦	١٤,٤٧	١١٣,٨	١٢,٧٣	١١١,٣
نوفمبر	٦,٢٩	١٠٣,٠	١٣,٩٢	١٠٩,٥	١٢,٧٧	١١١,٦
ديسمبر	٥,٩٥	٩٧,٤	١٢,٨٤	١٠١,٠	١١,٩١	١٠٤,٠
سنة ١٩٣٣						
يناير	٦,٢٥	١٠٢,٠	١٣,٥٢	١٠٦,٤	١٢,١٣	١٠٦,٢
فبراير	٦,١١	١٠٠,٠	١٢,٧١	١٠٠,٠	١١,٤٥	١٠٠,٠
مارس	٦,٤٢	١٠٥,١	١٢,٨٥	١٠١,٢	١١,١٨	٩٧,٧
أبريل	٧,٧٦	١٢٧,٠	١٣,٣٤	١٠٥,٠	١١,٥٣	١٠١,٠
مايو	٨,٧٥	١٤٣,١	١٤,٥٥	١١٤,٦	١٢,٨٦	١١٢,٣
يونيه	٩,٤٨	١٥٥,٣	١,٤٩٧	١١٧,٨	١٣,٢٠	١١٥,٥
يوليه	١٠,٦٢	١٧٤,٠	١٥,١٩	١١٩,٤	١٣,٦٦	١١٩,٥
أغسطس	٩,٥٦	١٥٦,٧	١٣,٩٤	١٩٠,٧	١٢,٤٨	١٠٩,١
سبتمبر	٩,٥٥	١٥٦,٥	١٢,٨٦	١٠١,٢	١١,٠٥	٩٦,٧

(محسوبة على أرقام المجلة الدولية الزراعية)

(١) في نيويورك

(٢) في الاسكندرية .



وكان لهذا الانكماش في أسعار القطن عدة نتائج نلخصها فيما يلي :

(١) كان يجب تبعاً لهذا الانخفاض في الأسعار أن تزيد صادراتنا القطنية وذلك في حدود مرونة الطلب العالمي على هذا المحصول بالنسبة للأثمان (أى مرونة تغيرات الطلب بناء على تغيرات الأثمان) . ولكن المعلومات القليلة التي نعرفها عن هذه المرونة تكفي لإقناعنا بالحد من أهمية هذا التأثير .

زيادة على ذلك، فهنا أيضاً، نجد أن أثراً غير مباشر للتخفيض ، يتدخل ليقبل من صادرات القطن . فالواقع أن انخفاض الأسعار الناتج عن تخفيض العملة يعمل ولا شك على قلة عرض القطن المصري ، نظراً لأن الزارع لا يميل عادة لبيعه بسعر منخفض . ولكن قلة عرض القطن هذه ما كانت لتؤثر في أسعار الأشموني أو القطن المصري في عمومه . إلا أنه فيما يتعلق بالسكلاريدس فاننا لا بد وأن نقول بالعكس إذا أخذنا في الاعتبار عدم مرونة طلبه ، وهو ما يعني هنا أن الطلب لا يقل كثيراً مهما قل العرض أو زاد السعر . وبذلك

نجد أن النتيجة الحتمية لقلة عرض السكلاريدس مع عدم مرونة طلبه ، هو ارتفاع أسعار هذا النوع من القطن فوق مستوى أسعار الأشموني والقطن المصرى فى عمومه . فنجد مثلاً أنه فى أبريل سنة ١٩٣٣ كان الرقم القياسى لأسعار السكلاريدس ١٠٥ بينما كان هذا الرقم القياسى لأسعار الأشموني فى مستوى ١٠١ فقط (على اعتبار أن الأسعار فى فبراير سنة ١٩٣٣ = ١٠٠) .

(٢) ولكن هذا الانخفاض فى أسعار القطن عموماً ، محسوبة بالجنيه الاسترلى ، قد ساعد دون شك على تثبيت سعر الإنتاج البريطانى (للبضائع التى تتخذ القطن المصرى مادة أولية لها) . وهكذا نجد أن تخفيض الدولار ، على الأصح ، وليس تخفيض الجنيه الاسترلى هو الذى سوى بين أسعار موادنا الأولية (القطن) وبين أسعار المواد الأولية التى كانت تنتجها لـانجلترا بـقية أعضاء منطقة الاسترلى .

(٣) ولكن بجوار هاتين الفائدتين ، نجد ضرراً محققاً لهذا التخفيض الأمريكى ، إذ كان من نتيجته تخفيض أسعار القطن المصرى فى عمومه . فلا شك أن هذا قد سبب ضغطاً إنكماشياً على كل الحياة الاقتصادية فى مصر . وهكذا نجد هنا العكس تماماً لما حدث بعد تخفيض الاسترلى فى سنة ١٩٣١ . ولكن الوجه الصاعد للدورة الاقتصادية كان لحسن الحظ قد بدأ فى ذلك الوقت ، ولم تكن مصر فى الحالة العصيبة التى كانت عليها فى قاع الأزمة سنة ١٩٣١ . فلنشكر الصدفة المحضة فقط فهى التى جنبت مصر الكارثة ، التى كان لابد وأن تتردى فيها ، لو حدث العكس . ولنذكر أيضاً رغم ذلك أن تخفيض الدولار وما نتج عنه من انكماش لـاشك وأنه أخـّر من ظهور الانتعاش وأبطأ من سرعة التيار الصاعد .

وهكذا نجد أنه إذا كانت تخفيضات عملات أعضاء منظمة الاسترلى ، تعتبر جزءاً هاماً من سلسلة الإجراءات التى ساعدت على عودة الانتعاش الاقتصادى ، فإن تخفيض الجنيه المصرى لم يكن كذلك أبداً . ففى الواقع أن فوائد الصلة بين الجنيه المصرى والانجليزى ، وبالتالى فوائد تخفيض الجنيه

المصرى مع الجنيه الانجليزى وثباتهما معاً بعد ذلك ، كانت فوائد جزئية محضه ، تخضع لمجرد الصدفة ، دون أى رسم سابق ، أو خطة شاملة تجمعها . بل إن هذه الصلة (بين العملتين) كانت أحياناً عقبة كبيرة فى سبيل زيادة صادراتنا وفى سبيل الانتعاش فى كل منطقة الاسترلىنى . ويحسن بنا أن ننبه الأذهان أخيراً ، إلى أنه حتى إذا كان تخفيض عملتنا أو تثقيتها ، لازماً ، فإن ذلك كان لابد وأن يُتخذ تبعاً لسياسة مستقلة مدروسة ، تكون أكثر ملائمة لحاجات اقتصادنا ، من هذه الانعكاسات الغير الإرادية التى كانت تسيطر على حياتنا المالية والاقتصادية طوال هذه الفترة .

الفصل الثانى

تأثير العلاقات المالية فى فترة التضخم

(١) تغير غرض وطبيعة وتكوين منطقة الاسترلىنى : كانت بلاد هذه

المنطقة تهدف بتخفيض عملاتها وربطها بالجنيه الاسترلىنى سنة ١٩٣١ إلى حماية مركزها فى السوق البريطانى ، وإلى البحث متكاتفه مع انجلترا على مخرج من الكساد الذى كان يتردى فيه اقتصادها منذ سنة ١٩٢٩ .

ولكن هذه الحالة الخاصة التى كانت تتطلب مثل هذه الإجراءات ، انتهت تماماً قبل بداية الحرب سنة ١٩٣٩ . ولم تجد الاستعدادات للحرب وقتئذ صعوبة فى تغطية الهبوط البسيط فى النشاط الاقتصادى سنة ١٩٣٨ . بل انه فيما يختص بانجلترا كان المتوقع وقتئذ هو التضخم وندرة البضائع .

وهكذا نجد أن غرض منطقة الاسترلىنى قد تغير تماماً بتغير الظروف فبدلاً من أن يكون محاربة الأزمة الاقتصادية ، أصبح النضال الحقيقى فى حرب اقتصادية وعسكرية . وكان لابد لهذا التغير الأساسى فى غرض المنطقة من أن يستتبع تغيراً مماثلاً ، فى طبيعة وتكوين هذه المنطقة .

فلمواجهة التطور الاقتصادى الذى كان يمكن أن ينتج عن الحرب ، قررت السلطات البريطانية قبل ابتداء الحرب بأسبوع ، فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، إنشاء نظام مراقبة للنقد . ونتيجة لهذا القرار كان من المحتم أن تتغير أيضاً طبيعة منطقة الاسترليني تماماً . فأصبح إنشاء مراقبة مماثلة للنقد فى كل بلاد المنطقة الاسترلينية شرطاً لازماً Sine qua non للبقاء فى هذه المنطقة (١) .

وأصبح الاتحاد النقدى والمالى رهين بواجب على عاتق البلاد التى ترغب فيه ، هو أن تنشئ حولها حواجز مماثلة للحواجز التى تحيط بالاقتصاد البريطانى . وبناء على ذلك صدرت عدة قوانين داخلية تقرر إنشاء هذه المراقبة النقدية داخل كل البلاد التى أرادت البقاء فى منطقة الاسترليني . وهكذا اتخذت منطقة الاسترليني صبغة قانونية محددة وأصبحت نظاماً رسمياً ملزماً ، بعكسها قبل سنة ١٩٣٩ عندما كانت عبارة عن مجرد توافق إرادى بحث قابل للتفكك فى أى وقت .

وقد حدا هذا التغير العميق ببعض الكتاب إلى حد التمييز ، باسمين مختلفين ، بين « الكتلة الاسترلينية B loc sterling » ، التى كانت توجد - فى رأيهم - من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٩ ، وبين « المنطقة الاسترلينية Zone sterling » منذ سنة ١٩٣٩ ، التى تختلف لديهم تماماً عن الأولى (٢) . ولكنه من الظاهر أن هذه التفرقة ليست طبيعية ، ولا أهمية لها فوق ذلك ، طالما أننا لاننسى التغير الأساسى الذى تعرضت له المنطقة منذ سنة ١٩٣٩ .

وفى ضوء هذه المعلومات ، تظهر أهمية ملاحظة ، أنه باستثناء مصر والعراق ، لم يقبل البقاء فى منطقة الاسترليني بعد سنة ١٩٣٩ سوى بلاد الامبراطورية البريطانية . فان كل البلاد الأخرى المسماة « بالحايدة » انسحبت من المنطقة .

ففى الواقع أنه إذا كان قد احتفظ بحرية التبادل بين الأعضاء داخل

(١) رسالات مرسى وبكير .

(٢) رسالة الدكتور فؤاد مرسى .

منطقة الاسترليني ، فان مراقبة الصرف عزلت هذه المنطقة عن بقية العالم . كذلك فان عقد « اتفاق مجمع العملة الصعبة Exchange pool Agreement » الذي التزمت بمقتضاه الدول الأعضاء ببيع كل ما تحصل عليه من العملات الصعبة لـ « إنجلترا » ، جعل من هذه الدول مجرد آلات للسياسة البريطانية التي ترى « إلى تعبئة الموارد المالية الأجنبية (العملات) في منطقة الاسترليني ، لمواصلة مجهودات الحرب » (١) .

وهكذا أصبح البقاء في منطقة الاسترليني بطبيعتها وأغراضها الجديدة ، يعنى إعلان الحرب الاقتصادية على دول المحور . ونحن لـ « مناقش هنا مناسبة هذا الموقف في ذاته . وإنما نحب أن نوضح فقط أن العلاقة المالية جرت مصر إلى موقف ، من الظاهر أنها تفادته عملاً من الناحية السياسية . فمصر لم تعلن الحرب إلا بصفة صورية عند نهاية الحرب تقريباً .

وقد جر علينا البقاء في منطقة الاسترليني مصاعب جمّة ، ومتاعب قاسية ، لا تقل إطلاقاً — من الناحية الاقتصادية — عن المصاعب التي لاقها بعض الدول التي أعلنت منذ البدء حرباً سافرة صريحة . وسندرس في الصفحات القادمة إحدى النتائج التي تهمنا لهذه الحرب الاقتصادية : وهي التضخم في مصر .

X

(٢) التضخم في مصر :

١ — الاختلاف حول طبيعة هذه الظاهرة :

ما هو التضخم ؟ وهل كان هناك تضخم في مصر ؟ وما هو الفرق بين التضخم والانتعاش الاقتصادي ؟

كان هناك اختلاف عام في مصر حول هذه الموضوعات الثلاث رغم سهولتها الظاهرة ، ولكننا نستطيع أن نميز ببساطة بين اتجاهين أساسيين : الأول يضم

(١) الاقتصاد الدولي (بالإنجليزية) ص ٥٦٦ .

كل المسؤولين وممثلى السلطات الحكومية ، والآخر يضم باقى المفكرين والباحثين يقودهم كبار علماء الاقتصاد ، مصريين كانوا أم أجانب ممن يهتمون بالمشكلات المصرية .

(١) فالجانب الأول يؤكد أنه لم يكن هناك تضخم على الإطلاق فى مصر . وأن البلد تعاني فقط من « مزيد من الصحة un trop plein de santé » (١) ونستطيع أن نجد مثل هذه التأكيدات (٢) فى مشروعات قوانين الميزانية المختلفة ، وخطب مختلف وزراء المالية فى البرلمان ، وتقارير مجلس إدارة بنك الإصدار والبنوك الكبيرة الأخرى ، وأخيراً فى مقالات بعض المسؤولين . ولعل الدافع لمثل هذه التأكيدات يرجع لنوع من الحصافة الاقتصادية التى يراد بها طمأننة المواطنين ، وبث الثقة فى نفوسهم فى وقت عصيب مثل وقت الحرب ، لتجنب انهيار الثقة فى السوق أو فى العملة الوطنية . مما قد يؤدى إلى كوارث اقتصادية لا يستطيع أحد أن يعلم مداها من مثل الظروف التى كانت سائدة وقتئذ . وعلى هذا يظهر أن هذه التأكيدات رغم عدم صحتها كانت مؤسسة على اعتبارات نفسانية لها أهميتها . زيادة على ذلك ، فإنه كما يلاحظ بحق الدكتور نصر (٣) ، لم تكن مصر وحدها هى التى انفردت بمثل هذه التأكيدات ، بل أن الأوساط الرسمية فى معظم بلاد العالم كانت تنكر بشدة وجود أى تضخم ، رغم أن الواقع كان يغير هذه التأكيدات تماماً . بل أن الدكتور نصر ، يعتقد أنه لم يكن من الحرص فى شىء أن يعترف تقرير وزير المالية عن ميزانية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ بوجود تضخم فى مصر .

(ب) ولكن حتى إذا كان لمثل هذه الآراء دافع اقتصادى نفسانى يستحق

(١) انظر على سبيل المثال ، مضبطة مجلس النواب فى ١٦ / ٣ / ١٩٤٣ ومجلة مصر الاقتصادية والمالية (باللغة الفرنسية) فى ٣ / ٤ / ١٩٤٣ : « تقرير مجلس إدارة بنك مصر » .

(٢) مثل مقال المسيو لامبيوت مدير البنك البلجيكي والدولى فى مصر : « التضخم فى مصر » فى مجلة مصر المعاصرة (باللغة الفرنسية) المجلد الرابع والثلاثين .

(٣) رسالة غير مطبوعة . باريس سنة ١٩٤٩ .

الاعتبار ، إلا أننا من الناحية العلمية البحتة - إذا تركنا جانباً كل الاعتبارات العملية - يجب أن نعترف بأن مصر كانت تعاني بحق من التضخم (١) . ولكي يتسنى للهيئات التي عددناها آنفاً أن تنفي وجود هذا التضخم كان لزاماً عليها أن تتخذ له تعريفات خاطئة . فبدلاً من إعطائه تعريفاً عاماً عمدت - مثلاً - إلى استعمال تعريفات جزئية لأنواع خاصة من التضخم فقط .

ومن أهم هذه الأنواع الخاصة التي اتخذوها ستاراً نجد على الأخص تضخم الائتمان أو تضخم الميزانية اللذين لم يوجدوا بكل تأكيد في مصر . ولكن عدم وجود شكل خاص من أشكال التضخم لا يمنع إطلاقاً من وجود شكل آخر . وعلى أي حال فإن موضوع التضخم قد درس الآن دراسة كافية تمنع قطعاً من أي لبس أو خلط . والتعريف الذي نستطيع أن نقول أنه معترف به على سبيل الإجماع تقريباً ، هو التعريف ، الذي يشرح التضخم على أنه « إختلال التوازن بين التيار النقدي والتيار العيني داخل اقتصاد معين » (٢)

« Un déséquilibre entre les flux monétaires et les flux réels au sein de l'economie ».

ومثل هذا الموقف يتجسم في اختلال التوازن بين العرض والطلب العامين على البضائع والخدمات .

* * *

فاذا نظرنا للحالة في مصر منذ بدء الحرب الأخيرة ، لما وجدناها تختلف في شيء عن هذا . فإن تغيرات متعددة في جانبي الميزان ، أدت إلى اختلال كبير في التوازن بين التيار العيني (نقص في العرض) والتيار النقدي (زيادة في الطلب) .

(١) مقالات متعددة في مجلات مصر المعاصرة والقانون والاقتصاد وغيرهما للدكتور الرفاعي والأساتذة الفلدي والدرويش ، وكذلك رسالات بكير ونصر ومرسي (انظر المراجع في آخر الكتاب) .
(٢) « ميريجو وكولبوا » في المجلة الاقتصادية اكتوبر سنة ١٩٥٠ ص ٢٦١ وفي نفس المعنى نجد « جايل فان » : محاربة التضخم ، بايو ، باريس سنة ١٩٤٧ . وكذلك التعريف الذي يقول به مستر كوريغ في مجلة مصر المعاصرة المجلد ٣٦ ص ٣٥ - ٤٦ .

(١) فمن ناحية العرض : نجد عدة عوامل أدت إلى إنقاص حجم وارداتنا بدرجة كبيرة . ومن أهم هذه العوامل تعطل المواصلات البحرية ، واتجاه الإنتاج في البلاد المحاربة إلى تغذية مجهودات الحسرب ، وانقطاع علاقاتنا التجارية بكثير من البلدان الأوروبية الشرقية .

الرقم القياسى لكمية السواردات المصرية

السنة	الرقم القياسى %	السنة	الرقم القياسى %
١٩٣٩ — ٤٠	١٠٠	١٩٤٢ — ٤٣	٩٢
١٩٤٠ — ٤١	٨٦	١٩٤٣ — ٤٤	٥٠
١٩٤١ — ٤٢	٨٣	١٩٤٤ — ٤٥	٥٦

(المصدر : رسالة الدكتور زكريا نصر)

كذلك فان ما قام به كثير من الأفراد والتجار من جمع كثير من أنواع البضائع وتخزينها بقصد المضاربة على ارتفاع أسعارها ، عمل — ولو مؤقتاً — على الإقلال من عرض هذه البضائع .

أما الانتعاش النسبى فى بعض فروع إنتاجنا فانه ما كان يستطيع أن يخفف كثيراً من عدم كفاية العرض . فان هذه الزيادة كانت ضئيلة بالنسبة لحاجات إقتصادنا المتعددة . هذا فوق أن المصانع والآلات ، وعلى العموم كل رسالنا المنتج لم يكن على ما يرام من الناحية الفنية .

ففى الواقع أنه كان من المستحيل ، طوال فترة الحرب ، أن تستورد مصر آلات جديدة — لتحل محل الآلات المستهلكة أو لإنشاء مصانع جديدة — ولا أن تستورد قطع غيار لإصلاح الآلات الموجودة .

(ب) ومن ناحية الطلب : نجد المصاريف الضخمة التى أنفقتها الجيوش المتحالفة التى كانت ترابط فى مصر . فان مشتروات هذه الجيوش ، سواء

كانت لبضائع أو خدمات، تعتبر بالنسبة لمصر بمثابة «صادرات غير منظورة». ولكن المؤسف - في هذه الحالة الخاصة - أن مقابل هذه الصادرات الغير المنظورة لم يكن في الإمكان إعادته من الخارج لمصر في صورة خدمات وبضائع، أيضاً، كما هي الحالة العادية لكل تجارة خارجية. وإنما كان مقابل هذه الصادرات (أو المبيعات) يتمثل في إصدار أوراق نقدية جديدة تغطيها الأرصدة الاسترلينية التي كان يحتفظ بها بنكنا الأهلي في لندن. ولا شك أن هذه الأوراق النقدية الجديدة، كان لها تأثيرها الضخم في زيادة الطلب على البضائع القليلة الموجودة وقتئذ في مصر، وبالتالي زيادة الضغط التضخمي في السوق الداخلي.

* * *

يظهر بعد ذلك واضحاً أنه يكاد يكون من العبث أن نرد على الرأي الغريب القائل بأن مصر كانت تقاسى من الانتعاش وليس من التضخم. ففي الواقع أن الانتعاش الاقتصادي لبلد ما، ليس على الإطلاق فكرة حسابية، تتعلق بمظاهر الثروة دون حقيقتها، كأرباح الشركات المساهمة المهمة أو إحصائيات الأثمان أو تضخم الميزانية مثلاً. وإنما هو «الزيادة الحقيقية في ثروة بلد معينة *L'enrichissement réel du patrimoine national*» (١). كما يعرفه البروفيسير جوتفريد هابرلر (٢) بأنه «حالة معينة يكون فيها، مرتفعاً أو في سبيل الارتفاع، مستوى الدخل الحقيقي المستهلك، والدخل الحقيقي المنتج، وعدد العمال المشغولين. كما لا يكون هناك أى موارد غير مستغلة، أو عمال متعطلين».

حقاً أن الإنتاج قد زاد قليلاً في مصر - في فترة التضخم هذه - نظراً لظهور صناعات جديدة، وزيادة الإنتاج في الصناعات القديمة لتواجه الطلب المتزايد. ولكن المستفيد من هذه الزيادة في الإنتاج لم يكن الشعب المصرى بأى حال، وإنما القوات الأجنبية المعسكرة في مصر. بل

(١) رسالة الدكتور زكريا نصر عن نظرية التضخم.

(٢) في مؤلفه *prosperité et dépression* ص ٢٩٤.

ان الجزء الذى كان يستهلكه السكان المصريون من هذا الإنتاج القومى — قد نقص نقصاً كبيراً عن الأول .

كذلك نجد تعريفاً آخراً للانتعاش الاقتصادى يقول به ألفن هانزن Alven Hansen وهو أنه « درجة من التقدم فى زيادة رأس المال المنتج تتعدى ما يتطلبه مجرد التوازن فى اقتصاد حى متحرك » . « Un degré de progrès de l'accumulation du capital, degré qui dépasse celui fixé par les exigences de l'équilibre dynamique de l'économie » .

وإذا درسنا الموقف فى ضوء هذا التعريف ، وجدنا أن مصر بدلاً من أن تزيد فى رأس مالها المنتج قد فقدت — على العكس تماماً — جزءاً كبيراً من مقدرتها الإنتاجية . ففى ميدان الزراعة نجد فى هبوط غلة الأرض هبوطاً يقرب من الانهيار ، ما يؤكد وجهة نظرنا ، كنتيجة وشاهد فى آن واحد على نقصان المقدرة الإنتاجية ، الذى اتخذ ثلاثة أشكال مختلفة .

١ — إنهاك التربة وضعفها الشديد بسبب قلة الواردات من الأسمدة الكيماوية ، وتدخل الحكومة لإجبار الزراع على زراعة الحبوب ، مما عطل نظام الدورة الزراعية الذى كان متبعاً من قبل ، والذى كان يتيح للأرض فترات تستريح فيها .

٢ — الحالة السيئة التى انتهت إليها وسائل النقل ، وعدم إمكان تغييرها أو تجديدها نظراً لصعوبة الاستيراد وقتئذ .

٣ — ضعف إنتاج العامل الزراعى ، الذى كان لابد وأن ينتج عن الزيادة السريعة فى تكاليف المعيشة ، زيادة تجاوزت كل ارتفاع لمستوى الأجور الزراعية ، وما يترتب على ذلك من نقص فى تغذية الفلاح وكسائه وسد حاجاته على وجه العموم .

كذلك نجد فى ميدان الصناعة ، رغم ضآلته النسبية وقتئذ ، أن معداته الفنية ما كان يمكن أن تكون كاملة . فان استيراد الآلات الجديدة ، أو تجديدها

رأس المال المنتج الموجود فعلاً ، لم يكن مستطاعاً . كما أن كثيراً من رؤوس الأموال النقدية التي كانت تتوجه - في الوقت العادى - لمثل هذه الأغراض الاستثمارية ، اضطرت في ذلك الوقت إلى أن توزع في صورة دخول . فزادت بذلك من حجم الطلب ، وبالتالي حدة الضغط التضخمى في السوق الداخلى . وهكذا يظهر بجلاء أن رأس المال المنتج لم يكن يستطيع حتى أن يحقق مجرد التوازن الاقتصادى . فكيف نتصور مع ذلك أننا كنا في وقت انتعاش ، لا يتطلب فيه من رأس المال المنتج أن يكون كافياً لتحقيق التوازن الاقتصادى فقط ، وإنما يشترط فيه أكثر من ذلك - تبعاً لتعريف هانزن - أن يزيد رأس المال المنتج ، على ما يتطلبه التوازن الاقتصادى .

٢ - مظاهر التضخم في مصر :

الواقع أنه كان من قبيل السفسطة أن نبحث هل هناك تضخم أم لا ، بينما مصر تقاسى ، وبينما الكل يعلم تماماً أسباب معاناتها .

فان قلة العرض الناتجة عن الحرب قد زاد من حدتها اشتداد الطلب على البضائع والخدمات ، من فئة جديدة لم يحسب الاقتصاد المصرى لها حساباً من قبل ، هى الجيوش المتحالفة المعسكرة في مصر . وقد زاد الأمر سوءاً أن هذا الطلب الزائد ، كان بمثابة استياء جبرى على هذه البضائع ، بدون أى مقابل حقيقى فورى ، مما اقتطع جزءاً كبيراً من السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلى في مصر .

وقد كان من الآثار الحتمية لهذا الاختلال في التوازن بين العرض والطلب أن ارتفعت الأسعار ونفقات المعيشة في مصر ارتفاعاً ضخماً سريعاً . ولاشك أنه كانت لهذا الارتفاع أضراره البالغة ونتائجه الخطيرة المؤلمة . خصوصاً إذا وضعنا نصب أعيننا أن الغالبية العظمى لسكان مصر هم من العمال الزراعيين الذين لا تحميمهم نقابات ، وليست لديهم الوسائل العملية لإبداء أى مطالب revendications تتعلق برفع الأجور حتى تتساوى مع مستوى الأسعار ،

كما هو الحال في البلاد الصناعية الكبرى حيث تخفف هذه الإمكانية من الآثار المريعة للتضخم . كذلك فإن جزءاً كبيراً ، خصوصاً من الطبقة المتوسطة في مصر يعتبر من أصحاب الدخل الثابتة ، التي يضر بها التضخم أيما ضرر . إذ تتدهور القيمة الفعلية لدخولهم الثابتة مع ارتفاع الأسعار دون أن يكون لديهم أى وسيلة قانونية أو عملية يدافعون بها عن أنفسهم أو عن مستواهم . ونستطيع بالنظر للجدول والرسم البياني التاليين أن نكون فكرة عن اتجاه التضخم في مصر ومداه :

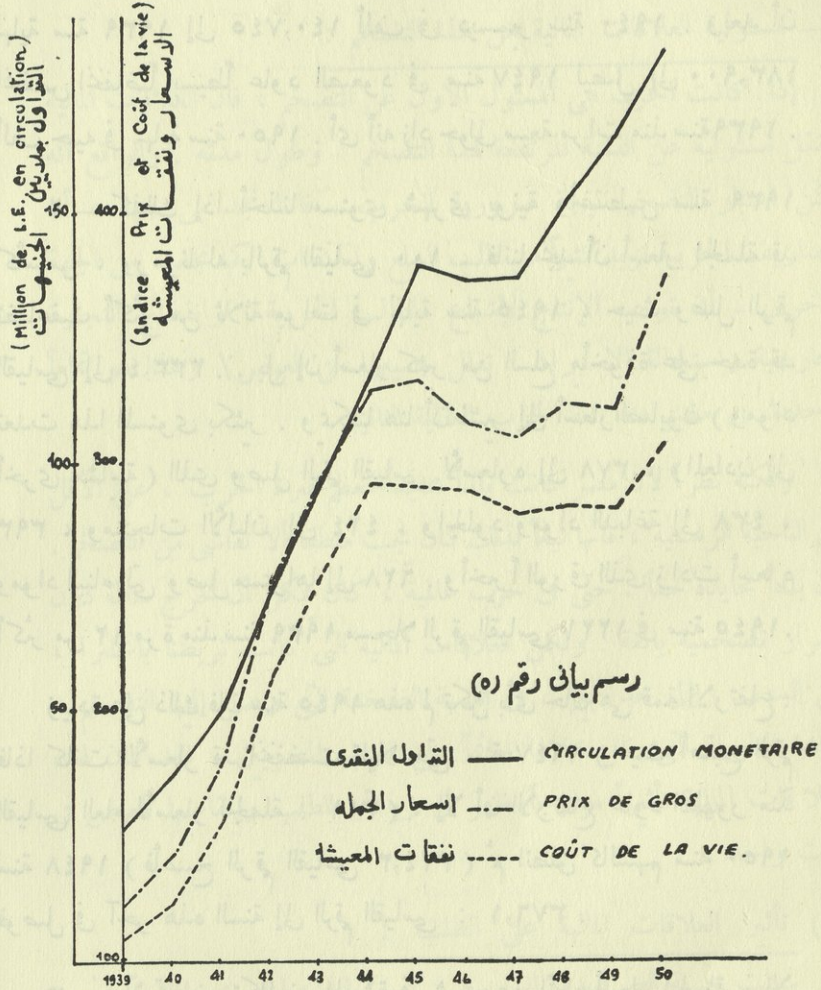
التداول النقدي وأسعار الجملة

ونفقات المعيشة في مصر

ديسمبر	التداول النقدي (١)	أسعار الجملة	نفقات المعيشة
(بنكوت بآلاف الجنيهات المصرية)		يونية وأغسطس ١٩٣٩=١٠٠	
١٩٣٩	٢٦,٤٤٥	١٢٢	١٠٨
١٩٤٠	٣٧,٣٠٩	١٤٣	١٢٢
١٩٤١	٥٠,٦٥٩	١٨٣	١٥٦
١٩٤٢	٧٥,٣٤٧	٢٥١	٢١٥
١٩٤٣	٩٥,٦٠٣	٢٩٢,٧	٢٥٧,٢
١٩٤٤	١١٦,٧٠٨	٣٣٠,٣	٢٩٢,٢
١٩٤٥	١٤٠,٧٤٥	٣٣٣,٤	٢٩٠,٥
١٩٤٦	١٣٧,١٦٨	٣١٦	٢٨٩,١
١٩٤٧	١٣٧,٥٢٨	٣١١	٢٨٠,٢
١٩٤٨	١٥٣,٨٣٦	٣٢٤,٣	٢٨٢,٣
١٩٤٩	١٦٦,٢٠٠	٣٢٢,٠	٢٨١,٥
١٩٥٠	١٨٢,٩٠٠	٣٧٦,١	٣٠٦,٤

(المصدر : تقارير البنك الأهلي المصري)

(١) خارج البنك الأهلي .



التداول النقدي وأسعار الجملة ونفقات المعيشة في مصر

ويتبين من الجداول والرسم البياني السابقين الحقائق الآتية :

١ - أولاً ، زاد التداول النقدي من ٢٦,٤٤٥ ألف جنيه مصرى فى نهاية سنة ١٩٣٩ إلى ١٤٠,٧٤٥ ألف فى ديسمبر سنة ١٩٤٠ . وبعد أن انخفض انخفاضاً بسيطاً عاود الصعود فى سنة ١٩٤٧ ليصل إلى ١٨٣,٩٠٠ ألف جنيه فى نهاية سنة ١٩٥٠ . أى أنه زاد حوالى سبعة مرات منذ سنة ١٩٣٩ .

٢ - كذلك إذا أخذنا مستوى شهرى يونية وأغسطس سنة ١٩٣٩ كأساس ، ورمزنا له بالرقم القياسى ١٠٠ ، فإننا نجد أن أسعار الجملة قد تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات فى نهاية سنة ١٩٤٥ ، حيث وصل الرقم القياسى إلى ٣٣٣,٤ ٪. بل إن أسعار كثير من السلع مأخوذة على حدة قد تعدت هذا المستوى بكثير . ويمكننا هنا أن نشير إلى أسعار الصابون (ومواد أخرى مشابهة) الذى وصل الرقم القياسى لأسعاره إلى ٣٧٨ ، والمعادن إلى ٣٩٣ ، ومنتجات الألبان إلى ٤٢٤ ، والجلود ومواد الدباغة إلى ٤٣٨ ، ومواد البناء التى وصل مستواها إلى ٦٢٨ . وأخيراً الورق الذى زادت أسعاره أكثر من ١٢ مرة منذ سنة ١٩٣٩ مسجلاً الرقم القياسى ١٢٢١ فى سنة ١٩٤٥ .

زيادة على ذلك فإن سنة ١٩٤٥ هذه لم تكن بأى حال هى قمة الارتفاع . فإذا كانت الأسعار قد انخفضت قليلاً حتى سنة ١٩٤٧ (حيث أصبح الرقم القياسى العام لأسعار الجملة : ٣١١) ، إلا أن الارتفاع عاود الظهور منذ سنة ١٩٤٨ (فأصبح الرقم القياسى ٣٢٤,٣) ثم انطلق كالسهم سنة ١٩٥٠ فوصل فى آخر هذه السنة إلى الرقم القياسى : ٣٧٦,١ .

٣ - ولا تختلف تكاليف المعيشة فى شىء عن اتجاه أسعار الجملة ، إلا فى تأخر قليل ، وانخفاض بسيط فى مستواها عن هذه الأخيرة . فقد ارتفعت هذه التكاليف على نفس الأساس (يونية وأغسطس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠) إلى ٢٩٢,٢ فى نهاية سنة ١٩٤٤ . ثم انخفضت قليلاً حتى سنة ١٩٤٧ ثم فى سنة ١٩٤٩ . ولكنه ارتفع ارتفاعاً كبيراً فى سنة ١٩٥٠ ، وصل بالرقم

القياسى لهذه التكاليف إلى ٤٠٦,٤ فى ديسمبر من هذه السنة ، متجاوزاً بذلك بكثير متوسط نفس الشهر فى سنة ١٩٤٤ .

٣ - مسئولية العلاقات المالية عن هذا التضخم :

إذا كانت الحرب هى المسئول الأول عن التضخم ، فان العلاقات المالية لا تقل مسئولية عن النسبة المرتفعة لهذا التضخم ، وطول مدته . والواقع أنه يمكن اعتبار التضخم نتيجة ضرورية للحرب . فاننا نجد من جهة ، أن المصاريف الحربية تزيد كثيراً من طلب السلع والخدمات ، كما نجد ، من الجهة الأخرى ، أن توجيه الإنتاج لإشباع المطالب الحربية ، وانقطاع التجارة الخارجية واستحالة الاستيراد ، تقلل جميعها من العرض . وهذا هو تماماً ما حدث فى مصر منذ بدء الحرب العالمية الثانية .

ولكنه نظراً لأن مصر كانت بلداً محايداً معظم فترة الحرب ، على الأقل من الناحية الرسمية ، فانها تبعاً لذلك كان يجب منطقاً ألا تقاسى من التضخم . فان بلداً محايداً حقاً ، حتى فى حرب عالمية ، كان يمكن أن تخرج سالمة دون أضرار تضخمية بالغة . ولكن العلاقات المالية التى كانت تربطنا بالبحر ، هى السبب ، إلى حد كبير ، فى النسبة الضخمة التى وصل إليها التضخم ، والمدة الطويلة التى ظل خلالها جاثماً على قلوب المصريين . فقد كان لهذه العلاقات المالية تأثيراً مزدوجاً ، ظهر فى زيادتها للطلب وإنقاصها للعرض فى وقت واحد .

(١) تأثير العلاقات المالية على الطلب :

سهلت حرية الصرف وثبات سعره ، بين الجنيه المصرى والاسترلينى ، من تمويل كثير من حاجات الحرب . وعلى الأخص تمويل حاجات القوات المتحالفة التى كانت مرابطة فى مصر . ففى الواقع أن إنجلترا كانت تستطيع إشباع حاجاتها ، إلى أقصى الحدود ، من السوق المحلى المصرى ، دون أى خوف من انخفاض سعر صرف عملتها بالنسبة للجنيه المصرى . بل ان مشترواتها

من السوق المصرى لم تكن تكلفها شيئاً كبيراً . ففى مقابل البضائع والخدمات ، كانت مصر تأخذ سندات بريطانية (بونات على الخزانة البريطانية) ، لا تستطيع حتى إحضارها إلى مصر وإنما تكتفى بالاحتفاظ بها فى لندن . فان إنجلترا لم تكن وقتئذ تستطيع أن تدفع لنا مباشرة ثمن بضائعنا وخدماتنا ، بضائع وخدمات أيضاً .

ولكن العملية ما كانت تقف فقط عند هذا الحد . فهذه المشتريات البريطانية (فى الغالب) كانت - بتضخيمها للدخول النقدية فى مصر - تنتج بعد الدفعة الأولى للطلب الأجنبى ، دفعة أخرى - لا تكاد تقل عن الأولى حدة وقوة - قادمة هذه المرة من الطلب الداخلى .

وهكذا لم تكن حالتنا تختلف إطلاقاً - فيما يختص بنتائجها المباشرة - عن حالة البلدان التى احتلتها القوات الألمانية وأجبرتها على المشاركة الفعلية المباشرة فى توفير الحاجات واللوازم الحربية للجيش المحتل . وحدث فى مصر ما حدث تماماً فى كثير من البلاد المحتلة عسكرياً من توجيه التضخم نحوها بدلا فى الاحتفاظ به فى البلاد المنتصرة (١) .

فمن الظاهر أن إنجلترا اختارت بين طريقى الاستيلاء المباشر والاستيلاء بواسطة إصدار نقود قانونية (٢) ، ففضلت الطريق الأخير .

(ب) تأثير العلاقات المالية على العرض :

كان من الواجب ، إزاء هذا الضغط المتزايد من ناحية الطلب ، أن يزداد العرض بنفس النسبة حتى تحتفظ الأسعار والاقتصاد فى عمومهما بتوازنهما .

(١) Le phénomène de la direction de l'inflation vers les pays militairement occupés.

(٢) إصدار نقود قانونية محلية ، دون مقابل حقيقى فوري ، تستطيع القوات الأجنبية أن تشتري بها ما تريد من بضائع وخدمات دون أن تكون هناك وسيلة فورية لاسترداد مقابل هذه البضائع والخدمات من الخارج .

ولكن ما حدث كان للأسف هو العكس تماماً .

حقاً أن جزءاً كبيراً من النقص في العرض كان راجعاً لحالة الحرب . ولكن انقطاع الطرق البحرية لم يكن يوماً ما انقطاعاً تاماً . كما أنه كانت توجد إمكانيات أخرى للنقل . كذلك فإن بلاد العالم لم تكن كلها محاربة . فقد ظلت بلاد كثيرة محايدة طول مدة الحرب . كما أعلنت بلاد أخرى هذه الحرب متأخرة .

فن المحقق أن جزءاً كبيراً من النقص في العرض كان نتيجة ظروف صلاتنا المالية مع إنجلترا ، ونتيجة للصبغة الحديدية التي اصطبغت بها منطقة الاسترليني منذ مبدأ الحرب . فإن هذه المنطقة أصبحت في الواقع أداة نضال *Moyen de lutte* تعمل وفقاً لقواعد محددة تملئها ضرورات اقتصاد في حالة حرب . وبناء على هذا ، نجد أن هذه القواعد حدثت من حريتنا في الاستيراد ، ليس من خارج منطقة الاسترليني فقط ، وإنما من بلاد هذه المنطقة أيضاً .

(١) تحديد الاستيراد من داخل المنطقة :

قسمت مراقبة النقد العالم إلى منطقتين : استرلينية وغير استرلينية . حقاً أنه في داخل منطقة الاسترليني كانت القاعدة هي حرية الصرف ، والتجارة المتعددة الأطراف . ولم تكن كل شدة النظام يقصد بها غير العالم الخارجي : الغير استرليني . ولكن مصر لم تكن حتى في هذه الحدود حرة في تجارتها الخارجية . فإن « مركز تموين الشرق الأوسط *Middle East Supply Centre* » الذي أنشئ بعد إعلان الحرب بفترة قصيرة ، كان يتحكم في كل واردات البلد . فقد كانت له الكلمة الأخيرة في كميات وارداتنا والمكان الذي تستورد منه ، ولا شك أن هذا المركز التمويني لم يكن يراعى في قراراته مصالح كل بلد على حدة ، وإنما على الأصح نوع من التنظيم للمصالح المختلفة ، يهيمن عليه الغرض الأساسي لكل عمل يتخذ في ذلك الوقت : وهو غرض متابعة الحرب . فلما ألغى هذا المركز في أواخر سنة ١٩٤٤ عقدت

انجلترا مع مصر اتفاقاً يلزمها باتباع نفس السياسة التي كان يهدف إليها مركز التمويل . ف تبعاً لهذا الاتفاق تعهدت مصر بتعديل نظام مراقبة النقد فيها ، بطريقة تضمن عدم استعمال الأرصدة الاسترلينية المتراكمة في لندن ، والمساعدة على تقوية مركز الاسترليني في الخارج . ولكن رغم أن مصر قد تعهدت منذ ذلك الوقت أن تعمل طبقاً لبعض القواعد العامة ، إلا أنه لم يعد يفرض عليها من الخارج أى قرار بعينه . وأصبحت لأول مرة منذ سنة ١٩٣٩ حرة في أن تستورد وتبادل منتجاتها (١) .

ولكن هذه الحرية كان يحد منها على الأخص : مراقبة النقد ، وعدم كفاية الإنتاج البريطاني (٢) . بل إن هذه الحرية قد ضاقت أكثر وأكثر في سنة ١٩٤٧ عندما جُمِدت كل الأرصدة الاسترلينية تقريباً ، بمعنى أن هذه الأرصدة قد سحبت من التعامل التجارى ، وأصبح من غير الممكن استعمالها حتى في التجارة داخل المنطقة الاسترلينية . ولم يبق لهذا الاستعمال في داخل المنطقة سوى قليل جداً من الأرصدة التي لم تجمّد كالأرصدة الخاصة بالأفراد ، أو الأرصدة التي أفرج عنها صراحة ، أو الأرصدة الناتجة عن العمليات التجارية الجارية (٣) .

وقد تعاقبت بعد ذلك اتفاقيات مالية متعددة لم تعمل سوى ، إعادة النص على القواعد الأساسية الواردة في هذا الاتفاق الأول المبرم في ١٤/٧/١٩٤٧ ، والإفراج عن كميات من الأرصدة تكان تكون مساوية للكمية التي أفرج عنها في الاتفاق الأول . وآخر (٤) اتفاق مالى عقدناه مع إنجلترا في أول يولية سنة ١٩٥١ ، أفرج بمقتضاه فوراً عن مبلغ ٢٥ مليون جنيه استرليني . كما نص على إفراج سنوى عن مقدار يتراوح بين ١٠ ، ١٣ مليون . وهذه

(١) رسالة الدكتور مرسى .

(٢) الذى لم تكن تحول مراقبة النقد ، ولا كميات العملة الأجنبية دون استيراده .

(٣) مجلة الايكونوميست الانجليزية ٧ يولية سنة ١٩٤٧ .

(٤) أنظر مجلة الايكونوميست .

الكمية أقل من متوسط المبالغ المفرج عنها في الثلاثة سنوات السابقة ، التي يبلغ متوسطها حوالى ٢٨ مليون جنيه سنوياً . ويظهر أيضاً أن إنجلترا كانت أقل سخاء معنا منها مع إسرائيل وشرق الأردن .

وعلى أى حال فإنه لن يبقى ، على هذا المنوال ، من أرصدتنا بعد عشرة سنين سوى ٨٠ مليون جنيه لم يتقرر مصيرها بعد (١) .

٢) تحديد الاستيراد من خارج المنطقة :

في خارج المنطقة الاسترلينية يختلف الأمر عن داخلها . فبدلاً من قابلية الجنيه الاسترليني للصرف نجده غير قابل للصرف *inconvertible* بالعملات الأجنبية ، وبدلاً من التجارة المتعددة الأطراف نجد تجارة تحكمها الاتفاقات الثنائية . ولا شك أن مبدأ الاتفاقات والتجارة الثنائية يعتبر عقبة كبيرة في سبيل انتعاش التجارة الدولية . فهي فوق أنها لا تساعد على انتعاش هذه التجارة ، تعمل على حفظ توازن ميزان المدفوعات في مستوى منخفض كثيراً عن المستوى الممكن الوصول إليه .

والواقع أن سياسة الاتفاقيات التجارية الثنائية هذه يمكن أن تكون مفيدة في حالة بلد تعاني من اختلال ميزان مدفوعاتها ، على الأخص ، بسبب عدم تمكنها من تصدير ما يمكن أن توازن به وارداتها . وإذا كانت هذه هي حالة إنجلترا أو أى بلد أخرى من بلاد منطقة الاسترليني ، فإنها لم تكن حالة مصر على أى وجه من الوجوه . وزيادة على الأضرار الناتجة من سياسة الاتفاقات الثنائية ، التي أرغمنا عليها وجودنا في منطقة الاسترليني ، فإن مصر لم تكن لها الحرية في إبرام عقود تستغرق كل المبالغ التي كانت تكسبها من علاقاتها مع بلاد خارج منطقة الاسترليني . فإنه تبعاً لاتفاقية مجمع الصرف *Exchange pool Agreement* التي أبرمت في مبدأ الحرب ، التزمت مصر ، مثل كل

(١) تقرير البنك الأهلي المصري سنة ١٩٥١ العدد الثاني . وتلفت النظر هنا إلى أن ذلك كان في مايو سنة ١٩٥٢ موعد تقديم الرسالة .

أعضاء المنطقة ، ببيع كل ما تتحصل عليه من عملات أجنبية لبريطانيا . وكان من نتيجة ذلك ، أن مصر كانت تحتفظ بكل احتياطياتها بالعملات الأجنبية في صورة سندات أو أرصدة استرلينية في لندن . وكان مقابل كل ذلك ، هو التزام بريطانيا باعطاء الدول الأعضاء للمنطقة ما يحتاجون إليه من العملات الأجنبية للاستيرادات « المعقولة » .

والنتيجة العملية لذلك ، هي أن مصر لم تكن تقرر بنفسها — هنا أيضاً — مقدار وارداتها من خارج منطقة الاسترليني . فان « مركز تموين الشرق الأوسط » الذي تقوده وتسيره أياد وأغراض أجنبية تماماً عن مصر ، كان هو الذي يقرر مقدار الواردات لكل بلد في منطقة الاسترليني . وقد كانت قراراته مستوحاة دائماً — كما سبق أن أشرنا — من ضرورات الحرب واحتياجاتها . فاذا كانت الدول الأعضاء تورّد لمجمع العملات الأجنبية عملات صعبة كل حسب مقدرتها على كسب مثل هذه العملات ، فان هذا المجمع لم يكن يعطيهم من هذه العملات إلا حسب مقدرة المنطقة في مجموعها . أى حسب أهمية الاحتياجات المقارنة لكل الأعضاء ، لا حسب احتياج كل بلد على حدة . ولا يخفى — نظراً للمجهودات التي كانت تبذلها إنجلترا في الحرب — أنها كانت أشد البلاد وأكثرها احتياجاً للعملات الأجنبية ، بل وربما كانت — على العكس — أقل هذه البلاد مقدرة على اكتساب هذه العملات الأجنبية . وهكذا كانت مصر تأخذ أقل بكثير مما تكسبه من العملات الصعبة (١) . حقاً أنه في مبدأ الحرب كان من الممكن الدفاع عن العكس (٢) ، ولكن تطورات هذه الحرب ، وتدخل أميركا فيها ومصاريف قواتها في مصر ، زادت كثيراً من مقدرتنا على كسب العملات الصعبة . من كل ذلك يتضح بجلاء أنه لم يكن هناك اتفاق متساوي الأطراف وإنما

(١) ج . لانديس : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة : مجلة مصر المعاصرة

العدد ٣٦ ص ٢١٧ - ٢٢٧ . وكذلك رسالة الدكتور مرسى .

(٢) على الشمسي : في تقرير البنك الأهلي المصري سنة ١٩٤٣ .

« شركة أسد » يدفع فيها طرف أكثر مما يجب ، ويأخذ الآخر أيضاً ، أكثر مما يجب .

ولم يغير كثيراً في الأمر ، إلغاء « مركز تموين الشرق الأوسط » في نهاية سنة ١٩٤٤ . فان مصر ظلت رغم ذلك تودع أرباحها من العملات الصعبة في « مجمع » هذه العملات ولم تكن تستطيع أن تأخذ من هذه العملات أو تستورد إلا في حدود المبالغ التي تقررها اتفاقات خاصة . فالواقع أن مصر عقدت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع إنجلترا الاتفاق المسمى « اتفاق العملة الصعبة » . وقد أعطى هذا الاتفاق لمصر في مدى سنة ١٩٤٥ ، مبلغ ١٠ مليون جنيه مصري من العملات النادرة (دولارات أمريكية وكندية ، وفرنكات سويسرية ، وكورونات سويدية Couronnes ، وبيزوات برتغالية Pésos) مقابل دفع مقابلها بالجنيهات المصرية أو الاسترلينية .

ثم عقدت اتفاقات مماثلة متعددة ، في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وأبريل سنة ١٩٤٦ وفي فبراير سنة ١٩٤٧ ، وكان هذا الأخير يحكم المدة لغاية ١٥ يولية من نفس السنة ١٩٤٧ .

ولم تبلغ قيمة مجموع المبالغ التي أعطيت لمصر من العملات الصعبة بين ديسمبر سنة ١٩٤٤ ويوليه سنة ١٩٤٧ بمقتضى كل هذه الاتفاقات سوى ٣١,٦٩٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً فقط .

وكذلك فانه تبعاً للاتفاق الأول المبرم سنة ١٩٤٤ ، تعهدت مصر من جانبها بأن تعدل من قواعد نظام مراقبة النقد فيها بطريقة تكفل أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في استيرادها من المناطق المختلفة .

ولكن هذا التضييق في إمكانيات الاستيراد لم يكن واحداً بالنسبة لكل المناطق . فقد فرق الاتفاق بين ثلاثة مناطق مختلفة : منطقة الاسترايني ، منطقة العملة السهلة ، ومنطقة العملة الصعبة . ويفهم من الاتفاق أن يكون الاقتصاد في الاستيراد من منطقة الاسترليني ، أقل حدة عنه من المناطق

الأخرى . ولكنه نص على وجوب مراعاة أكبر اقتصاد ممكن في الاستيراد من منطقة العملة الصعبة .

وقد جاء الاتفاق المالى المصرى الانجليزى فى ٣٠/٦/١٩٤٧ الذى حدد لبدء نفاذه يوم ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ ، فأعطى لمصر حرية التصرف فى الرصيد السنوى لتجارتها الخارجىة الجارية . فأصبح من حق مصر أن تحتفظ برصيدا الجارى من النقود الصعبة أو غير الاسترليزية عموماً . ولم يعد التزاماً عليها ، كما كان ذلك قبلاً ، أن تودع هذه العملات فى « المجمع » . كذلك فان مكسبها السنوى (الجارى) من الاسترلىنى ، زيادة على مبالغ معينة أخرى من هذه العملة أفرج عنها فى الاتفاق (٨ مليون جنيه استرلىنى ، و ١٢ مليون كرسيد للتمويل) ، أصبحت كلها قابلة للصرف Convertibles بكل العملات الأخرى لمواجهة المدفوعات الجارية Paiements courants .

ولكن هذه المزايا الكبيرة لم تستمر كثيراً . ففى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، أى بعد شهر واحد تقريباً من الاتفاق المذكور ، أوقفت لسوء الحظ قابلية الاسترلىنى للصرف بالدولارات الأمريكية والكندية . وأضيف الفرنك البلجيكي فى ٢٨ نوفمبر إلى قائمة العملات التى لا يمكن صرف الاسترلىنى بها ثم أضيفت بعد ذلك العملات البرتغالية والأرجنتينية . وهكذا عمل إيقاف صرف الاسترلىنى بأكثر عملات العالم أهمية (وندره) ، على إلغاء كل أثر حسن - تقريباً - لاتفاق سنة ١٩٤٧ ، على إمكانيات الاستيراد من البلاد خارج منطقة الاسترلىنى . وقد تسبب عن ذلك بقاء مصر حتى آخر السنة بدون عملات صعبة . إذ لم يكن لها مورد لهذه العملات سوى ما تغله تجارتها الخارجية . ولكن حصيلة التجارة الجارية من العملات النادرة ، وخصوصاً من الدولارات الأمريكية ، قلت كثيراً عنها أثناء الحرب . فان مصر لم تعد ميداناً للمصاريف الضخمة التى كانت تنفقها القوات الأمريكية المرابطة فيها أثناء الحرب . ولم يستطع الاتفاق المالى المبرم فى ١/٥/١٩٤٨ سوى التخفيف جزئياً من الآثار السيئة لإيقاف قابلية الصرف .

ولا يفترق هذا الاتفاق في كثير عن الاتفاق السابق لسنة ١٩٤٧ ، إذ أعاد النص على أهم ما فيه مع تحسين بسيط ، أحياناً ، لمركز مصر في مسائل جزئية بسيطة (١). ففي الواقع أن المادة الأولى من هذا الاتفاق تنص على امتداد أحكام الاتفاق السابق لسنة ١٩٤٧ ، فيما عدا التعديلات المقترحة . ولكن الاتفاق أعاد قابلية صرف الاسترليني التي أوقفت في أغسطس ، مع تعديلها لتجنب النتائج المخربة ، التي أظهرتها في إنجلترا الأيام القليلة التي كان فيها الاسترليني قابلاً للصرف .

ففي خارج منطقة الاسترليني - في العلاقات مع منطقة الحسابات القابلة للتحويل Zone de comptes transferables - تعهدت إنجلترا بعدم إقامة أى اعتراض وعمل التسهيلات اللازمة n'opposer aucune restriction et donner les facilités nécessaires, لدفع قيمة المبادلات الجارية بالاسترليني من الحسابات القابلة للتحويل .

أما بالنسبة للعلاقات مع باقى بلاد العالم خارج منطقة الاسترليني ومنطقة الحسابات القابلة للتحويل ، أى عموماً ، فيما يتعلق بالبلاد ذات العملة الصعبة ، لم تتعهد إنجلترا إلا بعمل ما في جهدها faire son possible (٢) ، لضمان أفضل استعمال للاسترليني المقيد في الحسابات المصرية القابلة للتحويل ، في دفع المطلوبات الجارية . ولكن إنجلترا - مقابل هذا التضييق - أفرجت عن كمية مرتفعة نسبياً من الأرصدة تبلغ ٢١ مليون جنيه استرليني ، ١١ مليون كاحتياطي تشغيل ، وبضعة مبالغ ثانوية أخرى لتسوية مراكز معينة . كما منح هذا الاتفاق لمصر ، زيادة على ذلك ، إمكانية الحصول على دولارات أمريكية مقدارها ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، مقابل دفع قيمتها بالاسترليني القابل للتحويل ، لتسوية المطلوبات الجارية .

كذلك لم يأت اتفاق ١٩٤٩/٣/٣١ هو الآخر بجديد يخالف الخطوط

(١) رسالة الدكتور مرسى .

(٢) وثائق خاصة بالاتفاقيات المالية ، (المطبعة الأميرية : القاهرة سنة ١٩٤٨) .

الأساسية للاتفاقات السابقة . فقد أفرج هذا الاتفاق عن ١٢ مليون جنيه استرليني فوراً ، كما أفرج بشروط عن ١٨ مليون وصرح بتحويل Conversion ٥ مليون جنيه للدولارات أمريكية (١). كما أن الاتفاق الأخير في سنة ١٩٥١ صرح لنا بتحويل ١٤ مليون جنيه استرليني إلى دولارات أمريكية . كما ضمن لنا استيراد ما قيمته ١١ إلى ١٣ مليون جنيه سنوياً من المنتجات البترولية مقابل الدفع بالاسترليني موفراً علينا بذلك الدفع بالدولارات .

* * *

ولكن ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة يرجع حقاً منذ سنة ١٩٤٧ لعدة أسباب ، فوق الأسباب المتقدمة المتعلقة بصلتنا المالية مع إنجلترا . فان الأسباب الأساسية لعودة التضخم وتقدمه منذ ذلك التاريخ ترجع لعوامل تتعلق بظروف الأسواق العالمية المختلفة . فظهور التضخم ثانية في العالم بأكمله ، كان لابد وأن يؤثر في الاقتصاد المصري . وقد انتقل هذا التأثير إلى مصر بطريقتين أساسيتين : (١) أولها أسعار القطن ، أهم صادراتنا . فان هذه الأسعار تضاعفت أكثر من مرتين في الفترة ما بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٠ .

أسعار القطن المصري (١٩٤٧ - ١٩٥٠) (٢)		
كرنك (جود)	أشموني (جود)	
٦٠	٥٠	نهاية سنة ١٩٤٧
١٣٨	١٣٠	نهاية سنة ١٩٥٠

(ب) وثانيهما أسعار مختلف الواردات من الخارج التي تعتمد عليها مصر اعتماداً كبيراً — نظراً لصلابة تصنيعها — حتى بالنسبة لكثير من حاجاتها الضرورية .

* * *

(١) تقرير البنك الأهلي المصري لسنة ١٩٤٩ العدد الأول .

(٢) تقرير البنك الأهلي المصري سنة ١٩٥١ : العدد الثاني ص ٩٥ .

ولكن هذا لا يمنع من أن العوائق المختلفة التي وضعت في سبيل حرية الاستيراد ، وعدم كفاية الإفراجات عن الأرصدلة الاسترلينية ، والكميات الممنوحة من العملات الغير استرلينية (الصعبة) ، ساعدت كلها على إيقاف هبوط التضخم الذى ظهرت بوادره في نهاية الحرب . وبذلك بقى في مصر مستوى عال من التضخم لم يؤثر فيه انتهاء الحرب ، بل ساعدته ظروف أخرى بعد ذلك ، على معاودة الارتفاع . وقد كان من نتائج خروجنا من منطقة الاسترليني في يولية سنة ١٩٤٧ ، أن عادت إلينا حريتنا في التصرف في دخلنا من العملات - استرليني أو غير استرليني - الناتجة من تجارتنا الخارجية الجارية . وهكذا أصبح لدينا باستمرار فائض من الاسترليني الحر غير المستعمل ، لا ينخفض عن مستوى ٣٥ مليون جنيه مصرى (١) . ولكن هذا لا يعنى إطلاقاً أننا بوجود فائض غير مستعمل من الاسترليني قد وصلنا إلى حالة إشباع لحاجتنا ، وأن كميات الاسترليني المفرج عنها كانت كافية . فان هذه المبالغ الاسترلينية لم تكن تستعمل لسبب بسيط ، هو عدم قابلية الاسترليني للصرف بالعملات الأخرى ، وعلى الأخص بالدولار الأمريكى . وهو ما يختلف تماماً عن حالة التشيع التي قد يتخيلها الباحث لأول وهلة بسبب بقاء استرليني غير مستعمل . فلا شك أن مصر كانت في حاجة شديدة ، لكثير من سلع البلاد الأخرى التي لا تقبل الدفع بالاسترليني وكانت عدم قابلية الاسترليني للصرف بعملات هذه البلاد أو العملات التي تقبلها ، عقبة كبيرة في سبيل إشباع كثير من حاجتنا ، وسبباً من أسباب بقاء التضخم في مصر .

(١) تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥١ العدد الثاني ص ٩٠ .

الباب الثاني

تقوية العلاقات المالية للبناء الاقتصادي الحالى

إذا كان للبناء الاقتصادى — كما رأينا فى الكتاب الأول — تأثيره على العلاقات المالية ، فإن هذا التأثير ليس هو الوحيد فى موضوعنا .
فإن علاقة نقدنا بالجنيه الاسترلى ، وهى العلاقة المميزة لكل نظامنا النقدى ، تؤثر بدورها فى بنائنا الاقتصادى تأثيراً ليس أقل أهمية ولا أبسط خطراً .
لهذا سنحاول — فى هذا الفصل — وصف تأثير هذه العلاقات المالية على المظاهر الرئيسية لبنائنا الاقتصادى ، وذلك عن طريق عاملين مختلفين : تحركات رؤوس الأموال ، ثم التجارة الخارجية ومراقبة النقد .

الفصل الأول

التأثير عن طريق تحركات رؤوس الأموال

إن المظهر الأساسى للعلاقة المالية بين مصر وإنجلترا — بغض النظر عن الاحتفاظ برصيد نقدى من الاسترلى فى لندن — هو ثبات سعر الصرف بين البلدين . وقد كان هذا الثبات ميسراً بالتزام البنك المركزى بمبادلة العملتين بسعر ثابت ، وبكميات غير محدودة ، وبدون مصاريف . وهكذا كان من الممكن إبعاد كل احتمال لتقلب سعر الصرف . وهو الاحتمال الذى ما كان يمكن تجنبه حتى فى ظل قاعدة الذهب (بين حدى دخول وخروج الذهب points d'or) . وقد كان لثبات سعر الصرف أثر كبير فى تشجيع تحركات رؤوس الأموال بين البلدين ، طالما أن احتمال تقلبات الصرف والحسارة التى قد تنجم عنها قد استبعد . ولكن إذا كان التزام البنك المركزى بتثبيت

سعر الصرف لم يبدأ إلا في سنة ١٩١٦ ، فان علاقتنا المالية بالإنجلترا كانت موجودة - كما سبق أن بينا عدة مرات - قبل ذلك التاريخ بكثير . فبعد سنة ١٨٨٥ لم يكن سعر الصرف بين البلدين ثابتاً فقط وإنما كان الجنيه الاسترليني ، يكاد يكون هو العملة الوحيدة المتداولة في مصر . بل انه زيادة على استبعاد أخطار الصرف كانت توجد عوامل أخرى لتشجيع تحرك رؤوس الأموال بين البلدين . نذكر منها أولاً التسهيلات المختلفة ، التي توجد ولا شك ، في تبادل عملة معينة مع عملة أخرى تتخذها قاعدة لها . فان هذا التبادل كان ممكناً - حتى بعد تكوين مراقبة الصرف في سنة ١٩٣٩ - وكما سبق أن أشرنا ، بكميات غير محدودة ، وبدون أى مصاريف . كذلك فانه بمرور الوقت كانت قوة التعود ، تربطنا أكثر فأكثر بالأسواق الانجليزية ، المالية منها والنقدية .

وقد كانت لهذه المظاهر المختلفة للعلاقة المالية بيننا وبين إنجلترا ، آثاراً واضحة في اتجاهات مختلفة . فهي كانت تشجع - أولاً - تحرك رؤوس الأموال بين مصر وإنجلترا . ولكنها كانت بالعكس تقف عقبة في سبيل التحركات الماثلة ، بين مصر والدول البعيدة عن منطقة الاسترليني . ولهذا تأثيره الكبير الذي لاشك فيه ، في البناء الاقتصادي لبلد مثل مصر ، التي كانت وقت بدء تكون العلاقات المالية مع إنجلترا ، تكاد تخطو أولى خطواتها بعيداً عن طور الاقتصاد الداخلى شبه البدائي *Economie domestique et presque primitive* .

(١) تحركات رؤوس الأموال الانجليزية نحو مصر :

كان من نتائج ثبات سعر الصرف والتسهيلات المختلفة لمبادلة العملات بين مصر وإنجلترا أثرها البالغ في تشجيع انتقال رؤوس الأموال الانجليزية نحو مصر . وتكاد لا توجد معلومات إحصائية دقيقة بالمرّة عن حركات هذه الأموال . ولكن هناك لحسن الحظ عدة تقديرات تقريبية في الموضوع .

فمثلاً يقدر كراوشلى (١) أن رأس المال الأجنبي في الشركات التي تعمل في مصر — والذي يعتبر في أغلبه انجليزياً — كان حوالى ٩١,٥٩١ ألف جنيه مصرى سنة ١٩١٤ ، ٨١,٢٤١ ألف في سنة ١٩٣٣ .

كما نجد في نشرة الجمعية البلجيكية للدراسة والتوسع (٢) الجدول الآتى

الخاص بالاستثمارات الخارجية في مصر :

السنة	الاستثمارات بملايين الجنيهات	السنة	الاستثمارات بملايين الجنيهات
١٨٨٣	٢٢	١٩٢٢	١١١,٣
١٨٩٢	٢٦,٧	١٩٢٣	١٠٦,٩
١٨٩٧	٣٢,٨	١٩٢٤	١٠٤,٩
١٩٠٢	٤٤,٦	١٩٢٥	١٠٣,٥
١٩٠٧	١٠٤,٤	١٩٢٦	١٠١,٨
١٩١١	١١٥,٩	١٩٢٧	١٠٨,٢
١٩١٥	١١٧,٥	١٩٢٨	١١٠,١
١٩١٩	١١٥,٥	١٩٣٢	١١٦,٦
١٩٢١	١١٣,٢	١٩٣٢	١١١,٨

ورغم أن هذه المبالغ تشير إلى الاستثمارات الأجنبية عموماً ، إلا أنه من المسلم به أن أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية ، كانت انجليزية المصدر (٣) .

ونلاحظ في هذا الجدول السابق أن هذه الاستثمارات كانت في مستوى منخفض جداً (٢٢ مليون جنيه مصرى) سنة ١٨٨٣ غداة الاحتلال الانجليزى ، وإذا بها ترتفع ارتفاعاً كبيراً بعد ذلك . ولعل هذا راجع أيضاً للإصلاح النقدي في سنة ١٨٨٥ الذى مكّن للجنيه الاسترلى ، أن يظل وحيداً في

(١) في كتاب الفريد بونيه : التقدم الاقتصادى في الشرق الأوسط .

(٢) Bulletin de la Société Belge d'Etudes et d'Expansion وذلك وارد في مجلة مصر الاقتصادية والمالية (باللغة الفرنسية) عدد ٩٦٧ .

(٣) س . حسان : رسالة ، باريس سنة ١٩٢٨ .

التعامل في مصر . وهكذا نجد أن هذه الاستثمارات قد تضاعفت أربعة مرات تقريباً بعد ذلك بأربعة وعشرين سنة في سنة ١٩٠٧ بأن وصلت إلى ١٠٤,٤ مليون جنيه مصرى .

ثم استقر بعد ذلك مستوى هذه الاستثمارات الخارجية ، ولم تعد تحدث فيه تقلبات تذكر ، إلا في حدود تغيرات الحالة الاقتصادية العالمية والانجليزية على الأخص . وقد كان من نتيجة انهيار النظام النقدي الدولى والأزمة العالمية التى لا نظير لها في سنة ١٩٢٩ ، أن انكمشت حركات رؤوس الأموال في العالم بأسره . ولكنه من المرجح أن ثبات سعر الصرف داخل منطقة الاسترليني ساعد على بقاء هذه التحركات داخل المنطقة ، أو على الأقل منع من هبوطها هبوطاً كبيراً (١) .

والواقع أننا لا ننتقد هذه الاستثمارات الأجنبية في ذاتها ، إذ أننا نعتقد اعتقاداً أكيداً أنها عمل عظيم الأهمية والفائدة للبلد المصدرة ، وكذلك للبلد المستوردة لرؤوس الأموال . ولا يمكننا أن ننكر أن هذه الاستثمارات كانت من الأسس التى قام عليها اقتصادنا . وأن مصر أصبحت بفضلها تنتج وتصدر للسوق الخارجى محصولاً كبير الربح هو القطن ، عماد ثروتنا الاقتصادية للآن . ولكننا نجد بالرغم من هذه الفوائد التى لاشك فيها ، أن هذه الاستثمارات الخارجية لها — في حالتنا الخاصة — مضارها المتعددة أيضاً :

١ — ففيما يتعلق بالاستثمارات الطويلة الأجل : نجد أنها لم تكن نافعة تماماً لسببين رئيسيين :

أولاً : لأن رأس المال الأجنبى قام وحده بوضع أسس بنائنا الاقتصادى ، ولم يكن لرؤوس الأموال المصرية في ذلك سوى دور ضئيل . وضرر ذلك أنه من طبيعة رؤوس الأموال الأجنبية ، أنها تتوجه أولاً إلى المشروعات سهلة الاستغلال ، مضمونة الكسب ، كما أنها تراعى فوق كل شىء ، ضمان

(٢) التحركات الدولية لرؤوس الأموال فيما بين الحربين ، هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ .

استرجاع الفوائد والمكسب بل وأقساط سداد رأس المال نفسه . وليس هناك أى غرابة فى مثل هذا الاتجاه الذى نجده فى كل الاستثمارات الخاصة ذات الصبغة التجارية . ولكن كل هذه الاعتبارات تدفع الاستثمارات الخارجية للتوجه نحو الاستغلالات التى يصدر إنتاجها فوراً للخارج . ولعل خير مثال لهذه الاستغلالات هو الإنتاج الزراعى وأعمال المناجم . وقد يهتم الممول الأجنبى — على أكثر تقدير — بالصناعة الإنتاجية على شرط أن يكون هدفها الأساسى هو التصدير للخارج . حتى يضمن بذلك الحصول على فوائد وأرباح بل واستهلاك رأس المال نفسه ، فى صورة بضائع مصدرة للخارج . ولكنه لا يهتم فى شىء ، العمل على دفع البلد إلى الأمام ، فى تقدم متناسق كامل ، يسمح للبلد المقترض أن تكون ، بجانب زراعتها ، صناعة قومية تنتج للاستهلاك المحلى ، كما تنتج للتصدير بدون أدنى تفريق (١) . ولا تختلف حالة مصر فى شىء ، عن هذا الاتجاه العام . ففى الواقع أن رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر اتجهت كلها تقريباً نحو النشاط الزراعى الذى ينتج أساساً للتصدير . كما اتجهت هذه الأموال إلى تمويل المشروعات التى ترمى إلى تسهيل استغلال الأراضى وتصدير المنتجات الزراعية . ونستطيع أن نعدد فى هذا الصدد :

- (١) مشروعات الرى : التى تساعد التوسع الزراعى مساحة وإنتاجاً .
 - (٢) البنوك التجارية المتعددة : لتمويل المحصول وتسهيل عمليات الاستغلال الزراعى ، والبيع ، بمختلف أنواع القروض .
 - (٣) مشروعات تحسين المواصلات : التى ترمى لتسهيل نقل المحصول الزراعى — المراد تصديره — نحو الموانى ، التى غطت البلد لهذا بشبكة كبيرة من الخطوط الحديدية والطرق والجسور الزراعية .
- ولا يمكننا أن ننكر الفوائد التى عادت على البلد من مثل هذه المشروعات

(١) موريس بيه : محاضرات فى الاقتصاد الاجتماعى المقارن ، باريس سنة ١٩٥١ ، ص

الأساسية . ولكن التقدم في هذا الميدان لا يزال رغم ذلك ناقصاً ، طالما أنه لا يهتم بغير الزراعة .

ولكننا نستطيع أن نقول — رغم ذلك — أن هذه الخطوة الأولية تحمل في طياتها نواة تقدم تال كامل . ففي الواقع أنه لتصنيع بلد ما ، يجب أولاً أن يكون لديها أساس متين من الخدمات الأولية والمؤسسات العامة ، التي تسهل كل تقدم ، وتساعد عليه ، سواء كان زراعياً أو صناعياً . كذلك فإن وجود مثل هذه الخدمات الأساسية يعتبر شرطاً أولياً لتشجيع قديم رؤوس الأموال الأجنبية لتشارك في تصنيع البلد (١) . ولكن كل هذا يتوقف أخيراً على ما إذا كان من طبيعة هذه المؤسسات والخدمات الأولية ، تشجيع الصناعة ، كما تشجع الزراعة . والواقع أنها بوضعها الحالي في مصر ليست كافية لتحقيق هذا الغرض (٢) .

ثانياً : والسبب الثاني لضرر الاستثمارات الخارجية ، أنها كانت تأتي أساساً من إنجلترا . وقد ترتب على ذلك أن توجهت هذه الاستثمارات لتنمية المحاصيل التي تصلح لإنجلترا فقط . وبذلك لم تساعد هذه الاستثمارات على تنمية الاقتصاد المصري ، بطريقة موحدة متناسقة ، تبعاً لإمكاناتها وحاجاتها المختلفة . وإنما عملت فقط على تنمية المحصول الذي يهتم إنجلترا بالحصول عليه من مصر .

وبهذا نستطيع أن نفسر التوافق العجيب بين حاجة إنجلترا للقطن ، لتغذي به صناعة النسيج التي تعتبر من أقدم وأهم الصناعات فيها ، وبين تدفق رؤوس أموالها إلى مصر ، حيث تساعد كل الظروف على إنتاج أطول الأقطان ، وأجودها ثيلة ، بأقل سعر تكلفة ممكن .

وقد يكون في ازدهار زراعة القطن في مصر ، خير محقق لهذا البلد . ولكن الضرر في ذلك يأتي من أن القطن كان المحصول المهم الوحيد في

(١) تقرير عن الاستثمارات الدولية : المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي . باريس سنة ١٩٥٠ .

(٢) أنظر القسم الأول .

اقتصادنا، وأن إنجلترا أصبحت بالتالى أول وأهم عملائنا فى التجارة الخارجية .
وأن هذا الوضع الشاذ كان يحرمنا من تنويع إنتاجنا تنويعاً معقولاً ، ومن
توزيع تجارتنا الخارجية توزيعاً عادلاً بين مختلف بلاد العالم . كل هذا وضعنا
تحت سيطرة مزدوجة — مع كل ما فى الخضوع من مساوئ (١) — لمحصول
واحد ، وعميل واحد فى التجارة الخارجية .

٢ — الاستثمارات لأجل قصير :

نظراً لعدم أهمية السوق المالى المصرى ، على الأخص قبل سنة ١٩١٤ ،
فإننا لن نجد هنا حركات متعددة لرؤوس الأموال لأجل قصير . وإنما الأمر
يقتصر فقط على نوع واحد من التحركات الموسمية المنتظمة التى كانت تهدف
لغرض واحد معين ، هو تمويل محصول القطن . فقبل سنة ١٩١٤ كانت
مصر تستورد كل سنة ، نقوداً ذهبية من إنجلترا فى الشتاء ، تحتفظ بها لتمويل
محصول القطن حتى نهاية موسمه ، لتعيد تصدير أغلبها فى الصيف .

استيراد وتصدير الذهب المضروب

(خلال موسم القطن —)

السنة	الذهب الوارد	الذهب المصدر
١٩١١ — ١٩١٠	١٣,٠٨٥,٨٩٥	٨,١٢٣,٧٨٠
١٩١٢ — ١٩١١	٨,١٦٩,٠٣٠	٧,٠٧٠,٩٠٥
١٩١٣ — ١٩١٢	٩,٢١٦,٤٩٢	٩,٥٥٤,٠٢٢
١٩١٤ — ١٩١٣	١٠,٥٨٠,٠٤٤	٨,٨٤٣,٣٨٨

(المصدر : مقالة الدكتور الرفاعى ، مجلة القانون والاقتصاد ، سنة ١٩٣١)

والواقع أن جزءاً كبيراً من هذه النقود الذهبية المستوردة ، لم يكن ثمناً
للمصادرات ، وإنما بمثابة قروض تمنحها إنجلترا لتمويل محصول القطن .

(١) أنظر ماورد بالقسم الأول .

وقد كان إعلان الحرب سنة ١٩١٤ سبباً في وضع حد لهذا الاستيراد الموسمي للذهب من إنجلترا . فقد منعت الحكومة الانجليزية أى تصدير للذهب خارج إنجلترا . وتسبب عن ذلك نقص شديد في النقد المتداول في مصر (١) . ولمعالجة الحالة وتسهيل تمويل محصول القطن ، أعلنت الحكومة المصرية السعر الإلزامي للجنيه المصرى . وصرحت للبنك الأهلى بإصدار أوراق بنكنوت كافية تضمها سندات الخزنة المصرية لغاية ٢,٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى (٢) . وبعد تردد ومحاولات مختلفة ، انتهت الحكومة إلى السماح للبنك الأهلى بإحلال سندات الخزنة البريطانية محل الذهب ، الذى يجب أن يغطى طبقاً لنظام البنك - نصف الإصدار النقدي .

وهكذا بعد إعلان الحرب بقليل أصبح غطاء نقدنا يتكون في أغلبه من سندات على الخزينة البريطانية مودعة في لندن . وقد سهل هذا الوضع تمويل محصولنا القطنى بواسطة القروض البريطانية تسهيلاً كبيراً . فان مجرد إيداع السندات لحسابنا في بنك إنجلترا كان يؤدى لإصدار مساو بالجنيهات المصرية . كما ترتب على هذا أيضاً ، توفير المصاريف والوقت الذى يلتزمه استيراد ، ثم إعادة تصدير النقود الذهبية .

ولكن هذه السهولة والبساطة التى كان يتم بها تمويل المحصول كانت تحمل أيضاً في ثناياها مساوئ خطيرة . فان بيع قطننا كان ، بسبب هذه القروض ، مرتبطاً مقدماً ، وإلى حد كبير بالسوق البريطانى . ففى الواقع أنه بغير قروض التمويل المقدمة هنا من الممولين الانجليز ، ما كان يمكن للمحصول أن ينتج . كما أن مصر لم تكن في نهاية أجل هذه القروض ، تجد غير صادراتها (القطنية في الغالب) لتسد بها ما عليها . هذا رغم أننا كنا نستطيع أن نمول بكل سهولة محصولنا القطنى . والتجربة القصيرة للسنوات ما بين ١٩١٤ ، ١٩١٦

(١) جورج بلانشار : عودة مصر لقاعدة الذهب : مصر المعاصرة سنة ١٩٣٠ .

(٢) السرفاعى : المرجع السابق .

تبرهن لنا على إمكان ذلك . ففي هذه الفترة صرحت الحكومة المصرية للبنك الأهلي بإصدار أوراق نقدية مغطاة إلى ٥٠٪ بالذهب ، وللنصف الآخر بسندات على الخزانة المصرية أصدرت لهذا الغرض (١) . وذلك لمعالجة ندرة النقود وقلة الائتمان الذين نشأ بسبب الحرب .

وهكذا يتبين أننا — لو قللنا من غلوائنا في التمسك بالغطاء الذهبي ، على الأقل في مثل ذلك الوقت الحرج — كنا نستطيع ، بالالتجاء لسندات الخزانة المصرية وما يماثلها ، أن نمول محصولنا على أساس سليم .

ولكننا للأسف آمنا أكثر مما يجب بضرورة الغطاء النقدي ، تدفعنا لذلك سهولة التمويل بواسطة السندات البريطانية ، زيادة على التأثير الكبير لخضوع بناء اقتصادنا للاقتصاد البريطانى . فلما لم يتبق ذهب كاف في مصر ، اضطررنا للاكتفاء بالسندات البريطانية التي لم تكن تغطى الجزء المخصص للذهب فقط وإنما بدأت (مع سندات قرض الحرب البريطانية) تحتل أيضاً المكان الذى كان القانون يخصصه للسندات التي تختارها الحكومة المصرية .

الإصدار النقدي في البنك الأهلي المصرى

(بملايين الجنيهات المصرية)

(١) النصف الواجب تغطيته بالذهب

سنة ١٩٢٩ سنة ١٩٣٩

٣,٣٤٠ ٦,٢٤١

١ — ذهب

١٠,٨١٠ ٤,٨٠٩

٢ — سندات على الخزانة البريطانية

١٤,١٥٠ ١١,٠٥٠

المجموع

(ب) النصف الواجب تغطيته بسندات

١ — سندات الحكومة المصرية أو التي تضمنها

١,٥٠٠ ١,٥٠٠

هذه الحكومة

(١) بلائشار : المقالة السابقة .

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٩	
١٢,٦٥٠	٩,٥٥٠	٢ - سندات الخزنة والحرب البريطانية
١٤,١٥٠	١١,٠٥٠	المجموع
٢٨,٣٠٠	٢٢,١٠٠	المجموع الكلى
٢٨,٣٠٠	٢٢,١٠٠	الإصدار النقدي

(المصدر : الإحصاء السنوى العام)

ولم يكن من الممكن تفادى هذا الاتجاه ، طالما أننا لم نغير من فهمنا لوظيفة الأوراق النقدية . فالواقع أننا يجب أن نزيد من إيماننا بالمبدأ المصرفى Banking principle (١) . فإذا كانت أوراق البنكنوت تعتبر أولاً وحدة نقدية ، فإنها أيضاً آلة للإقراض . والتقييد الشديد بنصوص قانونية جامدة ، يرفع عنها المرونة اللازمة ، ويمنعها من مجاراة حاجات الاقتصاد . والحقيقة أن التمسك الشديد بقواعد الغطاء النقدي ، لم يكن له مبرر ، طالما أن الجنيه المصرى لم يكن قابلاً للصرف بالذهب Inconvertible ، وطالما أنه كان من المعروف أن هذا الإصدار النقدي يهدف أساساً لتمويل محصول القطن ، أى لسد حاجة اقتصادية حقيقية . والإصدار الذى تبرره حاجة على هذا القدر من الأهمية والضرورة ، لا يمكن أن يسبب أى تدهور فى قيمة العملة .

زيادة على ذلك ، فإن سندات الخزنة البريطانية لم تكن تساوى الذهب إطلاقاً ، طالما أن الجنيه الانجائزى ، أصبح منذ بدء الحرب غير قابل عملاً

(١) يرى المبدأ المصرفى أن كمية الأوراق النقدية يجب أن تتفق مع حاجة المعاملات ، وذلك بعكس المبدأ النقدي Currency principle الذى يتمسك بفكرة الغطاء النقدي ، وعدم إصدار نقود إلا فى حدود ما يسمح به هذا الغطاء .

(جان مارشال : محاضرات فى الاقتصاد السياسى : الجزء الأول) .

للصرف بالذهب . بل إن قيمته تدهورت في السنوات التالية للحرب مباشرة
حوالى ٣٠٪ عن مستواها الأصلي . كما زاد التدهور عن هذه النسبة بعد وقف
العمل بقاعدة الذهب سنة ١٩٣١ .

وحتى لو شَبَّهنا العملة الانجليزية بالذهب ، فان نسبة ٥٠ ٪ للغطاء الذهبي
تعتبر مرتفعة جداً ، زيادة على أن هذا الغطاء الاسترليني كان في الواقع غطاء
كاملاً (١٠٠ ٪) . ففي معظم بلاد العالم ، في الفترة ما بين الحربين ، كانت
نسبة الغطاء الذهبي حوالى ٣٥ ٪ (١) . بل ان لجنة الذهب في عصبة الأمم اقترحت
في تقريرها المؤقت الأول ، أن هذا الحد الأدنى القانوني للغطاء الذهبي ،
يمكن أن ينقص عن هذا ، دون أى احتمال لأى إضعاف للبناء العام للائتمان (١)
« Sans risquer d'affaiblir aucunement la structure générale du
crédit ».

وقد كانت مصر تستطيع بسهولة وبدون أى تبعة أو مصاريف أو جهد ،
أن تبدل احتياطي النقد الاسترليني بالذهب ، منذ عودة الاسترليني لقاعدة
الذهب في سنة ١٩٢٥ حتى انفصاله عنها سنة ١٩٣١ (٢) . وكنا نستطيع بجزء
فقط من هذا الذهب ، مضافة إليه سندات مصرية ، بناء نظام نقدي متين ،
وكاف تماماً لسد حاجتنا من النقد والائتمان .

(٢) تحركات رؤوس الأموال المصرية نحو إنجلترا :

رغم قلة المعلومات الإحصائية اللازمة ، فن الواضح أن ثبات سعر الصرف
بين العملات المصرية والانجليزية ، لا بد أنه قد ساعد على تشجيع الاستثمارات
المصرية في إنجلترا ، سواء لأجل قصير أم لأجل طويل .

ومهما كانت كمية هذه الاستثمارات المصرية ضئيلة — نظراً لانخفاض
مستوى دخلنا وادخارنا القوميين — فانه مما لا شك فيه أن هذه الاستثمارات
المصرية ، كانت تفضّل أن تتجه نحو بريطانيا . فانه تبعاً لنظامنا النقدي ،

(١) التجربة النقدية الدولية : ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) بلانشار : المقالة السابقة .

كانت رؤوس الأموال المصرية المتجهة نحو إنجلترا ، تستفيد — كما سبق أن رأينا — من تسهيلات ومميزات متعددة ، لم يكن المقرض المصرى يستطيع الحصول عليها في علاقاته مع الأسواق الأخرى الغير استرلينية . ولحسن الحظ أن هناك نوعاً من هذه الاستثمارات على جانب كبير من الأهمية ، له تقديرات إحصائية وافية . وليس هذا النوع الذى نتكلم عنه من الاستثمارات ، سوى احتياطياتنا النقدية *Reserves monétaires* الموظفة في لندن ، على صورة سندات انجليزية قصيرة الأجل غالباً . وقد كانت قيمة هذه الاحتياطيات النقدية تبلغ ٢٣,٤٦٠ ألف جنيه مصرى في سنة ١٩٢٩ ، انخفضت إلى ١٤,٣٥٩ ألف في سنة ١٩٣٩ ، ثم ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بعد الحرب ، فوصلت إلى ١٤٠ مليون في آخر سنة ١٩٤٥ .

كذلك فإن الإحصاء الذى أجري في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ كشف عن وجود استثمارات أخرى كبيرة غير الاحتياطيات النقدية ، تبلغ ٣١٠ مليون جنيه منها ٢٧٥ خاصة بالبنوك وعملائها ، ٣٥ مليون يملكها أفراد وشركات . ولا شك أن هذه التسهيلات التى كانت تلاقيها هجرة رؤسائنا إلى الخارج — سواء لأجل قصير أو طويل — كان لها ما لها من آثار ضارة ضرراً بليغاً بينائنا الاقتصادى . وأول ما نستطيع أن نلاحظه هو أنها زادت من قوة صلاتنا الاقتصادية في عمومها مع إنجلترا . مما زاد بدوره في احتمال تأثير الاقتصاد البريطانى — بصفته الاقتصاد الأقوى — على اقتصادنا القومى .

كذلك ، على الأخص ، فإن هجرة رأس المال القومى إلى الخارج ، كان من نتائجها الحتمية إنقاص إمكانيات التنمية الاقتصادية في مصر . ففى الواقع أن الادخار القومى مهما كان ضئيلاً ، كان يمكن لو بقى في مصر أن يتعاون مع رأس المال الأجنبى ، ليعمل على تنمية اقتصادنا تنمية كاملة صحيحة . فإن للادخار القومى — كما يلاحظ الكثيرون بحق (١) — أهمية

(١) المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى O.E.C.E. : تقرير عن الاستثمارات الدولية ،

قصوى فى المراحل الأولى لتنمية اقتصاد أى بلد . فان نواة صغيرة من الاستثمارات القومية فى الخدمات الأولية داخل البلد ، تستطيع بتسهيلها للاستغلال الزراعى والصناعى ، أن تجتذب كميات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية ، التى تساعد على التنميات والمشروعات اللاحقة .

وقد نستطيع أن نقول أنه بالنسبة للاحتياطيات النقدية المحتفظ بها فى صورة سندات استرلينية ، لم يكن من المجدى ، استبدالها بالذهب . وأتينا بدلا من هذه الاستثمارات التى تغل لمصر فائدة سنوية ، سنجمد غطاءنا النقدى ، فى صورة احتياطي عقيم من الذهب ، الذى لا يغل أى فائدة . ولكن المسألة هنا ليست فى الواقع اختياراً بين السندات والذهب ، وإنما بين النسب القانونية المختلفة التى يمكن أن تغطى بها النقود . فان نسبة السندات البريطانية المتخذة غطاء كانت ولا تزال مرتفعة جداً . وكان من الممكن تحويل ثلثى الاحتياطيات النقدية الاسترلينية ، بدون أدنى ضرر ، عن وظيفتها كغطاء نقدى ، لاستخدامها فى الاستثمارات داخل البلد .

بل إنه زيادة على مجرد منع التنمية المحتملة ، فان هجرة هذه الأموال القومية أدت فى النهاية إلى الأضرار بالمستوى الاقتصادى الذى وصانا إليه . فقد سبق أن رأينا (١) ، أن علاقتنا المالية بـانجلترا ساعدت ، أثناء الحرب العالمية الأولى وعلى الأخص أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، على زيادة التضخم فى مصر . ولا شك أن كثيراً من مظاهر هذا التضخم أنقصت رأسائنا المنتج إلى مستوى شديد الانخفاض .

فمن جهة نجد أن زيادة سرعة الإنتاج وحجمه - لمواجهة الطلب المتزايد - قد استهلكت كثيراً من رأسائنا المنتج . ومن جهة أخرى نجد أن ظروف الحرب وأحياناً ظروف صلاتنا المالية ذاتها بـانجلترا ، منعت من استيراد آلات جديدة ، أو قطع غيار لتجديد آلاتنا ومصانعنا . ولا يمكن أن يفهم مثل

(١) أنظر الفصل الأول فى نفس هذا القسم الثانى من المؤلف .

هذا الوضع ، إلا على أنه استهلاك شامل وخطير للاستثمارات الموجودة désinvestissement داخل اقتصادنا القومى .

فان جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال المصرية ، لم يكن من المستطاع استخدامه فى الاستيراد ، نظراً لما فرض عليه ، من عدم قابلية للصرف ، أو من تجميد تحكمى بواسطة السلطات الانجليزية فى سنة ١٩٤٧ ، مما اضطر هذه الأموال أن تبقى ، فى شبه استثمار إجبارى فى لندن .

أما المبالغ الضئيلة التى كان يفرج عنها من حين لآخر فقد تبخرت على الأخص فى إشباع الحاجات العاجلة للاستهلاك . فان ضآلتها كانت مانعاً كافياً من التفكير فى أى برنامج متجانس لتدعيم المصانع القائمة أو إنشاء مصانع جديدة .

الفصل الثانى

التأثير بواسطة التجارة الخارجية

(١) فترة ما قبل سنة ١٩٣٩ :

من المعروف تماماً أن ثبات سعر الصرف بين بلدين ، يشجع علاقات التجارة الخارجية بينهما ، لأنه يبعد كل احتمال لتقلب سعر الصرف بين عملتيهما . ويذكر دائماً تشجيع ثبات الصرف للتجارة الخارجية ، فى معرض الدفاع عن قاعدة الذهب الدولية ، باعتبارها وسيلة لتثبيت سعر الصرف . ولكن ثبات صرف عملتنا ، الذى نتعرض له هنا ، هو ثبات أكثر إطلاقاً من ثبات العملة فى ظل قاعدة الذهب . فان سعر الصرف بين العملتين (المصرية والإنجليزية) هو هنا سعر ثابت ثباتاً مطلقاً لا يتحرك كما هو الحال فى حالة قاعدة الذهب بين حدين هما حدى خروج ودخول الذهب . على أنه إذا كان الثبات العالمى لسعر الصرف بين كل البلاد عاملاً مشجعاً

للتجارة الخارجية الدولية . فان ثبات سعر الصرف بين بلدين اثنين فقط يمكن أن تكون له مساوئ كبيرة . فبدلاً من علاقة الارتباط *interdépendance* المرغوب بين بلاد المجتمع العالمى ، نجد أحياناً — فى حالة الثبات بين بلدين اثنين فقط — علاقة خضوع *dépendance* ضارة قد تصل إلى حد استعباد اقتصاد بلد لمصلحة اقتصاد بلد أخرى . ويظهر هذا الخضوع على الأخص عندما يكون البلدان المتصلان ببعض تجارياً غير متعادلين إقتصادياً . فعندئذ تفتح التجارة الخارجية حدود البلد الضعيفة لسيطرة البلد الأقوى ، سواء لضخامة حجمها *ses dimensions* أو لقوة مركزها فى المعاملات التجارية *bargaining power* أو بسبب طبيعة نشاطها .

وهذا هو تماماً حال موقفنا من إنجلترا وصلاتنا الاقتصادية بها . فان « التورم *gonflement* » غير الطبيعى الذى نلاحظه فى علاقاتنا الاقتصادية مع إنجلترا ، لا يمكن أن ننظر إليه بارتياح خصوصاً إذا أدخلنا فى حسابنا ضالة صلاتنا الاقتصادية مع البلاد الأخرى .

(٢) فترة الحرب ومراقبة النقد :

كان من نتيجة توثيق الروابط المالية وإنشاء مراقبة النقد منذ بدء الحرب ، أن زادت تجارتنا مع العالم الاسترلىنى ، أكثر من الأول ، رغم العقبات الكبيرة التى خلقتها ظروف الحرب فى وجه التجارة الخارجية عموماً . ولا شك أنه من النتائج الطبيعية لقيام حرب عالمية ، أنها تغير من بناء التجارة الخارجية قبل قيامها .

وفى حالتنا الخاصة نجد أن مجرد قيام الحرب ، وميلنا لجانب الحلفاء ، حرمانا من التعامل سواء بالاستيراد أو التصدير ، مع أسواق بلاد المحور والأسواق الأخرى التى وقعت تحت نفوذه .

زيادة على ذلك فان صعوبات النقل ، كان من نتائجها أن أقفلت فى وجهنا — جزئياً أو كلياً — كثيراً من الأسواق البعيدة . وقد كان من نتيجة

حرماننا من هذه الأسواق المختلفة ، أن تضخمت - نسبياً وفي حدود إمكانيات فترة الحرب - تجارتنا مع الأسواق الباقية الأخرى . وهكذا كان من نتيجة مجرد نشوب الحرب أن توثقت الصلات التجارية بيننا وبين إنجلترا وبضعة بلاد أخرى مجاورة لمصر .

ولكن هذا لا يمنع من وجود أسباب أخرى لهذا الاتجاه ، الذي اتخذته التجارة الخارجية ، أهمها تغير طبيعة علاقتنا المالية بالجنه الاسترليني . فان إدخال نظام مراقبة النقد ، على غرار النظام الانجليزي ، في مختلف بلاد منطقة الاسترليني ، لم يكن يعنى شيئاً آخر سوى إحاطة منطقة الاسترليني كلها بأسوار وحواجز تعزلها عن باقى العالم ، بدلا من إقامة هذه الأسوار حول إنجلترا وحدها . وهذه هى بعينها سياسة العزلة فى المناطق الكبيرة L'autarcie de grandes zones التى ينوء عنها البروفيسور « لوم » L'homme (١) . وقد كان الغرض من مراقبة النقد ، هو الدفاع عن مستوى سعر الصرف للجنه الاسترليني ، والمعاونة فى مجهود الحرب فى كل منطقة الاسترليني ، بتنظيم صلاتها التجارية مع البلاد الخارجة عنها ، بواسطة اتفاقيات ثنائية . بينما كانت القاعدة - على العكس من ذلك - داخل منطقة الاسترليني هى حرية التجارة المتعددة الأطراف .

ولا شك أن مثل هذه السياسة كانت تشجع التجارة داخل منطقة الاسترليني ، على حسابها خارج هذه المنطقة .

فبالنسبة للصادرات ، نجد أن السوق المصرى كان أسهل مدخلا على بلاد المنطقة ، منه على البلاد خارج المنطقة . أما بالنسبة للواردات فان « مركز تمويل الشرق الأوسط » كان يعمل جهده ، فى حدود ما تحتمه ضرورات الحرب ، على تخفيض واردات المنطقة الاسترلينية من منطقة الدولار وباقى البلاد الأخرى ذات العملة الصعبة ، إلى الحد الأقصى . فان حاجتنا كان

(١) محاضرات فى الاقتصاد السياسى .

من الواجب إشباعها بقدر الإمكان من داخل منطقة الاسترليني . ولا شك أن تراكم الأرصدة الاسترلينية ساعد بدوره على هذا . فبقينا حتى بعد خروجنا من منطقة الاسترليني ، مضطرين إلى زيادة وارداتنا ، إلى أكبر حد ممكن من هذه المنطقة ، حتى نستطيع التخلص من هذه الأرصدة المتراكمة . ولكن تجميدها Bloquage منذ سنة ١٩٤٧ حدّ كثيراً من هذا الاتجاه . بل أننا بعيداً عن الاستيراد أو التصدير بمعناه الضيق ، نجد أن وجود قوات الحلفاء فوق أراضيها ، كان من نتيجته نوعاً من « التصدير الخفي » Exportation invisible يدفع ثمنه في آخر الأمر بالاسترليني .

على أننا ، في داخل منطقة الاسترليني ، نجد أن النتائج الفعلية للعلاقات المالية ، كمشجع لتجارتنا مع بلاد هذه المنطقة ، تختلف من بلد لآخر . ففي الواقع أن سهولة وسائل النقل ، وطابع التكامل بين اقتصاديات البلاد المختلفة ، كانا هما أيضاً عاملين هامين في تشجيع التجارة الخارجية ، بحوار العلاقات المالية . وهكذا نجد أن إنجلترا التي كانت تتمتع بوجود هذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد زادت روابطها التجارية بنا توثقاً .

نسبة تجارة مصر الخارجية مع إنجلترا (%)

واردات	صادرات	
٢٥,٨	٣٣,٨	متوسط ١٩٣٥ - ١٩٣٩
٢١,٣	٣٦,٣	متوسط ١٩٣٩ - ١٩٤٥

فقد زاد الجزء الذي يخص إنجلترا في صادراتنا من ٣٣,٨ بالنسبة لمتوسط السنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ إلى ٣٦,٣ في السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥ . حقاً أن نصيبها في الواردات قد انخفض قليلاً . ولكن هذا الانخفاض يعتبر ضئيلاً ، إذا قارناه بالانهباء الشديد الذي أصاب الصادرات البريطانية عموماً . فقد تراجعت كمية هذه الصادرات بانتظام ، طوال سنوات الحرب ، بسبب ضرورات القتال . فأننا إذا اعتبرنا أن وزن هذه الصادرات الانجليزية في عمومها يساوى ١٠٠ في سنة ١٩٣٩ ، نجد هذه النسبة تنخفض إلى ٧٨ في سنة ١٩٤٠ ،

٦٠ في سنة ١٩٤١ ، ٣٨ في سنة ١٩٤٢ ، ١٣ في سنة ١٩٤٣ وأخيراً ٣٢ في سنة ١٩٤٤ (١) . هذا بينما لم تنخفض نسبة كمية الواردات المصرية عن الحد الأدنى الذي وصلت إليه في سنة ١٩٤٣ وهو ٥٠ ٪ (٢) .

ولا شك أنه في مثل هذه الظروف ، ساعدت العلاقات المالية والعوامل الأخرى ، من سهولة وسائل النقل والطابع التكامل للاقتصاديين المصرى والبريطاني ، على عدم هبوط الواردات المصرية من إنجلترا بنسبة الهبوط الشديد الذي عانته صادرات إنجلترا في عمومها .

أما أعضاء منطقة الاسترليني من بلاد الكومنولث جنوب خط الاستواء (إتحاد جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا) فقد زاد نصيبهم في وارداتنا وصادراتنا وإن بقي رغم هذا ضئيلاً .

نصيب إتحاد جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا

في تجارتنا الخارجية

صادرات	واردات
--------	--------

٠,٢٣

٠,٥٧

١٩٣٨

٠,٦٥

٥,١٥

١٩٤٣

(المصدر : تقرير البنك الأهلي المصرى سنة ١٩٥١ العدد : ٢ ص ١٣٠)
وأهم من ذلك بكثير نصيب جيراننا في الشرق الأوسط الذين كان أغلبهم أعضاء في منطقة الاسترليني (فلسطين ، شرق الأردن ، العراق ، سوريا ، ولبنان) .

نصيب بلاد الشرق الأوسط

صادرات	واردات
--------	--------

٣,٤٣

٥,٢٩

١٩٣٨

٢٠,٩٩

٣٩,٨٨

١٩٤٣

(نفس المصدر)

(١) شاردونيه : النتائج الاقتصادية للحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٦ ، ص ٨٠ .

(٢) الإحصاءات السنوية المصرية .

الباب الثالث

تغيير النظام النقدي

الفصل الأول

تحليل تفصيلي لعيوب النظام

لم يكف الاقتصاديون ، المصريون منهم والأجانب ، لحظة عن مهاجمة النظام النقدي المصري الخاضع للجنه الاسترليني منذ نشأة هذا النظام في سنة ١٩١٦ .

ونستطيع أولاً أن نقول مع الدكتور الرفاعي (١) أن الخضوع النقدي لا يتفق إطلاقاً مع السيادة القومية . وهذا هو عين ما يؤكده الأستاذ بلانشار بقوله أنه « يتعين للدولة مستقلة وجود نقد مستقل » (٢) .

ولكننا داخل الميدان الاقتصادي البحث ، نجد أيضاً مساوئ خطيرة لعلاقتنا النقدية بالعملة البريطانية :

فهذه العلاقة المالية تسند وتقوى — كما سبق أن رأينا بالتفصيل — بنائنا الاقتصادي الحالي المعيب .

ولكن أثر هذه العلاقة النقدية ، على حالة الشبكة الاقتصادية ، ليس بأى حال أقل مساوئاً وأضراراً .

فلمواجهة المشاكل المتولدة عن تقلبات الشبكة الاقتصادية ، تستطيع البلد الذي يعينها الأمر أن تسلك أحد طريقين : إما أن تختار قاعدة صرف

(١) مقالته السابق الإشارة إليها في مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣١ .

(٢) جورج بلانشار : مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٠ .

ثابتة تحدد قيمة نقدها بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى . وإما أن تفضل ثبات مستوى الأسعار والدخول على ثبات سعر الصرف فتختار قاعدة صرف وطنية (وليست دولية) تسمح لسعر الصرف بحرية التقلب والتغير .

١ — حالة ثبات سعر الصرف :

هذا الطريق الأول ، الذي يرتكز على تقاليد قاعدة الذهب وماضيها الطويل ، يعتبر بدون شك ضرورة حيوية للتجارة الدولية . وسوف ندرس هنا مدى فائدة هذه العلاقة المالية في نظر الذين يفضلون ثبات سعر الصرف . حقاً أن نقدنا كان يستند هو أيضاً إلى قاعدة الذهب الدولية ، عن طريق الجنيه الاسترليني ، طالما كان هذا الأخير مرتبطاً بالذهب . وقد يسر لنا هذا الاتصال بقاعدة الذهب الدولية — رغم كونه اتصالاً غير مباشر — ثبات صرفنا مع العملات الأجنبية الأخرى .

ولكن الجنيه الاسترليني لم يكن مرتبطاً دائماً بالذهب . فنذ إعلان الحرب في سنة ١٩١٤ ، حتى تاريخ الإصلاح النقدي في سنة ١٩٢٥ ، ظل الجنيه الاسترليني يتقلب بكل حرية بعيداً عن أى صلة مع قاعدة الذهب . كذلك نجد أن الجنيه الاسترليني قد هجر قاعدة الذهب نهائياً منذ سنة ١٩٣١ . وهكذا لم يعد ثبات سعر صرف عملتنا مع العملة الإنجليزية يعنى ثباته مع باقي العملات الأجنبية الأخرى .

فرغم أن سعر الصرف المصرى ، بقى ثابتاً مع الجنيه الاسترليني ، والعملات التي كانت تتخذها قاعدة لها ، فانه لم يعد ثابتاً مع عملات البلاد الأخرى الخارجة عن نطاق الاسترليني .

وينبئ على ذلك أنه إذا كانت فوائد ثبات سعر الصرف باقية بالنسبة لتجارتنا الخارجية مع منطقة الاسترليني ، فانه لم يعد لها وجود بالمرّة بالنسبة لعلاقتنا التجارية مع كافة البلاد الأخرى .

ولا شك أن لثبات سعر صرفنا مع إنجلترا مزاياه ، ولكن هذا الثبات يقابله في حالة الابتعاد عن قاعدة الذهب ، عدم استقرار صرفنا مع باقي بلاد العالم .

كما أن ازدهار تجارتنا مع إنجلترا يصبح غير مرغوب فيه ، طالما أنه على حساب علاقتنا التجارية مع بلاد العالم الأخرى .

ومن الناحية الأخرى ، إذا كان مقابل مزايا قاعدة الصرف الدولية هو المساوى التى يمكن أن تنتج من تسهيلها لانتشار التقلبات الاقتصادية العامة ، فان صلتنا بالجنيه الاسترليني تضيف إلى هذه السيئة مساوى أخرى .

ففى الواقع أن صلتنا بالجنيه الاسترليني سهّلت — زيادة على انتقال الأزمات العالمية العامة — انتقال الأزمات الخاصة بالاقتصاد البريطانى إلى اقتصادنا المصرى . والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها الكساد الطويل الأمد الناتج عن ضعف البناء الاقتصادى البريطانى من مبدأ القرن العشرين ، وكذلك الكساد الذى أعقب الإصلاح النقدى البريطانى سنة ١٩٢٥ ، وإلى حد ما ، التضخم الذى ظهر منذ ابتداء الحرب فى سنة ١٩٣٩ .

٢ — حالة ثبات الأسعار والدخول :

والطريق الثانى الذى قد تختاره السياسة النقدية هو تفضيل ثبات مستويات الأسعار والدخول ، وترك سعر الصرف يتقلب كما يشاء . وتعرض هذه السياسة لانتقادات هامة عديدة . ولكن بلاداً كثيرة اضطرت لانتهاجها فى حالات الأزمات الخطيرة حيث يكون « شىء من البناء الاجتماعى فى خطر » (١) *quelque chose de la structure sociale en jeu* وقد كانت هذه هى تماماً الحالة التى نتج عنها ، خروج كثير من البلاد على قاعدة الذهب بعد الأزمة العالمية الكبرى فى سنة ١٩٢٩ . كذلك فان بلاداً زراعية كثيرة (٢) ، تجد نفسها ، بسبب تكرار وشدة التقلبات التى يتعرض لها الاقتصاد الزراعى ، مضطرة لاتخاذ قاعدة وطنية (غير دولية) تسمح بثبوت مستويات الأسعار والدخول عن طريق ترك الحرية لتقلبات سعر الصرف .

(١) الأستاذة تريشى وبييه Truchy et Byé : الصلات الاقتصادية الدولية .

(٢) التجربة النقدية الدولية : الفصل الثامن ص ٢١٨ — ٢٢١ .

وحتى إذا شبهنا انفصالنا عن قاعدة الذهب الدولية ، وارتباطنا مع الجنيه الاسترليني الورق في ظروف سنة ١٩٣١ الحرجة ، بهذا الاتجاه العام للبلاد ذات الاقتصاد الزراعى ، فانه من السهل أن نتبين أنه حتى في مثل هذه الظروف لم يكن ارتباطنا بالجنيه الاسترليني دائماً في صالحنا .

ففى الواقع أن الإجراءات التى اتخذت فى إنجلترا لمعالجة الأزمة الكبرى ، كانت تهدف قبل كل شىء إلى مواجهة حالة وظروف إنجلترا الخاصة . ولم تستفد مصر من هذه الإجراءات إلا بقدر ما كانت الصعوبات التى نواجهها ، موازية أو ناتجة عن الصعوبات البريطانية . وحتى فى هذه الحدود ، لم تكن السياسة الاقتصادية البريطانية تلقى أى بال لظروف اقتصادنا الخاصة . وقد نتج عن كل هذا أن استتبعت السياسة الاقتصادية الانجليزية انعكاسات متضاربة تحكمها الصدف المجرّدة فى اقتصادنا المصرى .

وقد سبق أن رأينا فى الفصل الأول من هذا القسم الثانى تفاصيل هذا الموضوع ، وكيف أنه فى بعض الأحيان كانت الإجراءات التى تتخذ فى بريطانيا لتشجيع تقدم الانتعاش الاقتصادى ، تعمل فى مصر - بالعكس - على تأخير هذا الانتعاش والإبقاء على الكساد .

الفصل الثانى

تقدير التغيير الرسمى للنظام النقدى

أما وقد عرفنا كل المساوئ المترتبة على علاقتنا المالية مع إنجلترا - والتى عددناها فى القسم السابق - فاننا نستطيع أن نؤكد أن صالح مصر يحتم قطع هذه العلاقة التى كانت تربط نقدنا بالجنيه الاسترليني .

ولكن هذه الحقيقة ليست بالفكرة الجديدة . فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٩) وموضوع قطع هذه العلاقة قيد البحث . خصوصاً

وأنه قد نص صراحة ، وقت إنشاء هذا الارتباط النقدي رسمياً في سنة ١٩١٦ ، على أنه ارتباط مؤقت .

ويكاد يتفق كل الاقتصاديين المصريين ، وكثير من الاقتصاديين الأجانب ، بل وبعض الجهات الرسمية ، على ضرورة استقلال عملتنا عن أى عملة أجنبية . وإذا كان كل هؤلاء قد أغفلوا دائماً الأثر الضار لهذا الخضوع المالى ، على بنائنا الاقتصادى ، إلا أنهم لم يتوانوا عن الاستناد إلى النتائج المؤسفة التى أدى إليها نظامنا النقدي فى كثير من الأحيان فيما يتعلق بتطورات الحالة الاقتصادية *La conjoncture* . ولم تكن تنقصهم الأمثلة ولا الشواهد فى هذا المجال ، فان تاريخ التطورات الاقتصادية فى مصر منذ سنة ١٩١٦ ، يمكن أن يكون كله — ما عدا قليل من الاستثناءات — شاهداً على مساوئ الرابطة النقدية التى تربطنا بالاسترلينى .

كما أنهم لم ينسوا فى مجال تعداد أمثلتهم وشواهدهم أن يستندوا إلى اعتبارات أخرى ، ذات صبغة سياسية ، تستند إلى فكرة السيادة القومية .

ويتضح كل هذا تماماً فى مقالات الأساتذة : بلانشار وتيروفى والرفاعى والفلكى واللقانى ، ورسالات كثيرة مثل رسالة الدكتور عوض والدكتور بكير والدكتور مرسى (١) . كذلك فقد حدثت محاولات عديدة لقطع هذه الرابطة المالية ، نذكر منها : توصيات مجلس النواب فى ٩ يونية سنة ١٩٢٤ ، وسياسة شراء الذهب لاستخدامه فى تغطية إصدارنا النقدي ، التى ظهرت نتيجة للأزمة النقدية البريطانية فى سنة ١٩٣١ ، ثم توقفت بعد قليل من بدئها . ويرجع فشل هذه المحاولات — فى اعتقادى — إلى نوع من المقاومة الناتجة

من طبيعة البناء الاقتصادى *Certaines resistances de structure* الذى كان يسند العلاقة النقدية ويقويها . فان العلاقات التجارية والمالية *Financières* المتينة التى كانت تربطنا بالإنجلترا ، جعلت من الصعب انفصال

(١) أنظر المراجع فى آخر الكتاب .

عملتينا عن العملة البريطانية ، خصوصاً في الأوقات التي كانت تسوء فيها الحالة الاقتصادية .

وهكذا كان الخبراء يقررون أن الوقت غير ملائم للانفصال ، أثناء التضخم الذي أعقب الحرب العالمية الأولى ، وخلال أزمة سنة ١٩٢٩ ، وبعد إعلان الحرب في سنة ١٩٣٩ . ولكنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نتجت عن العلاقة المالية مساوئ أخرى جديدة وخطيرة ، منها التضخم النقدي وتراكم الأرصدة الاسترلينية في لندن ثم تجميدها في سنة ١٩٤٧ . زيادة على ذلك فقد ساعدت الحكومة المصرية على تحقيق هذا الانفصال بعد الحرب ، وجود نظام محكم لمراقبة النقد ، يؤتمن من أي مفاجأة قد تحدث ، ويعطيها سلطات واسعة على مختلف أفرع الاقتصاد . وهكذا كان من الممكن في مثل هذه الظروف أن تتخذ قرارات لا تتفق في شيء مع الحقائق الاقتصادية ، وأن تبقى - رغم مخالفتها للواقع ، ورغم عدم إمكان قيامها بالمرة في ظل نظام اقتصادي حر - تسند لها وسائل التدخل الحكومي ، وتجعل لها كيانه مفتعلا ، لا يرتكن من الحقيقة إلى شيء .

أولاً : الخطوات التي تم بها فصل العملتين :

تم فصل عملتنا عن الجنيه الاسترليني على عدة خطوات . فقد انضمت مصر أولاً إلى صندوق النقد الدولي . ثم خرجت رسمياً من منطقة الاسترليني . ثم عمدت أخيراً إلى إصدار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ، الذي جعل أساس الإصدار النقدي ، قاعدة أخرى غير قاعدة الاسترليني .

(١) انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولي :

تعتبر هذه الخطوة الأولى ، على الأصح ، خطوة نظرية . ففي الواقع أن ثبات سعر الصرف هو الصلة الضرورية بين العملة التابعة وبين قاعدتها . ولكن الجنيه المصري منذ انضمامنا لصندوق النقد ، لم تعد قيمته ثابتة بالاسترليني

(١) الملحق نمرة ١ : ص ٣٣٧ في كتاب إعادة بناء الاقتصاد العالمي (باللغة الإنجليزية) .

وإنما بالذهب . فان المادة الرابعة من القسم الأول — فى الجزء الخاص بصندوق النقد الدولى من اتفاقيات بريتون وودز — تنص على أن مستوى قيمة عملة كل عضو سوف تحدد محسوبة بالذهب sera exprimé en termes d'or كقياس عام ، أو محسوبة بالدولار الأمريكى على أساس وزنه ونقائه الفعلى فى أول يولية سنة ١٩٤٤ .

وهذه الطريقة الثانية لتقرير العملات المنضمة للصندوق ، لا تتغير فى شئ من دور قاعدة الذهب العامة ، طالما أن الدولار لم يؤخذ بذاته مقياساً ، وإنما على أساس وزن معين من الذهب ، هو الوزن الفعلى للدولار فى التاريخ المحدد السابق ذكره . فان النتيجة لا تتغير إطلاقاً سواء أخذنا ، كوحدة لحسابنا كيلو جراماً واحداً من الذهب ، أو وزن الدولار فى هذا التاريخ المحدد (أى ٨٨٨,٧ مليجرام ذهب) .

وهكذا يعود الذهب طبقاً لاتفاقيات بريتون وودز قاعدة عالمية للصرف (١). ولكن بدلاً من الصورة التقليدية التى عهدناها فى قاعدة الذهب قبل الحرب ، نجد أن هذه القاعدة قد أصبحت فى صورتها الجديدة أقل صلابة . فقاعدة الذهب التى أنشأتها اتفاقيات بريتون وودز هى قاعدة مرنة (٢). وهكذا يمكن اعتبار انضمام مصر لصندوق النقد الدولى ، رجوعاً — على الأقل من الناحية النظرية البحتة — إلى قاعدة الذهب الدولية لا عن طريق الاسترلينى ولا عن طريق أى عملة أجنبية أخرى كالدولار مثلاً ، وإنما مباشرة بواسطة تحديد قيمة عملتنا بالذهب .

فان سعر التعادل هذا ، وقد حدد ابتداء ، لم يكن من المستطاع تغييره ، إلا بناء على اقتراح العضو الذى يهمله الأمر ، وبعد استشارة الصندوق . ولم يكن للصندوق أن يقبل تغيير سعر التعادل لعملة معينة (أى قيمتها بالذهب) إلا إذا رأى ضرورة ذلك لمعالجة : « اختلال جوهرى فى التوازن الاقتصادى »

(١) لويس بودان : النقود : ص ٢٠٩ .

(٢) روبرت موسيه R. Mossé نظام بريتون وودز النقلى ص ٣٤ .

للبلد الطالبة Déséquilibre fondamental . على أنه في حدود ١٠٪ من سعر التعادل الابتدائي ، لم يكن للصندوق أن يعترض على التغيير .

وينتج من هذه القواعد ، أن الجنيه المصرى - على الأقل من الوجهة النظرية - لم يعد يتبع العملة الاسترلينية في تقلباتها . وأن تغيير القيمة الذهبية للجنيه الاسترليني لم يعد من الواجب - بالضرورة - أن ينعكس على قيمة عملتنا المصرية . فان تغيير قيمة عملتنا لم يعد ممكناً - تبعاً للقواعد التى وضعها اتفاقية صندوق النقد الدولى - إلا إذا رغبت مصر هذا التغيير ووافق الصندوق على ذلك .

زيادة على ذلك فان مصر بقبولها لقاعدة أخرى غير قاعدة الاسترليني ، خرجت « أوتوماتيكياً » من منطقة هذه القاعدة .

ولكننا يجب أن نسارع بالقول أن كل هذه الاعتبارات السابقة ، التى يملها المنطق وحده ، ليست سوى اعتبارات نظرية بحتة . فالحقيقة العملية كانت تختلف عن هذا تماماً .

ففى الواقع ، مع ما فى ذلك من الغرابة ، أنه رغم انضمام كل أعضاء منطقة الاسترليني تقريباً إلى الصندوق ، فان هذه المنطقة ظلت باقية . وأعضاءها الذين انضموا للصندوق - ومن بينهم مصر - ظلوا كما كانوا أعضاء فيها . كذلك فاننا من الناحية العملية - إذا لاحظنا الحياة الاقتصادية الحقيقية - نجد أن عملتنا بقيت - رغم انضمامنا لاتفاقية بريتون وودز - خاضعة للجنيه الاسترليني ، وتقلباته المختلفة . وذلك لثلاثة أسباب :

١ - أولاً ، لأن كل غطاءنا النقدي تقريباً ، كان لا يزال مكوناً من سندات بريطانية . ويترتب على هذا أن كل تغيير فى قيمة العملة البريطانية ينعكس دون أدنى شك على قيمة عملتنا . وهذا هو عين ما حدث فى سنة ١٩٤٩ .

٢ - كذلك فان جزءاً له أهميته من ثروتنا القومية كان متجمعاً فى لندن ،

في صورة أرصدة تدفع بالاسترليني . وهذا يكون كل تغيير في قيمة الجنيه الاسترليني سبباً في إنقاص أو زيادة قيمة هذه الأرصدة محسوبة بالذهب ، أو أى عملة أخرى لم تتغير قيمتها . وظاهر ، أن هذا التغير المباشر في قيمة الأرصدة هو أثر لا يمكن تجنبه . ولكن هناك أثراً آخرأ لتغير قيمة عملة عملتنا الكبرى في التجارة الخارجية : هو الضغط الانكماشى أو التضخمى الذى يتعرض له اقتصادنا نتيجة لمثل هذا التغير . ولا شك أننا لكى نتفادى مثل هذا الضغط ، سواء كان لأعلى أو لأسفل ، يتحتم علينا أن نخفض عملتنا أو نرفع من قيمتها على مثال ، بل وربما بنفس نسبة ، تخفيض أو زيادة قيمة الجنيه الانجليزى . وهنا أيضاً نجد في تجربة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ مصداقاً لما نقول .

٣ - ومن هذا يظهر واضحاً السبب الثالث - ولعله أهم الأسباب - لخضوعنا النقلى للجنيه الاسترليني . فان إنجلترا كانت ولا تزال أكبر عميل لنا في تجارتنا الخارجية ، واقتصادنا لا يزال خاضعاً للاقتصاد البريطانى . ويترتب على هذه التبعية الاقتصادية أن أى اختلال جوهري في التوازن الاقتصادى في بريطانيا (التى كانت أكبر مشترى محصولنا القطنى) يستتبع ولا شك انعكاسات سيئة للغاية على اقتصادنا الوطنى .

فمثلاً - إذا عمدنا للافتراض الأكثر احتمالاً - وهو تخفيض سعر الجنيه الانجليزى ، نجد أن هذا التخفيض يضر حتماً بمستوى صادراتنا إلى إنجلترا ، عن طريق رفع أسعار هذه الصادرات محسوبة بالاسترليني . ولكى ندافع عن أنفسنا ضد هذه النتيجة الغير مرغوبة ، نجد أنه يتحتم علينا أن نخفض - نحن أيضاً - سعر عملتنا .

ومن غير المحتمل في مثل هذه الظروف أن يرفض لنا صندوق النقد الدولى طلب التخفيض . ففى الواقع أنه في الوضع الحالى لبنائنا الاقتصادى ، لاشك وأن أى اختلال جوهري في التوازن الاقتصادى في بريطانيا يستتبع

— خصوصاً إذا لم نخفض نحن أيضاً عملتنا — إختلالاً جوهرياً مماثلاً في الاقتصاد المصرى ، يعطينا الحق طبقاً لقواعد صندوق النقد في طلب تخفيض عملتنا . لكل هذه الأسباب يمكننا أن نتبين تماماً ، أنه رغم كل الاعتبارات المنطقية والنظرية البحتة التى يمكن أن نستخلصها من انضمامنا لصندوق النقد الدولى ، فإننا كنا لانزال ، فى منطق الحقيقة والواقع ، باقين داخل منطقة الاسترليني . كما كانت عملتنا لانزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعملة البريطانية . وقد كان هذا التناقض بين الاعتبارات النظرية البحتة والاعتبارات الحقيقية الواقعية ، مدعاة لأن يرى الدكتور مرسى (فى رسالته السابق ذكرها) أننا كنا لانزال نتبع نفس قاعدة الاسترليني ، معدلة فقط فيما يختص بانعكاسات تقلبات العملة الانجليزية على عملتنا ، التى ما كانت تستطيع أن تتبع الجنيه الاسترليني فى تقلباته ، إلا بعد تصريح صندوق النقد . ويسمى الدكتور مرسى هذا النظام النقدي الجديد : قاعدة الاسترليني المعدلة Modified sterling-standard .

(ب) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بمذ رابة النقد إلى بلاد منطقة الاسترليني :

(١) تقدير عام :

جمدت إنجلترا ، فى الاتفاق المصرى الانجليزى بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ ، أغلب أرصدتنا الاسترلينية فى الحسابات المسماة بالحسابات «رقم ٢» . ولم تترك حرة ، غير أرصدة الأفراد ومبالغ أخرى ضئيلة رأت أنها كافية لحاجتنا حتى آخر السنة .

وقد قطع هذا القرار على مصر كل أسباب البقاء فى منطقة الاسترليني . ففى الواقع أن حرية التجارة داخل المنطقة لم يعد لها أى معنى أو قيمة ، طالما أن الأرصدة قد جُمِدت ومنع استخدامها ، وأصبحت هذه التجارة داخل المنطقة ، محدودة بالمبالغ التى يفرج عنها من الأرصدة المجمدة ، وبلاسترليني الناتج عن العمليات الجارية sterling courant . زيادة على ذلك ، فإنه

تبعاً للاتفاق المالى بين إنجلترا وأمريكا أصبح الاسترليني الجارى قابلاً للصرف بكل العملات الأجنبية الأخرى كما ألغى مجمع العملات الصعبة ابتداء من ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ .

وهكذا لا يكون هناك أى مثار للدهشة فى أن مصر قد وجدت الوقت مناسباً للخروج من منطقة الاسترليني ، طالما أنه لم تعد لها أى فائدة من البقاء فيها . ولكن هذا الانفصال ، إذا لم يكن يحمل مصر أى تضحية أو خسارة ، فانه أيضاً لا يعطيها أى مكسب أو مغنم .

فالبقاء فى المنطقة أو الخروج منها لا يغير فى شىء من موقفنا فيما يتعلق بالتجارة الخارجية . فان مصر فى أى من الحالين ما كانت لتستطيع الاستيراد من المنطقة إلا بما يقابل المبالغ المفرج عنها وأرباحها من الاسترليني الجارى . كذلك فان « مجمع الدولارات » فى لندن ألغى فى نفس اليوم الذى صدر فيه قانون إعلان الخروج من المنطقة . وبذلك لم يعد مفروضاً على أحد - حتى ولا الأعضاء الباقين داخل المنطقة - أن يسلم لانجلترا أرباحه من العملة الصعبة . بل إن الاسترليني المفرج عنه والاسترليني الناشئ عن العمليات الجارية أصبح قابلاً للصرف بالعملات الأجنبية . حقاً أن هذه القابلية للصرف convertibilité لم تدم طويلاً ، ففي ٢١ أغسطس من نفس السنة أوقف صرف الجنيه الانجليزى ، بالدولارين الأمريكى والكندى ، وهما وقتئذ أهم العملات تقريباً وأكثرها ندرة . ولكن هذا التطور لم يكن معروفاً وقت الخروج من المنطقة . فوق أن البقاء فى المنطقة لم يكن يغير شيئاً من النتائج العملية لمثل هذا القرار . فان الحل بعد وقف قابلية الاسترليني للصرف ، لم يخرج عن منح السلطات البريطانية ، بمحض حريتها ، مبالغ معينة من العملات الصعبة ، للبلاد الدائنة سواء فى ذلك أعضاء المنطقة أو الخارجين عنها . كذلك فاننا لا يجب أن نعلق كثيراً من الأهمية على أننا بخروجنا من المنطقة ، استطعنا مد نظام تصاريح الاستيراد على البضائع القادمة من هذه المنطقة ، فان مصلحتنا فى الظروف التى كنا فيها ، وحتى الآن ، تدفعنا

للاستيراد على أوسع نطاق ومن منطقة الاسترليني بالذات . ففي الواقع أننا كنا ، وما زلنا محتاجين للاستيراد بكميات كبيرة ، من السلع الاستهلاكية والإنتاجية على السواء ، وذلك لوضع حد للتضخم النقدي وندرة البضائع في أعقاب الحرب ، ولإعادة تجهيز اقتصادنا بعد أن أضعفت هذه الحرب كثيراً من قدرة رأس مالنا المنتج . ولا شك أن أسهل الأسواق منالاً بالنسبة لنا ، هي أسواق منطقة الاسترليني . خصوصاً إذا نظرنا لما لدينا من أرصدة استرلينية متراكمة . وتكاد تنحصر فائدتنا الوحيدة من رقابة الاستيراد ، في إمكانية التفريق في المعاملة بين الاستيرادات النافعة وغير النافعة . وذلك بتشجيع استيراد السلع الإنتاجية وبيع الاستهلاك الضروري ، والحد من استيراد مواد الترف والكماليات . ولكنه للأسف يظهر أن هذه الاعتبارات لم تدخل في حساب القائمين على سياسة الاستيراد .

(٢) تقدير القانون من وجهة النظر النقدية البحتة :

حقاً إن مد مراقبة النقد على عمليات الصرف داخل منطقة الاسترليني ، كان من نتائجه أن توقفت قابلية الصرف الحر دون أية قيود Automatique بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني . ولم يعد الصرف بين هاتين العملتين مجانياً ولا بكميات غير محدودة كما كان الحال من قبل . فأصبح الجنيه الاسترليني يساوي ٩٧,٥ قرش يزداد عليه ١٪ في حالة البيع وينقص منه ١٪ في حالة الشراء . كما أصبح من اللازم بعد هذا التغير ، استصدار تصريح سابق على الصرف وبكمية محددة . كذلك فطالما أن الصرف بين العملتين لم يعد آلياً Automatique ، كما كان من قبل ، فإن سعر الصرف المحدد la parité fixée بين العملتين ، يمكن ولا شك أن يتغير في حدود القواعد التي وضعها صندوق النقد الدولي . ويزيد من إمكانية تغير سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني ، أن الأرصدة الاسترلينية التي يتكون منها غطاؤنا النقدي ، والتي ظلت غير قابلة للصرف inconvertibles بالعملات الأخرى مدة طويلة ، أصبحت الآن زيادة على ذلك مجمدة

bloquées غير قابلة حتى لمجرد الاستعمال والتداول . ولكننا إذا نظرنا للمسألة بشيء من الدقة والتعمق ، ندرك بسرعة أن كل هذه التغيرات التي استحدثها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، لا تتعدى ، فيما يتعلق بغطائنا النقدي ، مجرد المظهر الرسمي للبحث .

فإن الأرصدة الاسترلينية رغم كونها غير قابلة للصرف بالعملات الأجنبية بل ومجمدة فوق ذلك ، إلا أنها كانت لا تزال الأساس الوحيد تقريباً لعمالتنا النقدية . فإن الذهب والسندات المصرية أو الغير الاسترلينية لم تكن ذات أهمية تذكر في غطاءنا النقدي .

كذلك فإن عامل المقاومة اللذين سبق أن ذكرناهما بمناسبة انضمامنا إلى صندوق النقد ، كانا لا يزالان من الأهمية بمكان . فإن الأرصدة الاسترلينية رغم تجميدها كانت تربط جزءاً كبيراً ، من ثروتنا القومية ومن إمكانياتنا في التنمية المستقبلية ، بمستقبل وظروف النقد البريطاني . كما أننا ، من الناحية الأخرى ، نجد أن أسس بنائنا الاقتصادي التي تعمل بطبيعتها على دعم الصلة المالية وتقويتها ، ظلت كما هي تقريباً بدون أى تغيير ذى بال .

(ج) القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ :

دفع هذا القانون بنظامنا النقدي خطوة أخرى نحو سيادته واستقلاله ، فقد صرح لوزير المالية بإصدار سندات على الخزنة المصرية لا تتجاوز ٥٠ مليون جنيه مصرى ، وذلك لتغطية أوراق البنكنوت التي تصدر لتمويل محصول القطن أو لسد حاجات التداول .

وأصبحت كل زيادة في الإصدار النقدي يتكون غطاءها كالاتى :

١ - سندات Bons على الخزنة المصرية لتغطية النصف الذى كان يغطى بالذهب .

٢ - التزامات على الحكومة المصرية Obligations أو أوراق مصرية أخرى Titres تضمنها الحكومة ، أو سندات على الخزنة المصرية ، وذلك لتغطية النصف الآخر الذى كان يغطى قبل ذلك بالسندات .

وهكذا انتهى النظام العملى الذى كنا قد تعودنا عليه منذ سنة ١٩١٦ . ولم تعد سندات الخزانة ولا السندات البريطانية الأخرى مقبولة ، كما كانت من قبل ، فى غطاء نقدنا . وبذلك أيضاً لم يعد من الممكن إصدار نقود مصرية فى مقابل الاسترليني ، الذى تصرح بتحويله مراقبة الصرف ، إلا بعد شراء كمية ماثلة من الأوراق المالية valeurs المصرية .

ولكن هذا القانون لا يتعرض إلا للزيادة فى الإصدار النقدى . ولا يأتى بأى جديد فيما يخص بغطاء النقود التى كانت فى التداول قبل صدوره . فهذه النقود تظل — رغم صدور هذا القانون — كما هى مضمونة بأرصدة استرلينية فى صورة سندات بريطانية . زيادة على ذلك فانه يظهر أن هذا القانون لم يأت بحل مناسب لمشكلة تمويل محصول القطن (١) . ففى الواقع أن مثل هذه العملية التى صرح بها القانون لاتزيد فى شىء من كمية النقود السائلة liquidités لدى البنوك التجارية . فان هذه البنوك يتحتم عليها الاكتتاب فى السندات المصدرة . فتدفع بذلك مقدماً قيمة هذه السندات لتأخذ — بعد ذلك — أوراقاً نقدية لاتتعدى مقدار المبالغ التى اكتتبت بها . ولا شك أنه ليس فى هذه العملية التى تتم بالطريقة المتقدمة ، أى تسهيل لتمويل محصول القطن إلا فى فرض واحد فقط ، وهو حالة ما إذا استعملت الحكومة دخلها من ثمن السندات فى شراء هذا المحصول .

ولكن ، فوق أن هذا الحل الوحيد يتحتم تدخل الحكومة فى السوق ، فان الأسعار التى حددتها الحكومة فى السنة السابقة كانت أقل بكثير من أسعار السوق الحالية للسنة التالية . وبذلك كان من مصلحة زارعى القطن أن يمولوا محصولهم عن طريق البنوك التجارية ، وأن يبيعوه بالتالى لغير الحكومة فى السوق الحر .

والواقع أن هذه التعقيدات والصعوبات العملية ترجع أساساً إلى عدم وجود سوق مالية واسعة marché monétaire ، وعدم وجود أوراق

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى : أبريل سنة ١٩٤٨ (العدد الأول) .

مالية valeurs كافية في أيدي الجمهور . كذلك فإن المسألة تتوقف ، فيما يلوح لي ، على إصلاح شامل يهدف لتوسيع أسس الإقراض . ففى المرحلة الأولى من البناء ، لاشك وأن خطوات البداية تواجهها العقبات التى يضعها النظام القديم المراد تغييره .

وفوق كل ذلك فرغم أنه ليست لهذا القانون سوى فائدة محدودة لا تتعرض إلا للزيادات الجديدة فى الإصدار ، ورغم الصعوبات التى تواجه النظام الذى ابتدعه ، فانه يعتبر خطوة هامة نحو استقلال نقدنا .

ثانياً : تخفيضات العملة فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ :

رغم كل ما اتخذ من الإجراءات - التى سبق أن بينها - لفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلى ، إلا أن عملتنا فيما يظهر لم تكن - بعد كل هذا - أقل خضوعاً للعملة البريطانية . وقد أثبت تطور الحوادث هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك .

فعندما خفض الجنيه الاسترلى فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ بمقدار $\frac{1}{4}$ ٣٠٪ من قيمته (فانخفاض من سعر الصرف الموافق : ١ جنيه استرلى = ٣,٠٣ دولار إلى سعر يعادل : ١ جنيه استرلى = ٢,٨٠ فقط) ، لم يتأخر جنيهنا المصرى عن اتباع الجنيه الانجليزى فى انخفاضه . فبعد ربع ساعة فقط (١) من تخفيض الجنيه الانجليزى ، خفض الجنيه المصرى بنفس النسبة تماماً .

وبذلك انخفض سعر الصرف la parité المعلن إلى صندوق النقد الدولى من ٣,٦٧٢٨٨ جرام ذهب لكل جنيه مصرى ، إلى ٢,٥٥١٨٧ جرام فقط أى ما يساوى ٢,٨٧١ دولار (٢) .

وقد أورد وزير المالية عدة أسباب لهذا التخفيض ، أولها ، انخفاض

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى لسنة ١٩٤٩ العدد الثالث ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) المذكرة الإيضاحية لوزير المالية فى الموضوع ، المنشورة فى مجلة مصر الاقتصادية والمالية (باللغة الفرنسية) .

قوة نقودنا الشرائية في الأسواق الحرة ، بالمقارنة لمختلف النقود الأخرى . ولكن رغم ورود هذا السبب في أول القائمة فإنه فيما يظهر لم يكن السبب الدافع الحقيقي . وحتى مع اعترافنا بهذا الانخفاض النسبي لقوة نقودنا الشرائية ، إلا أن هذا الانخفاض ما كان ليبرر تخفيض سعر عمالتنا تماماً بنفس النسبة التي خفضت بها العملة البريطانية . هذا فوق أن هذه النسبة تعتبر عالية أكثر من اللازم (١). فان هذا التباين في قوى النقود الشرائية *la disparité du pouvoir d'achat* لم يكن — في الرأي الراجح — ليبرر سوى تخفيض أقل عمقاً من التخفيض الذى حدث بكثير . ولم يغفل الوزير نفسه — في هذا الصدد — ذكر عدة اعتبارات أخرى أكثر أهمية وتأثيراً من الاعتبار السابق . وهذه الاعتبارات هي :

١ — أن الديون المصرية المتجمعة في لندن في صورة أرصدة استرلينية (وهي حوالى ٣٣٠ مليون) كانت تربطنا ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الجنيه الاسترليني . وأن ثبات سعر الجنيه المصرى في الوقت الذى ينخفض فيه الجنيه الاسترليني حوالى ٣٠٪ من قيمته ، يكبدنا خسارة في هذه الأرصدة مقومة بالعملة الوطنية تصل لحوالى ١٠٠ مليون جنيه مصرى .

٢ — كذلك إذا نظرنا لأن غطاء أوراقنا النقدية يحتوى على ١٢٠ مليون جنيه استرليني ، فان تثبيت سعر الجنيه المصرى يترتب عليه بسبب هذا الانخفاض في سعر الجنيه الاسترليني — انخفاضاً مباشراً في قيمة غطاءنا النقدى يصل إلى حوالى ٣٦ مليون جنيه مصرى .

٣ — زيادة على ذلك فان أغلب مبادلاتنا التجارية مع الخارج (٨٠٪ منها تقريباً) تدفع بالاسترليني . ويترتب على ذلك أن ثمن صادراتنا المدفوعة بالاسترليني يتعرض ولا شك لانخفاض كبير إذا حسبنا هذا الثمن مقوماً بالجنيه المصرى . ولكننا نعتقد فيما يتعلق بالاعتبار الأول ، أننا ما كنا لنستطيع أن نتجنب الخسارة الناتجة عن تخفيض الاسترليني حتى ولو خفضنا نحن عملتنا

بنفس النسبة ، طالما أن قيمة أرصدتنا قد انخفضت بالعملات الأجنبية الأخرى التي لم ينخفض سعرها . والفائدة الوحيدة لمثل هذا التخفيض الذي أجريناه لعمالتنا الوطنية — في هذا المجال — هو أن القيمة الاسمية بالجنيهات المصرية لأرصدتنا الاسترلينية ، بقيت كما هي . مما أبعد الضغط الانكماشى المباشر الذى كان يمكن أن ينتج عن مثل هذا الإنخفاض .

أما فيما يتعلق بالا اعتبار الثالث ، فاننا نلاحظ أنه طالما أن أسعار القطن المصرى تتكون في السوق الأمريكى محسوبة بالدولارات — كما سبق أن بينا — فان تخفيض الجنيه الاسترلى وحده دون الجنيه المصرى يكون من آثاره ارتفاع أسعار صادراتنا المصرية محسوبة بالاسترلى . ولن يتأخر هذا في إنقاص الطلب الاسترلى على صادراتنا . ولا يغير من هذه النتيجة أى تخفيض في سعر الجنيه المصرى طالما أن سعر القطن المصرى يتكون محسوباً بالدولار وليس بالجنيه المصرى . هذا بغض النظر عن أننا بعد هذا الانخفاض في الطلب الاسترلى على صادراتنا القطنية ، سنكون مضطرين لأن نسلك أحد طريقين للدفاع عن مستوى هذه الصادرات ، فاما تخفيض الأسعار أو تخفيض النقد (لحد من الضغط الانكماشى) .

إلا أننا على أية حال نحب أن نبين أن هذه الاعتبار الثلاثة التي أشار إليها وزير المالية لاتخرج عن كونها هي نفس الأسباب الثلاثة (المتعلقة بالغطاء النقدي والأرصدة الاسترلينية والبناء الاقتصادى) التي سبق أن ذكرناها للتدليل على أننا لانزال مرتبطين بعجلة العملة البريطانية . ولا شك أن تخفيضات العملة في سنة ١٩٤٩ تثبت لنا ، بما لا يدع أى مجال للشك ، أنه طالما ظلت هذه الأسباب الثلاثة باقية ، طالما بقى الجنيه المصرى بدوره خاضعاً للاسترلى . وهكذا نجد أخيراً أن الخطوات المختلفة التي عددناها في سبيل تغيير رسمى شكلى لنظامنا النقدي ، لم تغير شيئاً من واقع حقيقة الموقف . ولعلها تجربة التخفيض هذه ، والحقائق التي أظهرتها ، هي التي دفعت وزير المالية — كما سنرى — إلى البحث بعيداً عن علاج آخر أفيد وأنجح .

ثالثاً : شراء الذهب والسندات من الحكومة الأمريكية

في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٠ :

لم يكن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ سوى خطوة أولى ، إذ أنه لم يكن يرمى لتكوين غطاء نقدي جديد ، وإنما كان يرمى فقط لمجرد وقف زيادة الأوراق الاسترلينية في هذا الغطاء (١) .

وهكذا كان من الحتم أن نخطوا خطوة أخرى لتقوية الغطاء النقدي لكل عملتنا المتداولة — وليس فقط بالنسبة لزيادات الإصدار — بزيادة نسبة الذهب والأوراق غير الاسترلينية في هذا الغطاء .

وقد عجلت تخفيضات العملة في سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، باتخاذ هذه الخطوة التالية ، لأنها كشفت مرة أخرى ، وبشكل واضح ، عن خضوع عملتنا الوثيق للجنيه الاسترليني ، وعن حاجتنا لبذل مجهودات أكبر لكي تستقل عملتنا استقلالاً حقيقياً .

ففي ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ كلفت السلطات المصرية ، بنك الفيدرال ريزرف Federal Reserve Bank الأمريكي بأن يشتري لحساب الحكومة المصرية بما قيمته ٢٥ مليون دولار ذهباً ، وبما قيمته ٢٢ مليون دولار بونوات على الخزينة الأمريكية .

وتبلغ قيمة هذه المشتريات المخصصة لتدعيم غطاءنا النقدي ، مقومة بالجنيه المصرى : ١٧,٥ مليون جنيه .

كما أعلنت الحكومة أن سياستها ستكون موجهة في الآن فصاعداً إلى استغلال الجزء الأكبر من العملات القوية *dévises fortes* التي نحصل عليها ، في شراء الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب لتدعيم الغطاء النقدي (٢) .

(١) تقرير البنك الأهلي : العدد الأول لسنة ١٩٥٠ .

(٢) جريدق الأهرام والمصرى اليوميتين في ١٠/٢/١٩٥٠ .

وكان من نتيجة هذه السياسة أن وصلت قيمة هذه المشتريات في منتصف سنة ١٩٥١ إلى ما قيمته حوالى ٩٠ مليون دولار من الذهب ، ٥٥ مليون سندات على الخزانة الأمريكية .

ونحن لا يمكننا إلا أن نغبط بهذه الخطوة الجريئة التى أرسى نظامنا النقدى على أسس مستقرة سليمة .

إلا أن حل مشكلة الغطاء النقدى وحده لا يكفى . فهناك مشاكل أخرى تنتظر هى أيضاً الحل . ففى الواقع أن تكوين غطاء من الذهب والعملات القوية لا يكفى إلا لمعالجة اختلال التوازن البسيط العابر . ولا يفيد أى غطاء — مهما كان — فى علاج اختلال جوهرى أو رئيسى فى التوازن الاقتصادى . فان نتيجة مثل هذا الاختلال لا تكون سوى نفاذ احتياطات الغطاء ، وبقاء اختلال التوازن كما هو مالم تتخذ إجراءات فعالة أخرى .

وواضح أن تثبيت سعر عملتنا رغم التقلبات التى قد يتعرض لها الجنيه الاسترلى ، يعمل دون شك فى الظروف الحالية لخلق اختلال جوهرى فى التوازن الاقتصادى ، من النوع الذى لا يمكن معالجته بالالتجاء لأى احتياطي نقدى . ذلك لأن مصر تملك كمية ضخمة من الأرصدة الاسترلينية ، كما أن بنائها الاقتصادى ، خاضع فى جوهره للاقتصاد البريطانى . وهكذا نجد أن الإصلاح النقدى فى مصر يتوقف — بعد شراء الذهب والعملات القوية — على حل نهائى لمشكلة الأرصدة الاسترلينية وكذلك على تغيير شامل لبنائنا الاقتصادى .

١ — فبالنسبة لحل مشكلة الأرصدة الاسترلينية :

نجد حلاً وسطاً ومرضياً للطرفين فى الاتفاق المالى المصرى الانجليزى الذى عقد فى أول يولية سنة ١٩٥١ (١) .

فرغم الإفراجات المتعددة منذ سنة ١٩٤٧ ، فان كميات ضخمة من

(١) تقرير البنك الأهلى : العدد الثانى ص ١٣٧ لسنة ١٩٥١ .

الأرصدة الاسترلينية المجمدة في لندن بقيت حتى يونيه سنة ١٩٥١ (٢٣٠,٣ مليون جنيه استرليني) .

تطور الأرصدة الاسترلينية منذ سنة ١٩٤٥

(أرصدة البنوك المرخص لها فقط)

آخر ١٩٤٥	آخر ١٩٤٨	آخر ١٩٤٩	آخر ١٩٥٠	١٩٥١/٦/٢٣
٤١٥	٧٢,٩	٦٣,٩	٥٣,٦	٤٩,٤
—	٢٧٠,٣	٢٥٣,٠	٢٣٠,١	٢٣٠,٣
٤١٥	٣٤٣,٢	٣١٦,٩	٢٨٣,٨	٢٧٩,٧
الجملة				
أرصدة حرة (الحساب رقم: ١)				
أرصدة مجمدة (الحساب رقم: ٢)				

(المصدر : التقارير المختلفة للبنك الأهلي المصري .)

وقد استقر الرأي في هذا الاتفاق الأخير المنعقد في يولية سنة ١٩٥١ ، على الإفراج على عدة دفعات من الأرصدة ، موزعة على مدى عشرة سنين . وبذلك لا يبقى مجمداً بعد هذه السنوات العشر سوى ٨٠ مليون جنيه استرليني يتعلق مصيرها على اتفاق لاحق .

ويمكننا أن نقول أن الاتفاقات القصيرة الأمد لسنة ١٩٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، التي أفرج بمقتضاها في مدى أربعة سنين (من يولية سنة ١٩٤٧ إلى يولية سنة ١٩٥١) عن ٧٢ مليون جنيه استرليني ، زيادة على الإفراجات الأخرى الغير مقلدة مبدئياً ، كانت أجدي بكثير على مصر من هذا الاتفاق الأخير . ولكن هذا الاتفاق الأخير في يولية سنة ١٩٥١ يمتاز عن الاتفاقات السابقة بأنه وضع حداً لحالة القلق وعدم التأكد التي كانت تساورنا بشأن مستقبل هذه الأرصدة . خصوصاً وأن انجلترا تنازلت رسمياً في هذا الاتفاق ، عن الفكرة التي ترددت كثيراً ، والقائلة بأنها يمكن أن تنقص بارادتها المنفردة من قيمة الأرصدة . وهكذا يمكننا الآن أن نرسل النظر بعيداً في مستقبل اقتصادنا وعملةنا ، بدون أن نجد ظل الشك الذي كان جاثماً على مشكلة الأرصدة الاسترلينية .

٢٢ إلا أن النتيجة الطبيعية لمثل هذا الإفراج البطيء الذى نص عليه الاتفاق ،
هى أن نظل طوال هذه المدة أيضاً ، مرتبطين بعجلة الجنيه الاسترلى . وإنما
لحسن الحظ ، أن هذا الارتباط يتضاءل بمضى الزمن وتوالى الإفراج عن
الأرصدة . فان هذه الإفراجات المتوالية تضعف ولا شك من خضوعنا
 للعملة البريطانية .

٢ — أما بالنسبة لمشكلة الخضوع البنائى :

فقد رأينا أنه لحل هذه المشكلة ، يتعين علينا أن نجرى تغييراً شاملاً لبنائنا
الاقتصادى حتى نضعف إلى الحد الأدنى خضوعنا الاقتصادى لبريطانيا .
ولكن مثل هذا التغيير بطيء جداً بطبيعته . فوق أنه يتطلب مجهوداً ضخماً ،
يحتّم على الأمة بأكملها أن توقف كل وقتها وإمكاناتها لتحقيقه .

وفى الواقع أن واجبنا الأول يكاد ينحصر فى العمل على تغيير بنائنا
الاقتصادى ، طالما أننا نريد لوطننا عملة صحيحة مستقلة ، واقتصاداً متقدماً
مزهراً .

وقد سبق أن بينا بالتفصيل فى القسم الأول من هذا البحث ، أسباب
حاجتنا السريعة والملحة لمثل هذا التغيير ، وكذلك الإمكانيات والوسائل التى
يمكن أن نتوصل بها إليه .

خاتمة

كانت العلاقات المالية بين مصر وانجلترا ، دائماً ، أكثر استرعاء لنظر رجال الاقتصاد ، من علاقات أخرى أهم منها بكثير . فان هذه العلاقات الأخيرة ، نظراً لبطء تطورها وجمودها النسبي ، ظلت بعيداً عن ميدان البحث في كل مرة تعرض فيها الاقتصاديون للنظام النقدي المصري .

هذا مع أن العلاقات البنائية *relations structurelles* بين الاقتصادين المصري والبريطاني كانت هي الأساس الذي ترتكن إليه وتنبعث منه كل مظاهر العلاقة المالية وتطوراتها . فقد كان لظروف البناء الاقتصادي دوراً كبيراً في خلق نظامنا النقدي وتطوره . كما لم تن عناصر هذا البناء الاقتصادي عن تقوية نظامنا النقدي وحمايته ضد كثير من محاولات تغييره . كما أن العلاقة المالية عملت بدورها بعد تكوينها على مؤازرة وتقوية البناء الاقتصادي الذي أنشأها .

وقد نشأ عن هذا التساند نوع من العمليات التكاملية *processus cumulatif* كانت العلاقات البنائية والمالية تندفعان فيه دون توقف ، وفي تزايد مستمر ، نحو مزيد من القوة والتماسك . وقد رأينا في القسمين اللذين تتكون منهما هذه الرسالة ، مدى الضرر الذي يتعرض له اقتصادنا ، من جراء وجود هاتين الصلتين المالية والاقتصادية البنائية .

فان البناء الحالي لاقتصادنا يتميز بطابعه الزراعي ، وبسيطرة محصول واحد هو القطن عليه ، وأخيراً بارتفاع نسبة مبادلاتنا التجارية مع بلد واحد ، هو إنجلترا ، ارتفاعاً كبيراً . ويترتب على هذه المميزات الأساسية الثلاثة ، على التوالي : انخفاض مستوى دخلنا القومي انخفاضاً شديداً وتعرض اقتصادنا لتقلبات شديدة غير عادية ، وخضوعه للاقتصاد الإنجليزي . زيادة على ذلك ، فقد كان للعلاقات المالية آثاراً ضارة في أغلب الأحوال على تطورات الحالة الاقتصادية *La conjoncture* . ففي فترة الهبوط التي أعقبت أزمة سنة ١٩٢٩ ، كان تأثير العلاقات المالية على تطور الحالة الاقتصادية في مصر يغلب عليه التناقض وتسيره الصدفة المحضة . فرغم أن تأثير هذه العلاقات

المالية ، ساعد أحياناً على نهوض الأعمال وانتعاشها، إلا أنها كانت في أغلب الأحوال ذات تأثير ضار على هذا الانتعاش، أو على الأقل بغير تأثير بالمرّة . بل أن تأثير هذه العلاقات أصبح محقق الضرر أثناء فترة التضخم وندرة السلع التي ترتبت على حرب سنة ١٩٣٩ . فإن العلاقة المالية فرضت علينا خسائر باهظة ، وتضحيات أليمة طوال هذه الفترة .

ففى الواقع أنه لم يكن من المنطق فى شئ أن نتبع السياسة النقدية البريطانية، طالما أن هناك اختلافاً كبيراً بين بنائى الاقتصادين المصرى والبريطانى ، يكاد يبعد أى تماثل بين مشاكل الاقتصاديين ، وبالتالي الحلول الواجب اتباعها . كذلك فإن من الأضرار الخطيرة الناتجة عن هذه العلاقة المالية ، أنها كانت تعمل على إبقاء وتقوية أركان البناء الاقتصادى القديم المعيب .

كما يمكننا أخيراً أن نضيف لكل ما سبق بضعة أضرار ثانوية ، تتعلق باعتبارات الفن المصرفى *Technique bancaire* (١) ، والسيادة القومية . وإزاء كل هذه المضار المتولدة عن هذه العلاقة المالية نجد أنه يتحتم علينا تغيير نظامنا النقدى المبني على هذه العلاقة حتى نضمن لاقتصادنا الاستقرار والازدهار . وقد سبق أن بينا بالتفصيل ، فى القسم الثانى من هذه الرسالة ، مختلف الخطوات التى خطوناها فى طريق الاستقلال النقدى ، والتقدم الكبير الذى تحقّق لنا أخيراً فى هذا الميدان . ففى الواقع أنه لم تبق أمامنا سوى بضعة خطوات بسيطة يمكن أن تتخذ داخل النظام النقدى .

ولعله من المدهش أن نلاحظ — رغم كل ما سبق — أننا لانزال خاضعين — من الوجهة النقدية — لسيطرة الجنيه الاسترلى . ولكن أسباب هذا الخضوع واضحة للغاية . فإن نقودنا ستظل تابعة للجنيه الاسترلى ، خاضعة لتقلباته ، طالما بقى بنائنا الاقتصادى مدموغاً خضوعه لسيطرة الاقتصاد البريطانى . ورغم أن بنائنا الاقتصادى قد تغير قليلاً منذ نشوب حرب سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، إلا أنه لا يزال محتفظاً — إلى درجة كبيرة — بسميزاته القديمة الأساسية .

(١) فإن الأرصدة المجمدة والغير قابلة للصرف لم تعد لديها الصفات الأساسية اللازمة لكل غطاء نقدي .

فان تغيير البناء الاقتصادى لبلد ما ، هو بطبيعته تطور بطىء جداً يتطلب كثيراً من الجهد والتضحيات قبل أن يوفى إلى غايته .

غير أننا لا نرى سوى هذا التغيير الشامل فى بنائنا الاقتصادى ، مخرجاً من حالتنا الحالية المحزنة . وقد بينا ، فى نهاية القسم الأول ، إمكانيات وطريقة ونتائج مثل هذا التغيير ، وخرجنا من ذلك بنتائج مشجعة جداً . كما أثبتنا — على الخصوص — أن مثل هذا التغيير البنائى ، سوف يودى إلى نتائج مشجعة ومفيدة — بنسبة أهمية اقتصادنا — فيما يتعلق بالتجارة الدولية الخارجية بل وتجارة إنجلترا الخارجية أيضاً . أو على أقل تقدير ، أن هذا التغيير — فيما عدا ضرورة توفير الإنتاج البريطانى مع الحاجات الجديدة — لن يكون له أى تأثير ضار على حجم تجارتنا الخارجية مع إنجلترا .

ولكننا بعد استعراضنا لكل هذه الإمكانيات النظرية ، يتحتم علينا أن نتبع فى واقع الحياة الحقيقية تطور هذا البناء الاقتصادى . وهنا نجد أن ظروف الحرب العالمية الأخيرة وضرورتها ، مضافاً إليها بضعة محاولات مقصودة لذاتها ، أسرعت من تطور بنائنا الاقتصادى نحو الاتجاه المنشود . وأعتقد أنه يحسن بنا أن نستعرض بالتفصيل — كخاتمة لهذا البحث — مدى هذا التطور فى بنائنا الاقتصادى بعد الحرب . فمثل هذا العرض للتطور الواقعى لبنائنا الاقتصادى يمكن أن يكون ذو فائدة كبيرة إذا قارناه بالاعتبارات النظرية السابقة لتحقيق صحتها وانطباقها على الواقع . كما أنه يعطينا — فوق ذلك — فكرة صحيحة عن التطور الحالى للمشكلة التى نبهنا عليها .

ويتلخص السؤال الذى نريد هنا أن نجيب عليه ، فى معرفة : إلى أى حد تغير بنائنا الاقتصادى — الذى فصلنا أهم مظاهره فيما بين سنة ١٩١٩ ، سنة ١٩٣٩ — فى الفترة التى تلت نشوب الحرب العالمية الأخيرة ؟

سبق أن بينا أن الخطوط الرئيسية لاقتصادنا ، أى بنائنا الاقتصادى فى مجموعه ، تتلخص فى ثلاثة مميزات أساسية : الصبغة الزراعية ، وسيطرة

محصول القطن ثم خضوعنا للاقتصاد البريطاني . ونود هنا أن نبين ما آلت إليه حالة هذه الخطوط الرئيسية الثلاثة لاقتصادنا المصرى منذ نشوب الحرب العالمية الثانية .

فالبناء الاقتصادى ، ككل عناصر الاقتصاد الأخرى ، يتأثر ولا شك بعامل الزمن . ورغم عدم مرونته النسبية ، إلا أنه يحمل فى ذات طبيعته صفة التغير المستمر . ولا شك أن حرباً طويلة شاملة مدمرة كحرب سنة ١٩٣٩ - سنة ١٩٤٥ ما كانت لتستطيع أن تمر دون أن تترك آثارها العميقة فى اقتصاد البلاد التى اشتركت فيها من قريب أو من بعيد .

فزيادة على الآثار العامة التى عانتها اقتصاديات كل البلاد تقريباً لسبب الحرب ، نجد أن مصر عانت بصفة خاصة بسبب المعارك الهامة التى دارت فوق أراضيها والقوات المختلفة التى ظلت زمناً طويلاً مرابطة فيها . وإذا كانت آثار الحرب على حالة الشبكة الاقتصادية وتطوراتها قد بدأت تتلاشى فإن آثارها على البناء الاقتصادى لا بد وأن تكون أكثر دواماً .

(١) الصبغة الزراعية :

نلاحظ أولاً أن الظروف الاستثنائية الناتجة عن حرب سنة ١٩٣٩ ، أرغمت مصر على زيادة سرعة التصنيع . ونعتقد مع غالبية الاقتصاديين المصريين - أن هذه السرعة فى التصنيع كانت أكثر وضوحاً وقوة ، فى هذه الفترة الأخيرة ، عنها فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى (١) . فقد أرغمتنا انقطاع الاستيراد وزيادة الطلب فى مصر ، على زيادة إنتاج السلع المصنوعة ، ونصف المصنوعة ، وزيادة الخدمات الاقتصادية المختلفة التى يقوم بها الأفراد والهيئات . وبذلك وجدت مصر نفسها تخطو خطوات سريعة بعيداً عن الحالة الأولية الزراعية التى كانت فيها ، نحطور النشاط الصناعى والخدمات les activités secondaires et tertiaires .

(١) يرى عكس هذا الدكتور ليفى (مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٤٠) ، ولكننا نعتقد أن انقطاع حركة التصنيع الذى يتكلم عنه حوالى سنة ١٩٤٠ ، لا يخرج عن كونه مجرد إبطاء طبعى ومؤقت فى حركة التصنيع حتى يستطيع اقتصادنا أن يواجه الظروف الجديدة .

ففى الميدان الصناعى نجد أن كثيراً من المصانع الجديدة قد أنشئت ، كما وسَّعت كثير من المصانع التى كانت موجودة من قبل . وقد ساعد كل هذا التقدم ، أنه نشأ فى ظل حماية تامة تقريباً من كل منافسة أجنبية . كما أن نفس الظروف ساعدت على ازدهار النشاط الحرفى l'artisanat لسدَّ المطالب المباشرة للأفراد وكذلك ما قد تتطلبه المصانع الناشئة أو الموسعة من خدمات . فاذا انتقلنا للمعلومات الإحصائية التى قد تعطى تفصيلاً ووضوحاً أكبر للموضوع ، نجد البنك الأهلى المصرى يعطينا فى تقاريره الدورية المختلفة ، فيما يختص بالصناعات الكبيرة ، معلومات إحصائية وافية ، ومن مصادر متعددة ، عن الإنتاج الصناعى والمعدنى فى مصر منذ سنة ١٩٣٩ :

الإنتاج الصناعى والمعدنى فى مصر

السنة	قطن		مواد بترولية			مواد أخرى	
	(١) غزل	(٢) نسيج	زيت بذرة	زيت خام	مازوت	بنزين	أسمنت
	١٠٠٠ طن	مليون متر مربع					
١٩٣٩	٢٤,٠	١٠٠,٨	٤٩,٢	٧٤٩	٢٨٢	١٠٤	٣٦٨,٣
١٩٤٠	٢٣,١	٩٠,٠	٥٩,٧	٩٣٠	٣٩٤	١٣٥	٤٦٤,٩
١٩٤١	٢٦,١	٩٨,٤	٨٣,١	١١٨٦	٧٣٣	١٥٧	٤٢٠,١
١٩٤٢	٢٨,٩	١١٠,٠	٧٨,٧	١١٢٧	٥٧٨	١٧٤	٣٨٠,٥
١٩٤٣	٢٩,٩	١١٣,٩	٦٥,١	١٢٥٣	٦٥٥	١٧٠	٣٢٢,٩
١٩٤٤	٣٠,٣	١١٧,٦	٦٠,٥	١٣٥١	٦٧٤	١٧٧	٤٢٣,٩
١٩٤٥	٣٢,١	١٢٨,٥	٧٩,٤	١٣١٤	٦٥٧	١٧٦	٤٣٢,١
١٩٤٦	٣٢,٩	١٣٦,٥	٨٣,١	١٣٧٨	٦٠٩	١٨٨	٥٨٧,٦
١٩٤٧	٣٢,٥	١٤٢,٦	٨٠,٩	١٣٣٢	٦٩٥	١٩٨	٦٤٨,٤
١٩٤٨	٣٣,١	١٥٥,٧	٨٩,٣	١٨٨٩	١٢٦٦	١٩٨	٧٦٨,٥
١٩٤٩	٣٣,٧	١٥١,٧	٩٣,٠	٢٢٦٦	١٥٣٤	٢١٥	٨٨٨,٧
١٩٥٠	٣١,٧	١٥٧,٨	١٠١,٨	٢٥٩٣	١٦٢٨	١٩٤	١٠٢٣,١
١٩٥١	٣١,٢	١٧٣,٢	٨٨,٩	٢٣٢٤	١٤٩٠	١٩٢	١١٢٩,٨
١٩٥٢	٣٢,٠	١٦٨,٦	٩٢,٢	٢٣٨٣	١٦٠٦	١٧٦	٩٤٧,٠
١٩٥٣	٣٢,٩	١٦٩,٣	١٠٥,٥	٢٢٦٨	١٦٨٩	١٨٧	١٠٩٦,٤

(المصدر : تقارير البنك الأهلى المصرى)

(١) إنتاج المصانع الكبيرة فقط .

ونجد في الجدول السابق خمسة مجموعات تمثل أهم أفرع الإنتاج الصناعي وأنشطها في مصر . ففي فرع الصناعات القطنية نجد الغزل والمنسوجات وزيت بذرة القطن ، وفي فرع صناعة البترول نجد الزيت الخام Huile lourde والمازوت والبنزين . كما نجد غير ذلك الأسمنت والسكر والفوسفات . ولكننا يجب أن ننبه أن هذه الإحصائيات لا تتعلق إلا بالإنتاج الكبير فقط ، دون ما تنتجه المصانع الصغيرة ولا إنتاج أرباب الحرف . وواضح أن الاتجاه الغالب هو الزيادة المحسوسة المستمرة . فبالنسبة لصناعة القطن نجد زيادة متشابهة في مفرداتها الثلاثة تبلغ حوالى ٣٥٪ في سنة ١٩٤٦ فوق مستوى سنة ١٩٣٩ . ويبلغ متوسط هذه الزيادة حوالى ٥٠٪ في سنة ١٩٥٠ وحوالى ٨٠٪ في سنة ١٩٥٣ (١) بالنسبة للمنسوجات وزيت البذرة فقط . أما الغزل فيظل كما هو تقريباً منذ سنة ١٩٤٦ .

وبالنسبة لمنتجات البترول نجد أكبر زيادة في الإنتاج الصناعي في مصر . فهذه الزيادة تصل إلى ٦٠٪ في سنة ١٩٤٦ فيما يتعلق بالزيت الخام ، وأزيد من ٨٠٪ فيما يتعلق بالبنزين . وأزيد من ٢٠٠٪ للمازوت . بل إنه في سنة ١٩٥٠ تصل زيادة إنتاج الزيت إلى أقل قليلاً من ٢٠٠٪ . كما تصل إلى حوالى ١٠٠٪ بالنسبة للبنزين ، وإلى حوالى ٥٠٠٪ بالنسبة للمازوت ، وتظل هذه النسب ثابتة تقريباً بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٣ (٢) .

أما الأسمنت فقد زاد إنتاجه حوالى ٦٥٪ في سنة ١٩٤٦ ، وأقل قليلاً من ٢٠٠٪ في سنة ١٩٥٠ ، وظل كذلك تقريباً حتى سنة ١٩٥٣ . ونلاحظ هنا أن لمصانع الأسمنت في مصر تفوق نسبى على مثيلاتها في العالم ، بسبب آلياتها الحديثة وإنتاجها الضخم ، ولا يدانيها من هاتين الناحيتين ، سوى أربعة أو خمسة مصانع فقط في العالم أجمع (٣) .

-
- (١) أضيفت السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ في الترجمة .
(٢) زيادة على ذلك فإنه يتبين من مقارنة هذه السنوات بسنى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، أن نسبة الزيادة أكبر بكثير . ففي الواقع أن هذا النوع من الإنتاج زاد زيادة كبيرة في سنة ١٩٣٩ (أنظر الجدول ص ١٥٩ من تقرير البنك الأهلى لسنة ١٩٤٩) .
(٣) تقرير البنك الأهلى المجلد الثالث العدد رقم ٤ ص ٢٧٠ .

أما إنتاج السكر النقي فقد انخفض بمقدار الثلث في سنة ١٩٤٦ ، ثم عاد فارتفع إلى مستوى ما قبل الحرب تقريباً منذ سنة ١٩٥٠ . ولكن إذا كان إنتاج السكر النقي لم يتعد في نهاية الأمر سوى مستوى ما قبل الحرب ، فإن إنتاج السكر الخام قد زاد ، على العكس ، حوالى ١٢,٥ ٪ في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ وأقل قليلاً من ٢٠ ٪ في سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . ولعل سبب الانخفاض في إنتاج السكر النقي يرجع إلى ما عادت إليه الحكومة منذ نشوب الحرب ، من عدم إعفاء السكر الخام المستورد لتكريره ، من الرسوم الجمركية . هذا فوق أن ظروف الحرب كانت بذاتها كافية لمنع هذه الواردات تقريباً منذ سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ (١) .

ولكن هذا العرض الملىء بالتفاوت ، لا يعطينا فكرة كاملة عن الموضوع . ففي الواقع أنه لا يحيط بكل أنواع النشاط الصناعى في مصر وإنما ببعض الصناعات الهامة فقط .

ولمحاولة إعطاء فكرة صحيحة عن تطور التصنيع ، سنتعرض لتطور عدد السكان المشتغلين بالصناعة في مصر ، ابتداء من الإحصاء الصناعى في سنة ١٩٣٧ .

عدد المشتغلين بالصناعة في مصر

سنة ١٩٣٧	٣٢١,٢٦٠	} (محسوبة على أساس الجدول ص ٧٧٣ من كتاب : دراسات في الدخل القومى المصرى .)
» ١٩٤٢	٣٣٨,٩٦٩	
» ١٩٤٥	٤١٣,١٣٠	

وهكذا نرى أن هذا العدد كان وقت التعداد الصناعى في سنة ١٩٣٧ حوالى ٣٢١,٢٦٠ . ولم يكف هذا العدد عن التزايد في سنة ١٩٤٢ ، وسنة ١٩٤٥ . فأننا إذا افترضنا أن مالك المؤسسة التى ليس بها مستخدمون ، يعمل

(١) صناعة السكر في مصر . تقرير البنك الأهلى المجلد الثالث العدد الأول .

بمفرده بليون معاونة عائلته (١) ، فانه يتعين في هذه الحالة إضافة عدد العمال إلى عدد المؤسسات التي لا تستخدم أحداً ، حتى نتوصل إلى عدد المشتغلين بالصناعة سواء كانوا مستخدمين أو مستقلين بأنفسهم . وبهذه الطريقة نتوصل (٢) إلى معرفة أن عدد المشتغلين بالصناعة كان في سنة ١٩٤٥ حوالى ١٣,١٢٠ (٣) ، أى حوالى ٢٨,٦٪ زيادة عن مستوى سنة ١٩٣٧ . كذلك فبالرغم من عدم وجود إحصائيات لعدد المشتغلين في السنوات التالية . فاننا يمكن أن نستعين بزيادة عدد المؤسسات الصناعية في سنة ١٩٤٨ بمقدار ٤٣٨٨ مؤسسة عنها في سنة ١٩٤٥ ، لتتصور مقدار الزيادة في عدد المشتغلين بالصناعة سنة ١٩٤٨ . هذا وإن كانت نسبة هذه الزيادة أقل منها فيما بين السنتين ١٩٤٢، ١٩٤٥ ، حيث زادت هذه المؤسسات الصناعية بمقدار ٢٥,٩٤١ مؤسسة .

ويهمنا بعد هذا الإيضاح لمقدار الزيادة المطلقة في النشاط الصناعي في مصر ، أن نقارن هذه الزيادة بالنسبة لتطور الزراعة .

فاذا أخذنا سنة ١٩٣٨ كأساس للمقارنة (= ١٠٠) فاننا نجد طبقاً للجدول الوارد في كتاب معهد الاقتصاد التطبيقي عن مصر (٤) ، أن نسبة كمية الإنتاج الصناعي ترتفع في سنة ١٩٤٧ إلى مستوى ١٥١٪ . بينما لا تتعدى نسبة الإنتاج الزراعى نفس مستوى ما قبل الحرب (١٠٠) وذلك بعد هبوط طويل يبدأ منذ سنة ١٩٤١ .

(١) وهو فرض لا يتحقق دائماً ، ولكنه يعطينا نتيجة مضمونة .
(٢) بالاستناد إلى البيانات الواردة في كتاب دراسات في الدخل القومى المصرى (باللغة الإنجليزية) .
(٣) هذا العدد لا يشمل ١٦٥,٠٠٠ شخص كانت تستخدمهم قوات الحلفاء (ص ٨٧٦ من المصدر السابق) .

(٤) ص ١٨٨ .

تطور الإنتاج الزراعى والصناعى فى مصر (١) ١٩٢٢/١٩٢٦

السنة	كميات الإنتاج الزراعى	كميات الإنتاج الصناعى
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩	١٠٦	١١٢
١٩٤٠	١٠٥	١١٩
١٩٤١	٩٣	١٢٩
١٩٤٢	٨٦	١٣٦
١٩٤٣	٧٩	١٣٧
١٩٤٤	٨٢	١٣٦
١٩٤٥	٩١	١٣٤
١٩٤٦	٨٩	١٤٧
١٩٤٧	١٠٠	١٥١

ويخلص من هذا أن الإنتاج الصناعى ، قد زاد بالنسبة لمجموع نشاطنا الاقتصادى منذ نشوب الحرب العالمية الثانية . ولكننا إذا نظرنا لفضالة حجم هذا الإنتاج الصناعى فى بنائنا الاقتصادى لما قبل الحرب ، لوجدنا أن زيادته بمقدار ٥١٪ لا تخرج عن كونها زيادة ضئيلة . خصوصاً إذا قارناها بالحجم المطلق للنشاط الزراعى ، رغم بقاء هذا الأخير ، كما كان قبل الحرب . ففى الواقع أنه بالرغم من زيادة النشاط الصناعى زيادة محسوسة منذ سنة ١٩٣٩ ، إلا أن الزراعة لا تزال هى النشاط الرئيسى فى اقتصادنا المصرى . فالبناء الاقتصادى فى مصر تحرك ولا شك نحو التصنيع ، إلا أن هذا التقدم لا يزال ضعيفاً متواضعاً .

ففى سنة ١٩٣٩ كان عدد السكان المشتغلين بالزراعة يبلغ حوالى ٣,٩٨٧,١٩٥ شخصاً (١) . بينما كان عدد المشتغلين بالصناعة حوالى

(١) بما فى ذلك النساء .
(٢) قسماً على مجموع السكان .

٣٢١, ٢٦٠ (١). أى جزءاً من اثني عشر جزء تقريباً (١/٣) من عدد المشتغلين بالزراعة .

ويتعين علينا الآن معرفة مصير هذه النسبة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فاذا افترضنا - بسبب عدم وجود المعلومات الإحصائية اللازمة - أن عدد المشتغلين بالزراعة ظل كما هو (٢) . فإن أهمية المشتغلين بالصناعة في سنة ١٩٤٥ ، وعددهم كما سبق أن بينا ٤١٣,٣٠ ، بالنسبة للمشتغلين بالزراعة ، لاتتعدى حتى على هذا الأساس التبسيطى الذى يحمل كثيراً من التساهل ، سوى جزء من تسعة أجزاء (١/٩) . وهكذا نرى أن هناك تفاوتاً ضخماً لا يزال قائماً بين النشاطين الزراعى والصناعى .

ولا شك أن تقدم التصنيع منذ بدء الحرب ، يعطينا كثيراً من الثقة في إمكانيات نجاح تصنيع لاحق شامل . ولكن هذا التقدم البسيط لا يجب أن يجعلنا نعتقد أن المشكلة قد حلت وانتهت . فلا يزال أماننا شوط طويل ولا يزال من واجبنا أن نبذل مجهودات جبارة أخرى ، لكي نحقق نوعاً من التوازن بين النشاطين الزراعى والصناعى ، داخل اقتصادنا القومى .

(٢) سيطرة القطن :

إذا كان الاقتصاد المصرى لا يزال رغم التطورات الأخيرة ، اقتصاداً زراعياً في جوهره ، ففي داخل هذا الاقتصاد الزراعى لا يزال القطن بدوره هو المحصول الرئيسى .

(١) أنظر الجدول في الصفحات السابقة .

(٢) رغم أن هذا العدد لا بد وأن يكون قد زاد مع الزيادة العامة في مجموع السكان .

المساحات المزروعة قطناً

(بآلاف الأفدنة)

السنة	المساحة
١٩٤٦	١,٢١٢
١٩٤٧	١,٢٥٤
١٩٤٨	١,٤٤٠
١٩٤٩	١,٨٨
١٩٥٠	١,٩٧٠
١٩٥١	١,٩٨٠
١٩٥٢	١,٩٧٠
١٩٥٣	١,٣٢٠
المتوسط	١,٦٠٤
متوسط ١٩١٩-٣٩	١,٦٥٠

(المصلي : الإحصائيات السنوية المصرية)

فبعد الانخفاض الشديد في المساحات المزروعة قطناً أثناء الحرب ، ابتداءً هذا المحصول منذ نهاية الحرب في استرجاع مكانه التقليدي بين محاصيلنا الزراعية . فإذا كان متوسط مساحات القطن في السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ أقل من متوسط السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ ، فإن هذه المساحات المزروعة قطناً لم تكف عن التزايد منذ نهاية الحرب . بل إن مستوى هذه المساحات ابتداءً من سنة ١٩٤٩ تجاوز مستوى ما قبل الحرب ، فيما عدا سنة ١٩٥٣ التي ظهرت فيها آثار الأزمة العالمية . ومع ذلك ظل متوسط سنوات ما بعد الحرب قريباً من متوسط ما قبل هذه الحرب (١) .

كذلك بين زراعات المواد الأولية الصنعية cultures industrielles نجد أن القطن لا يزال يشغل مكاناً ضخماً .

(١) أضيفت في هذه الخاتمة بضعة فقرات مبنية على الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها بعد تاريخ تقديم الرسالة في مايو سنة ١٩٥٢ .

زراعات المواد الأولية الزراعية في مصر

(بآلاف الأفدنة)

سنة ١٩٤٩	سنة ١٩٣٩	
١٦٨٨	١٦٢٤	مساحات القطن
٨٨	١٢٥,٧	مساحات الزراعات الصناعية الأخرى

وهكذا نجد أن المساحة المزروعة قطناً تساوى مقدار المحاصيل الأخرى
عشرين مرة في سنة ١٩٤٩ بعد أن كانت قدرها ،اثنا عشرة مرة فقط في
سنة ١٩٣٩ .

القطن والصادرات المصرية

(بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	مجموع الصادرات	صادرات القطن	%
١٩٤٦	٦٣,٦٨١	٤٦,٢١٨	٧١,١
١٩٤٧	٨٥,٩٧٨	٦٩,٣٣٥	٨٠,٢
١٩٤٨	١٤٠,٧٤١	١١٣,٣٢٧	٨٠,١
١٩٤٩	١٣٥,٨٧٥	١٠٦,٠٨٩	٧٩,٠
١٩٥٠	١٧٢,٩٥٩	١٤٩,٧٥٦	٨٨,٠
١٩٥١	٢٠٠,٦٤٠	١٦٤,١٠١	٨٢,٠
١٩٤٢	١٤٢,٨٥٢	١٢٦,٤١٣	٨٨,٥
١٩٥٣	١٣٥,٨٦٣	١١٦,٣٣٨	٨٥,٦
المتوسط			٨١,٨
متوسط السنوات ١٩١٩-٣٩			٨٢,٠

(محسوب على أساس معلومات الإحصائيات السنوية المصرية)

وهنا أيضاً فيما يختص بالصادرات نجد أن القطن لا يزال يحتل نسبة كبيرة من صادراتنا المصرية . فإذا كانت نسبته في الصادرات قد انخفضت قليلاً في الخمس سنوات التالية للحرب ، عن متوسط مستواها في السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ . فإن هذه النسبة عادت وارتفعت متخطية بكثير متوسط سنوات ما قبل الحرب في سنة ١٩٥٠ ، سنة ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ وبذلك أصبح متوسط مستوى سنوات ما بعد الحرب هو تقريباً نفس ما كان عليه في السنوات ١٩١٩ - ٣٩ .

(٣) خضوعنا للاقتصاد البريطاني :

نظراً للثبات النسبي للأحجام المقارنة dimensions comparées ، وللاقتصادين المصرى والانجليزى ، وكذلك قوتيهما التعاقدية ، ونوع النشاط الغالب فيهما ، وهى العناصر التى ينتقل التأثير الاقتصادى خلالها ، فاننا سنكتفى هنا بدراسة تطور تجارتنا الخارجية مع انجلترا . فالواقع أن هذه التجارة الخارجية هى القنطرة الأساسية التى ينتقل عليها التأثير الاقتصادى إلى مصر .

وهنا نجد أن أهمية صادراتنا نحو انجلترا بالنسبة لمجموع الصادرات المصرية لمختلف دول العالم قد قلت كثيراً ، عنها في فترة ما بين الحربين .

فبدلاً من ٣٩,٤٪ من مجموع الصادرات بالنسبة لمتوسط السنوات ١٩١٩ - ١٩٣٩ . نجد أن هذه النسبة قد انخفضت إلى ١٨,٢٪ بالنسبة للسنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١ .

نصيب إنجلترا في الصادرات المصرية
(بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	مجموع الصادرات	نصيب إنجلترا	%
١٩٤٦	٦٣,٦٨١	١١,٠٥٣	١٧,٤
١٩٤٧	٨٥,٩٧٨	١٢,٧٠٩	١٤,٦
١٩٣٨	١٤٠,٧٤١	٤١,٨٠٠	٢٩,٧
١٩٤٩	١٣٥,٨٧٥	٢٣,٩٠٠	١٧,٦
١٩٥٠	١٧٢,٩٥٩	١٨,٠٨٣	١٠,٧
١٩٥١	٢٠٠,٦٤٠	٣٨,٧٥٢	١٩,٢
متوسط			١٨,٢
متوسط ١٩١٩-٣٩			٣٩,٤

(المصدر : الإحصائيات السنوية المصرية)

وسبب انخفاض نصيب بريطانيا في صادرات مصر يرجع في الغالب إلى ظروف صناعة النسيج الإنجليزية ، وإلى قطع العلاقة المالية التي كانت تربطنا بإنجلترا ، وبعض الظروف السياسية الأخرى .

ولكن هذا لا يرجع إطلاقاً إلى أى تغيير لا في طبيعة ولا في حجم صادراتنا ، ففي الواقع أن البناء الأساسى لصادراتنا لا يزال تقريباً كما كان قبل الحرب . وقد سبق أن رأينا أن نفس كمية القطن ، تأخذ نفس النسبة التي كانت تحتلها قبل الحرب في مجموع صادراتنا .

أما الواردات فقد تأثرت بدورها بهذا التغير في التوزيع الجغرافى لصادراتنا . فبعد أن كان الجزء الوارد من إنجلترا هو ٢٥,٣% في المتوسط في السنوات ما بين ١٩١٩ ، ١٩٣٩ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢,٥% في سنة ١٩٤٧ ، ٢٠,٧% في سنة ١٩٤٨ ، ٢١,١% في سنة ١٩٤٩ .

ويظهر هنا أن أرسدتنا المتركمة في لندن تقف في سبيل انخفاض وارداتنا من إنجلترا بنفس نسبة انخفاض صادراتنا إليها .

ملحق

عن مشروعات

المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي

والمجلس الدائم للخدمات العامة

بعد إتمام البحث الذى تضمنه هذا المؤلف فى منتصف سنة ١٩٥٢ ، بل وبعد ترجمتى له عن الأصل الفرنسى المقدم لجامعة باريس ، وبعد بدء طبع هذه الترجمة العربية ، حصلت على نشرات المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وكذلك المجلس الدائم للخدمات العامة .

ولما كان تحليل البناء الاقتصادى والنظام المالى فى مصر ، قد انتهى بنا إلى الاقتناع بوجوب تغيير هذا البناء الاقتصادى من أساسه ، عن طريق تصنيعه على الأخص . وذلك للقضاء على المساوىء العديدة التى تواجهنا سواء فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية البحتة أو فيما يتعلق بالنظام المسالى .

ولما كان الغرض الذى أنشئ من أجله مجلسا الإنتاج والخدمات ، يتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعنا هذا . فلعله من الملائم إضافة ملحق لبحثنا الأصلى ، عن هذين المجلسين ومشروعاتهما . ولا أستطيع أن أزعم أن هذه الإضافة تضم بحثاً آخرّاً مكتملاً عن الموضوع . فنظراً لضيق الوقت والكتاب مائل للطبع ، ونظراً لأن هذه الفكرة الجديدة لم تكن داخله فى تخطيط Plan الموضوع الأصلى ، فانا سنكتفى هنا بمجرد إضافة تكاد تكون بياناً وصفيّاً فقط لطبيعة هذين المجلسين ومشروعاتهما ، من واقع النصوص التشريعية المتعلقة بهما ، والنشرات الصادرة عنهما .

وسنبداً — فى الصفحات القليلة التالية — بوصف تكوين وأغراض المجلسين ، ثم نستعرض مشروعاتهما بالتفصيل .

أولا : تكوين وأغراض المجلسين

(١) مجلس الإنتاج :

صدر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٢١٣ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي . وأدخلت عليه عدة تعديلات بالمرسوم بقانون رقم ٢٣٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٤٥ لنفس السنة .

وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم - بعد تعديلها - على أنه « يؤلف المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي من ستة عشر عضواً على الأكثر يعينون بمرسوم - بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء - من بين المهتمين بالإنتاج القومي أو المتخصصين في ناحية من نواحيه المختلفة .

ويعين أحد أعضاء المجلس الدائم رئيساً له بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ولوزراء المواصلات والتأمين والزراعة والتجارة والصناعة والأشغال العمومية والمالية والاقتصاد ، ومندوب إدارة التعبئة بوزارة الحربية ، حضور جلسات المجلس الدائم . وفي هذه الحالة يكون لكل منهم صوت معدود في المداولات » .

كما تنص م ٤ على أنه « يؤلف المجلس الدائم لجاناً تختص كل لجنة منها بناحية معينة من نواحي الإنتاج . ويرأس اللجنة عضو من أعضاء المجلس الدائم ويندمج في عضويتها من يختاره المجلس من الخبراء والفنيين المصريين والأجانب » .

هذا من ناحية تكوين المجلس ، أما من ناحية أغراضه فتبسطها بنود المادة الثانية (معدلة) من المرسوم كالتالي :

(أولا) بحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات

الرى واستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الإنتاج الحيوانى ومشروعات توليد القوى الكهربائية وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى والبحث عن البترول وغيره من المعادن وتشجيع الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة وتقوية حركة التصنيع بما يجعل الصناعة مورداً رئيسياً للبلاد وتنظيم الأسواق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية للصادرات والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات وسبل الاستعانة بالمصارف الدولية والأجنبية والانتفاع بروؤس الأموال المصرية والأجنبية وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نهضة الإنتاج واقترح ما يلزم من التشريعات لتحقيق هذه الأغراض .

(ثانياً) يضع المجلس الدائم بعد أن يتم البحث فى خلال عام واحد من وقت العمل بهذا القانون برنامجاً اقتصادياً لتنمية الإنتاج القومى يتوخى فيه تقديم المشروعات الأكثر إنتاجاً والأيسر تنفيذاً والأقل كلفة مع مراعاة أهميتها للاقتصاد القومى . ويلاحظ فى وضع البرنامج أن يتم تنفيذه فى ثلاث سنوات على مراحل سنوية ثلاث . ثم يضع المجلس بعد ذلك برامج أخرى لتنمية الإنتاج يستغرق تنفيذها مدداً معينة . ويجوز للمجلس فى خلال السنة الأولى من إنشائه وقبل الفراغ من وضع البرنامج الأول أن يختار مشروعات يكون قد تم بحثها لتنفيذها فوراً نظراً لما فيها من منفعة محققة عاجلة .

« ويقوم المجلس — بصفة مستعجلة — بدراسة موضوع توفير القمح والبترول والسكر والمنتجات الحيوانية والأسمدة » .

(ثالثاً) « يقدم المجلس الدائم إلى مجلس الوزراء جميع المشروعات والبرامج الاقتصادية التى يتم إعدادها سواء تلك التى يرى أن يقوم بتنفيذها بنفسه أو بالواسطة أو التى يرى أن يكل تنفيذها إلى الحكومة مبنياً طرق تمويلها » .
« وفى جميع الأحوال يجب لإمكان التنفيذ موافقة مجلس الوزراء » .

(رابعاً) يشرف المجلس الدائم على تنفيذ المشروعات والسياسات الاقتصادية المتقدمة الذكر ويتقدم بملاحظاته في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء .
(خامساً) يجوز للمجلس الدائم أن يقوم بتنفيذ ما يرى إمكان تنفيذه من المشروعات بنفسه أو بالواسطة التي يختارها .

« وينشر المجلس في كل سنة تقريراً مفصلاً عما تم تنفيذه من المشروعات »

(٢) مجلس الخدمات :

أما مجلس الخدمات فيتكون ، طبقاً لقانون إنشائه رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، من :

(أولاً) وزراء الإرشاد القومي ، والشئون الاجتماعية ، والشئون البلدية والقروية ، والصحة والمعارف .

(ثانياً) مندوب من كل من وزارتي الداخلية والزراعة .

(ثالثاً) سبعة أعضاء من المشتغلين بالمسائل المتصلة باختصاص المجلس ، يعينون بقرار من مجلس الوزراء .

ويعين رئيس المجلس — بقرار من مجلس الوزراء — من بين الأعضاء ، كما يعين مجلس الوزراء السكرتير العام ، من بين الأعضاء على أن يكون متفرغاً .
ويؤلف المجلس من بين أعضائه — وغيرهم من الخبراء والفنيين — لجاناً تختص كل منها بناحية من نواحي نشاطه ويرأس اللجنة عضواً من أعضاء المجلس .
وقد عددت م ٢ من قانون إنشاء المجلس ، أغراضه ، كالاتي :

(أولاً) بحث السياسة العامة ، ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة وال عمران والشئون الاجتماعية ، مع مراعاة التنسيق بينها ، وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعي ، وبما يتفق والسياسة العليا للدولة .

(ثانياً) تقويم الخدمات العامة في الدولة ، والمعاونة على الوصول بها إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح ، عن طريق رفع مستوى الإعداد الفني ، والتنظيم والتوجيه والإرشاد وضمان تجاوز الشعب ومشاركته في النشاط الاجتماعي .

(ثالثاً) متابعة تنفيذ المشروعات المختلفة ، بتلقى تقارير الدولة وبتكليف لجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة .

(رابعاً) بحث نشاط الهيئات الأهلية ، المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس ، بقصد تنسيق جهودها وإتمام الإفادة منها .

ويرفع المجلس قراراته إلى مجلس الوزراء ، لاتخاذ ما يراه بشأن تنفيذها ، ويصدر المجلس في موعد لا يتجاوز أول يناير من كل عام ، تقريراً مفصلاً عن نشاطه خلال السنة المالية السابقة ، يستعرض فيه الحالة الاجتماعية في مصر ، وما تم تنفيذه من مشروعات في ميادين الخدمات المختلفة .

ثانياً : مشروعات المجلس :

(١) مشروعات مجلس الإنتاج

(١) مشروعات تتعلق بخدمات أولية أساسية :

(١) وهنا نجد مشروعات تتعلق بالسياسة المائية وأهمها يدور - فيما عدا المشروعات العاجلة التي سنشير إليها فيما يتعلق بالتوسع الزراعي - حول إنشاء سد عال أمام خزان أسوان بنحو ستة كيلومترات . فقد روى أن إنشاء هذا السد يمتاز عن البرامج السابقة عليه من ناحية التكاليف والمدة اللازمة للتنفيذ والفوائد الاقتصادية المنتظرة ومدى التحكم في تصرفات النهر .

وينتظر أن يؤدي مشروع هذا السد العالي إذا تم إلى نتائج عديدة بالغة المنفعة، أهمها من الناحية الزراعية ، إمكان التوسع في الأراضي المنزرعة في نحو مائتين من الأفدنة مع تحويل حياض الوجه القبلي الحالية إلى نظام الري المستديم . وضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنوياً مهما كان إيراد النهر . وكذلك انخفاض مستوى المياه الجوفية بالوادي وإمكان صرف أراضي الوجه القبلي بسهولة دون حاجة إلى محطات الصرف القائمة أو التي كان مقرراً إنشاؤها . كما أن جزءاً كبيراً من الدراسة والاهتمام يدور أيضاً حول أبحاث الصرف

والمياه الجوفية لبحث إمكانيات الري بالآبار وتدبير المياه الصيفية برفع منسوب التخزين أمام خزان أسوان وتعميم الري بالآلة .

(٢) وثاني مشروعات الخدمات الأولية يدور حول طرق المواصلات . وهنا نجد - فيما يتعلق بالطرق البرية - برنامجاً يشتمل تنفيذه على شطرين . شطر للأعمال العاجلة ينفذ في ثلاثة أعوام . والشرط الثاني لباقي سلسلة أعمال إنشاء الطرق وإصلاحها في مدى السبع سنوات التالية . ويشتمل البرنامج العاجل (من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٦) على أعمال رصف وتوسيع وتقوية تشمل ٧٩٦ كيلو متراً . وأعمال أتربة ونزع ملكية لتوسيع وتحسين وتقوية الطرق الحالية تشمل ٦١٤ كيلو متراً ، منها ٥١ كيلو متراً تؤدي إلى مناطق الآثار المختلفة . كذلك يشتمل البرنامج على تمهيد وتحسين طرق البحر الأحمر (١٠٠٠ كيلو متر) . وكذلك تجديد أربعة كبارى وإنشاء طرق بمناطق الحياض بالوجه القبلي وتحسين شبكة الطرق الصادر بها قانون تسيير سيارات نقل الركاب .

أما المرحلة الثانية لبرنامج التوسع في الطرق البرية (من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٣) فإن المجلس في سبيل وضعه بحيث يكون شاملاً كافة مشروعات الطرق والكبارى التي تكفل ربط المراكز الإنتاجية والاستهلاكية بما يضمن نشاط الإنتاج وتيسيره .

أما فيما يتعلق بالملاحة الداخلية فقد روى تنسيقاً للدراسة وجمعاً لأطرافها تأليف لجنة دائمة للملاحة تجمع بين الجهات المعنية بهذه الشؤون (قرار مجلس الوزراء في ١٦/١٢/١٩٥٣) . وقد وضعت هذه اللجنة الحلول لأهم المشاكل القائمة في هذا الميدان . فابتدأت بحلول تنظيمية كوضع قانون معدل بدلا من قانون الملاحة القديم الصادر سنة ١٩٤١ . ووضع جداول جديدة لتنظيم مواعيد فتح الكبارى والأهوسة وكذلك وضع نظام ثابت للمراسى في البحارى الملاحية . ولكنها اهتمت أيضاً فوق هذه الحلول التنظيمية بتدعيم الخطوط الملاحية القائمة وإنشاء شبكات جديدة . وقد آتمت اللجنة فعلاً وضع برنامج

المرحلة الأولى لمشروعات خطوط الملاحة في العشر سنوات الأولى وقدرت التكاليف اللازمة لتنفيذه .

أما مشاريع النقل البحري فأهمها النهوض بالأسطول التجارى المصرى وتحسين الموانئ المصرية كعميق حوض البترول فى السويس وإنشاء حوض جاف وترسانة بحرية بميناء الاسكندرية .

كذلك اهتم مجلس الإنتاج بالتليفونات والتلغرافات ووضع لها برنامجاً تبلغ تكاليفه ١٩,٩٩٤,٠٠٠ جنيه ينتظر صرفها خلال السنوات من منتصف سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ . وينتظر أن تغطى زيادة الإيرادات فى هذه الفترة تكاليف الإنشاء تقريباً . إذ يبلغ تقدير هذه الزيادة المنتظرة حوالى ١٧,٦٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفىما يتعلق بالسكك الحديدية تقرر برنامج للتجديد والإنشاءات الجديدة (منها إتمام كهربة خط حلوان) تبلغ جملة تكاليفه ٢١,٥٣٠,٠٠٠ جنيه موزعة على خمسة سنوات منها ١٤,٢٥٠,٠٠٠ للتجديدات .

(٣) أما ثالث مشروعات الخدمات الأولية فهو التوسع فى إنتاج الكهرباء واستغلالها . فهناك محطات جديدة يجرى تنفيذها فعلاً كمحطة طرخا الكهربائية ومحطة نجع حمادى وتوسيع محطتى إدفو وشمال القاهرة . وهناك محطات أخرى قرر المجلس البدء فوراً فى إنشائها كمحطة جنوب القاهرة التى ستنشأ فى شمال مدينة حلوان . ولكن كل هذه المحطات الجديدة من النوع الحرارى المعتمد على مشتقات البترول . لذلك اتجه التفكير - لمواجهة احتياجات التوسع الصناعى والزراعى من الطاقة الكهربائية الرخيصة - إلى استغلال موارد الكهرباء المائية ، الذى سوف يبدأ بمشروع كهربة خزان أسوان الجارى تنفيذه حالياً ثم مشروع توليد الكهرباء من السد العالى الذى سبقت الإشارة إليه .

وسوف يؤدى هذا المشروع الى توليد قوة كهربائية هائلة تصل إلى نحو ١٠ مليار كيلوات ساعة بسعر منخفض يقدر بحوالى ٥,٠٠٠ ملجم للكيلوات ساعة

مع إمكان نقل جزء كبير منها إلى القاهرة بسعر الكيلوات ساعة ٢ مايم ، مما يوفر كمية كبيرة من الوقود ويفتح مجالاً رائعاً لقيام الصناعات. هذا فضلاً عن تحسين اقتصاديات كهربة سد أسوان الحالى .

(ب) مشروعات تهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعى والمعدنى

ففى ميدان التوسع الزراعى أقر المجلس بالاشتراك مع وزارتى الزراعة والأشغال العمل فى اتجاهين :

الأول — الاتجاه الرأسى : الذى يستهدف الوصول إلى أقصى إنتاجية من الرقعة المزروعة حالياً فى مصر من المنتجات النباتية والحيوانية عن طريق تعزيز الإنتاج وتنويعه وصيانتته من الآفات والحشرات والأمراض ومنع الفقد فيه ، وعلاج ضعف الخصوبة فى الأراضى المزروعة حالياً وتحسين وسائل الري والصرف لزيادة إنتاجها ورفع غلتها والاستفادة من موارد الثروة المائية بحسن استغلالها وزيادة الإنتاج منها .

وأهم مشروعات هذا الاتجاه الرأسى : مشروعات تعميم التقاوى المنتقاة من القمح والأذرة الهجين والأرز ، وبحث إمكانيات التوسع فى زراعة الأرز على مياه الآبار الارتوازية ، ومشروع صيانة الحاصلات من الآفات الزراعية . وكذلك التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية ، والعناية بالثروة الحيوانية والسمكية .

والثانى — الاتجاه الأفقى : بالعمل السريع على زيادة مساحة الأرض المزروعة فى مصر عن طريق الاستفادة بأقصى إمكانيات الموارد المائية الحالية للبلاد فى استصلاح أقصى ما يمكن من الأراضى البور واستغلالها فى الزراعة والعمل على توفير المزيد من الموارد المائية وتوسيع نطاق الاستصلاح والاستغلال فى ضوء ما يمكن تديره من المياه وتنفيذ مشروعات الري والصرف اللازمة لهذا التوسع وهذا الاستغلال .

وتتلخص المشروعات العاجلة التى أقرها المجلس فى هذا الاتجاه الأفقى

فى : التوسع الزراعى بالوجهين البحرى والقبلى والواحات بتوفير وسائل الرى والصرف اللازمة لمساحة ٣١١,٦٨٠ فدان . واستصلاح واستزراع وتعمير منطقتى ترعة أبيس وغرب الفيوم بواسطة الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف .

أما فيما يتعلق بتنمية الثروة المعدنية فقد رسم المجلس سياسة منتظمة للمستقبل . وتتضمن هذه السياسة :

(١) إجراءات إدارية وتشريعية كتعديل قانون المناجم والمهاجر لتسهيل البحث والاستغلال ، وخلق البيئة الاستثمارية بمراعاة ذلك فى قوانين استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والإعفاءات الضريبية .

(٢) تحسين المواصلات بإنشاء خطوط جديدة وخفض أجور النقل وتأمين الطرق بإنشاء محطات لاسلكية ودراسة موارد المياه الأرضية .

(٣) تحسين المساحة الطبوغرافية ومساعدة الأبحاث الجيولوجية والتعدينية . وتدخل السياسة البترولية ضمن هذه السياسة العامة لتنمية الثروة المعدنية . وقد أوصى المجلس فيما يتعلق بالبترول بالذات بزيادة الإنتاج فى مناطق حدها وكذلك بزيادة إمكانيات التكرير والنقل والتخزين .

(ح) مشروعات صناعية بحتة (صناعة إنتاجية) :

وهى قليلة نسبياً إذا قارناها بالنوعين الأولين . وتكاد تركز فى مشروع مصنع الحديد والصلب ، ومشروع إنتاج السماد الذى يركز على أساس استغلال الكهرباء من خزان أسوان فى إنتاج نترات النوشادر . فان جملة القوة المولدة من هذا الخزان سيخصص ٧٥٪ منها لمشروع السماد . غير أنه سوف يراعى فى تصميم هذا المصنع ووحداته المختلفة إمكان التوسع فى المستقبل بنسبة ٥٠٪ وهذا بعد تنفيذ السد العالى ، وبذلك يتيسر للبلاد أن تحصل على كامل حاجتها من الأسمدة النترالية من مصنعى السويس وأسوان .

(٢) مشروعات مجلس الخدمات

ولعل أهم مشروعات مجلس الخدمات هو مشروع الوحدات الريفية المجمعة التي اختار مكان الدفعة الأولى منها في اثنين وثلاثين قرية صغيرة ، وإن اعتمدت الحكومة المال اللازم لإنشاء مائتي وحدة مجمعة خلال عام واحد . وذلك لتكون هذه الوحدات مركزاً للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والزراعية والاقتصادية لكل ١٥ ألف من سكان الريف . وتضم كل وحدة مدرسة وحقلًا للتجارب التعليمية ومكاتب للمرشد الاجتماعي والمرشد الزراعي ومكتبة . كما تضم أيضاً مجموعة صحية كاملة وحمامات ومغاسل شعبية ، ويلحق بها مساكن للموظفين والفنيين والإخصائيين . وكل ذلك على مساحة من الأرض قدرها خمسة أفدنة . وتقدر تكاليف إنشاء الوحدة نحو ٢٥ ألفاً من الجنيهات .

كما يجدر بالذكر أن المجلس قدر ما للصناعات الريفية من أهمية فخصص لها قاعات ملحقة بالوحدات لكي تكون مركزاً للتدريب وبعث النشاط وبحث الإمكانات المختلفة لهذه الصناعات . كما أن المجلس يوصي بأن تكون المدرسة الملحقة بالوحدة وثيقة الاتصال بقسم الصناعات الريفية .

ولا يسعنا هنا إلا الاغتياب بإنشاء هذين المجلسين ، ومشروعاتهما العديدة التي تعتبر خطوة جديدة كبيرة نحو تنمية الاقتصاد المصري . ونرجو ألا يغطي هذا العرض السريع - الذي اضطررنا إليه طبيعة هذه الإضافة - على شمول ودقة الحلول المتخذة في كل الأحوال ، ولا على تشعب هذه المشروعات ، التي تكاد تغطي جميع مظاهر نشاطنا الاقتصادي .

ولعل من أهم مميزات هذين المجلسين ، هذا الشمول وهذه العمومية التي تتسم بها طبيعتهما ، مما يمكنهما من رسم سياسة عامة وشاملة أيضاً للتنمية . ولعل في هذا أيضاً ما يحتم تعاونهما تعاوناً وثيقاً أكثر مما نصت عليه المادة التاسعة من قانون مجلس الخدمات .

ولا شك أن المجلسين راعيا ما للخدمات الأولية الأساسية من دور حيوى فى برنامج التنمية ، زراعية كانت أم صناعية ، فاهتما بها اهتماماً كبيراً . وإذا كان مجلس الخدمات قد اقتصر على مشروعات الخدمات بمعناها الضيق (الصحة والتعليم والعمران والشئون الاجتماعية) ، فان مجلس الإنتاج لم يتوان عن القيام بكثير من مشروعات الخدمات الضرورية الأخرى ، التى لا يمكن التغاضى عنها فى أى برنامج للتنمية الاقتصادية .

كما أن اهتمام مجلس الخدمات بالصناعات الريفية ، هو اهتمام له ما يبرره ، بل ونود أن نراه يزداد ليحتل المكان اللائق به ، خصوصاً إذا وضعنا نصب أعيننا ، ما سبق أن بيناه من مزايا خاصة وسهولة فائقة فى الابتداء بمثل هذه الصناعات الريفية .

ولكننا نلاحظ - فى آخر الأمر - أن الاهتمام لا يزال مركزاً على مشروعات التوسع والتنمية الزراعية . وإذا كانت تنمية الزراعة خيراً فى ذاتها ، باعتبارها زيادة إضافية للدخل القومى ، فان الصناعة تفوقها من هذه الناحية ، خصوصاً إذا نظرنا لاقتصاد يضاف فيه الإنتاج الصناعى إلى زراعة مزدهرة . هذا فوق أن التصنيع يكاد يكون - كما سبق أن رأينا - هو المخرج الوحيد لاقتصادنا المصرى مما يعانيه من عيوب خطيرة فصلناها فى القسم الأول من هذا البحث .

P R E F A C E

Quels sont les rapports entre la structure économique d'un pays et la zone monétaire à laquelle ce pays se rattache? Dans le présent ouvrage, Monsieur GAD LABIB traite ce problème général en en évoquant la grande portée pratique pour son propre pays, l'Égypte. Les économistes français auxquels il fait souvent l'honneur de se référer, et, singulièrement, ceux qui le connaissent et l'estiment, ne peuvent qu'être satisfaits d'avoir, de quelque manière, contribué par leurs recherches et leurs enseignements, à des travaux de cette qualité.

Une zone monétaire se définit comme l'espace sur lequel parmi toutes les liquidités internationales possibles, celles représentées par des moyens de règlement valables sur une certaine place centrale jouent le plus habituellement un rôle de « **financement compensatoire** »; parce qu'elles sont, plus que d'autres, susceptibles de libre acquisition et de libre disposition.

Par « **liquidité internationale** », il faut entendre soit réserve de devises, soit possibilité de se faire ouvrir en devises un crédit de caractère compensatoire. Les « **liquidités internationales** » permettent d'échapper pendant une certaine durée, aux contraintes qu'imposerait le désajustement des balances des paiements.

Comme aucune réajustement ne pourrait avoir lieu sans déterminer, une adaptation de structure, **toute zone monétaire tend à maintenir certaines « relations » entre les structure des nations membres**; elle est un lieu de « **conservation des structures** » ou de « **croissance induite** ».

Le caractère très général que nous avons dû donner à la notion de « **zone monétaire** » pour la rendre compatible avec toutes les hypothèses concrètes implique, à la fois, la reconnaissance de « **types** » très variés de zones monétaires, celle de modes très variés de répartition des liquidités internationales en diverses époques pour une même zone et celle de liaisons très variées à l'intérieur d'une même zone.

Ainsi, entre la zone dollar et la zone sterling se sont affirmées des différences traditionnelles et toujours actuelles. Dans la première, de grandes unités internationales équilibrent, entre leurs divers compartiments nationaux, leurs balances propres soumises à

leurs plans propres. Dans la seconde, les transactions commerciales et financières ont toujours été davantage soumises à la loi du marché. Dans l'une, demande américaine et fluctuations du revenu américain jouent un rôle moteur exclusif. Dans l'autre, les marchés britanniques jouent, bien davantage, un rôle de redistribution et sont beaucoup plus sensibles à un ensemble d'incitations extérieures. La correction des déséquilibres doit donc compter, dans la zone-dollar, beaucoup plus sur les contrôles internes de l'économie américaine que sur le jeu de réserves de change d'une accumulation malaisée et d'un gaspillage facile. La Place de Londres, au contraire s'est organisée et a vécu comme centre de crédit international, c'est-à-dire comme lieu de création de liquidités internationales : sa fonction traditionnelle et systématique a été la stabilisation des relations monétaires de la zone sterling en vue de la stabilisation des relations commerciales et financières de cette zone.

Un pays produisant du coton comme l'Égypte et acheminant ce coton vers l'Angleterre ne pouvait éviter, dans la deuxième moitié du XIX^{ème} siècle, de recourir aux services financiers de la place de Londres. Certes la liaison monétaire anglo-égyptienne était alors peu visible : l'universalité de l'étalon or, qui se confondait avec l'universalité de la fonction de la place de Londres, donnait l'illusion d'un véritable « **marché mondial** » des « **financements compensatoires** ». Mais, dès que fut rompue cette universalité, apparut tout ce que présente d'exclusif la notion même de zone monétaire. Le caractère variable des solutions qui peuvent être apportées par le Centre à l'organisation de sa domination se manifesta : à un contrôle purement bancaire, la deuxième guerre mondiale vit substituer un contrôle émanant en partie de la Trésorerie et utilisant le rationnement des devises extérieures.

Ces nouvelles contraintes et l'irritante insatisfaction née du blocage des balances sterling furent d'autant plus mal supportées par l'Égypte que, parmi les statuts monétaires divers des pays de la zone sterling, le sien accusait un état de dépendance particulièrement prononcé. A l'intérieur d'une même zone, en effet, il y a loin du régime des colonies de la Couronne à celui de l'Australie ou de la Nouvelle Zélande. Les nombreux projets qui avaient tendu à doter LE CAIRE d'une véritable « **banque centrale** » ayant échoué aucun contrôle efficace et véritablement indépendant du crédit n'a-

vait pu y être instauré. Comment eut-il pu en être autrement dans un système économique à l'intérieur duquel les fluctuations du revenu national et les affectations de ce revenu sont entièrement déterminées par une production unique destinée à l'exportation?

Si la dépendance d'un produit à l'égard d'un marché est assez aisément repérable, la domination de l'ensemble d'un système économique national par un autre système économique national l'est beaucoup plus malaisément : elle ne saurait se traduire en termes statiques. Elle ne saurait même s'apprécier par la simple importance quantitative d'un flux global ou d'un rapport de flux globaux. Une **analyse syécifique** tenant compte de la fonction de chaque production dans l'économie nationale, de l'attribution des revenus issus de ladite production et de l'affectation donnée par leurs bénéficiaires à ces revenus est indispensable.

Il suit qu'une « **révolution de structure** » destinée à transformer les relations externes de l'économie nationale implique toujours un bouleversement des « **flux internes** », la substitution à certains destinataires d'autres destinataires, en bref, une modification profonde des structures sociales. Les groupes favorisés par les anciennes structures se prêtent rarement de bonne grâce à cette modification.

Certes, il serait excessif de tenir la **structure monétaire** comme rigoureusement déterminée par la **structure sociale**. Tout observateur des faits, contraint de refuser une signification concrète aux hypothèses de marchés micro-économiques, doit tenir un contrôle quelconque, en un lieu quelconque de l'économie comme capable d'agir, dans une certaine mesure, sur l'ensemble. Le rattachement systématique à un espace monétaire comme l'édification d'un système bancaire seront, à un moment de l'histoire, significatifs de l'orientation du plan économique de la nation : ils faciliteront sa réalisation s'ils sont liés à des mesures de portée « **réelle** » et s'ils accompagnent le « **développement** » économique. Ils seront factices et dénués de portée s'ils interviennent isolément.

On conçoit donc que l'Egypte ait pu désirer une révision de ses relations monétaires externes, et surtout, qu'elle ait pu désirer acquérir un contrôle accru de ses « **flux monétaires** » internes. Ces fins ne pouvaient être véritablement atteintes que par une transformation de sa structure économique, à condition, du moins, que

les transferts de capitaux et les mouvements commerciaux exigés par cette transformation tendent à desserrer et non à resserrer ses liens avec la Place de LONDRES.

Monsieur GAD LABIB a parfaitement vu ce problème et l'a posé sous sa forme la plus pertinente.

L'unanimité des observateurs de la Vallée du NIL est naturellement acquise au principe de l'industrialisation. La limitation presque absolue de l'étendue des terres disponibles et de l'intensification possible de leur utilisation exige que les accroissements de population et même une fraction de la population agricole actuelle s'orientent vers l'usine.

Mais l'industrialisation n'atteindra les fins qu'elle poursuit que si une série de conditions sont réalisées :

1°) En ce qui concerne la réunion des capitaux monétaires en provenance de l'extérieur.

Il semble exclu, à l'heure actuelle que de vastes déplacements internationaux de capitaux puissent se reproduire par les voies traditionnelles du marché financier. Les apports nécessaires de capitaux extérieurs ne se feront vraisemblablement sur une grande échelle que par l'une des trois voies suivantes :

— **Investissements directs** réalisés par une grande firme. Ils peuvent être désirables. Mais ils impliquent toujours des transferts de revenu susceptibles de peser lourdement, dans l'avenir, sur la balance des paiements nationale. De plus, ils s'acheminent nécessairement vers un certain nombre de productions exportatrices : à cet égard, ils tendent plus à dissocier qu'à intégrer l'économie nationale du pays dans lequel ils sont effectués.

— **Prêts en provenance de firmes ou de gouvernement étrangers** et liés à des ventes d'outillage. Ils peuvent représenter, pour les pays européens désireux de « convertir » leurs industries exportatrices en développant les branches susceptibles de larges possibilités, une solution de salut. Cette solution est parfaitement compatible avec les intérêts de l'emprunteur ; elle contribue, notamment, à diversifier les sources de ses importations. Mais elle ne saurait suffire à réaliser intégralement un ensemble économique.

— **Prêts et dons de source publique étrangère ou spranationale.** Si la solution du « don international » est, en vue d'une croissance

harmonieuse des diverses économies, la seule parfaitement satisfaisante, il faut bien constater que les conditions présentes lui sont peu favorables. Les prêts d'Etat à Etat ou de banque internationale à Etat, à condition qu'ils refusent de se soumettre aux règles dites « **du marché** » peuvent atteindre, plus imparfaitement, les mêmes buts. Seuls les dons ou les prêts ainsi compris peuvent s'adapter aux exigences d'un plan de développement comportant construction intégrée d'un ensemble national. S'ils s'avéraient chimériques, si les Etats capables de les consentir n'avaient pas suffisamment conscience des devoirs imposés par la solidarité humaine et leur propre intérêt à long terme, alors les pays insuffisamment développés ne pourraient plus compter que sur une planification autoritaire presque fatalement collectiviste, totalitaire et sécessionniste par rapport aux échanges mondiaux.

Le succès d'une politique de « **transfert international de capitaux publics hors marché** » suppose :

— **de la part du prêteur ou du donateur**, l'acceptation de critères autres que ceux de « **rentabilité** » ; la recherche de « **garanties** » telle qu'elle est définie par la Chambre de Commerce Internationale ou certains travaux de l'O.N.U. peut donc être nécessaire mais ne saurait suffire à déterminer les déplacements de capitaux désirables.

— **de la part de l'emprunteur ou du bénéficiaire**, le recours à de telles ressources suppose d'abord l'existence d'un plan cohérent prévoyant les transferts éventuels d'amortissements et de rémunérations dans l'avenir ; ensuite le financement de ce plan, dans la réalisation duquel les ressources considérées ne peuvent jouer qu'un rôle de pilote grâce à des capitaux privés étrangers ou à un effort d'épargne national.

2°) En ce qui concerne le développement interne.

— L'industrialisation n'élèvera le niveau de vie moyen de la population que si les industries nouvelles s'adressent à un **marché extérieur existant**, à un **débouché extérieur nouveau** ou peuvent attendre d'une croissance interne cohérente des **débouchés domestiques**. Les industries de la première catégorie peuvent naître d'une initiative purement privée. Il n'en est pas de même de celles de la seconde et de la troisième catégorie.

Le succès de l'aménagement d'un « **région de nations** » (région du Moyen Orient) peut être la condition du développement de certaines industries égyptiennes, orientées par exemple, vers la fourniture de biens d'équipement à cette région.

La création d'une **industrie d'équipement** est toujours possible en vue de l'équipement intérieur à condition que les besoins internes d'équipement permettent d'atteindre les dimensions optima des établissements producteurs.

La création d'une **industrie de consommation** à fins domestiques pose les problèmes majeurs: elle ne réussira que si son débouché essentiel, l'ensemble de la population rurale, voit s'accroître son pouvoir d'achat global.

— Les **progrès de l'agriculture** sont donc, pour l'essentiel, la condition même du succès d'un plan d'industrialisation. Ils doivent être accompagnés d'une extension de la capacité de consommation des populations rurales. En conséquence:

La réalisation de certains grands travaux (barrages) en Egypte ou au Soudan est certainement avantageuse;

En présence de terres cultivables généralement surpeuplées, une certaine « **décongestion** » doit être réalisée: telle est l'une des fonctions de l'industrialisation. Cette considération amènera à choisir, parmi les industries possibles, des industries qui, d'une part, occupent une abondante main-d'œuvre et qui d'autre part, par la localisation dispersée de leurs établissements attirent facilement les travailleurs ruraux; comme on l'a vu aux Indes ou au Japon, l'équipement de la petite entreprise ou de l'artisanat Villageois représentera souvent la solution économique optima.

Le développement de cultures vivrières apparaît enfin souhaitable.

3°) En ce qui concerne la répartition du revenu national et son affectation.

Aucune option de développement ne peut être, en définitive, prise indépendamment de décisions qui toutes présentent à la fois certains attraits et certains périls sur la répartition et l'affectation du revenu national.

— **L'essor d'une industrie de consommation** qui ne peut être obtenu que si cette industrie s'adresse à une large masse d'usagers

solvables sera, semble-t-il, favorisé par tout allègement des charges pesant sur la paysannerie et notamment par une réforme agraire.

— Cependant tout transfert des revenus les plus élevés vers les revenus les plus bas réduit les possibilités d'épargne volontaire ainsi que les ressources possibles d'un marché monétaire local à constituer. Il est vrai que les possibilités d'épargne des revenus les plus élevés ne se traduisent pas toujours par des épargnes effectives. Il est vrai aussi que ces épargnes ne sont pas toujours acheminées vers les investissements les plus désirables.

Mais, si l'insuffisance des ressources extérieures et la nécessité dans laquelle on se trouve de prévoir leur remboursement, oblige à compter sur une épargne nationale accrue, il faut reconnaître que le problème n'est pas simplifié par une modification égalitaire de la répartition.

— Cette modification pourrait présenter un autre inconvénient si, pour une raison ou une autre, elle devait se traduire par une régression de la principale production agricole exportatrice, le coton.

Alors, en effet, il deviendrait impossible de réaliser les transferts nécessaires à l'amortissement et à la rémunération des prêts reçus du dehors. Le change deviendrait instable et les ressources extérieures se raréfieraient.

— Aucun plan de développement n'est donc viable qui ne comporte des mesures tendant à sauvegarder les exportations actuellement fondamentales et d'autres tendant à organiser en vue des constructions jugées souhaitables la répartition et l'affectation du revenu national.

Les services des Nations Unies ont suffisamment insisté sur le rôle que doivent jouer les diverses catégories d'épargne forcée et notamment la politique fiscale pour qu'il n'y ait pas lieu d'insister sur ce point.

On pourra souligner toutefois que la discipline interne du crédit et des prix nécessaires à la lutte contre l'inflation, condition du succès du Plan, ne peut être obtenu que s'il existe déjà une certaine organisation autonome du système bancaire interne.

Encore une fois ici, la liaison apparaît entre relations monétaires extérieures et développement interne. C'est progressivement et

conjointement qu'une modification des liens de change et une transformation des structures nationales peuvent être recherchées.

Les réflexions auxquelles invitent l'ouvrage de Monsieur GAD LABIB portent, on le voit, sur des sujets de quelque importance. Les éclaircissements qu'il apporte, avec beaucoup de sûreté et de compétence sont donc particulièrement précieux.

Avec beaucoup plus de compétence et de connaissance directe des faits que nous ne pouvons en avoir nous-même, il considère l'avenir économique de son beau pays avec autant de lucidité que d'attachement.

Si sa recherche rencontre certains obstacles, ils ne lui sont pas imputables. La technique de l'analyse du revenu national sans laquelle tout budget économique et tout plan de développement est un leurre est d'institution récente. Elle se cherche et ne s'affirme que lentement dans mon pays. Nous savons que des recherches sont aussi entreprises en Egypte. Nous sommes convaincus que le passage que mène de la discussion indispensables des idées générales aux applications pratiques ne sera franchi avec quelque sûreté que moyennant un grand effort des statisticiens et savants de tous pays.

Monsieur GAD LABIB est un de ceux sur lesquels nous pouvons compter.

Maurice BYE

Professeur à la Faculté
de Droit de Paris.

المراجع

باللغة العربية :

- دكتور جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر ، القاهرة سنة ١٩٥١ .
البنك الأهلي المصري : مجموعة تقارير دورية تبدأ في سنة ١٩٤٨ .
دكتور عبد الحكيم الرفاعي : (١) مشكلة الأرضة الاسترلينية المتجمعة ، مقالة في مجلة القانون والاقتصاد ، مارس سنة ١٩٤٦ .
X (٢) تأثير الأزمات المالية الإنجليزية على النظام النقدي المصري . القانون والاقتصاد
نوفمبر سنة ١٩٣١ .

الإحصائيات السنوية العامة في مصر

باللغة الفرنسية والإنجليزية :

BIBLIOGRAPHIE

- Anis (M.A.): A Study of the national income of Egypt. (ph. O. Thesis) S.O.P. Press, Le Caire, 1950.
Arminjon (P.): Situation économique et financière de l'Egypte. Paris, 1911.
Awad (A.): Evolution monétaire en Egypte et l'avenir de la L.E. (Thèse Aix 1942).
Bakir (A.): Le Contrôle des Changes. Le Caire 1944.
Baudin (L.): 1) Manuel d'économie politique. Paris, 1947.
2) Précis d'histoire des doctrines économiques.
3) Le Système économique non réglementé. Paris 1939.
4) Traité d'économie politique. Paris, 1951.
5) La Monnaie. 4ème édition. Paris, 1947.
Blanchard (G.): 1) Cours d'Economie Politique, 1921.
2) Dettes et monnaie en Egypte. (Journal des Economites, 1937).
Bonné (Alfred): Economic development of Middle East. (London, 1945).
Bouclaud: Altération de la £. (Thèse, Paris, 1933).
Brown Jr. (W.A.): International Gold Standard reinterpreted. 1943.

- Buchanan (N.S.) and Lutz (F.): Rebuilding the world economy. (N.Y. 1947).
- Byé (M.): 1) Cours d'économie sociale comparée. (1950-1951).
2) Cours (Deuxième année) 1948-49.
- Cassel (G.): The downfall of the Gold Standard.
- Catiferis (S.J.): La Crise de la Monnaie anglaise 1931. (Paris 1934).
- Chardonnet (J.): Les conséquences économiques de la guerre 1939-1946. (Paris, 1947).
- Cohen (R.): The economics of agriculture. (London 1949).
- Colin Clark: The Conditions of economic progress. (London, 1951).
- Enke and Salera: International economics. (London).
- Fourastié (J.): Le Grand espoir du XX^e siècle. (Paris, 1949).
- George (P.): Le coton et les industries du coton. (Cours Sorbonne 1950).
- Gide (Ch.) et Rist (Ch.): Histoire des doctrines économiques. (Paris, 1947).
- Guitton (H.): Les fluctuations économiques. (Paris, 1951).
- Haberler (G.): The theory of international trade. (1950).
- Harrod (R.F.): International economics. (Cambridge Press, 1951).
- Hassan (S.): Essai sur une orientation nouvelle de l'économie égyptienne. (Thèse Toulouse, 1928).
- Hawtrey (R.G.): The balance of payments and the standard of living. (Oxford Press, 1950).
- Heilperin (M.A.): L'économie internationale. (Paris, 1948).
- Hirschmann (A. O.): National power and the structure of foreign trade. (University of California Press, 1945).
- His Majesty's Stationary Office: Egypt, Nov. 1947. (London, 1948).
United Kingdom balance of payments. 1946-50.
- I.N.S.E.E.: 1) L'Egypte: Memento économique. Paris, 1950.
2) Le Marché Mondial du coton. Paris, 1948.
- Institute of Bankers (the): The pattern and Finance of foreign trade. (Oxford, 1949).
- Le Comte (H.): Le coton en Egypte. (Paris, 1903).
- Le Parc: La chute de la £. (Thèse, Paris 1934).

- Lhomme.: Cours d'Economie Politique, 2ème année; (Paris, 1945-1946).
- Mandelbaum.: Industrialisation of backward areas. (Oxford, 1947).
- Manoïlesco (M.): La Théorie du protectionnisme et de l'échange international, 1935.
- Marchall (André): Economie politique et Technique statistique. Paris, 1948.
- Marchall (Jean). Cours d'économie politique. Paris, 1950.
- Marshall (Alfred): Money, credit and commerce. London, 1923.
- Miller (J.): Les Gouvernements et les placements à l'Etranger. (Paris, 1950).
- Mossé (R.): 1) La monnaie. (Bilan, Paris, 1950).
2) Le Système Monétaire de Bretton Woods. (Paris, 1948).
- X Ministry of Finance: Documents relating to financial agreements. (Le Caire 1948).
- Moursy: Les relations financières entre l'Egypte et l'Angleterre depuis 1939. (Thèse polycopiée Paris, 1949).
- Nasr (Z.A.): Essai sur la notion d'inflation. (Thèse, Paris, 1949).
- O.E.C.E.: Rapport sur les investissements internationaux. Paris, 1950.
- O.N.U.: 1) Les conditions économiques au Moyen Orient. N.Y. 51.
2) Domestic finance of economic development. N.Y. 50.
3) Economic development in selected countries. N.Y. 47.
4) Methods of financing economic development in under developed countries.
5) Les investissements internationaux de capitaux entre les deux guerres. N.Y. 49.
6) Relative prices of exportations and importations of under developed countries. N.Y. 49.
- Oxford (A Groupe of): Monetary Policy (32).
- Prokopovicz (S.N.): L'Industrialisation des pays agricoles et la Structure de l'économie mondiale après 1914-19 (Paris, 1945).
- Perroux (F.): 1) Cours d'Economie politique.
2) Approfondissement de la notion de structure. (Mélanges Witmeur, 1939).

- Pommery (L.): Aperçu de l'histoire économique contemporaine. Paris, 1947.
- Pouzin (I.): L'évolution économique en Grande-Bretagne depuis 1931. (Paris, 1935).
- S.D.N.: 1) Industrialisation et Commerce extérieur, 1945.
2) L'Expérience Monétaire Internationale, 1944.
3) La Crise Agricole, 1931.
4) Prospérité et Dépression, 1943.
- Siegfried (A.): La Crise Britannique au XX^e siècle. Paris, 1947.
- Truchy (H.) et M. Byé: Les Relations économique Internationales. Paris, 1948.
- Taylor (H.C. and A.D.): World Trade in agricultural products. N.Y. 1943.
- University of London and the Institute of Bankers: 8 Lectures on the Sterling area.
- Vaneetvelde (A.): La Dépréciation de la £. et les Exportation britanniques. Paris, 1935.
- Vincent (A.): Initiation à la conjoncture économique. (Paris).
- Wagmann (E.): 1) Introduction à la théorie du mouvement des affaires.
2) La Stratégie économique.
- Weiller (J.): Problèmes de l'Economie Internationale.

A R T I C L E S .

- Annales du Droit et des Sciences Sociales (1936 No. 6): "Politique monétaire". Surtout l'article de M.J. Weiller: Le bloc Sterling et la reprise économique.
- Al Quanon wal Iqtisad (Université Fouad Ier, Le Caire): Mars 1946: J. Dobretsberger: "Postwar International Monetary problems and the position of Egypt."
- American economic Review: Mai 1951: "Distribution of gain between investing and borrowing countries."
- Banker (the): 8 articles on the Sterling area beginning July 1948.
- Banque: Février et Mars 1952: "le Libéralisme devant les pays sous-développés" L. Baudin.

- Economie Appliquée: Avril-septembre 1946. "Esquisse d'une théorie de l'économie dominante." F. Perroux.
- Janvier-Mars 1951: la Théorie Keynesienne et l'économie sous-développée" O. Okyar.
- L'Egypte Contemporaine:
 - 1930: "Du retour de l'Egypte à l'étalon-or" G. Blanchard.
 - "Relations entre la récolte et les prix du coton égyptien." Bresciani-Turroni.
 - X 1931: "La Crise en Egypte." G. Blanchard.
 - X 1932: "La seconde phase de la crise en Egypte." G. Blanchard.
 - "La crise monétaire anglaise." A. El-Rifaï Bey.
 - 1934: "Some considerations on Egypt's monetary system." Bresciani-Turroni.
 - 1943: "Inflation en Egypte." Lambiotte.
 - X 1944: "Post-war planing of currency and monetary market in Egypt." M.S. El-Falakī.
 - "Résolutions de la conférence monétaire du Moyen-Orient."
 - "Problèmes économiques égyptiens d'après guerre." M. Messiqua.
 - 1945: "The definition of inflation." J.J. Craig.
 - "Le commerce extérieur de l'Egypte pendant les deux guerres mondiales." J. Chatz.
 - "Les relations économiques entre les Etats-Unis et l'Egypte." J.M. Landis.
 - X 1947: "Le problème des prix en Egypte." Dr. E. Nassif.
 - 1950: "La L.E.: de sa création par M. Aly à ses récentes modifications."
 - "La dévaluation de la £." T. H. Fraser.
- Journal des Economistes: 1937: "Dettes et monnaie en Egypte." G. Blanchard.
- X — Journal of political economy: Chicago 1934: "Egypt's Balance of trade." Bresciani-Turroni.
- Middle East Journal, April 1948: "Sterling area currencies." Miksell.
- Quarterly Journal of economics: F.D. Graham "The théory of international values." August 1932.
- C.C. Zimmermann. "E. Engels law of expeditures for food." 1932-33.

- Revue Economique: Oct. 50. "Questions Monétaires Contemporaines." Surtout: "Commerce extérieur, revenu national et dévaluation." J. Boudeville. Nov. 51: "Le Multiplicateur du Commerce Extérieur." R. Gendarme.
- Revue d'Economie Politique: 1921: "Le change égyptien depuis la guerre." P. Arminjon.
- 1932: "Avenir de la £." Layton.
- "Crise de l'étalon du change-or." Mlynarski.
- 1935: "La Reprise Britannique et ses causes." M. Byé.
- "Structure Economique et Commerce Extérieur." J. Weiller.
- Revue Internationale d'Agriculture:
- 1933: "Le cours de dépression agricole 31-32." G. Paolovsky.

PERIODIQUES.

- The Economist.
- Revue de l'Egypte économique et financière.
- L'Economiste Egyptien.
- Revue Internationale d'Agriculture. (Partie statistique).

فهرس

الصفحة

- مقدمة بقلم البروفيسير موريس بييه الأستاذ بجامعة باريس ... ٥
مقدمة الرسالة ... ١٥

القسم الاول

« البناء الاقتصادي كأساس للعلاقات المالية »

الباب الأول : بناء الاقتصاد المصري ... ٢٦

الفصل الأول : النسب ... ٢٧

(١) في داخل الاقتصاد المصري ... ٢٧

(٢) في المظاهر الخارجية للاقتصاد المصري ... ٣٨

الفصل الثاني : الصلات ... ٤٠

(١) في داخل الاقتصاد المصري (هيمنة القطن) ... ٤٣

(٢) الصلات مع الخارج

(سيطرة الاقتصاد الانجليزي) ... ٤٧

الباب الثاني : تأثير البناء الاقتصادي على النظام المالي ... ٥٢

الفصل الأول : دور البناء الاقتصادي في تكوين النظام المالي : ٥٢

(١) وجود البناء الاقتصادي الحالي قبل تكون النظام المالي ٥٢

(٢) النتائج المترتبة على وجود مثل هذا البناء الاقتصادي ٥٦

الفصل الثاني : دور البناء الاقتصادي في طريقة عمل

النظام النقدي ... ٦٠

عودة الرواج داخل منطقة الاسترليني ... ٦٣

الفصل الثالث : منطقة الاسترليني كنظام دائم مستمر ... ٦٩

صفحة

الباب الثالث

: مساویء البناء الاقتصادي الحالی ۷۱

الفصل الأول

: مساوی الصبغة الزراعية ٧١

(١) ضعف الدخل (أو الغلة) ٧١

(٢) تدهور الأسعار الزراعية في الأجل الطويل

بالنسبة للأسعار الصناعية ٧٥

(٣) عدم استقرار الزراعة ٧٩

الفصل الثاني

مساوی هیمنه القطن ۸۰

(١) متاعب القطن كمادة أولية صناعية ٨٠

(٢) المتاعب الخاصة التي يعانها القطن ٨١

الفصل الثالث

مساوی الخضوع الاقتصادي ۸۵

(۱) مساوی الخضوع الاقتصادي عموماً ... ۸۵

(٢) مساوئ الخضوع للاقتصاد البريطاني بالذات ٨٨

الباب الرابع

: إمكانية تغيير البناء الاقتصادي الحالي : ... ٩٧

الفصل الأول X:

٩٧ التصحيح

(١) إمكانية التصنيع ٩٨

(٢) طبيعة وسائل التصنيع ١٠٨

(٣) الصناعات القروية الصغيرة ١١٥

الفصل الثاني

تنويع المنتجات ١١٧

الفصل الثالث

توزيع أفضل للتجارة الخارجية ١٢١

القسم الثاني

« العلاقات المالية »

الكتاب الأول

: العلاقات المالية والشبكة الاقتصادية

13. :

الفصل الأول

تأثير العلاقات المالية في فترة الكساد : ... ١٣١

صفحة

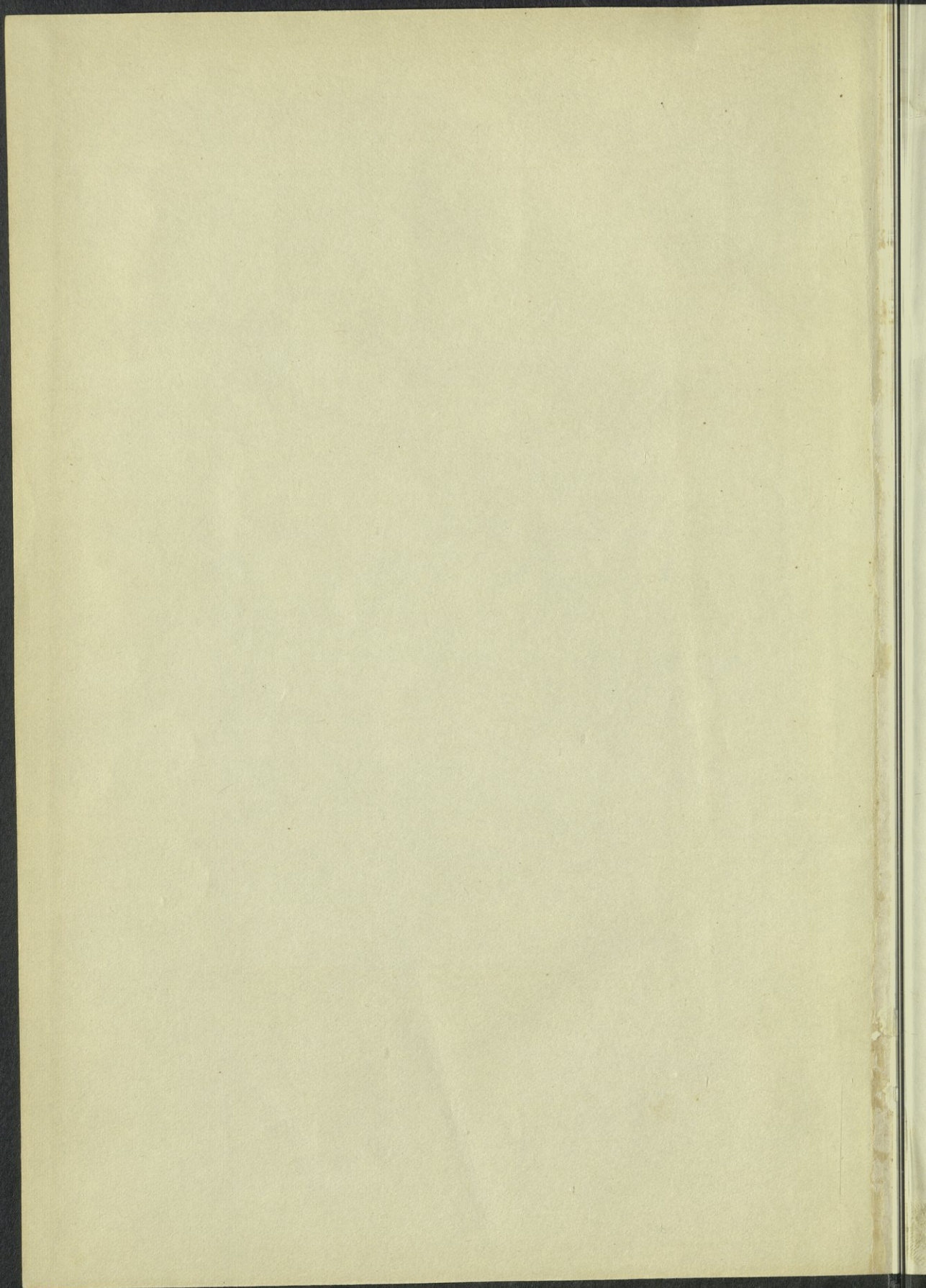
(١) تأثير خفض الاسترليني على الانتعاش في	١٧
كل المنطقة الاسترلينية	١٧
١٣١	
(٢) حالة مصر الخاصة	١٧
١٣٧	
الفصل الثاني : تأثير العلاقات المالية في فترة التضخم :	
١٥١	
(١) تغير غرض وطبيعة وتكوين منطقة الاسترليني	٥٧
١٥١	
(٢) التضخم في مصر	٦٧
١٥٣	
الباب الثاني : تقوية العلاقات المالية للبناء الاقتصادي الحالي :	
١٧٤	
الفصل الأول : التأثير عن طريق تحركات رؤوس الأموال :	٨
١٧٤	
(١) تحركات رؤوس الأموال الانجليزية نحو مصر	١٨
١٧٥	
(٢) تحركات رؤوس الأموال المصرية نحو إنجلترا	٥٨
١٨٤	
الفصل الثاني : التأثير بواسطة التجارة الخارجية :	٥٨
١٨٧	
(١) فترة ما قبل سنة ١٩٣٩	٨٨
١٨٧	
(٢) فترة الحرب ومراقبة النقد	٧٦
١٨٨	
الباب الثالث : تغيير النظام النقدي	
١٩٢	
الفصل الأول : تحليل تفصيلي لعيوب النظام :	٨٦
١٩٢	
(١) حالة ثبات سعر الصرف	٨٠٢
١٩٣	
(٢) حالة ثبات الأسعار والدخول	٥١١
١٩٤	
الفصل الثاني : تقدير التغيير الرسمي للنظام النقدي	٧١١
١٩٥	
(١) الخطوات التي تم بها فصل العملتين	١٢١
١٩٧	
(٢) تخفيضات العملة في سبتمبر سنة ١٩٤٩	
٢٠٦	
(٣) شراء الذهب والسندات من الحكومة الأمريكية	
٢٠٩	
خاتمة	
٢١٣	
إضافة عن مجلسي الانتاج والخدمات	
٢٢٧	
نص المقدمة باللغة الفرنسية	
٢٣٨	
مراجع	
٢٤٦	

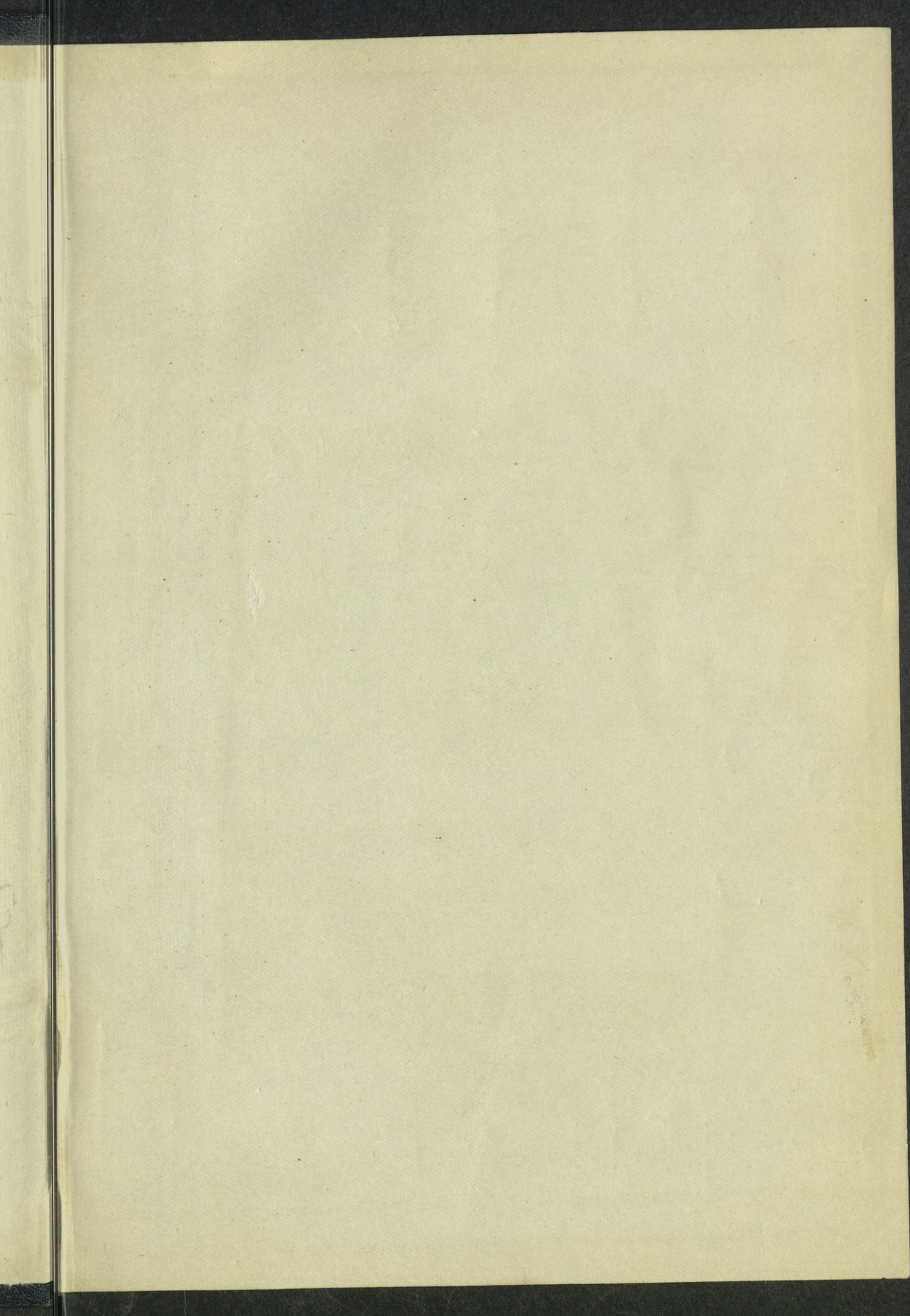
تصويب

صفحة	سطر	خط-----أ	ص-----واب
٥	١٤	رئيس	رئيسى
٩	٧	بالصرق	بالطرق
١٠	٤	خط	خطة
١٤	٥	الذى	الذين
٢٠	١١	القائمة	القائمة
٢٨	١٦ داخل الجدول	الاستراتيجية	الاستخراجية
٤٥	٧	الإعتبارات	للإعتبارات
٤٧	٢٠	(ج)	(٢)
٦١	١٥	Surévaluée	Structurale
٧٥	١٥	الزيادة	الزراعة
٨٣	٩	٨ %	٨٠ %
٨٨	١٧	لإقتصادنا	لإقتصاد
١٢٠	٤	بجوار وتشغل	بجوار القطن وتشغل
١٣٠	١٤	Conjonctions	Constellations
١٤٢	٤	يؤدى	يؤدى إلى
١٤٢	١٠	لانجلترا	انجلترا
١٥٩	١٦	استيء	استيلاء
١٩٨	٦	لتقرير	لتقدير

تجدید

ردیف	تاریخ	شرح	مبلغ
۱	۱۳۰۲	...	...
۲	۱۳۰۳	...	...
۳	۱۳۰۴	...	...
۴	۱۳۰۵	...	...
۵	۱۳۰۶	...	...
۶	۱۳۰۷	...	...
۷	۱۳۰۸	...	...
۸	۱۳۰۹	...	...
۹	۱۳۱۰	...	...
۱۰	۱۳۱۱	...	...
۱۱	۱۳۱۲	...	...
۱۲	۱۳۱۳	...	...
۱۳	۱۳۱۴	...	...
۱۴	۱۳۱۵	...	...
۱۵	۱۳۱۶	...	...
۱۶	۱۳۱۷	...	...
۱۷	۱۳۱۸	...	...
۱۸	۱۳۱۹	...	...
۱۹	۱۳۲۰	...	...
۲۰	۱۳۲۱	...	...
۲۱	۱۳۲۲	...	...
۲۲	۱۳۲۳	...	...
۲۳	۱۳۲۴	...	...
۲۴	۱۳۲۵	...	...
۲۵	۱۳۲۶	...	...
۲۶	۱۳۲۷	...	...
۲۷	۱۳۲۸	...	...
۲۸	۱۳۲۹	...	...
۲۹	۱۳۳۰	...	...
۳۰	۱۳۳۱	...	...
۳۱	۱۳۳۲	...	...
۳۲	۱۳۳۳	...	...
۳۳	۱۳۳۴	...	...
۳۴	۱۳۳۵	...	...
۳۵	۱۳۳۶	...	...
۳۶	۱۳۳۷	...	...
۳۷	۱۳۳۸	...	...
۳۸	۱۳۳۹	...	...
۳۹	۱۳۴۰	...	...
۴۰	۱۳۴۱	...	...
۴۱	۱۳۴۲	...	...
۴۲	۱۳۴۳	...	...
۴۳	۱۳۴۴	...	...
۴۴	۱۳۴۵	...	...
۴۵	۱۳۴۶	...	...
۴۶	۱۳۴۷	...	...
۴۷	۱۳۴۸	...	...
۴۸	۱۳۴۹	...	...
۴۹	۱۳۵۰	...	...
۵۰	۱۳۵۱	...	...
۵۱	۱۳۵۲	...	...
۵۲	۱۳۵۳	...	...
۵۳	۱۳۵۴	...	...
۵۴	۱۳۵۵	...	...
۵۵	۱۳۵۶	...	...
۵۶	۱۳۵۷	...	...
۵۷	۱۳۵۸	...	...
۵۸	۱۳۵۹	...	...
۵۹	۱۳۶۰	...	...
۶۰	۱۳۶۱	...	...
۶۱	۱۳۶۲	...	...
۶۲	۱۳۶۳	...	...
۶۳	۱۳۶۴	...	...
۶۴	۱۳۶۵	...	...
۶۵	۱۳۶۶	...	...
۶۶	۱۳۶۷	...	...
۶۷	۱۳۶۸	...	...
۶۸	۱۳۶۹	...	...
۶۹	۱۳۷۰	...	...
۷۰	۱۳۷۱	...	...
۷۱	۱۳۷۲	...	...
۷۲	۱۳۷۳	...	...
۷۳	۱۳۷۴	...	...
۷۴	۱۳۷۵	...	...
۷۵	۱۳۷۶	...	...
۷۶	۱۳۷۷	...	...
۷۷	۱۳۷۸	...	...
۷۸	۱۳۷۹	...	...
۷۹	۱۳۸۰	...	...
۸۰	۱۳۸۱	...	...
۸۱	۱۳۸۲	...	...
۸۲	۱۳۸۳	...	...
۸۳	۱۳۸۴	...	...
۸۴	۱۳۸۵	...	...
۸۵	۱۳۸۶	...	...
۸۶	۱۳۸۷	...	...
۸۷	۱۳۸۸	...	...
۸۸	۱۳۸۹	...	...
۸۹	۱۳۹۰	...	...
۹۰	۱۳۹۱	...	...
۹۱	۱۳۹۲	...	...
۹۲	۱۳۹۳	...	...
۹۳	۱۳۹۴	...	...
۹۴	۱۳۹۵	...	...
۹۵	۱۳۹۶	...	...
۹۶	۱۳۹۷	...	...
۹۷	۱۳۹۸	...	...
۹۸	۱۳۹۹	...	...
۹۹	۱۴۰۰	...	...
۱۰۰	۱۴۰۱	...	...





338.962:L11bA:c.1

بييه، موريس

بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01018716



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

